

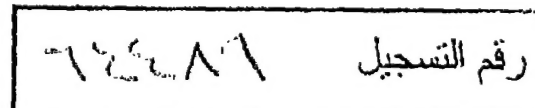
اهداءات ٢٠٠٢

أد / مصطفى الطاوى الجوينى

الاسكندرية

901
N217
1981

النقد التاريخي



مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوي

(أ) مبتكرات

- | | |
|-----------------------|---------------------------------|
| ١ — الزمان الوجودي | ٤ — الحور والنور |
| ٢ — هموم الشباب | ٥ — نشيد الغريب (شعر) |
| ٣ — مرآة نفسى (شعر) | ٦ — هل يمكن قيام أخلاق وجودية ؟ |

(ب) دراسات أوربية

- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| ١ — الموت والعبقريّة | ٣ — المنطق الصوري والرياضي |
| ٢ — دراسات في الفلسفة الوجودية | ٤ — في الشعر الأوربي المعاصر |

خلاصة الفكر الأوربي

- | | |
|--------------|-------------------------|
| ١ — نيتشه | ٥ — أرسطو |
| ٢ — اشبنجلر | ٦ — ربيع الفكر اليوناني |
| ٣ — شوبنهاور | ٧ — خريف الفكر اليوناني |
| ٤ — أفلاطون | ٨ — فلسفة المصور الوسطى |

(ح) دراسات إسلامية

- | |
|--|
| ١ — التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية |
| ٢ — من تاريخ الإلحاد في الإسلام |
| ٣ — شخصيات قلقة في الإسلام |
| ٤ — الإنسانية والوجودية في الفكر العربي |
| ٥ — أرسطو عند العرب |
| ٦ — المثل العقلية الأفلاطونية |
| ٧ — منطق أرسطو (٣ أجزاء) |

- ٨ — شهيدة العشق الإلهي : رابعة العدوية
- ٩ — شطحات الصوفية (أبو يزيد البسطامي)
- ١٠ — روح الحضارة العربية
- ١١ — الإنسان الكامل في الإسلام
- ١٢ — التوحيدى : الإشارات الإلهية
- ١٣ — مسكويه : الحكمة الخالدة
- ١٤ — فن الشعر لأرسطوطاليس وشروحه العربية
- ١٥ — الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام
- ١٦ — أرسطوطاليس : في النفس (مع الآراء الطبيعية لفلوطرخس)
- ١٧ — ابن سينا : عيون الحكمة
- ١٨ — ابن سينا : البرهان
- ١٩ — الأفلاطونية المحدثه عند العرب
- ٢٠ — أفلوطين عند العرب
- ٢١ — المبشر بن فاتك : مختار الحكم
- ٢٢ — قلهوزن : الخوارج والشيعة
- ٢٣ — أرسطوطاليس : الخطابة
- ٢٤ — ابن رشد : تايخيص الخطابة
- ٢٥ — مخطوطات أرسطو في العربية
- ٢٦ — مؤلفات الفزالي
- ٢٧ — مؤلفات ابن خلدون
- ٢٨ — أرسطوطاليس : في السماء والآثار العلوية
- ٢٩ — حازم القرطاجنى وأرسطوطاليس
- ٣٠ — رسائل ابن سبعين
- ٣١ — دور العرب في تكوين الفكر الأوربي

(٤)

(٥) ترجمات

الروائع المسائة

- ١ — ايشندورف : من حياة حائر باثر
 - ٢ — فوكيه : أندين
 - ٣ — جيته : الديوان الشرقى
 - ٤ — يرون : أسفار اتشيلد هارولد
 - ٥ — جيته : الأنساب المختارة
 - ٦ — برشت : دائرة الطباشير القوقازية
 - ٧ — ثربنتس : دون كيخوته
 - ٨ — لوركا : مسرحيات لوركا
 - ٩ — برشت : الأم شجاعة
 - ١٠ — دورنمات : علماء الطبيعة
- اشفيتسر : فلسفة الحضارة

النقمة التاريخية

يشمل

لانجلو اوسينو بوس : المدخل الى الدراسات التاريخية

پول ماس : نقد النص

امانويل كنت : التاريخ العام

ترجمها عن الفرنسية والألمانية

عبد الرحمن بدوي

الطبعة الرابعة

١٩٨١

الناشر: وكالة المطبوعات
شارع فهد السالم - الكويت

فهرس الكتاب

المدخل إلى الدراسات التاريخية

تأليف لانجلوا و سنيوبوس

الصفحة	
...	الكتاب الأول : المعارف الأولية ...
٢٦—٥	الفصل الأول : البحث عن الوثائق (المورسطقا) ...
٤٠—٢٧	الفصل الثاني : العلوم المساعدة ...
...	الكتاب الثاني : العمليات التحليلية ...
٤٩—٤٣	الفصل الأول : الأحوال العامة للمعرفة التاريخية ...
...	القسم الأول : النقد الخارجي (نقد التحصيل) ...
٦٤—٥١	الفصل الثاني : نقد التصحيح ...
٧٦—٦٥	الفصل الثالث : نقد المصدر ...
٨٥—٧٧	الفصل الرابع : الترتيب النقدي للمراجع ...
١٠٨—٨٦	الفصل الخامس : نقد التحصيل والطلقاء المحصولون ...
...	القسم الثاني : النقد الباطن ...
١٢٠—١٠٩	الفصل السادس : نقد التفسير (المهرنوطيقا) ...
١٤٩—١٢١	الفصل السابع : النقد الباطن السلي للإماتة والذقة ...
١٦٤—١٥٠	الفصل الثامن : تحديد الوقائع الجزئية ...
...	الكتاب الثالث : العمليات التركيبية ...
١٨٢—١٦٧	الفصل الأول : الأحوال العامة للبناء التاريخي ...
١٩٨—١٨٣	الفصل الثاني : تجميع الوقائع ...
٢٠٥—١٩٩	الفصل الثالث : البرهان البنائي ...
٢٣١—٢٠٦	الفصل الرابع : تمييز الصيغ العامة ...
٢٤٧—٢٣٢	الفصل الخامس : المرض ...
٢٥٢—٢٤٨	خاتمة

نقد النص

تأليف بول ماس

—٢٥٥	أفكار أساسية ...
٢٦٣—٢٥٦	الصفحة ...

(٨)

الصفحة	
٢٦٣ — ٢٧٥	الفصل
٢٧٨ — ٢٧٥	تأريخ ذلك بالنسبة إلى اعداد نشرة قديمة

ملحق

نصوص مختارة من آراء الفلاسفة في « التاريخ »

٢٨١ — ٢٩٤	نص الأول : امانول كانت : نظرة في التاريخ العام بالمعنى انما الى
٢٩٥	النص الثاني : ديكارط : من « مقال في المنهج » ٢٩٥
٢٩٥ — ٣٠٩	النص الثالث : بول فاليري : خطبة في التاريخ

تصدير عام

يضم هذا المجموع كتابين أساسيين في المنهج التاريخي ونقد النصوص ، إلى جانب أبحاث وفصول فيما يمكن أن يسمى فلسفة التاريخ .

أما أول الكتابين فهو « المدخل إلى الدراسات التاريخية » تأليف شارل ككتور لانجلوا وشارل سنيوبوس ، ويعد خير كتاب فرنسي في النقد التاريخي ، ومن هنا طبع مراراً عديدة ، وبالرغم من أن الطبعة الأولى ظهرت سنة ١٨٩٨ ، فلا يزال حتى اليوم أفضل كتاب فرنسي في هذا الباب .

أما شارل فكتور لانجلوا فمؤرخ وباحث في منهج التاريخ ممتاز ، ولد في روان Rouen في ٢٦ مايو سنة ١٨٦٣ ؛ وبعد أن درس في مدرسة الوثائق ومدرسة الحقوق وبكلية الآداب بجامعة باريس وحصل على إجازاتها ، عين مدرساً في كلية الآداب في دويه Douai سنة ١٨٨٥ ثم كلف بإلقاء دروس في كلية الآداب بجامعة مونبلييه سنة ١٨٨٦ . وقام بتدريس العلوم المساعدة للتاريخ في كلية الآداب بجامعة باريس سنة ١٨٨٨ ، فألقى محاضرات في علم الخطوط القديمة وعلم المراجع ، وتكوّن على يديه جيل من المؤرخين وأمناء المحفوظات والمكتبات . وصنف هو و هـ . اشتين H. Stein كشافاً لكشافات المحفوظات المتعلقة بتاريخ فرنسا ، تحت عنوان : « محفوظات تاريخ فرنسا » *Les Archives de l'Histoire de France* (باريس سنة ١٨٩١ — ١٨٩٣ في ٥ مجلدات) . واهتم خصوصاً بتاريخ فرنسا في العصر الوسيط خصوصاً في القرنين الثالث عشر والرابع عشر فكتب في ذلك كتباً ممتازة ، على رأسها كتابه الفذ عن « الحياة في فرنسا في العصور الوسطى » وفيه يصورها معتمداً على الوثائق وعلى ما كتبه الأخلاقيون في ذلك العصر ؛ وعنى بالأدب الفرنسي في العصر الوسيط فكتب عن « المجتمع الفرنسي في القرن الثالث عشر تبعاً لعشر قصص مفامرات » ، وأصدر كتاباً آخر عن « معرفة الطبيعة والعالم في العصر الوسيط »

ومن كتبه في التاريخ السياسي كتابه عن « حكم فيليب الثالث الجسور » (باريس سنة ١٨٨٧) . وكتب عدة مقالات في « المجلة التاريخية » وفي مجلة « مكتبة مدرسة الوثائق » ثم جمع بعضها في مجلدين بعنوان : « مسائل في التاريخ والتعليم » . أما في باب النقد التاريخي فله — إلى جانب كتابنا هذا وبعض مقالات في المجلتين المذكورتين — كتاب في قسمين بعنوان : « متن في المراجع التاريخية *Manuel de Bibliographie Historique* » (القسم الأول بعنوان : « أدوات المراجع » ، والثاني بعنوان : « تاريخ الدراسات التاريخية وتنظيمها ») ويعد من خير الوسائل للحصول في التاريخ . وتوفي لانجلوا سنة ١٩٢٩ .

أما شارل سنيوبوس فقد ولد في لاماستر Lamastre (محافظة الأردش Ardèche) في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٤ من أسرة پروتستنتية اشتهرت بميولها الجمهورية فقد كان جده نائباً ديمقراطياً في الجمعية التشريعية سنة ١٨٤٩ ، وكان أبوه نائباً من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٨١ في مجلس النواب الفرنسي . وبعد دراسته الثانوية دخل مدرسة المعلمين العليا في باريس من ١٨٧٤ — ١٨٧٧ وحصل على اللسانس من كلية الآداب ثم على الاجر بجاسيون في التاريخ سنة ١٨٧٧ وأمضى شطراً من حياته الدراسية بعد ذلك في ألمانيا عين بعدها مدرساً في كلية الآداب بجامعة ديجون (١٨٧٩ — ١٨٨٢) ثم أصبح أستاذاً حراً في السوربون (١٨٨٣ — ١٨٩٠) ثم عين مدرساً في كلية الآداب بجامعة باريس (السوربون) سنة ١٨٩٠ ثم أستاذاً حتى تقاعد . وتوفي في بلوبازلانك P'lobazlanec سنة ١٩٤٢ . وكانت رسالته لاندكتوراه عن « النظام الإقطاعي في بورجونى » سنة ١٨٨٢ .

ومن مؤلفاته في التاريخ : « تاريخ الحضارة » (في مجلدين ، باريس ١٨٨٢ — ١٨٨٤) ؛ « تاريخ شعوب الشرق » ؛ « التاريخ اليوناني » ؛ « التاريخ الروماني » ؛ « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة » (باريس سنة ١٨٩٧) .

اهتم بالمنهج التاريخي فأصدر مع لا نجلوا هذا الكتاب ، وكتب كثيراً عن تدريس التاريخ في فرنسا . (وقد نشر بعض ذلك ملحقاً لكتابه هذا ، ولكننا لم نترجمه لأنه لا يتعلق بالنقد التاريخي ، ويقع في الأصل من ٢٨١ ص — إلى ٣٠٦ ص) في التعليم الثانوي والعالي . وكان له تأثير عظيم في طلابه ، فتكوّن على يديه جيل ممتاز من المؤرخين في فرنسا في النصف الأول من هذا القرن وأخريات القرن الماضي . وله في هذا الباب أيضاً كتاب بعنوان : « المنهج التاريخي مطبقاً على العلوم الاجتماعية » .

أما كتابهما هذا ، « المدخل إلى الدراسات التاريخية » فقد توزعا تأليفه : فكتب لا نجلوا الكتاب الأول ثم الكتاب الثاني حتى الفصل السادس والتنبيه ؛ وكتب سنيويوس بقية الكتاب الثاني (أى الفصل السابع والفصل الثامن) ثم الكتاب الثالث . أما الفصل الأول من الكتاب الثاني والفصل الخامس من الكتاب الثالث والخاتمة فقد حرراها معاً .

أما انغرض منه فقد بينه لا نجلوا في التنبيه الذي صدر به الكتاب فقال إنهما قصد من هذا الكتاب أن يبحثا في شروط المعرفة في التاريخ وعلاماتها وخصائصها وحدودها . ما هي الوثيقة ؟ كيف تعالج الوثائق من أجل الاستفادة منها في التاريخ ؟ ما هي الوقائع التاريخية ؟ كيف تجمع لتشييد العمل التاريخي ؟ تلك هي المسائل التي يتناولها في هذا الكتاب .

والذي دفعهما إلى كتابه أنهما وجدا الكتب المتصلة بالمنهج التاريخي على كثرتها سيئة ، غامضة ، سطحية ، لا تقبل القراءة ، وأحياناً مضحكة . فالتى كتبت قبل القرن التاسع عشر تكاد كلها أن تكون مجرد رسائل خطائية عنى على خطابتها الزمان ؛ والحديثة منها لم تسلم من آفتين : الغموض ، والتفاهة .

لكنها يعترفان مع ذلك أنه ليست كل الكتب التي كتبت عن المنهج التاريخي عديمة القيمة . فقد تكون شيئاً قشياً كنز من الملاحظات الدقيقة والقواعد

الصحيحة اننى أوحت بها الممارسة العملية للتأريخ . ومنذ خمسين عاماً (قبل تاريخ كتابتهما لهذا الكتاب فى سنة ١٨٩٧) قام رجيل ضخم من الأذكاء الألمان بالتأمل فى منهج العلوم التاريخية : منهم المؤرخون والمناطقية . وكان من المفيد جمع خلاصة ملاحظاتهم وتجاربهم وأبحاثهم . وقد قام بذلك أولاً أرنت برنهم Ernst Bernheim الأستاذ آنذاك فى جامعة جريفسلد (ألمانيا) فاستقصى كل كتابات المحدثين فى المنهج التاريخي ، واستخلص من ذلك قواعد وضعها فى إطارات ميسورة ، وأودع ذلك فى كتابه الممتاز : «متن فى المنهج التاريخي» *Lehrbuch der Historischen Methode* (ليتسك) .

ولم يسأ لانجلوا و سنيوبوس أن يبدأ بما بدأ منه برنهم ، لكنهما لاحظا أنه لم يقل كل شئ فى الموضوع رغم ما جمعه باجتهاد بالغ وعقل حصيف فى هذا الكتاب ؛ ذلك أنه توسع فى مسائل ميتافيزيقية اعتقداها أنه لافائدة فيها ؛ ومن ناحية أخرى لم ينظر إلى المسائل أحياناً بالنظرة النقدية العملية التى يريان أهميتها البالغة . وفضلاً عن ذلك فإن كتاب برنهم لا يتوجه إلا إلى المختصين . لهذا كتبنا « هذا المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، ولم يقصدنا من ورائه أن يكون مبحثاً شاملاً فى المناهج التاريخية ؛ إنه مجمل موجز ، وقد قصدنا به إلى تنبيه الطلبة الجدد فى السوربون إلى ما ينبغى أن تكون عليه الدراسات التاريخية وما هى عليه فى الواقع ، فألقيا محاضرات فى السنة الدراسية ١٨٩٦-١٨٩٧ هى الأصل فى هذا الكتاب بعد مراجعتها وإعادة صياغتها . وقد قصدنا من هذا الكتاب أن يتوجه ليس فقط إلى دارسى التاريخ الناشئين ، بل وأيضاً إلى عامة الناس المثقفين . لهذا حرصنا على أن يكون دقيقاً وواضحاً وقليل الاصطلاح الفنى إلى أقصى درجة مستطاعة .

• • •

لكننا لا حظنا أن كتابهما لم يتوسع فى ناحية نقد النصوص ، وهو باب

رئيسى فى النقد التاريخى . لهذا رأينا أن نترجم متناً يعد أدق متن فى بابهِ وهو كتاب بول (أو ياول) ماس بعنوان « نقد النص » Textkritik الذى ظهر أولاً سنة ١٩٢٧ بوصفه القسم السابع من موسوعة جرکه ونوردن بعنوان : « المدخل إلى علوم الأوائل » *Einleitung in die Altertumswissenschaft, Vol. 1* ثم نشر على حدة فى ليتسك سنة ١٩٤٩ عند الناشر تويبر G. Teubner ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ أضاف إليها ملحقاتاً ثانياً ، إلى جانب الملحق الأول الذى أضافه سنة ١٩٣٧ .

ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين : الأول نظرى ، والثانى أمثلة تطبيقية على المبادئ التى وضعها فى القسم الأول . ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأديين : اليونانى واللاتينى ولا تفيد إلا من يتقن هاتين اللغتين ، فقد اطرحننا هذا القسم الثانى واقتصرنا على ترجمة القسم الأول النظرى وهو يشمل ثلاثة أخماس الكتاب ، لأنه وحده الذى يفيد فى كل لغة وبالنسبة إلى كل تاريخ وأدب .

• • •

والملاحق الباقية فى هذا المجموع تشمل بحثاً لكنت ، الفيلسوف الألمانى الأكبر ، عن « التاريخ العام بالمعنى العالمى » كتبه ١٧٨٤ ونشره فى عدد نوفمبر من « مجلة برلين الشهرية » *Berlinische Monatsschrift* ، وكان هذا البحث جواباً عن تعليقة وردت فى « مجلة جوتا العلمية » *Götische gelehrte Zeitung* (١١ فبراير سنة ١٧٨٤) هى : « من الأفكار الأثيرة عند الأستاذ كنت أن الغاية النهائية للنوع الإنسانى هى تحقيق الدستور السياسى الأكمل ، وهو يود أن يقوم مؤرخ فيلسوف بكتابة تاريخ الإنسانية من وجهة النظر هذه ، بحيث يبين إلى أى حد ابتعدت الإنسانية ، فى عصورها المختلفة ، من هذه الغاية أو اقتربت ، وماذا ينبغي عمله بعد لتحقيقها

أما النص الثانى فمأخوذ عن «مقال فى المنهج» لديكارت وفيه يبين موقفه من دراسة التاريخ . والنص الثالث مأخوذ من خطبة فى التاريخ ألقاها الشاعر الفيلسوف الفرنسى پول فالرى ، وفيها ملاحظات أصيلة صائبة فى فهم التاريخ وكيفية كتابته .

. . .

وهكذا يتألف هذا المجموع من كتب أساسية فى النقد التاريخى ومنهج التاريخ ، وكلاهما لم ينفذ بعد النفوذ الكافى فى الدراسات العلمية بالعربية ، وكلاهما لا غنى عنه لمن يتصدى لأى بحث تاريخى فى أية ناحية من نواحي التاريخ بالمعنى الأوسع لهذا اللفظ ، الذى يشمل التاريخ السياسى والأدبى والفكرى والعلمى . ولعل من أكبر أسباب النقص فى الدراسات التاريخية عندنا — بهذا المعنى الواسع — الافتقار إلى المنهج الدقيق والنقد العلمى النزىه المتمرس بطرق البحث العلمية التى استقرت مبادئها وتعمدت قواعدها فى أوربا منذ النصف الثانى من القرن الماضى . وجل ما نشر فى العربية حتى الآن من أبحاث تاريخية ، أو تحقيق لنصوص عربية ، مصاب بآفة مستعصية من جراء هذا الافتقار إلى المنهج فى دراسة التاريخ وتحقيق النصوص .

ولهذا فلا بد لكل من يتصدى للبحث التاريخى — فى أن ميدان كان — أن يتقن النقد التاريخى وأن يتقن تطبيق قواعد المنهج التاريخى ، وإلا ضاع عمله عبثاً .

وإلى هذه الغاية من تمكين الدارسين من القيام بأبحاث تاريخية علمية سليمة المنهج محكمة النتائج — قصدت من ترجمة هذا المجموع

عبد الرحمن برورى

القاهرة فى صيف سنة ١٩٦٢

مُقَدِّمَةٌ^(١)

(١)

التاريخ علم ما في ذلك ريب ، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة « علم » على كل مجموعة من المعارف المحصلة عن طريق منهج وثيق للبحث في نوع واحد معين من الوقائع . فهو علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في « مجتمع » خلال توالي الأزمنة في « الماضي » . ويدخل في عداد العلوم « الوصفية » ، وهي تختلف عن العلوم العامة اختلافاً بيناً . فهذه العلوم (الميكانيكا ، والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الأحياء) تعمل لاكتشاف قوانين ، أعنى متوالية ثابتة من الظواهر التي من « نوع واحد » ، ضاربة صفحاً عن الأحوال الواقعية الزمانية والمكانية ، لأن هدفها ليس تقرير الواقع ، بل التنبؤ بما سيكون في أحوال معلومة والعلوم الوصفية تسعى لمعرفة « وقائع » réalités جزئية ، فتبحث كيف تتوزع : إما في المكان وحده (علم الكون ، علم الجغرافيا ، علم المعادن ، علم النبات ، علم الحيوان) ، أو في المكان وتوالي الأزمنة معاً ؛ وإلى هذا النوع الأخير (الجيولوجيا ، علم العصور التاريخية العتيقة paléontologie) ينتسب التاريخ أيضاً . لكن له وضعاً نسيج وحده . فبينما جميع العلوم لا تعمل إلا في نوع واحد من الظواهر ، نجد أن التاريخ يجب عليه أن يدرس في آن واحد « نوعين » من الوقائع المختلفة كل الاختلاف : ١ — وقائع مادية تعرف بالحواس (أحوال مادية وأفعال بني الإنسان) ٢ — ووقائع من طبيعة نفسانية (عواطف ، أفكار

(١) [هذه المقدمة قسم من رسالة طويلة بعثها شارل سايبوس في سنة ١٩٤١ إلى فردينان لوت ووجدتها زوج لوت بعد وفاته ضمن أوراقه وسلمتها إلى ر. فالتيه R. Fawtier فنشرها في « المجلة التاريخية » Revue Historique (السنة السابعة والسبعون ، ٢١٠ ، يوليو سبتمبر سنة ١٩٥٣) وتاريخ رسالة سايبوس ١٠ - ٢٩ يونيو سنة ١٩٤١ .

وقد رأينا أنه يصلح أن يكون تقديماً لهذا الكتاب خيراً من التقديم الأصلي الذي لم يعد له قيمة ، فأبدلنا به هذا الفصل من تلك الرسالة — المترجم] .

(ب)

دوافع) لا بدركها إلا الشعور ، ولا سبيل إلى الإضراب عنها لأنها توحى للناس
بسلوكهم وتقتاد أفعالهم الحقيقية

ولما كانت الوقائع أموراً ماضية ، فإنها لا يمكن أن تلاحظ بطريق مباشر ،
ولا يمكن إذن أن تعرف إلا بطريق « غير مباشر » وذلك بدراسة الآثار التي
حفظت لنا منها ، كما في الجيولوجيا وعلم العصور القديمة . والوقائع في التاريخ
على نوعين : الموضوعات المادية التي كانت على صلة بالناس ، والنقول traditions
الشفهوية أو المكتوبة التي مرت من خلال الوسيط النفساني للغة ، مضافة إليه ،
في حال النص ، علامة مكتوبة من نوع نفساني . فـ « البقايا » — كلفة الإقليم
واسم المكان ، والعرف الجارى (الحقل المكشوف ، الدورة الزراعية الثلاثية) ،
والطقوس الدينية — إذا عرضت كنوع من الوثائق فهي ليست إلا صورة من
النقل الشفوى ، صارت عادة منقولة بالطريق النفساني خلال الأجيال المتعاقبة .

فنهج العمل التاريخي وقد ارتد إلى عمليات غير مباشرة . ، ناقصة سطحية
جداً ، هو إذن يعتوره النقص بالضرورة . ولكنه وحده القابل لأن يطبق على
جميع الدراسات المتعلقة بظواهر المجتمعات الإنسانية ، لأن كمية الوقائع التي يمكن
الإنسان أن يشاهدها مباشرة كمية ضئيلة جداً ، لأن الحاضر سرعان ما يستحيل
ماضياً . والواقع أن جميع الأعمال التي تجرى على الوقائع الاجتماعية تتم على وثائق
مكتوبة — حتى البحث الاجتماعي في التوتم والتابو ، وعلم السكان وعلم الإحصاء
ولهذا فإن الدراسات عن سائر أنواع النشاط تتخذ شيئاً فشيئاً صورة التاريخ
(تاريخ اللغات ، والأديان ، والقانون ، والصناعة الفنية ، والعلوم ، والفنون) .

وكل عمل تاريخي يقتضى عملية سابقة : ألا وهي جمع مواد المعرفة ، أى
الوثائق بالمعنى الواسع . وقد بدأ التاريخ — شأنه شأن العلوم الوصفية (علم الحيوان ،
والجيولوجيا) — بمجاميع شبيهة بمجاميع التاريخ الطبيعي . ويقوم بهذا العمل
خصوصاً مختصون يديرون الحفائر ، ويحرون الفهارس والأثبات . ويفسرون

(حـ)

كتب المراجع ؛ وجورهم في هذا شبيه بدور علماء التاريخ الطبيعي الذين يهتنون
بمجاميع علم الحيوان أو علم النبات . وفيما عدا اكتشافات الأشياء من قبيل المصادفة
والمساعي لدى من يملكون أوراق الأسرة أو المجاميع الخاصة ، نرى أن « علم
الاكتشاف » في المنهج التاريخي *heuristique* يقتصر في الواقع على استخدام
كتب المراجع والأبحاث bibliographies .

(ب)

وينقسم العمل في كل علم إلى نوعين من سلاسل العمليات هما : « مشاهدة »
الوقائع الجزئية بعزلها عن المجموع الذي تنتسب إليه ، — ثم المقارنة بينها على نحو
يسمح بفهم « العلاقات » القائمة بينها . والإنسان لا يستطيع أن يدرك بطريقة
مباشرة إلا الوقائع التي على قياس حواسه : من موضوعات أو كائنات محسوسة ،
أو علاقات مباشرة للتوالي أو علاقة العلة بالمعلول . وعلى الرغم من أنه لا يوجد
حد واضح متميز بين كلتا السلسلتين ، فالببحث ، في الجملة ، عن الواقع هو من شأن
العلم التحصيلي *érudition* ، وينقسم غالباً بين نوعين من المختصين : ناشري
الوثائق ، ومؤلفي الرسائل المفردة . أما البحث عن العلاقات فمن شأن التاريخ
الذي يتخذ صورة مؤلفات عامة .

ولما كان التاريخ يعمل في وقائع أصعب في الرصد وبوسائل أشد نقصاً
من أي علم آخر ، وكان إلى جانب هذا عارياً من كل أداة للملاحظة ، مقصوراً
على قوى العقل الإنساني وهو بطبعه مضطرب غامض متسرع ، فإن المنهج
يقتضى مقاومة السير التلقائي والعمل في اتجاه معاكس لاتجاه الطبيعة ، وكل هذا
بدقة وحذر .

والمسلك الذي تفرضه طبيعة مادة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة ،
وهي الأثر المادي الوحيد عن الماضي ، ثم الارتفاع في سلسلة العمليات النفسية :
الكتابة ، واللغة ، والمعنى المجازي ، والمعنى الحقيقي ، وتمثيل الشيء في نفس

المؤلف ، حتى نصل إلى الواقعة التي عرفها . وهذا المنهج يقتضى نوعين من العمليات : « التحليل » (ويسمى هكذا مجازاً) وهو فصل كل واقعة من الوقائع الجزئية المعروضة إجمالاً في الوثيقة عن غيرها — فصلاً في الذهن ، لا في الواقع كما في الكيمياء ؛ و « النقد » وقوامه تقدير قيمة المعلومات الواردة ، أعنى معرفة ما إذا كان بينها وبين الحقيقة الواقعية ذلك الاتفاق الذى نسميه « حقيقة » (طبيعتها من ميدان علم ما يعد الطبيعة) . والأمر الذى يجعل النقد ضرورياً هو أنه قد لوحظ بثلاثة مناهج مختلفة أن عدم التوافق بين العقل والإنسان والحقيقة الواقعية — وبعبارة أخرى « الخطأ » — شائع جداً . واكتشاف هذه الظاهرة ثبت يقيناً : (١) فى التاريخ بما شوهه من تناقض لا سبيل إلى دفعه بين وثيقتين ؛ (٢) وفى العمل القضائى بالتناقض بين شهود واقعة واحدة ؛ (٣) وكذلك ثبت بتجارب معامل علم النفس .

ويجب البدء بتحديد الواقعة المتضمنة فى الوثيقة قبل البحث فى قيمتها ؛ فالتحليل إذن يسبق منطقياً النقد . فإذا حللنا فكرة « الوثيقة الأصلية » بوصفها فكرة ذات أهمية بالغة ، تبين لنا أنها خداعة :

١ — فهمى وثيقة زائفة ، فإن الوثيقة التى تعد أصلية طالما لم يكتشف المصدر الذى أخذت عنه تنزل عن مرتبتها إذا اكتشف هذا المصدر (فقد اكتشف مصدر هربوكراتيون^(١) حينما اكتشف « دستور آثينية » لأرسطوطاليس ، وكشف

(١) [فالروس هاربوكراتيون Valerius Harpocraton : نحوى اسكندرى ، قال البعض إنه كان مؤدباً لفيروس Verus صهرماركس أورليوس (سنة ١٢١ م — سنة ١٨٠ م) ، وقال آخرون إنه كان معاصراً للإمبراطور يوليان المرتد (سنة ٣٣٢ م — سنة ٣٦٣) . وقد ألفت « معجماً يونانياً » بالألفاظ الواردة لدى خطباء آثينية الكبار العشرة . وقد طبعه ألدى Alde فى البندقية سنة ١٥٠٤ وسنة ١٥٢٧ ؛ وجرونوفوس فى ليدن سنة ١٦٩٣ ؛ ويكر فى برلين سنة ١٨٣٣ ، وندورف سنة ١٨٥٣ . ويتضمن ألفاظاً وأعلاماً وعبارات مأخوذة خصوصاً من الخطباء ، فى ترتيب أبجدي مع ذكر شواهدهما غالباً وشرح لبعض النقط المهمة . وبعض المواد مستمد من آثار غير خطائية ، وفى تفسيراته يقتبس أحياناً من الكتاب اليونانيين الكبار ، من هوميروس حتى العصر المتأخر . وفيه إلى جانب ذلك معلومات ثمينة فى الآثار والدين والتشريع والاجتماع الخ — المترجم] .

عن الدوق دى بروى لما كشف عن دوريه — بريزيه^(١) .

٢ — ومن الصعب تحديدها بدقة لأن صفة المصدر المباشر تنتقل بتدرج متصل : من مخطوط المؤلف الأصيل مارين بالصورة الشمسية ، والنسخة الكاملة ، والنسخة الناقصة ، والمستخرج والاقتباس بين أقواس — حتى نصل إلى التلخيص البسيط .

٣ — وهى خصوصاً واسعة بغير حق ، كما فى القضاء فكرة الشاهد المقبول الشهادة ، لأنها تعترف ضمناً بأن جميع توكيدات الوثيقة (أو الشاهد) مصدرها واحد وقيمتها واحدة . فليس لنا أن ننسب صفة «أصلية» إلى الوثيقة فى جملتها ، بل يجب إمكان انطباق هذه الصفة على كل خبر أو قول وارد فيها ، أعنى صفة أن الخبر أو القول واقعة شاهدها ورواها المؤلف بنفسه . وهكذا فإن المعرفة المستخرجة من الوثيقة ترد إلى عملية كل علم وصفى ، أعنى «الملاحظة المباشرة» . فالتحليل ، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الوقائع ، يكشف عن أن المؤلف ليس هو الذى شهد بها بنفسه ، بل لاحظها مشاهد مجهول .

وأدع جانباً ما قلته فى «المدخل إلى الدراسات التاريخية» عن موضوع النقد الخارجى (معرفة كيفية استخدام الوثيقة) والنقد الباطن (تقرير الاحتياطات التى يلزم اتخاذها بمناسبة كل واحدة من الوقائع الواردة فى الوثيقة) — وعن النتيجة

(١) [أسرة دى بروى Broglio أسرة عريقة أصلها من كيرى Chieri فى مقاطعة ييموتة بـإيطاليا ، ثم تجنست بالجنسية الفرنسية فى القرن السابع عشر ، وكان منها كبار رجال الدولة فى فرنسا ومنها اليوم عالمان مشهوران هما لوى دى بروى وأخوه موريس . والدوق دى بروى الأول هو الابن الثالث لكونت دى بروى (سنة ١٦٣٩ — سنة ١٧٢٧) وولد سنة ١٦٧١ وتوفى سنة ١٧٤٠ وبرز فى الحروب تحت لواء لوكسمبور وكاتينا وبوفلير وقندوم وفيلار ، ولمع فى معارك فليريس ودينان وفيرمبور . وكان سفيراً فى لندن سنة ١٧٢٤ ، وأصبح يلقب مارشال فرنسا سنة ١٧٣٤ . وابنه أيضاً كان دوقاً وولد سنة ١٧١٨ وتوفى سنة ١٨٠٤ : اشترك فى عدة معارك فى شمال فرنسا و ضد بروسيا وأصبح يلقب مارشال سنة ١٧٥٩ . وفى سنة ١٧٨٩ — وفى سنة قيام الثورة الفرنسية — عينه لويين السادس عشر وزيراً للحرية وفائداً للقوات المسلحة من أجل القضاء على الثورة . ولكنه اضطر إلى الفرار وكاد يذبح فى فردان ، وقاد جيش الأمراء سنة ١٧٩٢ وخدم روسيا سنة ١٧٩٧ حتى توفى سنة ١٨٠٤ — المترجم] .

السلبية للنقد — وعن دور البرهان بواسطة قياس النظر — وعن استخدام الأسئلة (وأضيف إلى ما قلت أن « الفحص » المهيأ بواسطة مجموعة من الأسئلة المحددة الثابتة هو المنهج العام لكل أنواع البحث في الوقائع) — وعن القاعدة التي تقتضى البحث عما قصده المؤلف قبل استنتاج أى شئ منه — وعن ضرورة الاحتفاظ بالتحليل منفصلاً عن كل تفسير .

والعملية الأخيرة التي تفضى إلى تقرير الواقعة ييقين علمي تتم بمقارنة الأقوال المختلفة عن واقعة واحدة ، وهي أقوال تترتب على عدة ملاحظات . وتتضمنها إما عدة وثائق مختلفة أو أيضاً وثيقة واحدة فيها تأخذ صورة موجز لعدد كبير من الملاحظات . فهذه الطريقة تنحل مشكلة اليقين المعقدة في حال وجود وثيقة واحدة فريدة (مثل بطليموس وأسماء الشعوب، « وجدول المراتب »^(١) .

واليقين المشروع نحصل عليه — كما في سائر العلوم — بالاتفاق بين كثير من الملاحظات « المستقلة » بعضها عن بعض . فهذا اليقين يقوم على أساس « مماثل » لحساب الاحتمالات . فعدد الأخطاء المختلفة الممكنة هو من الكثرة بحيث يندر أن تتفق جملة أخطاء مصدرها مختلف اتفاقاً تاماً دقيقاً . فالأقوال إذا اتفقت ، فإن اتفاقها ليس من الممكن عملياً أن يقع إلا لأنها تتفق مع الحقيقة الواقعية . ومن المفهوم طبعاً أن النتيجة يجب أن تسبقها عملية خاصة لتعرف ما إذا كانت الأقوال مستقلة في مصادرها .

(١) [جدول المراتب *Notitia Dignitatum* : اسم وثيقة تتألف من قسمين : قسم خاص بأسماء الموظفين المدنيين والعسكريين في المنطقة الشرقية ، وقسم آخر يسجل نظائريهم في المنطقة الغربية في الامبراطورية الرومانية . وهذا الجدول مشهور ، لأنه الوحيد الباقي لنا من نوعه . وترتيبه كالآتي : ثبت موجز بكبار الموظفين ، ثم كل موظف كبير وأسماء من معه من الموظفين ؛ أما بالنسبة إلى العسكريين ، فبرد أسماء كل فيلق بحسب المنطقة التي يسكن فيها . فورد فيها أسماء العمال (المدبرين في الأقاليم الكبرى) ، ومحافظي روما والقسطنطينية ، ونوابهم *vicarii* ، والحكام الكبار والقواد الخ . وقد نشر هذا الجدول سيك سنة ١٨٧٦ *O. Seeck : Notitia Dignitatum* — المترجم] .

(ز)

(ج)

وبعد أن يقرر التحليل والنقد الوقائع الجزئية المنفصلة ، تبدأ سلسلة من العمليات لضمها بعضها إلى بعض وفقاً « للعلاقات » التي نكتشفها فيما بينها .
والوقائع — تبعاً لمكاتها — تبدو على نوعين من العلاقات المختلفة كل الاختلاف :

١ — فبعضها يحدث بأن تتلاقى في نفس المكان والزمان وقائع تنسب إلى سلاسل مستقلة تمام الاستقلال ، وهذه هي المصادقات والاتفاقات العارضة (التي وضع نظريتها كورنو^(١) Cournot) .

٢ — والثانية تحدث من وقائع ندرك بينها وبينها ما يسمى في اللغة العامة بـ « صلة العلة بالمعلول » ، وفي اللغة العلمية نقول إن الواقعة السابقة « شرط » للتالية . ولا يمكن تطبيق منهج واحد للتصنيف على هذين النوعين . فوقائع المصادقات يمكن فقط أن « ترصد » وترتب في وضعها الزماني والمكاني (التاريخي والجغرافي) ووفقاً للأشخاص . والوقائع التي تؤلف جزءاً من سلسلة من الأمور المتوقف بعضها على بعض يمكن أن تصنف وفقاً لنظام المقدمات والتوالي (ما يسمى باسم العلل والنتائج) . لكن هذه السلسلة لامتنجاسة ، لأن جميع الوقائع الإنسانية (والاجتماعية) من نتاج نوعين من الظروف والشروط : (١) المادية ، (٢) والنفسية التي لا ندرك بينها أية نسبة ، بل هي تنسب إلى نوعين من الحقائق الواقعية لا يمكن ردها إلى غيرهما . فبين الفعل المادي وشرطه النفسي ، المسمى مجازاً باسم « الباعث » له (فكرة ، عاطفة ، دافع) ، لا توجد رابطة ثابتة . وكذلك لا توجد

(١) [١ . كورنو (سنة ١٨٠١ — ١٨٧٧) : فيلسوف فرنسي ، كان مفتشاً للتعليم العام ، ومن أوائل الذين قاموا بنقد الأفكار الأساسية في العلوم . قال باستحالة الوصول إلى معرفة جواهر الأشياء . وأول مؤلفاته هو : « عرض نظرية المصادقات والاحتمالات » (سنة ١٨٤٣) ، وفي هذه النظرية يقول إن اليقين في المعرفة يبدو بمثابة حد تتدرج بالنسبة إليه مختلف درجات الاحتمال . والمهم في منهج كورنو أنه شبه الاحتمال بالنسبية : فالفرض يؤخذ به في الفزياء لأنه يسمح بربط الوقائع الملاحظة ربطاً عقلياً — المترجم] .

(ح)

أيضاً رابطة بين الحقيقة الواقعية والفكرة التي يكونها الإنسان عنها ، ولست الحقيقة الواقعية ، بل الفكرة — صادقة كانت أو كاذبة — هي شرط الفعل . فليس وجود الجحيم أو قوة السحر ، بل الاعتقاد في وجود الجحيم وفي السحرة هو الذي أحدث ألوان التوبة والقضايا . وليست رسالة محمد الحقيقية ، ولا إيمانه برسائله ، بل إيمان المسلمين هو الذي ولد الجهاد والامبراطورية العربية . والغالبية العظمى من الأفعال الإنسانية تنشأ عن نظرات خاطئة في الحقيقة الواقعية . (والأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية والحياة السياسية ، وفكرة القيمة والمذاهب السياسية) .

والحق أن الموضوع الحقيقي للتاريخ هو سلسلة النتائج الواقعية التي أحدثتها الأفعال ، والأفعال هي التي ترصد ؛ لكن لا يمكن فهمها إلا بمعرفة « كيفية » حدوثها ؛ بل من الصعب أيضاً رواية فعل دون بيان دواعيه . فلا يمكن أن نحكي كيف اكتشف كولبس أمريكا إلا ببيان خطئه في معرفة الأبعاد الحقيقية للأرض . وكل الوقائع التي تدرس بسبب نتائجها ، شأنها شأن عوارض المصادفات لا يمكن أن تصنف إلا في إطار جغرافي تاريخي ، وهي تؤلف مادة التاريخ العام .

وتمت وسيلة ثانية لجمع الوقائع وذلك بضم كل الكائنات الإنسانية التي يوجد بينها « نوع » من العلاقة المتحددة الطبيعية ، وتكون جماعة منها متميزة يطلق عليها اسم . فيستبين لنا :

١ — الجماعة القائمة على الأصلاّب الحقيقية أو المزعومة أو المصنوعة ، وعلى الحياة المادية المشتركة (الأسرة ، القبيلة ، الفصيلة) ؛

٢ — الجماعة القائمة على علاقات الجوار والدفاع والمساعدة المتبادلة (القرية ، الناحية) ؛

٣ — الجماعة القائمة على علاقات التشابه في عادات الحياة النفسية ، واللغة

والدين ، والمعادات (الشعب بالمعنى العنصرى ويختلط بينه وبين العنصر بالمعنى
الأنثروبولوجى خطأ لا مبرر له) ؛

٤ — الجماعة القائمة على طاعة سلطة واحدة تقيمها القوة وخصوصاً التهديد
باستخدام القوة ، والحرب ، والعدالة ، والشرطة .

وهذه الأنواع المختلفة للجماعات يجب أن توزع على مدى امتداد الأمكنة
وتوالى الأزمنة (بالقدر المكنود الذى تسمح به الوثائق) .

والعملية الثالثة هى جمع الوقائع تبعاً لعلاقة المشابهة ، وذلك بضم الوقائع
التي تنتسب إلى « نوع » واحد من النشاط الإنسانى ، وكل منها يتحقق بالمزج
بين فعل وواقعة نفسية — اللغة ، الاعتقادات ، الدين ، العرف ، طرائق المعيشة
(فى الغذاء ، الملبس ، المسكن) ، الإنتاج ، التجارة ، القانون الخاص ، النظام
السياسى . وتلك مادة التواريخ « الخاصة » . وفيها يدخل جانب من التجريد ،
كما يفرض بمناجتها كالعلوم العامة وبالبحث فيها عن «قوانين» ، إذ ترتبط بالواقع
الوصفى لأنها محددة فى مكان (جماعة) وزمان . وأيسر الأنواع اللغة ، اللغة
« الواقعية » ، التي « يتخاطب » بها ؛ وميزتها أولاً أنها أبسط مزيج من هاتين
الحقيقتين وهما : الحركات الفعلية للسان ، والعلاقة العقلية ؛ وميزة ثانية هى أنها
تزودنا بمئات الآلاف (بل الملايين) من الأفعال المتشابهة كل التشابه . وهذا
يسمح بتقرير أرصاد « أكثر وقوعاً » وإن لم تسمح تماماً بوضع قوانين « إحصائية »
قائمة على « قانون العدد الأكبر » — وذلك فيما يتصل باستخدام لفظ أو صورة
فى نظم الكلام أو هيئة صوتية . أجل ! نحن لا نستطيع أن نعين بالدقة نسبة
الذين يقولون : « يتحدث الناس عن . . . » أو « من الناحية الغالبة » ، أو
« أتذكر لك » ، لكننا نستطيع أن نعرف أن هذه الصور أقل وقوعاً — وطبعاً
فى وقت معين حقيقى ، لأنها يمكن أن تصبح أكثر وقوعاً .

وهذه التجربة على اللغة تسمح بتصور الطبيعة الحقيقية فى سائر أنواع

(٥)

النشاط ، للثبات المستتر تحت الأسماء الوهمية للقاعدة والقانون والثبات ، وما هو إلا كثرة الوقوع كثرة متفاوتة بل معرضة للزوال ، كما يدل على ذلك حال كلمة قانون ومرسمة حينما يصبح غير صالح للاستعمال ، أعنى خارجاً عن الأحوال العادية للتفكير والعمل .

- ١ — وكل معرفة بواقعة ماضية تبدو — ما دامت وصلت عن طريق ملاحظة غير مباشرة — على صورة جزئية منعزلة في مدى المكان والزمان ، ولا يمكن استخدامها في واحد من التجميعات (بأنواعها الثلاثة) إلا بإتمامها على نحو يجعلها تمتد إلى مساحة جغرافية ، أو جماعة إنسانية ، أو حقبة تاريخية .
- ٢ — وكل واقعة إنسانية تلاحظ من الخارج تحتاج أن تتم بأحوال نفسية ضرورية للفعل .

٣ — ومعرفة العلاقات الإنسانية تند عن الملاحظة المباشرة ، إنها « تركيب » من تأليف العقل ، عقلنا نحن .

فتمت إذن ثلاثة أنواع من المعارف لا يمكن تحصيلها إلا بعملية جديدة . وهذه العملية — وهي مشتركة بين الثلاثة — هي البرهان بواسطة قياس النظير ويقوم على تشابه الأفعال و « أحوال النفس » (العواطف ، الأفكار ، العزائم) ومختلف العلاقات الاجتماعية بين الناس في الماضي ونظائرها في ظواهر الحاضر ، ونحن نعرفها بتجربتنا الشخصية عن السلوك المعتاد للناس و « أحوال أنفسنا » الخاصة . وهي عملية متفاوتة القيمة جداً ، تعادل استقراء علمياً للوقائع البيولوجية (فالوثائق عن الشعوب المتبربرة لا تكاد تتحدث أبداً عن النساء أو الأطفال ، ورغم ذلك فنحن موقنون بأنهم أنجبوا وتناسلوا على نحو إنجاب وتناسل المعاصرين لنا) — وهي فرض تخميني محض بمناسبة العواطف والأفكار ، بل وسلوك الأفراد . فهذا ميدان السير التي عمل فيها الخيال . ذلك أن قيمة برهان يتصل بالماضي تتوقف على قيمة أساسه مأخوذاً في معرفة الحاضر . فيجب له إذن أن

يؤسس على علم تجريبي بنواميس السلوك الإنسانى ؛ وهذا العلم لم ينشأ ويكتمل ؛
وعلم النفس العام لا يمكن أبداً أن يقوم مقامه . والواقع أن كل مؤرخ يفكر
بحسب أفكار نادرة غامضة ، وفي العادة خطأ ، اصططنعها لنفسه أو تلقاها من
التقاليد الموروثة .

بل إن طريقة العقل الإنسانى فى تصور طبيعة العلاقات (بأنواعها الثلاثة)
تصوراً تلقائياً تقوم على وهم : فالعلاقة ينظر إليها على أنها حالة ثابتة مستمرة ،
يقيمها تماسك يعبر عنه على هيئة مجازية بأنه « رباط » بين الوقائع . وهذا الوهم
شبيه بتصور المادة المتصلة (أو الجوهر) (على وفق الإدراك العام) التى أبدل
بها العلم المعاصر تصور خلاء انتثرت فيه عناصر تفصلها أبعاد كبيرة . أما إذا
فحصنا الحقيقة الواقعية فى سلسلة اللحظات المتتالية — وهذا هو الدور الخاص
الذى يقوم به التاريخ — فإننا نشاهد أن واقع الوقائع الإنسانية (والاجتماعية)
كلها يتألف من سلسلة « متصلة » من الأفعال المتشابهة جداً . ولكنها مع ذلك
متمايزة الواحد من الآخر (ونضرب لهذا مثلاً بالأصوات المتتالية للكلام ،
والحركات المتوالية فى الحياة العادية) . والمادة الجامدة هى وحدها الثابتة ،
على الأقل فى المستوى الإنسانى . ولكن الحياة كلها تقتضى حركات وتغيرات
فى كل لحظة . وضعف العقل الإنسانى هو الذى يحملنا على الظن بأن هذا
« عين » ذاك وهو ليس إلا مجرد « شبيه » به ، وعلى أن نتصور « حالة
وحيدة ثابتة » ما ليس إلا سلسلة من الوقائع المتشابهة .

وتمت سبب آخر خطير لحدوث الخلط ، يرجع إلى أن اللغة لا تقدم
أسماء لتمييز الأشياء بطريق مباشر اللهم إلا للأشياء الميسرة للحواس . أما الوقائع
التي لا تدرك إلا بالشعور (النفس) ، والعلاقات التي هى تركيبات للعقل —
كل هذه لا يمكن أن يعبر عنها إلا بمجاز ، والكثير منها قد دخل فى اللغة الجارية
وصار من القدم بحيث لا تذكر أصولها ، وأصبحت معزلة عن الإضرار
والإيذاء فلم يعد المرء يفكر فى المعنى المجازى لقولنا : *influencer sur* (يؤثر على)
أو « يتوقف على » *dépendre de* . ولكن المجازات التي لا نزال نشعر بأنها

(ب)

مقارنة لما كانت قائمة على تشابه سطحي جداً يقتصر عادة على المحنة وحيدة ،
يمكن أن تزيّف الحقيقة الواقعية باغرائها على سحب المشابهة إلى ملامح أخرى .
وأشدّ المجازات خطورة هي تلك التي تتعلق بمجموع من العلاقات المضمنة تحت
اسم موضوع مادي : حجر ، بناء (تركيب اجتماعي) أو كائن حي (الجماعة
إذا شُبهت بكائن عضوي) . فعن هذا الطريق تتولد كائنات خيالية ، يضيف
إليها المرء أفعالا وأفكاراً ودوراً : والأمر كذلك في سلاسل الوقائع منظوراً
إليها كأنها حادث (حركة الإصلاح الذيني في أوروبا الحديثة ، الثورة الفرنسية) ،
أو سلسلة من الأشخاص (الملكية ، الكنيسة ، الدولة) . بل يذهب الناس
إلى حد أن يقولوا : شاءت المصادفة .

وأبعد أقسام التاريخ عن إثارة الجدل والتشكيك هو توالى « نتائج »
الأفعال بالمعنى الواسع للكلمة ، وهي على كل حال غالباً ما تكون مختلفة كل
الاختلاف عن مقاصد فاعليها .

إن هذه النتائج هي التي تغير أحوال الحياة ، فتقضى على القديمة وتنشئ
الجديدة . والمظاهر الخارجية للعواطف والأفكار التي تؤلف مادة التواريخ
الخاصة هي جزء من هذه النتائج . وهذا هو مجال التفاهم بين المؤرخين . لكن
لا مندوحة عن الاختلاف : (أولاً) حول جميع وقائع الحياة الباطنة ، لأننا نجعل
قوانينها ؛ و (ثانياً) حول كثرة وقوع الأفعال (وتبعاً لهذا — الاتفاق مع القواعد
والوان العرف) وحول نصيب كل فعل في نتيجة ما من النتائج . ذلك أن التاريخ
لا يملك أية عملية لقياس كثرة وقوع ظاهرة وأهميتها ، والإحصاءات والمتوسطات
الحسابية ليست مقاييس .

وها أنذا أدع القلم فأمسكه عن الاستمرار في هذا الموجز الذي قد أصبح
مسهباً ، وقد أخرج تحريره إرسال رسالتى هذه إليك بغير موجب . ومع ذلك
فإن شاقك فنى وسعى أن أتمه ، فيما يتصل بالبند (٣) : الاحتياطات ضد المجاز ،

(ج)

رد كل علاقة إلى أفعال ... (كلمة غير مقروءة) . — الفعل المتبادل بين أنواع
النشاط المختلفة ، التضامن (الارتباط Zusammenhang) . — وهم زعم
القدرة على النفوذ إلى المجموع (Gesammt) عن طريق العيان المباشر ،
فان المجموع لا يمكن أن يعرف قبل جمع الأجزاء ، وهذه لابد أن تكون قد
درست من قبل .

المدخل
إلى
الدراسات التاريخية

الكتاب الأول

المعارف الأولية

الفصل الاول

البحث عن الوثائق

(الهورسطيكا)

التاريخ يصنع من وثائق . والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم . والقليل جداً من هذه الأفعال والأفكار هو الذي يترك آثاراً محسوسة ، إن وجدت فنادرأ ما تبقى : لأن عارضاً بسيطاً قد يكفي لزوالها . وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثراً ، مباشراً أو غير مباشر ، أو طلمست معاملة ، هو أمر ضاع على التاريخ : كأن لم يكن البتة . وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضى الإنسانية مجهولاً أبداً . إذ لا بديل عن الوثائق : وحيث لا وثائق ، فلا تاريخ .

ولكى نستدل استدلالاً صحيحاً من وثيقة على الواقعة التي هي أثرها ، لا مناص من اصطناع ألوان من الحيلة سنكشف عنها فيما بعد . ومن الواضح أن أى فحص تقدي وأى تأويل للوثائق يسبقه التساؤل عما إذا كان ثم وثائق ، وما مقدارها ، وما مظاهرها . فإذا تراءى لى أن أعالج نقطة تاريخية^(١) ، أياً كانت ، فإنى أتلمس الموضع أو المواضع التي ترقد فيها الوثائق الضرورية لمعالجتها ، على فرض وجودها . فالبحت عن الوثائق وجمعها قسم من الأقسام الرئيسية المندرجة فى مهمة المؤرخ يأتى منطقياً فى المرتبة الأولى . وقد أطلق عليه فى ألمانيا اسم الهورسطيكا Heuristik ، وهو اسم مفيد لأنه موجز . — وهل ثم حاجة إلى

(١) الثالب عملياً ألا يترزم المرء بمعالجة نقطة تاريخية قبل أن يعرف هل توجد أولاً توجد وثائق تسمح بدراستها . وعلى العكس نجد أن الوثيقة التي تكتشف صدفة هي التي توحى بفكرة تعمق البحث فى المسألة التاريخية التي تتصل بها هذه الوثيقة ، هناك نمشد الوثائق التي من نوعها لتحقيق هذا الغرض .

إثبات ما للهو رسطيقا من أهمية عظمى ؟ كلا ، من غير شك . فمن البين أن هذا العمل إذا لم يزاول مزاوله سليمة ، أعنى أنه إذا لم يعرف المرء ، قبل البدء في عمل تاريخي ، كيف يحيط نفسه بكل المعلومات الميسرة له ، فإنه يزيد بسهولة من مزالتق خطر العمل على أساس وثائق غير كافية (وهي مزالتق وفيرة العدد ، مهما بذل من جهد) : فكأن من عمل من أعمال التحصيل *érudition* أو التأريخ عولج وفقاً لقواعد أدق المناهج قد أفسده ، بل قضى عليه قضاءً مبرماً ، أمر مادي بسيط هو أن المؤلف لم يقف على وثائق كان من شأنها أن توضح تلك التي كانت في متناول يده واقتصر عليها ، وأن تكملها أو تنقضاها . وإن فضل العلماء المحصلين *érudits* والمؤرخين المحدثين على العلماء المحصلين والمؤرخين في القرون الأخيرة — إن تساوا فيما عدا هذا — إنما يرجع إلى كون الأخيرين قد كانوا أقدر في وسائل الاستخبار من أولئك الأولين ^(١) . والحق أن الهو رسطيقا قد صارت اليوم أسهل من ذي قبل ، وإن كان الفتى الساذج فجنر لا يزال على صواب حين قال :

ما أشق الظفر بأسباب الوصول إلى الأصول ^(٢) !

ولنحاول أن نفسر لماذا كان تحصيل الوثائق ، ذلك المطلب الكثوود فيما مضى ، لا يزال حتى اليوم أمراً عزيز المنال برغم ما تم من تقدم في هذا المضمار منذ قرن من الزمان ، وكيف أن هذه العملية يمكن تبسيطها فيما بعد ، بفضل ما يتحقق من تقدم جديد .

(١) إن الألى قاموا بأولى المحاولات لكتابة التاريخ وفقاً للمصادر ، قد وجدوا أنفسهم في غمة من الأمر . فإن كان الأمر أمر رواية أحداث حديثة

(١) إنه مما يثير الإشفاق أن نشاهد أفاضل العلماء المحصلين الأقدمين يناضلون بقوة ، ولكن عبثاً ، من أجل حل الصعوبات التي ما كان لها أن تنشأ عندهم لو أنهم قد كانت لديهم أضياف أقل نقصاً . لكن ألم الدكاء ما كان لينبئ عن الذرائع المادية التي أعوزتهم .

(٢) « فاوست » ، القسم الأول ، المنظر الثالث [فجنر في رواية « فاوست » لجيتيه هو للنيل الخالد للتلميذ الجدد في طلب العلم الذي يتلقى كلم أستاذه وكأنها وحى منزل ، ويؤمن بقداة الكتب ، ويموزه حدة الفهم واستقلال الفكر — المترجم] .

نسبياً لم يمت بعد كل شهودها ، كان ثم وسيلة هي سؤال الأحياء من الشهود . وعلى هذا النحو سار ثيو كيديدس^(١) وفرواسار^(٢) وغيرهما منذ العصر القديم حتى يومنا هذا . فإن مؤرخ الشاطئ الكاليفورنى للمحيط الهادىء ، ألا وهو ه . ه . بنكروفت ، حينما انتوى جمع مواد تاريخ لا يزال بعض العاملين فيه أحياء ، فإنه لم يدخر وسعاً فى شىء ، بل عبأ جيشاً من المخبرين لكي يستلوا منهم الأحاديث^(٣) . إما إذا اتصل الأمر بأحداث قديمة ، لم يستطع أحد من

(١) [ثيو كيديدس Thucydides مؤرخ يونانى مشهور ولد فى أثينا فيما بين سنة ٤٦٠ و ٤٥٠ ق . م . لى أغلب الظن ويحتمل أن يكون قد توفى سنة ٤٠٠ ق . م . ولى شبابه برز فى الألعاب القوية ، ولما قامت الحرب البيلوبونيزية بين أثينا واسبرطة اشترك فيها وأصبح قائداً فى سنة ٤٢٤ ، وقد وكل إليه أمر إغاثا ، نيبوليس ، ولكن براسيداس اللاداموانى أفسد خطته فأخفق ثيو كيديدس ونفى من أثينا . ولى إبان نفيه كتب تاريخ الأحداث التى تمت إبان إدارته ، فكان عنه كتابه المشهور فى تاريخ الحرب بين أثينا واسبرطة . ولكنه لم ينجزه ، بل سار بالحرب حتى السنة الحادية والثلاثين . وكتابه فى خمسة أقسام . ويمد خير المؤرخين فى العصر القديم — المترجم] .

(٢) [جان فرواسار Jean Froissart (١٣٣٧ — حوالى سنة ١٤١٠) : مؤرخ فرنسى ولد فى فالنسين Valenciennes وبدأ فى كتابة تاريخه حوالى سنة ١٣٥٨ . وكان كاتباً لفيلبا أوف هينول Philippa of Hainault الملكة زوجة ادور الثالث وارتمحل إلى اسكتلنده وشمال إيطاليا . وتاريخه ينتهى سنة ١٤٠٠ ، ويقع فى أربعة كتب يروى فيها أشهر الأحداث فى إنجلترا وفرنسا واسكتلندا والفلاندر وأسبانيا وما وقع فى البلاط البابوى فى روما وأفينيون . وذلك كله فيما بين سنة ١٣٢٦ و ١٤٠٠ . ويمتاز تاريخه بوصفه الحى للجانب الجليل من الفروسية ، ويوصفه لبعض وقائع الحرب الفرنسية — المترجم] .

(٣) راجع شارل . ف . لانجلوا : ه . ه . بنكروفت وشركاؤه فى « المجلة الجامعية » سنة ١٨٩٤ ج ١ ص ٢٣٣ Ch. v Langlois, H. H. Bancroft et Cie., in . *Revue universitaire.*

[وبنكروفت هو هربرت هاو بنكروفت Hubert Howe Bancroft (سنة ١٨٣٢ — سنة ١٩١٨) مؤرخ أمريكى ولد فى جرانفيل Granville مقاطعة أوهايو Ohio فى ٥ مايو سنة ١٨٣٢ ، واشتغل بائع كتب ، وكرس نفسه فى الوقت نفسه للدراسات التاريخية ، فاهتم بتاريخ القسم الباسيفيكي من أمريكا ، وإليه ترجم سلسلة « تاريخ غرب أمريكا » فى ٣٩ مجلداً وقد ظهرت ما بين سنة ١٨٧٥ و ١٨٨٧ ؛ وله من الكتب : كتاب الثروة سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ *The Book of Wealth* وكتاب تأملات سياسية وشخصية =

الأحياء رؤيتها ولم تحتفظ الروايات الشفهية بأية ذكرى عنها ، فلا وسيلة إلا جمع الوثائق من مختلف الأنواع ، خصوصاً المكتوبة ، الوثائق المتصلة بالماضى البعيد الذى يعنى المؤرخ بالبحث فيه . وكان هذا أمراً صعب الممارسة ، لأن المكتبات كانت نادرة ، والمحفوظات Archives سرية ، والوثائق قد تفرقت أباديد . فكان موقف ه . ه . بنكروفت حوالى سنة ١٨٦٠ فى كاليفورنيا شبيهاً بموقف الباحثين الأولين فى بلادنا فى الماضى ، وقد تدبر الأمر على النحو التالى . لقد كان غنياً : فاقتنص كل الوثائق المعروضة للبيع ، مطبوعة أو مخطوطة ، باذلاً كل مرتخص وغال ، وفاوض الأسر والتقابات التى أحوجتها الخصاصة لشراء محفوظاتها أو الإذن بانتساخها على يد نساخين يعملون لحسابه . وما انتهى من هذا حتى وضع مجموعته فى بناء شيد لهذا الغرض ، وقام بتصنيفها . وهذا مسلك ليس ثم أحكم منه ، من الناحية النظرية . بيد أن هذه العملية السريعة ذات الطابع الأمريكى لم تتهياً إلا مرة واحدة بما فيها من مثابرة وما تيسر لها من وسائل كفلت نجاحها ، أما فى ظروف أخرى وأزمان أخرى فاعلمنا كانت تكون غير مقبولة . ولم تسر الأمور على هذا النحو ، ويا للأسف ، فى الأحوال الأخرى .

ففى عصر النهضة كانت وثائق التاريخ القديم والتاريخ الوسيط . شتتة فى عديد من المكتبات الخاصة ومن خزائن المحفوظات ، وهى أما كن كادت أن تكون كلها حرماً لا يباح . فضلاً عن تلك التى ظلت مدفونة لا يعلم أحد من أمرها فتىلاً . هنالك كان من المستحيل مادياً الحصول على ثبوت بكل الوثائق المفيدة فى إيضاح أمر من الأمور (مثلاً ، ثبت جميع المخطوطات الباقية لمؤلف قديم) وحتى لو تمت المعجزة فظفر المرء بمثل هذا الثبوت فقد كان من المستحيل الرجوع إلى كل هذه الوثائق ودراستها إلا بفضل الأسفار والنفقات واستنفاد مالا ينتهى من الوسائل . وعن هذا نجمت نتائج كان من السهل توقعها .

== سنة ١٩١٢ Retrospection, Political and Personal وفى سنة ١٩٠٥ ظفرت جامعة كاليفورنيا بمجموعة كتب المؤلفه من ستين ألفاً من المجلدات ومن خمسمائة مخطوط . وتوفى فى ولنت كريك Walnut Creek فى كاليفورنيا فى ٥ مارس سنة ١٩١٨ — المترجم [.

١ — ذلك أنه لما كانت الهورسطيقا تنطوى على صعوبات يعز تدليلها ، فإن العلماء المحصلين والمؤرخين المتقدمين ، الذين لم يتمكنوا أن يستخدموا كل الوثائق ولا أفضلها بل ما تيسر لهم منها ، قد كانوا دائماً تقريباً قليلي البضاعة من المعرفة الصحيحة ، ولم يعد لأعمالهم من فائدة إلا بالقدر الذى استعانوا فيه بوثائق صارت مفقودة اليوم .

٢ — والعلماء المحصلون والمؤرخون الأول الذين على علم صحيح نسبياً هم أولئك الذين يسرت لهم مناصبهم أن يلجوا حرم خزائن الوثائق الفنية : وهم أمناء المكتبات والمحفوظات ورجال الدين والحكام ، ممن كانت لطرقهم أو جماعاتهم مكتبات أو محفوظات ظاهرة الثراء^(١) .

أجل إن طائفة من الجماعين قد كونوا لأنفسهم ، منذ عهد بعيد ، مجموعات من الوثائق الأصلية والنسوخة ، اقتنوا بعضها بالمال ، وبعضها بوسائل مربية كالسرقة . بيد أن هؤلاء الجماعين الأوربيين ، وهم وفرة منذ القرن الخامس عشر ، يختلفون عن هـ . هـ . بنكروفت اختلافاً ظاهراً . ذلك أن هذا الكاليفورنى لم يجمع إلا الوثائق المتصلة بموضوع معين (تاريخ بعض ولايات الباسيفيكي) ، وكان يطمع في جمعها كلها ، أما غالبية الجماعين الأوربيين فقد اقتنوا قطعاً وبقايا وشذرات من كل نوع ، وقدراً صغيراً جداً من الوثائق لو قورن بالمقدار الهائل من الوثائق التاريخية التى وجدت في عصرهم . يضاف إلى هذا أن هؤلاء الجماعين من أسثال بيرسك Peiresc وجنيير Gaignières وكليرنبو

(١) كان المحصلون القدماء على شعور بما يعتور الظروف التى عملوا فيها من سوء . فتألموا كثيراً لنقص أدوات البحث ووسائل المقارنة . ومعظمهم قد أفرغ رؤسهم في الاطلاع والاستخبار . ومن هنا هذه الرسائل الزاحمة المتبادلة بين العلماء والمحصلين في القرون الأخيرة ، مما لا تزال منه بقية ثمينة في مكتباتنا ، ومن هنا كذلك أخبار التحقيقات العلمية والأسفار سعيّاً وراء كشف وثائق تاريخية ، وهذه الأخبار والأوصاف كانت بدعاً منتشرأ في الماضى تحت عنوان *iter* (أى الرحلة) مثل الرحلة الإيطالية *Iter italicum* ، والرحلة الألمانية *Iter germanicum* وما أشبهها .

Clairambault وكولبير Colbert وكثيرين غيرهم لم ينتزعوا من السوق ما كان من الوثائق معرضاً للضياع ابتغاء جعله منفعة عامة : بل اكتفوا (وهذا أمر جدير وحده بالثناء) بتيسير الاطلاع عليها لأصدقائهم ، تيسيراً متفاوت السخاء . بيد أن هوى الجماعين (وورثتهم) هوى قلب ، وأحياناً شاذ . أجل إن الأفضل أن تكون الوثائق مصنوعة في مجموعات يملكها أشخاص من أن تكون عرضة لتقلبات الأحداث والأيام أو بعيدة تماماً عن الاستطلاع العلمي ، لكن الشرط الأول ، كما تكون المورس طليقا ميسرة تماماً ، هو أن تكون كل مجاميع الوثائق من المنافع العامة^(١) .

ومن الطبيعي أن تكون أجمل مجاميع الوثائق التي يمتلكها أفراد سواء منها خزائن الكتب والمتاحف — هي في أوروبا منذ عصر النهضة تلك التي يكتفيها الملوك . ولقد كانت المجاميع الملكية ، منذ الحكم القديم^(٢) ، مفتوحة كلها تقريباً أو شبه مفتوحة لاستعمال الجمهور . وبينما كانت المجاميع الأخرى المملوكة للأفراد تصنف غالباً بعد وفاة أصحابها ، فإن هذه المجاميع الملكية كانت على العكس من ذلك في ازدياد مستمر . كانت تثرى من بقايا المجاميع الأخرى نفسها . فخرانة المخطوطات في فرنسا مثلاً ، وهي قد جمعت بفضل ملوك فرنسا الذين سمحوا للجمهور بالاطلاع عليها ، قد امتصت ، عند نهاية القرن الثامن عشر ، الشطر الأحسن من المجاميع التي قام بتكوينها بعض الهواة والمحصنين في القرنين

(١) فلنفس إشارة مابرة إلى شذوذ صياني ، لكنه طبيعي تماماً وانتقشر كثيراً لدى الجماعين : ذلك أنهم يحنون إلى المغالاة في القيمة الذاتية للوثائق التي يملكونها ، لا لشيء إلا لأنهم هم مالكوها . ثم وثائق احتفل أصحابها الذين اقتنوها مصادفة ، بقدرها احتفالاً هائلاً موفور الشروح ، ولو كانوا وجدوها في مجاميع عامة لا أعادوها أية أهمية لأنها لا تستحق شيئاً من الاهتمام . وليست هذه الشاهدة إلا تعبيراً ساذجاً عن ميل عام يجب الاحتراز منه دائماً : ألا وهو أن المرء يميل إلى المغالاة في أهمية الوثائق التي يملكها ، والوثائق التي اكتشفها ، والنصوص التي نشرها ، والأشخاص والمسائل التي عني بدراستها .

(٢) [أي حكم فرنسا قبل ثورة سنة ١٧٨٩ — المترجم]

السابقين^(١) . والحال كذلك في بقية البلدان . وما كان حشد العدد الهائل من الوثائق التاريخية في منشآت عامة واسعة ، أو شبه عامة ، إلا نتيجة ممتازة لهذا التطور الطبيعي .

ونمت عامل آخر أبلغ أثراً في إصلاح الأحوال لنادية للأبحاث التاريخية ، ألا وهو الثورات وأهواؤها . فالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ في فرنسا ، ونظائرها من الحركات في بلدان أخرى ، قد هيأت مصادرة مقدار زاهر من المحفوظات الخاصة والجامع الملوك للأفراد ، سادرتها بالقوة لحساب الدولة ، أعنى لحساب الجمهور كله ، مثل المحفوظات والمكتبات والناحف التي كان يملكها التاج ، والمحفوظات والمكتبات التي كانت في حوزة الأديرة والنقابات التي ألغيت ، إلخ . فعندنا (في فرنسا) ، وضعت الجمعية التشريعية في سنة ١٧٩٠ في يد الدولة كمية ضخمة من خزائن الوثائق التاريخية كانت قبلُ مشتتة ومحركة بطرق متفاوتة على استطلاع العلماء المحصلين ، ومن ذلك التاريخ تورعت بعض المنشآت الأهلية هذه النقائس فيما بينها . وهذه الظاهرة عينها قد حدثت ، حديثاً وعلى نطاق أضيق ، في ألمانيا وأسبانيا وإيطاليا .

وهذه الجامع ، سواء منها ما تم في إبان الحكم القديم أو بفضل المصادرات التي تمت في عهد الثورات ، لم تتكون دون إحداث أضرار خطيرة . ذلك أن الجماع هو ، أو بالأحرى قد كان غالباً في العهد الماضي ، رجلاً متوحشاً ، فكان لا يتردد — من أجل تنمية مجموعاته بالقطع والبقايا النادرة — في تشويه التماثيل وتمزيق المخطوطات وتشفيت شمل المحفوظات ، ابتغاء اقتناء قطع منها . وعن هذا

(١) راجع ل دليل : « خزائن المخطوطات في المكتبة الأهلية » ، باريس سنة ١٨٦٨ —

سنة ١٨٨١ ، في ثلاثة مجلدات من قطع الرم

L. Delsle : *Le Cabinet des manuscrits de la Bibliothèque nationale.*

وعلى غرار هذا الكتاب الرامع وضعت توارخ خزائن الوثائق القديمة ، وقد كتب من هذه التوارخ عدد كبير في الأيام الأخيرة .

الطريق وقعت تخريبات عدة فيما قبل الثورة الفرنسية الكبرى . كذلك كان لأعمال الثورات من مصادرة ونقل نتائج ضارة جداً ، وهذا أمر طبيعي : فإلى جانب التخريبات التي تمت نتيجة الإهمال أو لجورد اللذة في التخريب ، قامت لدى القوم فكرة بائسة هي إجراء عملية « غربة » منظمة ، فلا يحتفل إلا بالوثائق « المهمة » أو « المفيدة » ، ثم يتخلص من الباقي . وهذه الغربة قد دفعت أناساً ممثلين بالنوايا الطيبة لكنهم كانوا منهوكين بالعمل ، دفعتهم إلى إحداث تخريبات في محفوظاتنا القديمة لا سبيل إلى تداركها : وبين العاملين اليوم نفر يتوفر — وهذا أمر يقتضى ما لا ينتهى من الزمان والصبر والعناية — يتوفر على إعادة تكوين الذخائر المبددة ورد الشذرات المعزولة التي بددت شملها الحماسة الطائشة التي امتلأت بها نفوس أولئك الذين عالجوا الوثائق التاريخية بهذه الوحشية في ذلك الحين ، ردها إلى مكانها الأصيل . ومع ذلك فيجب أن نعترف بأن التشويهات التي أحدثها الجماعون إبان النظام القديم والتي سببتها أعمال الثوار ليست شيئاً يذكر إذا ما قورنت بتلك الناشئة عن المصادفات وعن آثار الزمان الطبيعية . لكن حتى لو كانت تلك التشويهات أبلغ أثراً بكثير ، فإن لدينا مع ذلك ما يعوض عنها ، لدينا فائدتان من الطراز الأول مهما قلنا فلن نبالغ في إبراز قيمتهما : (١) الأولى تركيز وثائق كانت مشتتة بل شبه مفقودة في أماكن عديدة ، تركيزها في خزائن قليلة العدد نسبياً ، (٢) والثانية إذاعة هذه الوثائق . فما بقي من الوثائق التاريخية القديمة بعد أحداث البهر ودمار المدمرين قد أصبح من ذلك الحين في حى أمين : مرتباً ميسور التناول ومعدوداً ملكاً للمجتمع .

فالوثائق التاريخية القديمة قد جمعت إذن وحفظت اليوم ، من حيث المبدأ ، في هذه المؤسسات العامة التي تسمى دور المحفوظات ودور الكتب والمتاحف . والحق أنها لا تحوى « كل » الوثائق الموجودة ، لأنه على الرغم مما تقتنيه دور المحفوظات والكتب والمتاحف كل عام ، بأجر أو بدون مقابل ، منذ عهد طويل في العالم كله ، فإن ثمة أيضاً مجاميع يقتنيها أفراد ويفذيها تجار ، ووثائق لا تزال

متداولة بين الناس . لكن الاستثناء هنا لا يطعن في القاعدة ، لأنه استثناء يمكن إهماله . وكل الوثائق القديمة — وعددها ضئيل — التي لا تزال تهيم شاردة سينتهى بها الأمر ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى الإقامة بمؤسسات الدولة ، هذه المؤسسات التي يقتنى صاحبها الدائم أبداً ، ولا يبيع قط^(١) .

ومن المرغوب فيه ، من حيث المبدأ ، ألا تكون مستودعات الوثائق (دور المحفوظات ودور الكتب والمتاحف) كثيرة العدد جداً ، ولقد قلنا إنه من حسن الحظ أنها اليوم أقل جداً مما كانت عليه منذ مائة عام . فهلا يمكن العمل على زيادة تركيز الوثائق وقد تبينت فائدة هذا التركيز للباحثين ؟ أولاً يوجد بعد مستودعات يخفى وجه الحكمة في بقائها مستقلة حتى الآن ؟ ربما صبح هذا^(٢) ، بيد أن مشكلة تركيز الوثائق لم تعد من الخطورة المتطلبة للحل السريع منذ أن تحسنت وسائل الاستنساخ وخصوصاً منذ أن استقرت عادة تلافى أضرار تعدد المستودعات بواسطة جعل الوثائق نفسها تنقل : ففي وسع المرء اليوم أن يراجع ، بلا مقابل ، في المكتبة العامة بالمدينة التي يقطن فيها ، وثائق في حوزة

(١) إن شطراً كبيراً من الوثائق القديمة التي لا تزال متداولة مصدره سرفات قديمة وقمت لمؤسسات الدولة . والاحتياطات التي اتخذت للحيلولة دون وقوع إهمال جديد قد أصبحت اليوم فعالة ناجمة في كل مكان قدر المستطاع . أما الوثائق الحديثة (المطبوعة) فإن اشتراط الإيداع القانوني ، وهذه قاعدة اتخذتها كل الدول المتحضرة تقريباً ، يضمن الاحتفاظ بها في المؤسسات العامة .

(٢) من المعلوم أن نابليون الأول قد جالت بخاطره هذه الفكرة الخيالية وهي أن يجمع في باريس محفوظات أوروبا كلها ، وبدأ فعلاً بأن أرسل إلى باريس محفوظات الفاتيكان والامبراطورية المقدسة وتاج قشتالة ، إلخ ، ولكنها أعيدت إلى أماكنها الأولى فيما بعد . — ولا سبيل اليوم إلى القيام بمصادرات . بيد أن المحفوظات القديمة لموثق العقود يمكن تركيزها أينما كانت في مؤسسات عامة ، كما هو حادث فعلاً في بعض البلدان . فلا يفهم المرء كيف يحدث في باريس مثلاً أن وزارات الخارجية والحرية والبحرية تحتفظ لنفسها بالأوراق القديمة التي مكانها الطبيعي هو دار المحفوظات الأهلية . ومن السهل ذكر عدد كبير من الشواذ التي من هذا النوع ، مما هو من شأنه في بعض الأحيان عرقلة إن لم يكن وقف البحث ؛ لأن للشروعات الصغيرة التي لا فائدة في وجودها هي بينها تلك التي تضم أشد الأوائغ نضيقاً على الباحثين .

مكتبات سان بطرسبرج وبروكسل وفيرنتسه مثلاً، ونادرة الآن تلك المؤسسات التي تحرم لوائحها الاعارة للخارج تحريماً مطلقاً ، مثل دار المحفوظات الأهلية بباريس ، والمتحف البريطاني بلندن ، ومكتبة ميجان Méjanes بمدينة إكس في البروفانص^(١).

(ب) ولما كان معظم الوثائق التاريخية محفوظة اليوم في مؤسسات عامة (دور محفوظات ومكتبات ومتاحف) ، فإن المورسطينا لن تكون ميسورة تماماً إلا إذا وضعت أثبات وصفية لكل مستودعات الوثائق الموجودة ، وكانت هذه الأثبات مشفوعة بلوحات وفهارس أو كانت لها كشافات عامة (أبجدية ، وللموضوعات ، الخ) ، وإلا إذا كان من الممكن مراجعة المجموعة الكاملة لكل هذه الأثبات ، وفهارسها في مكان ما . بيد أن علم المورسطينا شاق جداً لأن هذه الظروف لم تهباً ويا للأسف حتى اليوم .

فهناك أولاً مستودعات ووثائق (دور محفوظات ومكتبات ومتاحف) لم يوضع لها ثبت ، حتى لقسم منها ، لذا لا يعرف الناس شيئاً عما يوجد فيها . والخزائن التي يوجد لدينا عنها أثبات وصفية كاملة ، نادرة ؛ ولا يزال كثير من المجموعات المحفوظة في مؤسسات مشهورة ، لم يفهرس إلا شطر من مجاميعها ، بحاجة إلى أن يوصف^(٢) . — وثانياً ، كم من فروق بين الأثبات التي وضعت من قبل

(١) إن الخدمة الدولية لإعارة الوثائق المخطوطة تعمل بانتظام (وبجانباً للجمهور) في أوروبا ، بوساطة الفصليات . وفضلاً عن ذلك فإن غالبية المؤسسات العظمى اتفقت فيما بينها على الإعارة : وهذه الطريقة فيها من الضمان ما في طريقة الإعارة بالطريق الدبلوماسي ، وهي أحياناً أسرع من هذه الأخيرة . ومؤتمرات المؤرخين والمكتبات قد جعلت من بين مسائل دراستها في هذه السنوات الأخيرة مسألة الإعارة (أو نقل الوثائق من المستودعات المحفوظة بها) لوثائق الأصلية . — والنتائج المصلة حتى الآن مرضية كثيراً .

(٢) وأحياناً تكون أكبرها مما ينبغي حجمها ؛ فإن الرء يميل إلى عمل فهارس للمجموع الصغيرة إذ لا تحتاج إلى جهود شاقة بقدر الأخرى . ولهذا السبب عينه نمر كثير من المستندات cartulaires [المستندات الخاصة بالحقوق المدنية للأديرة والكنائس وما إليها] المديعة الأهمية ، لأنها موجزة ، بينما ظلت مستندات كثيرة ذات أهمية كبرى غير منشورة ، لضخامة حجمها .

فمنها قديم لا يتفق أحياناً مع التصنيف الحالي للوثائق ، ولا يمكن الإفادة منه دون لوحات مقارنة ، ومنها حديث لكنه وضع على طريقة عتيقة ، كثير الإسهاب أو بالغ الإيجاز ، وبعضها مطبوع ، وبعضها الآخر مخطوط ، على دفاتر تسجيل أو في جذاذات ، وبعضها صنع بعناية وأصبح نهائياً ، والكثير منها تُسرّع فيه وجاء مؤقتاً وغير واف . ولمعرفة كيفية التمييز ، في هذا الحشد الهائل المختلط من الأثبات المطبوعة (فضلاً عن غيرها) ، بين ما يستوجب الثقة وما لا يستوجبها ، وبالجملة معرفة كيفية الانتفاع بها ، فإن هذا علم قائم برأسه . — وأخيراً ، أين يمكن الاطلاع على الأثبات الموجودة بسهولة ؟ إن معظم المكتبات الكبرى لا يملك منها إلا مجموعات ناقصة ، ولا يوجد لها كشافات علمية .

وتلك حال تدعو إلى الأسف البالغ . فالوثائق التي تضمها المستودعات والخزائن التي لم تفهرس هي وثائق كأنها ليست لكل الدارسين ، الذين لا يجدون متسعاً من الفراغ كما يقوموا هم أنفسهم باستقصاء هذه الخزائن والمستودعات . ولقد قلنا : حيث لا وثائق ، فلا تاريخ . بيد أن عدم وجود أثبات وصفية بخزائن الوثائق معناه عملياً استحالة العلم بوجود وثائق اللهم إلا مصادفة . فلنقل إذن إن تقدم (البحث في) التاريخ يتوقف شرط كبير منه على تقدم (العمل في) ثبت عام بالوثائق التاريخية ، وهو عمل لا يزال حتى اليوم موزعاً ناقصاً . ولهذا فإن الناس متفقون في هذا الأمر . فالأب برناردى مونفوكون كان يعد كتابه « المكتبة الجديدة لمكتبات المخطوطات » — وهو مجموع من فهراس المكتبات — « أكثر المؤلفات التي صنفها فائدة ونفعاً »^(١) . وقد كتب أرنست رينان في سنة ١٨٤٨^(٢) يقول : « في المرحلة الحالية للعلم الحاجة أمس

(١) راجع فهرست كتبه الذي عمله بنفسه ، وقد نشره ا. دى بروى في « برناردى مونفوكون والبرنارديون » ج ٢ (باريس سنة ١٨٩١ ، قطع الثمن) من ٣٢٣ :
E. de Broglie : *Bernard de Montfaucon et les Bernardins*.

(٢) أرنست رينان : « مستقبل العلم » ، من ٢١٧ :
E. Renan : *L'Avenir de la Science*.

ما تكون إلى فهرس نقدي للمخطوطات في مختلف المكتبات... وقد يخيّل للناس أن هذا عمل متواضع تماماً،... ورغم ذلك فإن الأبحاث التحصيلية ستظل معوقة وناقصة إلى أن يتم هذا العمل بطريقة نهائية». وقال ب. ماير^(١) : « كان سيكون لدينا كتب أفضل عن آدابنا القديمة ، لو كان أسلاف مسيو دليل M. Delisle (بوصفه مدير المكتبة الأهلية في باريس) قد بذلوا ما بذل هو من عناية ومثابرة في فهرست النفائس التي استودعوها » .

ويهمنا أن نوضح ، بإيجاز ، الأسباب وأن نحدد النتائج لتلك الحال التي كانت مثار الشكوى منذ أن وجد علماء محصلون ، والتي بسبيل أن تتحسن ، ولكن ببطء .

قال رينان^(٢) : « وإني لأؤكد أن بضع المئات من آلاف الفرنكات التي يمكن أن يخصصها وزير المعارف لهذا العمل (وهو وضع الفهارس) سيستفاد منها فائدة أكبر مما تفيده ثلاثة أرباع المبالغ التي تخصص للآداب » . لكن لم يوجد إلا عدد نادر ، في فرنسا وخارجها ، من الوزراء المقتنعين بهذه الحقيقة والعاملين على مقتضاها . ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه لم يكن حقاً دائماً أنه للحصول على أثبات جيدة يكفي — وإن كان من الضروري — أن تبذل تضحيات مالية : فخير المناهج لوصف الوثائق لم توضع وثبتت إلا حديثاً ، فإن تعبئة العاملين المختصين — وهي مسألة لم تعد اليوم على جانب كبير من المشقة — كانت ستكون عقيمة وعرضة للمخاطر ، في العهد الذي كان فيه العاملون المختصون نادرين . لكن لتمر عابرين بالمصاعب المادية : من قعر في المال وقعر

(١) « مجلة الرومانيات » ج ٢١ (سنة ١٨٩٢) ص ٦٢٥ :

P. Meyer, in *Romania*.

(٢) في « مستقبل العلم » ص ٢١٧ .

في الرجال ، فإن ثمت سببا آخر كان يعمل عمله . فإن الموظفين المكلفين بإدارة شئون خزائن الوثائق لم يبدوا من الحماسة دائماً ما يبدو أنه اليوم من أجل الكشف عن مقتنياتها بواسطة أثبات صحيحة . فإن وضع الأثبات (كما توضع اليوم : دقيقة وموجزة معاً) عمل شاق ، بالغ المشقة ، لا لذة فيه ولا جزاء . فكأين من رجل يعيش — بحكم وظيفته — وسط الوثائق ، حراً في الرجوع إليها في كل لحظة ، وفي وضع أفضل من الجمهور للمراجعة والتحقيق في الوقت الذي لا يوجد فيه أي ثبت ، ثم للظفر باكتشافات خلال هذه المراجعات ، — نقول : كأين من رجل هذا شأنه قد آثر أن يعمل لحسابه الخاص أولى من أن يعمل لغيره ، وأن لا يقوم بتحرير فهرس — هذا التحرير المرهق — إلا بعد أن يقوم بأبحاثه الشخصية . فمن ذا الذي يكتشف اليوم وينشر أكبر قدر من الوثائق ؟ إنهم الموظفون الملاحقون بخزائن الوثائق . وليس من شك في أن هذا الأمر قد كان من شأنه تعويق تقدم العمل في الأثبات العامة للوثائق التاريخية . وقد وجد فعلاً أن الذين يمكنهم الاستغناء عن الأثبات هم أنفسهم أولئك الذين كانت تفرض عليهم وظائفهم أن يقوموا بوضعها .

ولقد كان لنقص الأثبات الوصفية نتائج خليقة بالتنويه — فمن ناحية يلاحظ أنه ليس في وسع أحد أن يقطع بأنه استنفد كل مصادر الأنباء : فمن ذا الذي يعرف ما تدخره الخزائن والودائع غير المفهرسة ؟^(١) ومن ناحية أخرى

(١) حلل هـ . بنكروفت ، في مذكراته المرسومة بعنوان : « الصناعات الأدبية » ، (نيويورك سنة ١٨٩١ في حجم ١٦) *Literary Industries* ، تحليلاً دقيقاً بعض النتائج العملية الناشئة عن نقض وسائل البحث . قال : « لفرض أن كاتباً مجدداً قد قرر أن يكتب تاريخ كاليفورنيا ، فإنه يحصل على بعض المؤلفات ويقرأ ويكتب بعض الملاحظات ؛ وهذه الكتب تحمله إلى كتب أخرى يستشيرها في الخزائن العامة الموجودة بالمدينة التي يقطنها . وتغضى سنوات على هذا النحو ، يتبين عند نهايتها أنه لم يكن في متناوله حتى عشر المصادر ؛ فيقوم بالأسفار والاتصالات بالمكتبات ؛ حتى إذا ما استنأس نهائياً من الإحاطة بكل مواد البحث ، عزى كبريائه وضميره بهذه الملاحظة وهي أنه قد فعل الكثير ، وأن معظم الوثائق التي لم يستطع الرجوع إليها من المحتمل أن يكون قليل الأهمية ، شأن كثير مما رجم إليه بلا عائدة . »

يضطر المرء ، من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات ، أن يكون على علم عميق بالمصادر التي يبررها البحث المتيد في المورسطيقا . وأن يكرس زمناً طويلاً للأبحاث التمهيدية . والواقع أن من يرمى إلى جمع الوثائق للدراسة ناحية من نواحي التاريخ يبدأ باستشارة المراجع والأثبات^(١) : والناشئة يأخذون في هذا السمل الرئيسى فينبأهم من التقصير والتوانى والمشقة ما يثير عند الخبراء المجريين الانسقام العريض أو الرثاء والرحمة ، وقتاً لمراجع كل . فالذين يبتسمون وهم يرون الناشئة بضطربون ويتعثرون جاهدين مضيعين الوقت فى شق الطريق وسط

أما الصحف والآلاف المؤلفة من التقارير الرسمية التى كتبها حكومة الولايات المتحدة ، وكلها تضمن من ذلك وفائهم مفيدة فى تاريخ كاليفورنيا ، فإنه لم يفكر ، لو كان سليم العقل ، فى تحصيلها كلها بالتفصيل ، بل اقتصر على تصفح بعضها ، وهذا كل ما فعل ؛ ولأنه ليعلم أن كل ميدان من ميادين البحث هذه يتطلب عمل سنوات طوال ، وأن التزام الاطلاع عليها كلها سيكون قضاء على نفسه بسخرى بالغ المشقة لا يدرى متى ينتهى منه أبداً . وفيما يتصل بالشهادات الشفوية وبالخطوط ، فإنه سيقتنس بعض النواذر المجهولة طالما أسعفته الظروف ، وسيظفر ، بطريقة مستورة ، ببعض الأوراق التى تحتفظ بها الأسر ؛ وسيستخدم هذا كله فى التعليقات والوثائق المؤيدة لكتابه . وسيقتطع من هنا وهناك بعض الوثائق القريبة فى « محفوظات الدولة » ، ولكن لما كان فى حاجة إلى خمس عشرة سنة لمراجعة كل المجاميع فى هذه الخزنة ، فسيتصر طبعاً على بعض القنائم . ثم ، ثم يكتب . وسيحرس جهده على أن لا يئبه الجمهور على أنه لم يطالع على « كل » الوثائق ؛ بل بالعكس يعمل على إبراز ما استطاع الحصول عليه منها بفضل مجهود متواصل دام خمسة وعشرين عاماً ... ! » .

(١) يعنى بعض الناس أنفسهم من مؤونة البحث بأنفسهم ، وذلك بالاستمانة بالموظفين المكلفين بإدارة خزائن الوثائق ؛ وحينئذ سيكون هؤلاء الموظفون هم الذين يقومون ، بدلا من الجمهور ، بالأبحاث اللازمة . راجع رواية « بوفارد وبكوشيه » من ١٥٨ *Bouvard et Pécuchet*] هذه الرواية تأليف جوستاف فلوبر *Flaubert* القصصى الفرنسى الذى ولد سنة ١٨٢١ وتوفى سنة ١٨٨٠ ؛ وهذه الرواية قد تركها فلوبر غير تامة ونشرها موباسان بعد وفاة مؤلفها سنة ١٨٨١ . وفيها حلة عنيفة على الأفكار الموروثة المسلم بها بين الناس ، وفيها نقد مرّ لا فى بن الإنسان من جهل وحماسة وهوى وعجز — المترجم : بوفارد وبكوشيه يعترمان كتابة تاريخ حياة دوق انجولم *Angoulême* ؛ ولهذا الغرض « قررا قضاء خمسة عشر يوماً فى مكتبة بلدية مدينة كان *Caen* للاقيام بأبحاث . فوضع القائم بأمر المكتبة تحت تصرفهم كتباً تاريخية عامة ورسائل ... » .

الأثبات ، مهملين الثمين مكبين على الفث ، يقولون لأنفسهم إنهم هم أيضاً قد مروا بتجارب مماثلة : ولكل دوره . والذين يأسفون وهم يرون هذه المضيعة للوقت والقوى يحسبون أنه وإن كان هذا أمراً لا مفر منه إلى حد ما ، فإنه لا جدوى فيه : فيتساءلون ما إذا لم تكن ثم وسيلة لتيسير تعلم المورسطيقا على نحو أفضل فلا يبذل فيه ما بذلوا هم فيه من قبل من جهد وعناء . ومن ناحية أخرى ، أفلا يلاحظ ، في الوضع الراهن لأدوات البحث ، أن الأبحاث هي نفسها عسيرة ، مهما يكن من شأن تجربة الباحثين ؟ إن ثمة علماء محصلين ومؤرخين ينفقون في الأبحاث المادية زهرة نشاطهم . فإن بعض الأعمال ، خصوصاً ما اتصل منها بتاريخ العصر الوسيط والتاريخ الحديث (لأن وثائق التاريخ القديم ، وهل أقل عدداً وأوفر حظاً من العناية والدرس ، هي أفضل تبويماً وفهرسةً من غيرها) ، وبعض الأعمال التاريخية تفترض ، ليس فقط الاستشارة المتواصلة للأثبات (وليست كلها مزودة بالفهارس) ، بل وأيضاً لخصوصاً هائلة مباشرة تجرى في الخزائن العديمة الأثبات أو السيئتها . وليس من شك ، بل التجربة أثبتت أن المنتظر من هذه الأبحاث الشاقة جداً التي لا بد من القيام بها قبل الخوض في عمل أرفع — قد صرف ولا يزال يصرف عقولاً ممتازة عن ميدان البحث التاريخي التحصيلي . فالمرء في الواقع بين إحدى خصلتين : فإما أن يشتغل على أساس واثق من المحتمل جداً أن تكون ناقصة ، أو أن يستغرق نفسه في فحوص لا تنتهى ، أغلبها غير مثمر ، ونتائجها لا يلوح غالباً أبداً أنها تتكافأ مع ما أنفق فيها من وقت . أو ليس مما يدعو إلى النفور أن يمضى المرء شطراً كبيراً من عمره في تصفح فهارس بلا لوحات ، أو في أن يكنس بعينه كل القطع التي التي تشتمل عليها مجاميع من المختلقات غير المفهرسة ، يكنسها الواحدة تلو الأخرى كيما يحصل على معلومات (إيجابية أو سلبية) كان في وسع المرء أن يظفر بها في لحظة واحدة لو كانت هذه المجاميع ذوات فهارس ، وكانت للفهارس لوحات ؟ إن أخطر نتيجة من نتائج النقص في أدوات المورسطيقا الحالية هي قطعاً تشبيط همة كثير من الرجال الأذكياء ، الذين هم على شعور بقيمتهم وبالنسبة الحقيقية

القائمة بين الجهود والمكافأة^(١) .

ولو كان في طبيعة الأشياء أن يكون في البحث عن الوثائق التاريخية في الخزائن العامة ما لا يزال فيه حتى اليوم من مشقة ، لكان للمرء مندوحة في الانصراف عنه : والواقع أنه ما من أحد يأسف على النفقات التي لا مفر من بذلها في الحفائر الأثرية ، نفقات في الوقت وفي العمل ، أياً ما كانت الثمار التي نحصلها منها . إلا أن النقص في الأدوات الحديثة المستخدمة في الهورسطينا ليس نقصاً ضرورياً الوجود . ولقد كانت الحال في القرون الأخيرة أسوأ بكثير ، ولا شيء يمنع من أن تكون الحال على أتم ما تكون . — وهذا يفضى بنا ، وقد تحدثنا عن العلل والنتائج ، إلى التحدث بإيجاز عن العلاج .

إننا نحس بأعيننا كيف تتحسن أدوات الهورسطينا يوماً بعد يوم ، وذلك عن طريقين . ففي كل عام يزداد مقدار الأبحاث الوصفية للمخطوطات والمكتبات والمتاحف ، مما يعني بوضعه الموظفين في هذه المؤسسات . ومن ناحية أخرى تقوم جمعيات علمية قوية بتكليف مشغولين مختصين بفهرسة الوثائق ينقلون بين جميع الخزائن ليستخرجوا منها كل الوثائق الداخلة في موضوع معلوم ، أو المتصلة بموضوع واحد : فعلى هذا النحو كلفت جماعة البولانديين^(٢) مبعوثيها بعمل

(١) هذه الآراء عرضناها وفصلنا القول فيها من قبل في « في المجلة الجامعية » سنة ١٨٩٤ ج ١ ص ٣٢١ وما يتلوها *Revue Universitaire* .

(٢) [نسب هذه الجماعة إلى يان فان بولاند Jan van Bolland : عالم يسوعي ولد في تيرلوم Tirlmont ، في بلجيكا سنة ١٥٩٦ وتوفي سنة ١٦٦٥ . وكان أول ناشر لمجموعة حياة القديسين بعنوان *Acta Sanctorum* وتابعه على عمله جماعة من العلماء الكاثوليك . وقد جمع المواد لهذا العمل هريبرت روز فيس Heribert Roswilde (١٥٦٩ — ١٦٢٩) ، صاحب الفكرة الأولى فيه . وفي هذه المواد عمل بولاند يعاونه جودفراي هينشن Godfrey Henschen (١٦٠١ — ١٦٨١) ثم من بعده دانييل فان بايبروك Daniel van Papebroeck (١٦٢٨ — ١٧١٤) . وظهرت المجلدات الأولى في سنة ١٦٤٣ والطبعة الأصلية الكاملة لكتاب « أعمال القديسين » تتضمن ثلاثة وستين مجلداً ، واستغرق نشرها أكثر من قرنين ونصف (من سنة ١٦٤٤ إلى ١٩٠٢) — جم .

فهرس عام للوثائق المتصلة بأخبار القديسين الموجودة في مختلف المكتبات ، كما عملت الأكاديمية الامبراطورية في فيينا على إيجاد فهرس للآثار الأدبية ، أعنى المكتوبة ، التي خلفها آباء الكنيسة . وجمعية الآثار التاريخية الجرمانية قد أنشأت منذ عهد بعيد تحقيقات واسعة من هذا النوع ، وأمثال هذه التحقيقات في متاحف أوروبا ومكتباتها جميعاً هي التي جعلت من الممكن آنذاك وضع « محصل النقوش اللاتينية » Corpus inscriptionum latinarum . وأخيراً نجد كثيراً من الحكومات قد أخذت على عاتقها أن ترسل إلى الخارج أشخاصاً مكلفين بوضع أثبات بالوثائق التي تهتم هذه الحكومات ، وذلك لحسابها الخاص ، فعلى هذا النحو تمنح إنجلترا وهولندة وبلجيكا وسويسرة والولايات المتحدة إلخ منحا مالية منظمة لعمالها الذين يفهرسون وينسخون ، في خزائن أوروبا الرئيسية ، الوثائق المتصلة بتاريخ إنجلترا وهولندة وبلجيكا وسويسرة والولايات المتحدة ، إلخ^(١) .

إلى أى مدى من السرعة في الإنجاز والكمال في العمل يمكن تحقيق هذه الأعمال النافعة اليوم ، إذا ما استخدم فيها ، منذ البداية ، منهج صالح ، واستعين فيها بعدد من المشتغلين الأكفاء الذين يوجهون توجيهاً صالحاً ويكافأون بالمال على أعمالهم ؟ — هذا ما يبينه تاريخ وضع « فهرس عام بالخطوط الموجودة في المكتبات العامة بفرنسا » : فقد بدأ به في سنة ١٨٨٥ وما لبث هذا الفهرس الوصفى الممتاز أن بلغت عدته في سنة ١٨٩٧ قرابة خمسين

(١) من المعلوم أنه منذ أن أصبحت محفوظات الفاتيكان متوفرة للجمهور ، أنشأت عدة حكومات وجميات علمية معاهد لها في روما يشغل معظم أعضائها في الفهرسة والتدريج بالوثائق الموجودة في هذه المحفوظات ، بالتعاون مع موظفي الفاتيكان . فالمدرسة الفرنسية بروما ، والمعهد النمساوي ، والمعهد البروسي ، والبعثة البولونية ، ومعهد « جامعة جبروس » Goerresgesellschaft ، وعلماء من البلجيكيين والدانمركيين والأسبان والبرتغاليين والروس إلخ قد أنجزوا وينجزون في محفوظات الفاتيكان أعمالاً جبارة للفهرسة ووضع الأثبات .

مجلداً ، وسيكمل كله عما قليل . ولو جرى الأمر على هذا النحو في وضع «محصول النقوش اللاتينية» لكان قد تم في أقل من خمسين عاماً . والنتائج التي ظفرت بها جماعة البولنديين والأكاديمية الإمبراطورية في فيينا ليست أقل على هذا دلالة . إذ يكفي قطعاً أن يتكلف الناس المؤونة لتجهيز الدراسات التاريخية في مدى قصير بوسائل البحث اللازمة . والمنهج للعمل قد أصبح محدداً ، وسيكون من الميسور إيجاد العاملين المختصين . — وهذه الهيئة العاملة ستتألف ، كما هو ظاهر ، من جماعة أغلبها من أمناء المحفوظات والمكتبات والموظفين ، وكذلك من المشتغلين الأحرار ذوي العزم الصادق على صنع الفهارس ولوحات الفهارس . وهؤلاء العاملون أكبر عدداً مما ينجل إلى المرء لأول وهلة ، لا لأن عمل الفهارس أمر هين : وإنه لأمر يقتضى الصبر والانتباه الأدق والتحصيل *érudition* الأوسع ، ولكن لأن كثيراً من العقول تلذ لها الأعمال التي من هذا النوع لأنها أعمال محددة ، قابلة لأن تنجز على نحو تام ، كما أنها ظاهرة الفائدة . وبين الأسرة الكبرى المنوعة المكونة من أولئك العاملين على تقدم الدراسات التاريخية ، يحتل واضعو الفهارس الوصفية والأثبتات مكانة خاصة . وطبيعي أنهم يحصلون مهارة فائقة في ممارسة صناعتهم ، إذا ما تفرغوا لها واقتصروا عليها .

وإلى أن تتضح في الأذهان الفائدة المرجوة من إحصاء الوثائق التاريخية في كل البلدان إحصاءاً عاماً ، هناك علاج موقت نشير به هو : أن من الواجب أن يحيط العلماء المحصّلون والمؤرخون ، وبخاصة الناشئة منهم ، إحاطة دقيقة بحال أدوات البحث التي في متناولهم ، وأن يكونوا على علم متجدد بما يدخل على هذه الأدوات من إصلاح . — ولقد طالما ركن القوم إلى التجربة أنى اتفقت ، بيد أن المعارف التجريبية ، فضلاً عن أنها لا تحصل إلا بنفقات باهظة كما قلنا ، فإنها دائماً تقريباً يعتورها النقص . — ومنذ عهد قريب قام الناس بوضع كشافات ، منطقية ونقدية ، عن الأثبتات الموجودة ، هي بمثابة فهارس . وقليل من أعمال المراجع له من النفع العام ما لذلك العمل .

بيد أن العلماء المحصلين والمؤرخين كثيراً ما يكونون في حاجة إلى معلومات عن الوثائق لتهيئها لإثبات والفهارس الوصفية عادة ، مثل أن يعرفوا هل هذه الوثيقة معروفة أو غير معروفة ، وهل تناولها النقد والشرح وانتفع بها^(١) . وأمثال هذه المعلومات هم لا يجدونها إلا في مؤلفات العلماء المحصلين والمؤرخين السابقين . وللعلم بهذه المؤلفات ، لا بد من الرجوع إلى ما نشر عنها من « كشافات المراجع » المعتبرة ، من كل الأنواع ، والتي تؤلف من وجهات نظر واسعة التباين . فكشافات المراجع للكتب التاريخية يجب إذن أن ينظر إليها ، هي وكشافات أثبات الوثائق الأصلية ، على أساس أنها أدوات لا غنى عنها للهورسطيقا .

ووضع قائمة منطقية لكل هذه الكشافات (كشافات الأثبات ، وكشافات المراجع بالمعنى الحقيقي) مع التنبيهات الملائمة — حتى يوفر على جمهور الدارسين الوقت والأخطاء — هذا هو موضوع ما يحق لنا أن نسميه ، إن شئنا ، باسم « علم الكشافات » أو « علم المراجع التاريخية » . وقد وضع أرنست برنهم مجلداً^(٢) أولياً لهذا العلم ، حاولنا نحن التوسع فيه^(٣) . وهذا المجلد الموسع تاريخه في نيسان ١٨٩٦ : ومع ذلك فقد أصبح في حاجة إلى زيادات عديدة ، فضلاً عن للتنقيحات ، لأن جهاز المراجع في العلوم التاريخية يتجدد في هذه الآونة بسرعة مذهلة . ويمكن أن يقال ، كقاعدة عامة ، إن كتاباً عن الكشافات لاستعمال المحصلين والمؤرخين لمو قديم غداة اليوم الذي صنف فيه .

(١) تشير فهارس الوثائق أحياناً ، لا دائماً ، إلى كون هذه الوثيقة أو تلك قد نشرت ونقدت وانتفع بها . والقاعدة المتبعة عامة هي أن واضع الفهرس يشير إلى الأمور التي من هذا النوع إذا كان على علم بها ، دون أن يكلف نفسه مؤونة التحري عنها . وهي مؤونة شاقة ، في الأحوال التي لا يكون على علم بأمرها .

(٢) أرنست برنهم : كتاب المنهج التاريخي ط ٢ ص ١٩٦ — ص ٢٠٢ .

(٣) ش. ف. لاجبوا : كتاب علم المراجع التاريخية ، ١ : أدوات علم المراجع : باريس

سنة ١٨٩٦ في حجم $\frac{1}{17}$:

Ch.-V. Langlois : *Manuel de Bibliographie historique*.

ح — والعلم بالكشافات علم مفيد للجميع ، والبحث التمهيدى عن الوثائق عمل شاق عند الجميع ، لكن لا بدرجة واحدة . — فبعض أقسام التاريخ ، مما عنى به منذ عهد بعيد ، قد بلغ مرتبة من النضوج جعل من الممكن القيام الآن بالعمل التاريخى فى هذه الأمور داخل مكتب المؤرخ ، بعد أن أصبحت الوثائق المحفوظة كلها معروفة بمجموعة مصنفة فى نشرات كبيرة خاصة . ودراسات التاريخ الحلى لا تستلزم عادة غير تحقيقات محلية . وهناك كتب مفردة مهمة تقوم على أساس عدد قليل من الوثائق ، موجودة كلها فى خزانة واحدة ، على نحو لا يجعل ثم حاجة إلى البحث عن غيرها فى مظان أخرى . وفى مقابل هذا نشاهد رسالة مفردة متباعدة ، أو نشرة عادية لنص مخطوطاته القديمة ليست نادرة ، وتوجد موزعة فى كثير من مكتبات أوروبا ، قد اقتضت مراجعات وإجراءات وانتقالات لانهائية لها . ولما كانت معظم وثائق تاريخ العصور الوسطى فى الدور المتأخر منها ووثائق العصر الحديث غير منشورة أو نشرت نشرًا سيئًا ، فيمكن أن نضع بمثابة مبدأ أنه : لتحقيق فصل جديد حقًا اليوم من فصول التاريخ الوسيط أو الحديث لا بد من التردد المتواصل على الخزائن الكبرى التى تحتوى على وثائق أصلية ، ولا بد من إنهاك الفهارس ، إن صح هذا التعبير .

فليختر كل امرئ إذن بكل عناية موضوع أعماله ، بدلا من أن يترك الأمر تحت رحمة الصدف . فمن الموضوعات مالا يمكن ، فى الحالة الراهنة التى عليها أدوات البحث ، أن يعالج إلا بفضل تنقيبات هائلة يستنفد فيها العقل والعمر بلا فائدة ولا عائدة ، وليست هذه الموضوعات أفيد بالضرورة من غيرها ، ولعل يوما ، يمكن أن يكون غداً ، يأتى فتصبح فيه ميسرة سهلة ، لاشئ إلا بفضل إصلاح أدوات البحث . ولا بد أن نختار ، عن قصد وروية ومعرفة بالعادة أو القضية ، بعضاً من موضوعات الدراسات التاريخية بدلا من بعضها الآخر ، وفقاً لكون بعض كشافات الوثائق وبعض كشافات المراجع توجد أو لاتوجد ، ووفقاً لكون الدارس يميل أو لايميل إلى العمل فى المكتب أو إلى التنقيب

في الخزائن ، وكذلك وفقاً لكونه لديه أو ليس لديه الوسائل للتردد بسهولة على بعض الخزائن . ولقد تساهل رينان في مؤتمر الجمعيات العلمية المنعقد بالسوربون سنة ١٨٨٩ ، قائلاً : « أيمكن العمل في الأقاليم ؟ » . وأجاب عن نفسه بحكمة تامة قائلاً : « إن نصف العمل العلمي ، على الأقل ، يمكن أن ينجز في داخل المكتب ... ولنضرب مثلاً بالفيولوجيا المقارنة : فبنواة أولية قدرها بضعة آلاف من الفرنكات ، والاشتراك في ثلاثة أو أربعة مجاميع خاصة ، يمكن الظفر بكل الأدوات الضرورية ... ومثل هذا يقال عن الأفكار الفلسفية العامة وإن عدداً ضخماً جداً من فروع الدراسة ليمكن أن يعالج على هذا النحو بطريقة شخصية تماماً ، وفي أشد الأمان كن عزلة^(١) » . من غير شك ، لكن هناك « دراسات نادرة وخاصة ، وأبحاثاً تقتضي أدوات قوية » . حقاً ، إن نصف العمل التاريخي يمكن ، منذ الآن فصاعداً ، أن ينجز في داخل المكتب ، بوسائل محدودة . ولكن نصفه فحسب ، أما النصف الآخر فيفترض كذلك الانتفاع بالموارد والذرائع ، من كشافات ووثائق ، مما لا يوجد إلا في المراكز الكبرى للدراسة ، بل يحدث أحياناً كثرة أن يكون من الضروري أن يزور الباحث عدداً كبيراً من المراكز الكبرى للدراسة زيارات متوالية . وبالجملة ، فالأمر في التاريخ كالأمر في الجغرافيا : لدينا عن بعض مواطن الأرض وثنائق مصنفة في نشرات ميسرة تكفي لتيسر للمرء التفكير تفكيراً مشمراً وهو إلى جوار موقد النار دون أن يتحمل عناء الانتقال ، بينما نجد من ناحية أخرى أن أقل رسالة مفردة عن إقليم غير مستكشف أو أسىء استكشافه تقتضي بذلاً هائلاً من القوى المادية وإنفاقاً لزمان طويل . وإن اختيار موضوع للدراسة دون تقدير لطبيعة الأبحاث التمهيدية التي يقتضيها ودون تقدير لمداها ، كما يحدث غالباً ، هو أمر ينطوي على خطر : وكأين من نفر غرقوا طوال سنوات في أمثال

(١) ارنست رينان : أوراق منشورة (باريس سنة ١٨٩٢ ، في حجم $\frac{1}{8}$) ، ص ٩٦

وما يتلوها .

E. Renan : *Feuilles détachées*.

هذه البحوث ، وكانوا أقدر على الإفادة لو أنهم اشتغلوا بأعمال من نوع آخر ودرءاً لهذا الخطر ، الأبلغ ضرراً بالنسبة إلى الناشئة بقدر ما هم أوفر نشاطاً وأشد حماسة ، فإنه لا شك في أن الفحص عن الأحوال الراهنة للهورسطينا عامة ، وعن المعاني الإيجابية في علم المراجع التاريخية ، هو أمر يعود بالفائدة الصالحة .

الفصل الثاني

« العلوم المساعدة »

والآن فلنفرض أن الأبحاث الأولية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق ، قد أنجزت بنجاح وفقاً لمتطلباتها : فجمعنا ، عن موضوع معلوم ، معظم الوثائق المفيدة إن لم تكن كلها . فالأمر بين إحدى خصلتين : إما أن تكون هذه الوثائق قد خضعت لتحصيل نقدي ، وإما أن تكون على حالها . وعلم هذا إنما يكون بأبحاث « مرجعية » تكون ، كما قلنا ، جزءاً من التحقيق الممهّد لكل عملية منطقية . — وفي الحالة الأولى (أى التى تكون الوثائق فيها قد خضعت لتحصيل) يجب أن نكون قادرين على التحقق مما إذا كان النقد قد تم على الوجه السليم ، وفي الحالة الثانية (أى التى تكون المواد فيها على حالها) ، يجب أن نقوم نحن بأنفسنا بالنقد . وفي كلتا الحالتين ، لا غنى عن بعض المعارف الإيجابية ، السابقة والمساعدة Vor-und Hulfskennntnisse ، كما يقال ، لها من الأهمية ما لعادة للتفكير المستقيم ، إذ لو أخطأنا ، أثناء العمليات النقدية ، بإساءة التفكير فإن من الممكن كذلك أن نخطئ بسبب الجهل . ومهنة العالم المحصل أو المؤرخ تشبه ، في هذا ، معظم المهن : فن الاستحليل ممارستها دون أن تكون لدى المرء بضاعة خاصة من المعلومات الفنية لا تغنى عنها المواهب الطبيعية ولا المنهج . — من أى الأشياء إذن يجب أن يتكون التعليم الفنى للعالم المحصل أو المؤرخ ؟ وبعبارة ألفاظها أكثر استعمالاً وإن كانت ، كما سنحاول أن نبينه ، غير ملائمة تماماً : ما هى « العلوم المساعدة » للتاريخ ، إلى جانب وبعد معرفة الكشافات ؟

لقد تساءل دونو Daunou في كتابه : « محاضرات في الدراسات التاريخية »^(١) على نحو مشابه فقال : « ما هى الدراسات التى سيحتاج إليها من

يكرس نفسه لكتابة التاريخ ، وما هي المعارف التي لا بد له أن يكون قد حصلها
كما يبدأ العمل وهو آمل في النجاح ؟ ومن قبله اعترف مابلي Mably في
كتابه : «مبحث في دراسة التاريخ»^(١) «بأن هناك دراسات تحضيرية لا يمكن
المؤرخ ، أياً كان شأنه ، أن يستغنى عنها » .

يبد أن مابلي ودونو كانت لديهما في هذا الباب آراء تبدو اليوم غريبة .
ومن المفيد أن نعين بالدقة المسافة التي تفصل بين وجهة نظرهما ووجهة نظرنا نحن .
قال مابلي : « ألا فلتدرسوا أولاً القانون الطبيعي ، والقانون العام ، والعلوم
الأخلاقية والسياسية » . أما دونو — وقد كان رجلاً راجح العقل ، وكان الأمين
الدائم لأكاديمية النقوش والآداب ، وكان يكتب حوالى سنة ١٨٢٠ — فقد قسم
إلى ثلاثة أجناس الدراسات التمهيدية التي تكون ، في رأيه ، « تعليم المؤرخ » ،
هي : دراسات أدبية ، وفلسفية ، وتاريخية . — أما الدراسات « الأدبية » فقد توسع
فيها توسعاً ضخماً : أولاً أن يكون المرء قد قرأ بعناية « النماذج الكبرى » —
أية نماذج كبرى ؟ و « لا يتردد » السيد دونو في أن يشير في المقام الأول إلى
« روائع الشعر الملحمي » ، لأن « الشعراء هم الذين خلقوا فن القصص ، ومن لم
يتعلمه منهم لا يعلمه إلا قليلاً » . ثم قراءة القصصين ، القصصين الحديثين :
« فهم يعلمون كيف توضع الوقائع والأشخاص ، وتوزع التفاصيل ، ويقتاد بحجى
الأحداث ببراعة ، وأن يوقف ، وأن يستأنف ، وأن يغذى اهتمام القراء بخلق
الاستطلاع » . وأخيراً قراءة الكتب الجديدة في التاريخ : « هيرودوتس ،
ثيوكيديدس ، أكسانوفون ، پولوبيوس وفلوطرخس ، من اليونان ؛ — وقيصر ،
سلوستيوس ، تيتوس ليفيوس ، وتاسيت من الرومان ؛ — ومن بين الحديثين
ما كياڤلى ، جويتشردينى ، چنوفى ، هيوم ، روبرتسون ، جبون ، الكاردينال
رتز ، فرتو ، فولتير ، رينال ، ورولير . ولا أقصد من هذا أبداً استبعاد الآخرين
ولكن هؤلاء يكفون لتمثيل كل الألوان التي يمكن أن تلائم التاريخ ، لأن بين

مؤلفاتهم تنوعاً كبيراً في الأشكال . — وثانياً الدراسات الفلسفية : وذلك بتعمق دراسة « الأفكار ، والأخلاق ، والسياسة » . « أما فيما يتصل بالكتب التي يمكن أن نحصل فيها المعارف التي من هذا النوع ، فقد أشار علينا داجيسو Daguesseau : بأرسطو وشيشرون وجروتوس : وأضيف إليهم أعلام الأخلاقيين القدماء والمحدثين ، وما كتبه عن العلم السياسي : إجمالا وتفصيلا وتطبيقاً ، رجال هم : مكيا في وبودان ولوك ومونتسكيه وروسو ، بل وما يلي نفسه ، والأفاضل من تلاميذهم وشرائحهم . — وثالثاً ، قبل البدء في التاريخ ، « يجب ، كما هو واضح ، أن نكون على علم به » . « فلا سبيل إلى إغناء هذا النوع من العلم إلا إذا بدأ المرء بفصله كما هو في وضعه الراهن » . فمن يكتب التاريخ في المستقبل لا بد أن يكون قد قرأ أحسن كتب التاريخ وأن يكون قد درسها بوصفها نماذج في الأسلوب ، « وسيكون من المفيد إعادة قراءتها مرة أخرى ، بقصد أن نستقصى خصوصاً كل ما تتضمنه من وقائع وأن نستوعبها إلى درجة تسمح بأن نستظهر منها أشياء نتذكرها ولا ننساها » .

تلك هي الأفكار « الإيجابية » التي كانت تعد منذ ثمانين عاماً ، أموراً لا غنى عنها للمؤرخ عامة . ومع ذلك فقد كانت شعور غامض بأنه « للحصول على معرفة عميقة بالموضوعات الجزئية » ، هناك أفكار أخرى مفيدة . قال دونو : « إن الموضوعات التي يتعرض المؤرخون لدراستها ، والتفصيلات التي يصادفونها تقتضي معارف واسعة جداً ومتنوعة كل التنوع » . هل سيقوم هو بتحديد هذه المعارف ؟ هذا ما يقوله في هذا الصدد : « في الأغلب : فهم لغات عديدة ، وأحياناً أيضاً معلومات في الفزياء وفي الرياضيات » . ثم أضاف : « ومع ذلك فإنه فيما يتصل بهذه الموضوعات ، يكفي التعليم العام ، المفروض أنه مشترك بين جميع أهل الآداب ، يكفي لمن يتصدى للكتابة في التاريخ ... » .

وجميع المؤلفين الذين حاولوا ، على نحو ما فعل دونو ، أن يعدد المعارف الإعدادية ، والمواهب الأخلاقية أو العقلية ، المطلوبة ممن « يكتب التاريخ » ،

قد انساقوا إلى أن يقولوا أموراً مبتذلة أو أن يقدموا مطالب مضحكة . فعند ادورد أوجستس فرين^(١) ، أن المؤرخ يجب أن يعرف كل شيء : الفلسفة ، والقانون ، والمالية ، والأجناس ، والجغرافيا ، وعلم الإنسان ، والعلوم الطبيعية ، إلخ ، أو ليس المؤرخ معرضاً لأن يصادف ، في دراسته للماضي ، مسائل في الفلسفة والقانون والمالية إلخ ؟ وإذا كان علم المالية ، مثلاً ، يعد لا غنى عنه لمن يعالج المسائل المالية الحالية ، أفيكون أقل ضرورةً بالنسبة إلى من يستبنيح لنفسه حق التعبير عن رأى في المسائل المالية التي وقعت في الماضي ؟ قال إ. أ. فرين : « ما من موضوع خاص لا يمسسه المؤرخ ولو عرضاً : ولهذا ، فإنه بقدر ما تتعدد الفروع الخاصة في المعارف التي يكون حجة فيها ، يكون أكثر استعداداً لعمله الذي اتخذه مهنة له » . والحق أن فروع المعارف الإنسانية ليست بنسبة واحدة في الفائدة : فبعضها لا يفيد إلا نادراً ، عرضاً : « فإني لا أتردد في أن أقدم نصيحة لتمام عمل المؤرخ أن يصبح كيميائياً كاملاً ، نظراً إلى إمكان وجود مناسبة فيها تفيد الكيمياء في دراساته » ، ولكن ثمة اختصاصات أخرى أقرب ربحاً بالتاريخ : « مثل الجيولوجيا ومجموع العلوم الطبيعية كلها المتصلة بها . . . فمن الواضح أن المؤرخ سيكون أقدر على العمل إذا كان يعرف الجيولوجيا . . . »^(٢) — كذلك تسأل القوم ما إذا « كان التاريخ واحداً

(١) [ادورد أوجستس فرين Edward Augustus Freeman (١٨٢٣ — ١٨٩٢) : مؤرخ انجليزي ولد في هاربون Harborne باقليم ستفوردشير في ٢ أغسطس سنة ١٨٢٣ ، وكان زميلاً في كلية الثلاث بأ كسفورد ، ومن ثم أصبح كاتباً . وبلغ شأواً بعيداً في كتابة التاريخ ، وامتاز بالأصالة والاستقصاء في البحث . وأشهر مؤلفاته : « الحكومة الاتحادية » وقد ظهر سنة ١٨٦٣ ، ولم يتم ؛ « وتاريخ الفتح النورماندي » ، وقد ظهر من سنة ١٨٦٧ — ١٨٩٩ . وعين أستاذاً للكروني الملكية للتاريخ الحديث في أكسفورد سنة ١٨٨٤ ، وتوفي في لفتن Alicante بأسبانيا في ١٦ مارس سنة ١٨٩٢ . وله من المؤلفات أيضاً : تاريخ العمارة ، سنة ١٨٤٩ ؛ مقالات تاريخية ، ١٨٧١ — ١٨٩٢ ؛ تاريخ صقلية ، ١٨٩١ — ١٨٩٤ ؛ (وقد أعده آرثر جون إيفانز A. G. Evans المولود سنة ١٨٥١) — المترجم] .

(٢) إ. أ. فرين : مناهج الدراسة التاريخية من ١٩٠٤ ، لندن سنة ١٩٨٨ في حجم الثمن =

من بين تلك الدراسات التي نعتها القدماء بعلوم الخلوّة *umbratiles* ،
وهي التي لا تحتاج إلا إلى هدوء العقل والجد ، أو كان من النافع للمؤرخ أن
يكون قد شارك في الحياة العملية وأن يكون قد ساهم في صنع تاريخ عصره قبل
أن يكتب تاريخ الماضي . — وكم من مسائل أثاروها ! وكم من بحار من المداد
أريقته حول هذه المسائل التي أسيء وضعها وانتفت فائدتها ولا حل لها ، وطالما
ثار الجدل حولها دون جدوى ، مما أدى كثيراً إلى احتقار الكتب التي ألفت
في علم المناهج . — ولا شيء ناجماً يمكن أن يقال في هذا الباب مما ليس من
شأن الذوق السليم ، فيما يتصل بتعلم « فن كتابة التاريخ » ، اللهم إلا أن هذا
التعلم يجب أن يكون خصوصاً دراسة مبادئ المنهج التاريخي ، وهي دراسة ظلت
مهجلة بوجه عام حتى اليوم .

ولسنا نقصد هنا إلى « المؤرخ الأديب » ، والمؤرخ الأخلاق ، وحامل قلم
التاريخ ، من نوع ذلك الذي قصد إليه دونو وأضرابه : وإنما الأمر هنا هو أمر

=

E. A. Freeman : The methods of historical study.

ومنذ زمن بعيد والجغرافيا تعد ، في فرنسا ، علماً قريب الصلة جداً بالتاريخ . ولا يزال
لدينا حتى اليوم شهادة الاجترعجاسيون في التاريخ والجغرافيا معاً ، والذين يدرسون التاريخ ،
في مدارسنا الثانوية ، هم بأنفسهم الذين يدرسون الجغرافيا . ولا يزال كثير من الناس يعتقدون
أن هذه المزاوجة (بين التاريخ والجغرافيا) مزوجة مشروعة لها ما يبرها ، بل ويمجزعون
بمن إمكان قيام فرقة بين هذه المعارف التي يقولون عنها إنها ، أعني المعارف التاريخية والجغرافية ،
متحدة تؤلف بينها أواصر ضرورية . — ولكن من التصير على المرء أن يثبت ، يبراهين
وجينية ، وبوفاثع من التجربة ، أن مدرس التاريخ أو المؤرخ يكون أقدر في فنه هذا إذا كان
أغلم بالجيولوجيا والأوقيانوغرافيا وعلم الأقاليم [الإقليم = المناخ] ، وبشكل مجموعة العلوم
الجغرافية . والواقع أن الطلاب الذين يدرسون التاريخ يدرسون ، بصبر نافذ وبدون فائدة ،
الدراسات الجغرافية التي تفرضها البرامج عليهم ؛ والطلاب الذين يعملون بصدق وإخلاص إلى
الجغرافيا يطرحون بارتياح التاريخ وراءهم ظهرياً . — وهذا المزج المتفعل بين التاريخ والجغرافيا
يرجم ، عندنا [في فرنسا] ، إلى المهد الذي كانت فيه الجغرافيا يمدح الناس جميعاً علماً يمكن
إحاله ، إذ كانت في ذلك العهد سيئة التحديد ناقصة التكوين . فهذا المزج المتفعل إذن أمر من
آثار حالة وجدت في الماضي ، ولا به من القضاء عليه .

أولئك المؤرخين أو العلماء المحصنين ، الذين يعتزمون دراسة الوثائق من أجل التحضير للعمل التاريخي أو تحقيقه على نحو علمي . أولئك في حاجة إلى التعليم الفني . فماذا نعني بهذا القول ؟

نفرض أن لدينا وثيقة مكتوبة ، فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها ؟ إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغليفية ، ظلت في الواقع حروفاً ميتة حتى جاء فرانسوا شامليون . ومن المقرر أن الاشتغال بتاريخ آشور القديم يستدعي بالضرورة معرفة قراءة الكتابات المسمارية . ولذلك إذا أراد المرء القيام بأبحاث أصيلة تعتمد على الأصول في ميدان التاريخ القديم أو ميدان التاريخ الوسيط ، فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ النقوش والمخطوطات . وهذا هو السبب في أن علم النقوش اليونانية واللاتينية وقراءة الخط المستعمل في المصور الوسطى ، أعني مجموع المعارف الضرورية لقراءة النقوش والمخطوطات المتخلفة عن العصر القديم والعصر الوسيط — كل هذا يعد بمثابة « علوم مساعدة » للتاريخ ، أو بعبارة أدق للدراسات التاريخية المتعلقة بالعصر القديم والعصر الوسيط . — أما أن قراءة المخطوطات القديمة اللاتينية في المصور الوسطى هي جزء من الجهاز الضروري لمؤرخي المصور الوسطى ، كما أن قراءة المخطوطات المصرية القديمة الهيروغليفية هي جزء من الجهاز الضروري للعلماء بمصر القديمة — فهذا أمرٌ بين . لكن ثبت فارقاً مع ذلك . إن أحداً لا يخطر بباله أن يتخصص في الدراسات المصرية قبل أن يعرف كيف يقرأ الكتابات المصرية القديمة ، لكن ليس من النادر أن يقوم المرء بدراسات عن الوثائق المحلية المتعلقة بالمصور الوسطى ، دون أن يتعلم كيف يقدر تاريخها التقريبي وأن يجيد قراءة اختصاراتها : ذلك لأن التشابه بين معظم كتابات العصر الوسيط وكتابات العصر الحديث كبير إلى حد أن يتوهم المرء أنه يستطيع أن يقرأها بنوع من الذوق والتعود وبوسائل تجريبية . وهذا التوهم خطير : فالعلماء المحصلون الذين لم يتقنوا تعليماً منتظماً في المخطوطات القديمة يمكن تمييزهم في أغلب الأحيان

بارتكابهم من حين إلى آخر أخطاء فاحشة في القراءة ، من شأنها في بعض الأحوال أن تفسر ما يقومون به بعد ذلك من العمليات في النقد والتفسير . أما الذين تعلموا بأنفسهم حتى تفوقوا ، من كثرة الممارسة والتدرب ، فإن التعلم المنتظم لعلم الخطوط القديمة كان كفيلاً لو لم يحرموا منه أن يوفر عليهم على الأقل ألوان الشعر وساعات طويلة ومضايقات .

ولنفرض أن الوثيقة أمكن قراءتها . فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع فهمها ؟ إن النقوش المكتوبة بالأوترسكية وتلك المكتوبة باللغة كبوديا القديمة أمكن قراءتها ، لكن أحداً لا يفهمها . وطالما لم تفهم ، فستظل بلا فائدة : ومن البين أنه للاشتغال بالتاريخ اليوناني لا بد من الرجوع إلى وثائق مكتوبة باللغة اليونانية ، ولا بد تبعاً لذلك من معرفة اللغة اليونانية . هذه حقيقة يئس منها بنفسها — هكذا يقال . لكن يلاحظ مع ذلك أن الكثيرين يعملون وكأنهم لا علم لهم بها . فكثير من الشباب يخوضون في دراسات التاريخ القديم وهم لا يعرفون من اللغتين اليونانية واللاتينية غير القشور . وكما من الناس يخيل إليهم — دون أن يدرسوا اللغة الفرنسية واللغة اللاتينية المستعملتين في المصور الوسطى — أنهم يعرفونها لأنهم يفهمون اللاتيني الكلاسيكي والفرنسي الحديث ، ويستبيحون لأنفسهم تفسير النصوص التي لا يدركون معناها الحرفي ، أو التي يبدو معناها غامضاً مع أنه واضح كل الوضوح ! وما أكثر الأخطاء التاريخية التي ترجع إلى سوء الفهم أو التفسير التقريبي للنصوص العريضة ، من جانب باحثين لا يحسنون معرفة نحو اللغات القديمة وألفاظها أو معانيها الدقيقة . إن الواجب منطقياً هو أن تسبق الأبحاث التاريخية بدراسات فيلولوجية راسخة ، في جميع الأحوال التي لا تكون فيها الوثائق المستند إليها غير مكتوبة باللغة حديثة ، ومفهومة بغير مشقة .

ولنفرض أن الوثيقة مفهومة . هنالك يكون من غير المشروع أخذها بعين الاعتبار قبل التحقق من صحتها ، وقبل أن تثبت صحتها بصورة قاطعة . لكن

تحقيق الصحة والمصدر لوثيقة ما يقتضى توافر شرطين : البرهنة والمعرفة . وبعبارة أخرى : نحن نبرهن ابتداءً من معطيات إيجابية معينة تمثل النتائج المركزة لأبحاث سابقة ، من المستحيل أن ترتجل ارتجالاً ، بل لا بد من تعلمها . فالتمييز بين ورقة صحيحة ورقة مزيفة قد لا يكون فى طاقة المنطق المتضلع ، الذى لا يعرف العادات الجارية فى ديوان من الدواوين فى زمان من الأزمنة ، أو الخصائص المشتركة بين كل الرقاع التى من نوع معين والتى ثبت يقيناً أنها صحيحة . إن عليه أن يحدد لنفسه السمات التى تميز الصحيحة يقيناً من الأخرى كما فعل المحصلون الأول ، وذلك عن طريق عقد مقارنة بين عدد كبير جداً من الوثائق المتشابهة قبل أن يحكم فى حالة معينة أمامه . لكن كم سيكون عمله أسهل لو وجدت مجموعة من الآراء وكثر من الملاحظات المجمعة ، ونظام من النتائج حصلها الباحثون الذين قاموا قبل ذلك بعقد ، وحل ، وضبط المقارنات الدقيقة التى يلزم القيام بها ! إن هذه المجموعة من الآراء والملاحظات والنتائج ، التى من شأنها تسهيل نقد الشهادات الكتابية (الدبومات) والرقاع — موجودة : إنها علم الشهادات الكتابية la Diplomatique . ولهذا نقول إن علم الشهادات الكتابية ، شأنه شأن علم النقوش وعلم الخطوط القديمة ، وعلم الفيلولوجيا (علم اللغات) ، هو علم مساعد للأبحاث التاريخية .

على أن علم النقوش وعلم الخطوط القديمة والفيلولوجيا (علم اللغات) وعلم الشهادات الكتابية وملحقاته (الكرونولوجيا الفنية وعلم الأختام) ليست وحدها العلوم المساعدة للأبحاث التاريخية . — ولن يكون من الإنصاف القيام بنقد الوثائق الأدبية التى لم تنقد بعد دون أن يكون المرء على علم بالنتائج التى وصل إليها أولئك الذين نقدوا وثائق من نفس النوع من قبل ؛ فإن مجموع هذه النتائج يؤلف علماً قائماً برأسه ، يسمى باسم : « التاريخ الأدبى »^(١) . — ونقد الآثار

(١) كتابة التاريخ Historiographie نوع من فروع « التاريخ الأدبى » Histoire littéraire ؛ فهذا الأخير هو جامع النتائج التى وصل إليها النقاد الذين درسوا حتى الآن المخطوطات التاريخية القديمة ، مثل الحوليات والمذكرات والأخبار والتراجم ، الخ .

التصويرية ، مثل أعمال المارة والنحت والتصوير ، والأدوات بمختلف أنواعها (من أسلحة وملابس وأواني وتقود وأنواط ورنوك ، الخ) يفترض معرفة عميقة بالملاحظات والقواعد التي وضعها علم الآثار وفروعه من نميات ورنكيات .
Numismatique et Héraldique

وفي وسعنا الآن أن نفحص على نحو مفيد فكرة « العلوم المساعدة للتاريخ العلمى » ، وتسمى أيضاً « العلوم الخادمة » sciences ancillaires و « العلوم التابعة » sciences satellites لكن هذين التعبيرين غير موقنين .

فلاحظ أولاً : أن جميع العلوم التي تسمى « علومًا مساعدة » ليست « علومًا » بالمعنى الدقيق . فعلم الشهادات المكتوبة ، والتاريخ الأدبي مثلاً ليسا غير كشافات مبهجة بالوقائع التي حصلها النقد والتي من طبعها أن تسهل نقد الوثائق التي لم تنقد بعد . وعلى العكس نجد أن الفيلولوجيا (علم اللغات) علم منظم له قوانينه .

ثانياً : يجب التمييز في داخل المعارف المساعدة — لا للتاريخ بالمعنى الصحيح بل للأبحاث التاريخية — بين المعارف التي ينبغى على كل باحث أن يحصلها ، وبين تلك التي يحتاج إلى معرفة أين توجد فقط ، ليرجع إليها عند الحاجة ؛ بين تلك التي يجب أن تصبح ملكة راسخة فيه وتلك التي يمكن أن تبقى على هيئة معلومات يتزود بها كلما أراد . فالباحث في العصر الوسيط يجب عليه أن يعرف قراءة وفهم نصوص العصور الوسطى ، ولن يفيد شياً أن يكدر في ذاكرته معظم الوقائع الجزئية الخاصة بالتاريخ الأدبي وبعلم الشهادات الكتابية المسجلة في مكانها ضمن المتون الكشافة للتاريخ الأدبي ولعلم الشهادات الكتابية .

وأخيراً لا توجد معارف مساعدة للتاريخ (وللأبحاث التاريخية) بوجه عام ، أى تفيد كل الباحثين على السواء أياً كان الجزء من التاريخ الذى يتناولونه

بالدرس^(١) . ولهذا يبدو أنه ليس هناك جواب عام عن السؤال الذى وضعناه فى أول هذا الفصل ، وهو : مم يجب أن يتألف الاعداد الفنى للعالم المحصل

(١) لا يصدق هذا إلا بشروط ؛ إذ توجد أداة للعمل لا غنى عنها لجميع المؤرخين وجميع العلماء المحصلين ، أياً كان موضوع دراساتهم الخاصة . وشأن التاريخ هنا شأن معظم العلوم فكل الذين يريدون القيام بأبحاث أصلية فى أى باب كان ، يحتاجون إلى معرفة عدة لغات حية ، هى لغات البلاد التى تنزعم ، من الناحية العلمية ، المدنية المعاصرة ، وفيها مفكرون وباحثون .

ولى أيامنا هذه لم يعد الاهتمام بالمعلوم مقصوراً على بلد ممتاز ، ولا على أوروبا . لقد أصبح دولياً . فكل المشا كل ، تدرس فى نفس الوقت فى كل مكان . ومن الصعب اليوم ، ومن المستحيل غداً العثور على موضوعات يمكن البحث فيها دون معرفة بالأبحاث المكتوبة بلغات أجنبية . والآن أصبحت معرفة اللغة الألمانية تكاد أن تكون ضرورية معرفة اليونانية واللاتينية ، وذلك فيما يتعلق بدراسة التاريخ القديم : اليونانى والرومانى . ولم يبق غير موضوعات التاريخ المحلى الصنف هى التى يستطيع تناولها أولئك الذين أغلقت دونهم الآداب الأجنبية . فالحال كل الكبرى متنوعة عليهم ، لسبب بانس مضحك هو أنهم ، أمام الكتب المؤلفة فى هذه الموضوعات بلغة غير لغتهم ، وكأنهم أمام كتب مخومة .

والجهل التام باللغات التى كانت حتى الآن اللغات المعتادة للعلم (الألمانية ، الانجليزية ، الفرنسية ، الإيطالية) هو مرض يصبح مع السن غير قابل للعلاج . وليس من الشطط أن نطلب من كل من يرشح نفسه لممارسة مهنة علمية أن يكون على علم بثلاث لغات على الأقل ، أى أن يفهم بغير عناء لغتين حديثتين ، بخلاف لغته الأصلية . وهذا تكليف كان العلماء المحصلون فى الماضى مصفين منه (حينما كانت اللاتينية لا تزال هى اللغة المشتركة بين العلماء) ، تكليف تزداد وطأته ماناً بصد عام ، نتيجة الأوضاع الحديثة للعمل العلمى ، بالنسبة إلى العلماء المحصلين فى جميع الدول . وربما سيأتى يوم يصبح من الضرورى فيه معرفة أهم اللغات السلافية : وثمت علماء محصلون يفرضون على أنفسهم معرفة اللغة الروسية . — وفكرة إعادة اللغة اللاتينية إلى مكانتها القديمة بوصفها لغة عالمية ، هى فكرة خيالية . أنظر مجموعة Phoenix seu nuntius latinus internationales ، لندن سنة ١٨٩١ فى حجم الربع .

والعلماء المحصلون الفرنسيون غير القادرين على قراءة ما هو مكتوب باللغة الألمانية والانجليزية ، هم بهذا فى وضع أدنى مستمر بالنسبة إلى زملائهم فى فرنسا والخارج الذين يحسنون هاتين اللغتين ؛ فهما يمكن مواهبهم فإنه مقضى عليهم أن يعملوا بمواد فاقصة أو أن يخطئوا العمل . وهم شاعرون بذلك . ولكنهم يخفون أنفسهم هذا ما استطاعوا وكأنه عار عليهم ، إلا أن يتباهوا بذلك ويصرحون به علناً ؛ لكن التباهى بهذا هو فى الواقع نوع من الشعور بالجل والمهنة . — ومهما قلنا فلن نكون مبالغين فى توكيد أهمية المعرفة العلمية للغات الأجنبية كأداة مساعدة من الطراز الأول لجميع الدراسات التاريخية ، وجميع الأعمال التاريخية بوجه عام .

أو المؤرخ؟ — مم يتألف الإعداد الفنى للعالم المحصل أو المؤرخ؟ هذا يتوقف : يتوقف على الجزء من التاريخ الذى يرغب إلى دراسته . فلا فائدة من معرفة علم الخطوط القديمة لمن يريد أن يقوم بأبحاث تتعلق بتاريخ الثورة الفرنسية ، ولا من معرفة اللغة اليونانية لدراسة نقطة فى تاريخ فرنسا فى العصر الوسيط^(١) . فانتقل إذن إن المدة الأولية لكل من يريد القيام بأبحاث أصلية فى التاريخ يجب أن تتألف (إلى جانب « التعليم المشترك » أعنى الثقافة العامة التى يتحدث عنها دونو Daunou) من جميع المعارف السكبيلة بتزويده بوسائل الكشف عن الوثائق وفهمها وتقدها . وهذه المعارف تختلف تبعاً لخاصية الشخص فى هذا القسم أو ذاك من أقسام التاريخ العام . والإعداد الفنى قصير نسبياً وسهل بالنسبة إلى من يشتغل فى التاريخ الحديث أو المعاصر ، ولكنه طويل وشاق بالنسبة إلى من يشتغل فى التاريخ القديم أو فى تاريخ العصور الوسطى .

ودراسة المعارف الوضعية ، المساعدة فعلاً فى الأبحاث التاريخية ، بدلا من دراسة « النماذج الكبرى » الأدبية والفلسفية ، من ناحية إعداد المؤرخ ، تعد تقدماً حديث التاريخ . فى فرنسا طوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر لم يكن طلبة التاريخ يتلقون غير ثقافة أدبية على النحو الذى أشار به دونو : وكلهم اكتفوا بذلك ولم يتطلعوا إلى شئ وراءه ، وبعضهم لاحظوا مع الأسف عدم كفاية إعدادهم الأولى ، لكن كان الأوان قد فات لعلاج الأمر ، وفيما عدا شواذ ممتازين ، فإن الأفاضل من بينهم ظلوا أدباء بارزين ، عاجزين عن القيام ببحث علمى . ولم يكن تعليم « العلوم المساعدة » والوسائل الفنية للبحث منظماً

(١) حينما أدخلت « العلوم المساعدة » لأول مرة عندنا فى المناهج الجامعية شوهد بمس الطلبة الذين يشتغلون فى تاريخ الثورة الفرنسية ولا يعنون بتاريخ العصر الوسيط ، شوهدوا يختارون علم الخطوط القديمة كعلم مساعد ، كما شوهد جنرافيون لا يعنون أبداً بالعصر القديم يختارون علم النقوش . وهؤلاء لم يفهموا قطعاً أن دراسة « العلوم المساعدة » ليست مطلوبة لأنها مفضلة عملية لمن يختصمون فى نواح معينة . (راجع « المجلة الجامعية » سنة ١٨٩٠ ج ٢ ص ١٢٣ *Revue universitaire*) .

آنذاك إلا فيما يتصل بتاريخ العصور الوسطى (في فرنسا) ، وذلك في مدرسة خاصة ، هي مدرسة الوثائق *Ecole des Chartes* وهذا الوضع البسيط كفل لهذه المدرسة ، طوال خمسين سنة ، تفوقاً ظاهراً على باقي المعاهد الفرنسية (بل والأجنبية) في التعليم العالي : فقد تكون فيها عمال ممتازون ، زدوا العلم بمعلومات جديدة ، بينما كان الآخرون يثرثرون حول المشاكل ^(١) . — ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للباحث في العصور الوسطى هو ذلك الذي يتم في مدرسة الوثائق ، وعلى أوفى ما يكون ، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات ، تتألف من الفيلولوجيا الرومانسية *romane* وعلم الخطوط القديمة ، وعلم الآثار ، وعلم التاريخ والقانون في العصور الوسطى . لكن « العلوم المساعدة » أصبحت تدرس الآن في كل مكان ، على نحو متفاوت في الاتساع ، وأدخلت في المناهج الجامعية . ومن ناحية أخرى فإن المتون التعليمية في علم النقوش وعلم الخطوط القديمة وعلم الشهادات الكتابية الخ ، تكاثرت منذ خمس وعشرين سنة . وقبل ذلك كان المرء يبحث في غير طائل للحصول على كتاب جيد يمكن أن يعوض في هذه المواد عن نقص التعليم الشفوي ، فند أن أنشئت كراسي ظهرت المتون ^(٢) التي تكاد تغني عن متابعة الدروس لولا أن التعليم الشفوي ،

(١) أنظر فيما يتعلق بهذه المسألة آراء ت . فون زيكل Th. v. Sickel و ج . هافيه J. Havet الواردة في مجلة مكتبة مدرسة الوثائق *Bibliothèque de l'Ecole des Chartes* سنة ١٨٩٦ ص ٨٧ . — ومنذ سنة ١٨٥٤ نظم في النمسا « معهد البحث التاريخي » على غرار مدرسة الوثائق الفرنسية . كذلك أنشئت مدرسة للوثائق حديثاً في « معهد الدراسات العليا » في فيرنقه . وقد ورد في *Quarterly Review* (عدد يوليو سنة ١٨٩٦ ، ص ١٢٢) ما يلي : « اعتدنا أن نسم الشكوى من عدم وجود أي معهد في هذه البلاد (إنجلترا) يشبه مدرسة الوثائق في فرنسا » .

(٢) كان المقام هنا ملائماً لسرد المتون الرئيسية التي ظهرت في الخمس وعشرين سنة الأخيرة ، لكن يمكن أن نجد نبتاً بها حتى سنة ١٨٩٤ في كتاب ارنت برنهم : « متن في المنهج التاريخي » ص ٢٠٦ وما يليها . وفتنصر على ذكر المتون الرئيسية في الفيلولوجيا (بالمعنى الواسع لهذا اللفظ في الألمانية ويشمل تاريخ اللغة والأدب ، وعلم النقوش وعلم الخطوط القديمة ، وكل المعارف المساعدة في نقد الوثائق) ، وهي لا تزال يجري طباعتها : « موجز الفيلولوجيا الهندية الآرية وعلم الأوائل » الذي ينشر تحت إشراف ج . بولر .

المستند إلى تمرينات عملية ، ذو فعالية خاصة . وسواء أكان من حسن حظ الانسان أو لم يكن ، أن يتلقى تعليماً منظماً في معهد للدراسات العليا ، فإنه لم يعد يحق له بعد أن يجهل ما تنبغي معرفته قبل الخوض في الدراسات التاريخية . والواقع أن الجهل به أصبح أقل مما كانت الحال عليه في الماضي . ونجاح « المتون »^(١) التي سبقت الإشارة إليها والتي تتوالى طبعاتها ، بالغ الدلالة في هذا الباب .

وهكذا يصبح المؤرخ في المستقبل مسلحاً بالمعارف الإعدادية التي لا يستطيع إغفالها إلا إذا قدر عليه أن يظل عاجزاً أو معرضاً لأغلاط مستمرة ، وبصير في أمان من الأخطاء (العديدة في الواقع) التي مصدرها المعرفة الناقصة بخطوط الوثائق ولفاتها ، والجهل بالأبحاث السابقة والنتائج التي حصلها النقد ؛ لقد صار مالكا للعلم بالمعلوم وبما يمكن أن يعلم . على أن هذا افتراض متفائل جداً ، ونحن لا نخفي هذه الحقيقة . فلا يكفي أن يكون الانسان قد تابع دروساً منتظمة في « العلوم المساعدة » ، أو أن يكون قد قرأ بانتباه خير المتون التعليمية في علم

G. Bühler : *Grundriss der indo-arischen Philologie und Altertumskunde*

« موجز الفيلولوجيا الايرانية » الذي ينشر تحت إشراف ف جيجر W. Gelger
وا. كون E. Kuhn : *Grundriss der iranischen Philologie* ؛ « متن علم
الأوائل الكلاسيك » Handbuch der Classischen Altertumswissenschaft .
بإشراف ا. فون ملر I. von Müller ؛ « موجز الفيلولوجيا الجرمانية »
H. Paul : *Grundriss der germanischen Philologie* ، بإشراف ه. پاول
وقد ظهرت طبعته الثانية ابتداء من سنة ١٨٩٦ ؛ « موجز الفيلولوجيا الرومانية »
G. Gröber : *Grundriss der romantschen Philologie* ، بإشراف ج. جريمر
ويجد المرء في هذه الكشافات الواسعة ، إلى جانب عرض موجز للآراء ، إشارات للمراجع
كاملة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

(١) « المتون » الفرنسية التي ألفها پرو Prou (في علم الخطوط القديمة) ، وچيرى
Giry (في علم الشهادات الكتابية) ، وكانيا Cagnat (في علم النقوش اللاتينية اللاتينية) ، الخ
قد نشرت بين الجمهور فكرة العلوم المساعدة ومعرفتها . والطبعات الجديدة منها مكنت
أو ستمكن ، من جعلها تماشى ما جد في هذه العلوم ، وهذا أمر ضروري لأن معظم هذه
العلوم ، وإن كان قد تكون فعلاً ، فإنه يزداد دقة وغنى كل يوم . راجع ما قلناه من قبل
ص ٢٣ .

المراجع ، وعلم الخطوط القديمة ، والفيلولوجيا الخ ، بل ولا أن يكون قد حصل
بتمارين عملية دُرْبة شخصية — نقول لا يكفي هذا لكي يكون راسخ العلم ،
ولا أن يكون معصوماً من الخطأ . — إذ يلاحظ أولاً أن أولئك الذين درسوا
طويلاً وثائق من نوع معين أو من تاريخ معين يملكون ، فيما يتصل بالوثائق
التي من نفس النوع ونفس التاريخ ، معلومات لا يمكن تلقينها للغير تسمح لهم
على وجه العموم بنقد الوثائق الجديدة التي من نفس النوع والتاريخ والتي يعثرون
عليها ، نقداً ممتازاً ، ولا شيء يمكن أن يقوم مقام « التحصيل الخاص » ، وهو
جزء المتخصصين الذين اشتغلوا كثيراً^(١) . — كما يلاحظ ثانياً أن المتخصصين
أنفسهم يخطئون : فعلماء الخطوط القديمة ينبغي عليهم الاحتراز دائماً حتى
لا يخطئوا في القراءة ، وهل يوجد فيلولوجيون برئت ضمائرهم من أخطاء في الفهم ؟
إن بعض العلماء المحصلين الراسخين في العلم عادة طبعوا نصوصاً على أنها لم تنشر
من قبل مع أنها سبق نشرها ، وأهلوا وثائق كان في وسعهم الاطلاع عليها .
والعلماء المحصلون يقضون حياتهم في تكميل معارفهم « المساعدة » باستمرار ،
ويرون أنها لن تكون كاملة أبداً ، وهم في هذا على صواب . لكن هذا كله
لا يمنعنا من الإبقاء على الغرض الذي افترضناه . على أن يفهم أيضاً أنه في الواقع
العملي لا ينتظر الانسان ، من أجل العمل في الوثائق ، حتى يكون متضلعا متضلعا
تاماً من كل « المعارف المساعدة » : وإلا فلن يجرؤ أبداً على البدء في العمل .

بقي أن نعرف كيف ينبغي معالجة الوثائق ، بعد أن افترضنا أننا أتممنا
مقدماً الإعداد المناسب بنجاح .

(١) ماذا ينبغي أن يفهم حقاً من هذه « المعلومات التي لا يمكن تلقينها للغير » ؟ في عقل
المتخصص الضليل في وثائق من نوع معين أو عصر معين تأتلف ارتباطات من الأفكار ،
وتلتمس فجأة ألوان من الأشياء والنظائر عند فحص لوثيقة جديدة من نفس النوع ونفس
العصر ، وهي أمور تخفى على كل شخص آخر أقل دربة وممارسة ، حتى لو كان مزوداً
بأكل الكشافات ، ذلك أن كل خصائص الوثائق ليست قابلة لأن يفصل بعضها عن بعض ؛
وبعضها من المستحيل وضعه تحت باب واضح فلا تجده مبعوثاً في أي كشاف ، لكن ذاكرة
الانسان إذا كانت جيدة تحتفظ بها ؛ وأي استئارة ، حتى لو كانت ضعيفة بعيدة ، تكفي
لإبراز فكرتها .

الكتاب الثاني

العمليات التحليلية

الفصل الأول

الأحوال العامة للمعرفة التاريخية

سبق أن قلنا إن التاريخ يتم بواسطة الوثائق ، وإن الوثائق هي الآثار التي خلفتها الوقائع الماضية^(١) . وقد آن الأوان لبيان النتائج التي ينطوي عليها هذا القول وهذا التعريف .

إن الوقائع لا يمكن معرفتها تجريبياً إلا بطريقتين : إما مباشرة إذا لوحظت وهي تحدث ، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة الآثار التي تركتها . فلنفرض حادثاً وليكن زلزالاً مثلاً : فإنني أعرفه مباشرة إذا أنا حضرت هذه الظاهرة ، وأعرفه بطريقة غير مباشرة إذا كنت لم أحضره ولكنني عاينت آثاره المادية (شقوق ، جدران متداعية) ، أو إذا قرأت وصفاً مكتوباً عنه ، بعد أن ابحث آثاره ، كتبه شخص شاهد بنفسه هذه الظاهرة ، أو شاهد آثارها . — والخاصة المميزة « للوقائع التاريخية »^(٢) هي أنها لا تدرك مباشرة بل وفقاً لآثارها . ولهذا فإن المعرفة التاريخية هي بطبيعتها معرفة غير مباشرة . ولهذا السبب ينبغي أن يختلف منهج علم التاريخ اختلافاً أساسياً عن منهج العلوم المباشرة ، أعني عن مناهج سائر العلوم (فيما عدا الجيولوجيا) التي تعتمد على

(١) راجع ما قلناه في ص .

(٢) هذا التعبير الشائع الاستعمال يحتاج إلى توضيح إذ ينبغي ألا نظن أنه ينطبق على « نوع » من الوقائع ، فلا توجد وقائع تاريخية أو غير تاريخية تبعاً للطريقة التي تدرك بها ، وكل ما هناك هو عمليات للمعرفة التاريخية . فجلسة لمجلس الشيوخ هي واقعة يشاهدها مباشرة من يحضرها ؛ ولكنها تصبح واقعة تاريخية بالنسبة إلى من يدرسها في المحضر ، وانفجار بركان فيزوف في زمان بلنيوس هو واقعة جيولوجية تعرف بطريقة تاريخية ، فالطابع التاريخي لا وجود له في الواقع ، بل هو لا يوجد إلا في طريقة المعرفة لحسب .

لملاحظة المباشرة . وعلم التاريخ ، مهما قيل فيه ^(١) ، ليس علم ملاحظة .

والوقائع الماضية لانعرفها إلا بما بقى لنا من آثار عنها . صحيح أن المؤرخ يلاحظ هذه الآثار ، وتسمى « الوثائق » ، يلاحظها مباشرة ، لكنه ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه ، بل ابتداءً من هذه النقطة يسلك مسلك الاستدلال محاولاً أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية ، على أصح وجه ممكن . فالوثيقة هي نقطة الابتداء ، والواقعة الماضية هي نقطة الوصول ^(٢) . وبين نقطة الابتداء هذه ونقطة الوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض ، فيها فرص الخطأ عديدة ؛ وأقل خطأ ، سواء ارتكب في البداية أو الوسط أو في نهاية العمل ، يمكن أن يفسد كل النتائج . ومن هذا يتبين أن المنهج « التاريخي » ، أو غير المباشر ، أدنى مرتبة من منهج الملاحظة المباشرة ، لكن ليس أمام المؤرخ خيار : فهذا المنهج التاريخي هو وحده الموجود للوصول إلى الحقائق الماضية ، وسنرى فيما بعد ^(٣) كيف يمكنه الوصول إلى معرفة علمية ، رغم هذه الظروف السيئة .

والتحليل المفصل للاستدلالات التي تقود من المشاهدة المادية للوثائق إلى معرفة الوقائع ، هو جزء من الأجزاء الرئيسية في المنهج التاريخي . إنه ميدان النقد . وسنكرس له الفصول السبعة التالية . — ولنحاول أولاً أن نرسم بفاية الإيجاز الخطوط العامة والأقسام الكبرى .

(١) يمكن التمييز بين نوعين من الوثائق . فأحياناً تترك الواقعة الماضية أثراً مادياً (تمثلاً أو معماراً أو شيئاً مصنوعاً) . وأحياناً وهو الأغلب يكون أثر الواقعة نفسانياً : وصف أو رواية مكتوبة . — والحالة الأولى أبسط من

(١) فوستيل دى كولايج قال ذلك .

(٢) في علوم الملاحظة تكون نقطة الابتداء هي الواقعة التي تشاهد مباشرة .

(٣) راجع الفصل السابع .

الثانية بكثير ، فإن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها ، وهذه العلاقة معروفة جيداً أو تتحدد بقوانين فزيائية^(١) . — أما الأثر النفساني فعلى العكس من ذلك رمزىً بحث : إنه ليس الواقعة نفسها ، وليس الأثر المباشر للواقعة على عقل الشاهد ، بل هو مجرد علامة اصطلاح عليها تدل على الأثر الذى تركته الواقعة فى عقل من شاهدها . ولهذا فليس للوثائق المكتوبة قيمة بذاتها مثل الوثائق المادية ، بل قيمتها هى من حيث كونها علامات على عمليات نفسانية معقدة وصعبة التمييز . والغالبية العظمى من الوثائق ، التى تزود المؤرخ بنقطة ابتداء استدلالاته ، ليست فى جملتها غير آثار لعمليات نفسانية .

فإذا ما تقرر هذا ، فإنه لأجل الاستدلال من وثيقة مكتوبة على الواقعة التى كانت سببها البعيد ، أى لأجل معرفة العلاقة التى تربط بين هذه الوثيقة وتلك الواقعة ، ينبغى إعادة تركيب كل سلسلة العلل الوسطى التى أنتجت الوثيقة . ولا بد من تمثيل كل سلسلة الأفعال التى قام بها مؤلف الوثيقة ابتداء من الواقعة التى شاهدها ، حتى المخطوط (أو المطبوع) الذى أمام أعيننا الآن . فهذه السلسلة علينا أن نستعيد تكوينها فى اتجاه عكسى بأن نبدأ بفحص المخطوطة (أو المطبوعة) ابتغاء الوصول إلى الواقعة القديمة . وتلك هى غاية التحليل النقدي وكيفية سيره^(٢) .

وأول خطوة هى أن نلاحظ الوثيقة : هل هى كما كانت حين أنتجت ؟ ألم يطرأ عليها تغيير ؟ ينبغى أن نبحث كيف عمات من أجل أن نعيدها ، عند الحاجة ، إلى حالها الأصلية وأن نحدد مصدرها . وهذه المجموعة الأولى من الأبحاث الأولية التى تتعلق بالخط واللغة والأشكال والمصادر الخ ، تكون

(١) لن نبحث بعمقاً فى نقد الوثائق المادية (الأدوات والتماثيل والعمائر ، الخ) بوصفه يختلف عن نقد الوثائق المكتوبة .

(٢) فبما يتعلق بتفاصيل هذا المنهج وتبريره منطقياً راجع : شارل سنيوبوس : « الأحوال النفسانية للمعرفة فى التاريخ » — مقال فى « المجلة الفلسفية » *Revue philosophique* سنة ١٨٨٧ ج ٢ ص ١٦٨ .

الميدان الخاص بالنقد التاريخي أو نقد التحصيل . — وبعد ذلك يتدخل النقد الباطني الذي يعمل ، مستعيناً بقياس النظير الذي يستمد مقدماته الكبرى من علم النفس العام ، يعمل على امتثال الأحوال النفسانية التي مر بها مؤلف الوثيقة . فإذا ما عرفنا ما قاله مؤلف الوثيقة ، تساءلنا :

١ — ماذا أراد أن يقول ؟

٢ — هل كان يؤمن بما قال ؟

٣ — هل كان محققاً في الإيمان بما آمن به .

وعندما نصل إلى هذا الحد تكون الوثيقة قد ردت إلى نقطة فيها تشبه إحدى العمليات العلمية التي بها يتقوم كل علم موضوعي : أي أنها تصبح ملاحظة ، ولا يبقى إلا معالجتها وفقاً لمنهج العلوم الموضوعية . وكل وثيقة لها قيمة تتناسب تماماً مع الدرجة التي بها ترد إلى ملاحظة جيدة ، بعد دراسة نشوئها .

(ب) ومما سبق تستخلص نتيجتان : التعقيد الشديد ، والضرورة المطلقة للنقد التاريخي .

لوقورن المؤرخ بغيره من العلماء لوجد في وضع سيء للغاية . ففضلاً عن أنه لا يتهيأ له أبداً أن يلاحظ الوقائع مباشرة ، مثل عالم الكيمياء ، بل أيضاً من النادر جداً أن تمثل الوثائق التي يضطر إلى استخدامها ملاحظات دقيقة . ولا يملك تلك المحاضر التي سجلت فيها الملاحظات العلمية المقررة التي يمكن ، بل هي فعلاً ، تحمل محل الملاحظات المباشرة في العلوم المشيدة . بل حاله كحال كيميائي لا يعرف سلسلة من التجارب إلا عن طريق التقارير التي كتبها في العمل . فالمؤرخ مضطر إلى الإفادة من تقارير غليظة جداً ، لا يقنع بها أي عالم^(١) .

(١) وأحسن الأحوال ، وهي تلك التي فيها تكون الوثيقة قد كتبها « شاهد » عيان كما يقال ، هي أيضاً بعيدة كثيراً عن المعرفة العلمية . وكلمة « شاهد » مستطارة من أعمال =

وهذا من شأنه أن يزيد في أهمية الاحتياطات الواجب اتخاذها من أجل استخدام هذه الوثائق ، التي هي المواد الوحيدة لعلم التاريخ : ومن المهم طبعاً استبعاد الوثائق التي ليست بذات قيمة وتميز ما هو صحيح المشاهدة في الوثائق الأخرى .

خصوصاً وأن الميل الطبيعي للعقل الانساني هو عدم الاحتياط والعمل في هذه المواد ، التي لا غنى فيها عن الدقة المتناهية ، على نحو مختلط مشوش ، مما من شأنه أن يؤكد ضرورة التنبيه إلى مزالق الخطأ . — صحيح أن الناس جميعاً يقرؤون . من حيث المبدأ . بفائدة النقد . لكن هذه مسلمة من النادر أن نجد لها تطبيقاً في الواقع العملي . فقد مرت قرون ، في عصور من الحضارة الزاهرة ، قبل أن تلعب النواذر الأولى للنقد بين أركى الشعوب في العالم . فالشرقيون والعصور الوسطى لم تكن لديهم فكرة واضحة عنه^(١) . وحتى في أيامنا هذه نجد أناساً مستنيرين يهملون ، وهم يستخدمون الوثائق لكتابة التاريخ ، تقول إنهم يهملون اتخاذ الاحتياطات حتى الأولية منها ويسلمون من غير وعي بمبادئ زائفة . ذلك أن النقد مضاد للمسلك المعتاد للعقل . فالميل الطبيعي للانسان هو إلى تصديق التوكيدات وترديدها . دو تمييزها حتى من ملاحظاته الخاصة . وفي الحياة اليومية ألا نسلم ، دون اكتراث ولا تحقق من أى نوع كان به بالشائعات والمعلومات المجبولة للصدر الخالية من الضمان ، وكل أنواع « الوثائق » الرديئة

= المحاكم ؟ فإن عبرنا عنها علمياً ، فإنها ترتد إلى كلمة « ملاحظ » . فالشهادة هي ملاحظته . لكن الشهادة التاريخية تختلف اختلافاً بارزاً عن الملاحظة العلمية . فالملاحظ يعمل وفقاً لقواعد ثابتة ويكتب باقة دقيقة محكمة . وعلى العكس نجد أن « الشاهد » قد لاحظ بشير منهج وكتب بلفسة لا دقة فيها ولا إحكام ؛ ولا ندري هل اتخذ الاحتياطات اللازمة . وبخاصة الوثيقة التاريخية هي أنها تنبدي على هيئة نتيجة لعمل تم بشير منهج ولا ضمانات .

(١) راجع ب . لاش : « نقطة وتطور النقد التاريخي في العصور الوسطى » ، برسلاو

سنة ١٨٨٧

B. Lasch : *Das Erwachen und die Entwicklung der historischen Kritik im Mittelalter*, Breslau, 1n-8.

الضئيلة القيمة ؟ ولا بد أن يكون لدى المرء أسباب خاصة تحمله على أن يكلف نفسه عناء فحص مصدر وثيقة تتعلق بتاريخ الأوس وقيمتها ، وإلا فإنها إن لم تكن غير محتملة إلى حد الفظاعة ، وطالما لم ينكرها أحد ، فإننا نبتلعها ونتمسك بها ونشيعها ، مزوِّقين فيها عند اللزوم . وكل إنسان نزيه يقر بأنه لا بد من مجهود عنيف لزعزعة انعدام ملكة النقد ، الذي هو لون انتشر من ألوان الجبن العقلي ، ولا بد من تكرار هذا المجهود باستمرار ، وإنه ليقترن غالباً بألم حقيقى .

إن الغريزة الطبيعية لدى إنسان فى الماء هى أن يفعل كل ما يجب من أجل أن يفرق ، وتعلم السباحة هو اقتناء عادة كبت الحركات التلقائية ، والقيام بحركات أخرى غيرها . وكذلك عادة النقد ليست عادة طبيعية ؛ بل لا بد من تلقينها ، ولن تصبح عضوية إلا بالمران المتكرر .

وهكذا نرى أن العمل فى التاريخ عمل نقدى من الطراز الأول ، فإذا أخذ المرء فيه قبل أن يتزود بما يدفع الغريزة الطبيعية ، فإنه يفرق . ولكى ينبه للخطر لا شىء أشد تأثيراً وفعالية من امتحان الضمير ومحاسبة النفس ، وتحليل أسباب انعدام ملكة النقد بحيث نستبعدنا ونخلى مكانها لموقف نقدى عقلى^(١) . ومن النافع جداً أن يسترشد المرء بمبادئ المنهج التاريخى وأن يحلل ، نظرياً ، عملياته المتوالية الواحدة تلو الأخرى ، كما سنفعل فيما يلى « إن التاريخ ، شأنه شأن أية دراسة أخرى ، ينطوى على أخطاء واقعية تنشأ عن نقص فى الانتباه ، لكنه أكثر تعرضاً من غيره للأخطاء الناشئة عن اختلاط الذهن الذى يؤدى إلى القيام بتحليلات ناقصة وعقد استدلالات باطلة ... ولو وجب على المؤرخين أن

(١) السبب المبيح لقابلية الاعتقاد أسهل من المناقشة ، والتسليم أسهل من النقد ، وجمع الوثائق أسهل من فحصها ، فضلاً عن أنه أطف وأقل : فإن الذى ينقد الوثائق يضحي ببعضها ؛ والتضحية بوثيقة أمر يمدد جامعها ضياعاً وخسارة .

يحللوا كل قول يدلون به ، لما ساقوا أقوالاً كثيرة بغير برهان ، ولو فرضوا على أنفسهم أن يصوغوا كل مبادئهم لأقروا بعدد أقل من المبادئ الزائفة ، ولو أوجبوا على أنفسهم أن يعبروا عن كل استدلالاتهم في صورة محددة لكان عدد استدلالاتهم الفاسدة أقل»^(١) .

(١) سنيوبوس : مقال في « المجلة الفلسفية » سنة ١٨٨٧ ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

القسم الأول

النقد الخارجى (نقد التحصيل)

الفصل الثانى

نقد التصحيح

إن من يكتب كتاباً اليوم يرسل إلى المطبعة المخطوط الذى كتبه بيده ، ويصحح تجارب الطبع بيده ، ويصدر أمر الطبع بنفسه . فإذا طبع الكتاب على هذا النحو فإنه من حيث هو وثيقة يكون فى حال مادية جيدة . فأياً من كان المؤلف ، وأياً ما كانت مشاعره ومقاصده ، فمن المؤكد — وهذا هو ما يهمنا فى هذا المقام الآن — أن بين أيدينا صورة دقيقة تقريباً للنص الذى كتبه . — وينبغى أن نقول « دقيقة تقريباً » ، لأنه إذا كان المؤلف قد تهاون فى تصحيح تجارب الطبع ، أو إذا أهمل جماعو الحروف والطابعون فى القيام بوضع تصحيحاته فإن صورة النص الأصلى ، حتى فى هذه الحالة الجيدة ، تكون ناقصة . وليس من النادر أن نجد جماعى الحروف والطابعين يجعلون المؤلف يقول أشياء غير التى أرادها ولا يفتن لها المؤلف إلا فيما بعد .

ولنأخذ الآن حالة كتاب مات مؤلفه ، وأصبح من المستحيل إرسال مخطوطه الذى كتبه بيده إلى المطبعة . وهى حالة حدثت مثلاً بالنسبة إلى « مذكرات للذشر بعد القبر » لـ شاتوبريان ، وتحدث كل يوم بالنسبة إلى الرسائل الخاصة المتبادلة بين الشخصيات المعروفة ، والتى يسارع الناس إلى طبعها لإرضاء حب استطلاع الجمهور ، وأصولها سهلة التلف . فى مثل هذه الحالات ينسخ

النص أولاً ، ثم تجمع حروفه في المطبعة وفقاً لهذه النسخة ، وهذا بمثابة نسخة ثانية . وهذه النسخة الثانية (على شكل تجارب طبع) تراجع ، أو يجب أن تراجع ، بواسطة شخص (مادام المؤلف قد توفى) على النسخة الأولى ، أو — وهذا هو الأفضل — على الأصول . وضمانات الدقة أقل في هذه الحالة منها في الحالة الأولى السابقة ، لأنه يوجد بين الأصل والصورة النهائية وسيط (هو النسخة المخطوطة عن الأصول) ، وقد يحدث أن يكون الأصل عسير القراءة على غير المؤلف . وفي أحيان كثيرة يشاهد أن نص المذكرات والرسائل التي تنشر بعد وفاة أصحابها قد أصابه التحريف في نشرات تبدو لأول وهلة معتنى بها ، والواقع أنه طرأ عليها تغيير من حيث النقل والترقيم ^(١) .

والآن فلنتساءل : على أى حال حفظت الوثائق القديمة ؟ في كل الأحوال تقريباً نشاهد أن الأصول قد فقدت ، ولم يبق لدينا غير نسخ عنها . لكن هل هذه النسخ منقولة عن الأصول مباشرة ؟ كلا ، إنها نسخ منقولة عن نسخ . والنساخ الذين كتبوها لم يكونوا جميعاً — فهذا بعيد عن الواقع — مهرة ذوى ضمائر ، إنهم في الغالب ينسخون نصوصاً لا يفهمونها أو لا يحسنون فهمها . ولم يكن من العادة دائماً ، كما في عهد النهضة الكاروانجية ، مقابلة المخطوطات ^(٢) . فإذا كانت الكتب المطبوعة ، برغم مراجعات المؤلف وملاحظ المطبعة ، هي نقول ناقصة ، فيجب أن نتوقع أن تكون الوثائق القديمة ، المنسوخة والمعادة

(١) لدموض من أعضاء « جماعة أنصار النزعة الإنسانية الفرنسية » (التي تأسست في باريس سنة ١٨٩٤) أن يلتقط في « مضبطة » هذه الجمعية الأخطاء الراجعة إلى النقد اللفظي الموجودة في طبعات بعض الكتب المنشورة بعد وفاة أصحابها (خصوصاً في طبعة « مذكرات لانتشر بعد القبر » لثاتوبريان) ؛ فبين أن من الممكن تبديد أنواع الغموض في الوثائق الحديثة جداً بنفس المنهج المستخدم في تصحيح النصوص القديمة .

(٢) فيما يتعلق بمادات النساخ في العصور الوسطى ، وهم الذين وصلت إلينا عن طريقهم معظم كتب الأوائل الأدبية ، انظر المعلومات التي جمعها ف . فاننباخ في كتابه : « الكتابة في العصر الوسيط » ط ٣ برلين سنة ١٨٩٦

W. Wattenbach: Das Schriftwesen im Mittelalter.

النسخ طوال عدة قرون بعناية ضئيلة مما تسبب عنه تحريفات جديدة في كل نقل —
نقول يجب أن نتوقع أن تكون الوثائق القديمة التي وصلتنا قد صارت إلى حال
انتفت فيها تماماً دقة النقل .

ومن هنا يقتضى الأمر اتخاذ الحيلة : فقبل استخدام وثيقة ، يجب أن
نعرف أولاً هل نص هذه الوثيقة « صحيح » ، أى يتفق قدر الامكان مع نسخة
المؤلف التي كتبها بخطه ؟ فإن كان النص « سقيماً » فيجب تصحيحه . ومن
الخطر أن نعدل عن هذا المسلك . فإن استخدام نص سقيم ، أى نص حرفه
النقل ، قد يفضى إلى أن ننسب إلى المؤلف ما هو في الحقيقة من تحريف الناسخ .
ولكم شيدت نظريات استناداً إلى نصوص أفدها تحريف النساخ ، ثم تهدمت
كلها دفعة واحدة لما اكتشف النص الأصلي لهذه النصوص الفاسدة أو لما
أصلح ! وليست كل « القواقع » المطبعية وكل أغلاط النساخ غير مهمة
أو مضحكة ، فإن منها أنواعاً خبيثة تخدع حتى القارئ الفطن^(١) .

ولقد يحسب المرء أن المؤرخين المعتبرين قد اتخذوا لأنفسهم قاعدة هي أن
يعتمدوا دائماً على نصوص « صحيحة » ، صوبت وصفت من الشواهد ، للوثائق
التي يرجعون إليها . ولكن هذا وهم . فإن المؤرخين استعانوا طويلاً بالنصوص
التي تقع بين أيديهم ، دون أن يحققوا صحتها . وأكثر من هذا : فإن العلماء
المحصلين أنفسهم — ومهمتهم أن ينشروا الوثائق — لم يكتشوا فن تصحيح
النصوص من أول وهلة : فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقاً لأية
مخطوطات اتفقت للناسخ ، صحيحة كانت أو سقيمة . مختلطة ومصححة كما اتفق .
إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم « نقدية » ، لكن « النشرات
النقدية » الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين

(١) راجع مثلاً « القواقع العجيبة » التي أرزها A. Tromas في مجلة
« الرومانيات » Romania ج ٢٠ (سنة ١٨٩١) من ٤٦٤ وما بينها . [نطابق كلمة
« القواقع » مجازاً على أغلاط الطبع — المترجم] .

عاماً ، ولا يزال النص النقدي لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب ^(١) پاوسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره .

ولم تنشر حتى الآن كل الوثائق التاريخية نشرة تتكفل للمؤرخين بالضمان الذي يحتاجون إليه ، ولا يزال بعض المؤرخين يعملون دون أن يدركوا أن النص السيء التحقيق هو لهذا السبب نفسه مظنة اتهام . بيد أنه قد تم تقدم هائل في هذا الباب . واستخلص المنهج الصحيح لإصلاح النصوص وردها إلى حالتها الأصلية ، استخلص من التجارب العديدة التي قامت بها أجيال كثيرة من العلماء المحصلين ، حتى أصبح هذا القسم من المنهج التاريخي اليوم أوفر أقسامه حظاً من الرسوخ وانتشار المعرفة به بين الباحثين . وكثير من الكتب المبسطة في الفيلولوجيا قد عرضته بوضوح ^(٢) . — ولهذا السبب فسنتصر هنا على تلخيص مبادئه الرئيسية وبيان نتائجها .

١ — فلتكن لدينا وثيقة غير منشورة أو لم تنشر بعد نشرة مطابقة لقواعد

(١) [هو كتاب « رحلة تاريخية في بلاد اليونان » الذي ألفه پاوسانياس حوالى سنة ١٧٤ ق. م ، وبعد من أتم الكتب القديمة فيما يتعلق بطوبوغرافيا اليونان وتاريخها القديم ، كما أن فيه وصفاً للأعمال الفنية والآثار التاريخية — المترجم] .

(٢) راجع [١] برنهم ج ٢١ ص ٣٤١ — ٣٥٤

E. Barnhelm: *Lehrbuch der historischen Methode*

وراجع أيضاً ف. بلاس F. Blass في كتاب « من علوم الأوائل الكلاسيكين » الذي صدر تحت إشراف أ. فون ملر ج ١ ص ٢١ (١٨٩٢) ص ٢٤٩ — ٢٨٩ (مع ثبت مفصل بالمراجع) ؟ وإ. توبلر Tobler في « موجز الفيلولوجيا الرومانية » ج ١ (سنة ١٨٨٨) ص ٢٥٣ — ٢٦٣ ؟ و ه. پاؤل في « موجز الفيلولوجيا الجرمانية » ج ٢ ج ٢١ (سنة ١٨٩٦) ص ١٨٤ — ١٩٦ .

وراجع في الفرنسية الفعل الخامس ب « نقد النصوص » في كتاب « ميرفا أو المدخل إلى دراسة الكتاب الكلاسيك اليونان واللاتين » تأليف J. Gow و S. Reinach . باريس سنة ١٨٩٠ ص ٥٠ — ٦٥ .

أما كتاب I. Taylor بعنوان « تاريخ نقل الكتب القديمة إلى العصر الحديث » (ليفربول سنة ١٨٨٩) فلا قيمة له .

النقد . فإذا نعمل من أجل تحقيق نصها على خير نحو ممكن ؟ — أماننا للنظر
ثلاث أحوال :

(أ) الحالة الأبسط هي الحالة التي يكون لدينا فيها النسخة الأصلية التي
كتبها المؤلف بخطه . فما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة كما هو ^(١) .

وهذا أمر في غاية السهولة ، نظرياً ، أما عملياً فإن هذه العملية الأولية تقتضى
اهتماماً بالغاً لا يقدر عليه الكثيرون . فإن شككت في هذا ، فحاول . فإن
النساخ الذين لا يخطئون أبداً في النقل ولا يسهون مطلقاً نادرون ، حتى بين
العلماء المحصنين .

(ب) الحالة الثانية : الأصل مفقود ، ولا يعرف غير نسخة منه . هنا
لا بد من أخذ الحيلة ، إذ من المحتمل مبدئياً أن تكون النسخة تحتوى
على أغلاط .

إن النصوص تفسد وفقاً لقوانين معينة . ولقد قام الباحثون بتمييز وتصنيف
الأسباب والأشكال المعتادة للفروق التي تلاحظ بين الأصول وبين النسخ المنقولة
عنها ، ثم استخلصوا ، بقياس النظر ، قواعد قابلة للتطبيق على التصحيح التخميني
للمواضع السقيمة يقيناً (لأنها غير مفهومة) أو احتمالاً في نسخة فقد أصلها .

(١) ليست هذه قاعدة مطلقة . فنقرر عامة أن الناشر له الحق في توحيد رسم الكتابة
في الوثيقة التي بخط مؤلفها — بشرط أن ينبه القارئ إلى ذلك — في كل الأحوال التي
لا تكون فيها لأهواء المؤلف في رسم الكتابة « قهمة لفوية » كما هو الشأن في معظم الوثائق
الحديثة . راجع « تعليمات بشأن نشر النصوص التاريخية » ، مقال في « مضبطة اللجنة
الملكية لتاريخ بلجيكا » ، السلسلة الخامسة ، ج ٦ (سنة ١٨٩٦) ؛ و « مبادئ نشر
وثائق التاريخ الحديث » ، التي وضعها المؤرخان الساني والثالث للمؤرخين الألمان في سنة
١٨٩٤ و سنة ١٨٩٥ ، والنشرة في « المجلة الألمانية لعلم التاريخ » ج ١١ ص ٢٠ ،
ج ١٢ ص ٣٦٤ . وقد بحث هذه المسألة أيضاً في مؤخرى المؤرخين الإيطاليين المنقذين
في جنوة (سنة ١٨٩٣) وروما (سنة ١٨٩٥) ، لكن لم يصل إلى نتائج . ما هو مدى
الحرية ونوعها التي يحق للناشر أن يبيحها لنفسه وهو ينشر نصاً بخط المؤلف ؟ هذه مشكلة
أعقد مما يتخيله الذين ليسوا من أهل المهنة

والتحريفات التي تطرأ على الأصل في نسخة منقولة ، وهي التي تسمى باسم « اختلافات النقل » ، سببها إما التزييف أو الغلط . فبعض النساخ يحدثون عن عمد تعديلات أو يمحذون مواضع^(١) . وكل النساخ تقريباً ارتكبوا أغلاطاً في النقل ، مرجعها إلى الإدراك ، أو قد تحدث عرضاً . فالأغلاط الراجعة إلى الإدراك تقع حينما يكونون أنصاف متعلمين أو أنصاف أذكاء ، فيخيل إليهم أن تمت أغلاطاً في الأصل فيصححونها ، لأنهم لم يفهموها^(٢) . والأغلاط العرضية تحدث حينما يسهون في قراءة الأصل أو لا يعرفون أن يقرأوه ، أو حينما يسيئون السماع وهم يكتبون عن إملاء ، أو حينما يرتكبون عن غير قصد سقطات قلبية .

والتحريفات التي تنشأ عن التزييف وعن الأغلاط في الإدراك غالباً ما تكون صعبة جداً في التصحيح بل حتى في اكتشافها . وبعض الأغلاط العرضية (حذف عدة أسطر ، مثلاً) لا سبيل إلى تصحيحها في الحالة التي نحن بصدد البحث فيها ، حالة النسخة المنقولة الوجيهة . لكن غالبية الأغلاط العرضية يمكن حزره ، إذا ما عرف المرء الأشكال المعتادة : اختلاط المعاني والحروف والكلمات ، نقل الكلمات والمقاطع والحروف من مواضعها ، والتكرار (تكرار الحروف أو المقاطع أو الكلمات) ، والإفراد بدل الازدواج (المقاطع أو الكلمات التي كان يجب كتابتها مرتين ولا تكتب إلا مرة واحدة) ، وسوء الفصل بين الكلمات ، وفساد الترقيم بين الفواصل والجل ، الخ . — والأغلاط التي من هذه الأنواع المختلفة قد ارتكبها النساخ في كل الأزمان والأماكن ، أياً كان خط الأصول ، وأياً كانت اللغة التي حررت بها . لكن بعض أنواع الخلط بين

(١) سنتحدث عن الحشو في الفصل الثالث .

(٢) اهتم النساخ في عصر النهضة الكارولنجية والنهضة الأوربية الحديثة منذ القرن الخامس عشر بتقديم نصوص مفهومة . وتبعاً لهذا كانوا يصححون كل ما لم يكونوا يفهمونه . ولهذا أفسدوا كثيراً من مؤلفات الأوائل فساداً لا سبيل أبداً إلى إصلاحه .

الحروف تكون شائعة في النسخ المنقولة عن أصول مكتوبة بحروف إبهامية^(١)، والبعض الآخر تحدث في النسخ المنقولة عن أصول مكتوبة بحروف صغيرة . واختلاط المعاني والكلمات يفسر بألوان من النظائر في الألفاظ والهجاء تختلف طبعاً وفقاً لكون الأصل كتب بهذه اللغة أو بتلك ، في هذا العهد أو ذاك . والنظرية العامة للتصحيح التخميني ترجع إذن إلى ما قلناه ، ولا يوجد تعليم عام لهذا الفن . فلا يتعلم المرء كيفية تصحيح أى نص كائناً ما كان ، بل يتعلم كيفية تصحيح النصوص اليونانية ، أو النصوص اللاتينية ، أو النصوص الفرنسية ، وهكذا ، لأن التصحيح التخميني لنص ما يقتضى — إلى جانب أفكار عامة عن حماية اضمحلال النصوص — معرفة عميقة : (١) بلغة ، (٢) وبخط معين ، و (٣) بأنواع الخلط (في الحروف والمعاني والألفاظ) التي اعتاد النساخ لنصوص محررة بنفس اللغة ومكتوبة بنفس الطريقة أن يقعوا فيها . ولتعلّم التصحيح التخميني للنصوص اليونانية واللاتينية وضعت كشافات (أبجدية ومنهجية) لاختلافات النقل ، وأنواع الخلط الشائعة الحدوث ، والتصحيحات المحتملة^(٢) . غير أنها

(١) [إبهامية uncialis : تطلق على الحروف الكبيرة التي كانت تكتب بها المخطوطات في العصور الوسطى ، ولا تزال تستعمل في أوائل الفصول أحياناً — المترجم] .

(٢) هذه المجاميع ترتب إما أبجدياً أو منهجياً . واشهرها بالنسبة الى اللغتين اليونانية واللاتينية ، الى جانب كتابه بلاس Blass (الذي أشرنا اليه آنفاً) ، كتاب مدفع بعنوان *Adversaria critica* (كوبنهاجن سنة ١٨٧١ — سنة ١٨٧٤ ، في ثلاثة مجلدات بحجم الثمن) . وفيما يتصل باللغة اليونانية ، كتاب ف . ي . باست Fr. J. Bast بعنوان *Commentatio Paleographica* الذي نشر ملحقاً لكتاب العالم النحوى غريغوريوس الكورنتي (ليدن ، سنة ١٨١١ في حجم الثمن) ، ثم كتاب كوبيه Cobet بعنوان *Variae Lectiones* (ليدن سنة ١٨٧٣ في حجم الثمن) . وبالنسبة الى اللغة اللاتينية : H. Hagen: *Gradus ad criticen* (Leiden, 1879); W. M. Lindsay: *An Introduction to latin textual emendation based on the text of Plautus* (London, 1896, in-16).

وقد أفصح كاتب في « مضبطة جمعية أنصار الزعة الانسانية الفرنسيين » عن رجائه في أن وضع كشاف من هذا النوع بالنسبة إلى اللغة الفرنسية الحديثة .

لا تغوض عن التمرينات العملية التي تتم تحت إشراف أهل الاختصاص^(١) ، ولكنها مع ذلك تفيد أهل الاختصاص أنفسهم فوائد جلي .

ومن السهل أن نسوق أمثلة على التصحيحات البارعة . وأكثرها توفيقاً هي تلك التي تنبني على بيئة خطية ، مثل التصحيح المشهور الذي قام به مدفج لنص « رسائل » سنكا (٨٩ : ٤) . كان في النص ما يلي :

"Philosophia unde dicta sit apparet; ipso enim nomine fatetur. Quidam et sapientiam ita quidam finierunt, ut dicerent divinorum et humanorum sapientiam ..."

لكن هذا النص لا معنى له . فافترض وجود نقص بين ita وبين quidam . وجاء مدفج فرسم النص بحروف كبيرة من نوع الأصل الذي نقل عنه حيث جرت العادة قبل القرن الثامن بعد الميلاد بعدم الفصل بين الكلمات scriptio continua ، ولم تكن الجمل ترقم ، فتساءل لعل الناسخ ، وكان الأصل أمامه بحروف كبيرة ، قد قطع الكلمات حيناً اتفق ، وبهذا توصل إلى الرسم الصحيح وهو :

"... ipso enim nomine fatetur quid amet. Sapientiam ita quidam finierunt..., etc"

وقد أشار بلاس وريناك Reinach ولندساي Lindsay في الكتب التي أشرنا إليها في الهامش إلى كثير من التخمينات البديعة التي من هذا النوع . على أن هذا لم يكن احتكاراً لعلماء اليونانيات واللاتينيات ، فهناك تخمينات وضاعة قام بها المستشرقون وعلماء الدراسات الرومانسية والجرمانية ، منذ أن أخضعت النصوص الشرقية والرومانسية والجرمانية لنقد اللفظي . ولقد قلنا آنفاً إن تصحيحات « جميلة » يمكن إجراؤها حتى في نص الوثائق الحديثة جداً ، والتي نشرت في أحسن الظروف مواتاة .

ولعل أحداً لم يتفوق في هذه الأيام تفوق مدفج في فن التصحيح التخميني بيد أن مدفج لم يكن حسن الرأي في أعمال الفيلولوجيا الحديثة . لقد كان يعتقد أن أصحاب النزعة الإنسانية humanistes في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانوا من هذه الناحية أحسن استعداداً من العلماء المحصلين في هذا العصر الحالي . والواقع أن التصحيح التخميني للنصوص اللاتينية واليونانية رياضة يبرع فيها المرء على نحو أحسن كلما كان ذا إدراك أسلم وأنفذ وألطف لدقائق اللغات الكلاسيكية ، مع ذهن أبرع وخيال في إدراك الرسوم الخطية أرحب . ولا شك أن العلماء المحصلين القدماء كانوا أكثر جرأة ، غير أن اللغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) كانت مألوفة لهم أكثر مما هي مألوفة للعلماء المحصلين في هذا العصر .

ومهما يكن من شيء ، فإن كثيراً من النصوص المحفوظة ، بصورة سقيمة ، في نسخ وحيدة قد قاوم ، وسيقاوم دائماً ، جهود النقد . وفي كثير من الأحيان يسجل النقد أن النص محرف ، ويشير إلى ما يقتضيه المعنى ، وأخذاً بالأحوط يقتصر على هذا ، ذلك أن آثار القراءة الأصلية قد انحلت بسلسلة من الأغلاط والتصحيحات المتوالية التي لم تعد ثم وسيلة لردّها إلى أصلها . — والعلماء المحصلون الذين ينكبون على الممارسة الشائعة للنقد التخميني يتعرضون في حماسهم لاتهم قراآت صحيحة واقتراح فروض جزافية بالنسبة إلى الموضوع الميثوس منها . وهم لا يجهلون ذلك . ولهذا فهم يجعلون ناموسهم أن يميزوا بوضوح جداً في نشراتهم بين قراآت المخطوطة أو المخطوطات ، وبين النص الذي أصلحوه وقدموه .

(ج) الحالة الثالثة : توجد نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها . وهنا نجد أن العلماء المحصلين المحدثين لهم ميزة على أسلافهم : ففضلاً عن أنهم أوفر حظاً من المعلومات : فإنهم يتبعون خطة منظمة لمقابلة النسخ . — والهدف ، كما في الحالة السابقة ، هو الحصول على نص أقرب ما يمكن إلى الأصل .

لقد كان على العلماء المحصلين في الماضي ، ومثلهم الناشئون في هذه الأيام ، كان عليهم في مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية بفيضة تصدر عفواً ألا وهي : الاستعانة بأية نسخة تقع في متناول اليد . والحركة الثانية ليست خيراً من الأولى : إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد ، فيستعان بأقدمها . والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظرياً ، وواقعياً في كثير من الأحيان ، أية أهمية ، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادي عشر لها قيمة أكبر بكثير من نسخة مغلطة معدلة من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر . — والحركة الثالثة ليست هي الأخرى حسنة : وهي أن نستخرج القراءات المختلفة للموضع الواحد ونعدها ونقرر وفقاً للأغلبية . فلو كان لدينا مثلاً عشرون نسخة من نص ما : وكانت القراءة (١) تشهد عليها ١٨ مخطوطة ، والقراءة (ب) تشهد عليها مخطوطتان ، فإن تفضيل (١) على هذا الأساس معناه أن كل النسخ لها نفس القيمة . وهذا الافتراض ينطوي على غلط في الإدراك ، لأنه إذا كانت ١٧ نسخة من النسخ الثماني عشرة التي تشهد على القراءة (١) قد نسخت كلها عن النسخة الثانية عشرة ، فإن القراءة (١) لم يشهد عليها في هذه الحالة غير نسخة واحدة في الواقع ، وأصبح السؤال هو : هل القراءة (١) أحسن أو أسوأ — من ناحية المضمون والمعنى — من القراءة (ب) .

وقد تقرر أن الموقف المعقول الوحيد هو أن نحدد أولاً العلاقات بين النسخ بعضها وبعض . — وفي هذا السبيل نبدأ من مصادرة لا مشاحة فيها وهي : أن كل النسخ التي تحتوى في نفس الموضع على نفس الأغلاط هي نسخ منقول بعضها عن بعض أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط . فليس من المعقول أن يرتكب ناسخ مختلفون ، وهم ينقلون كل منهم من ناحيته عن الأصل الخالي من الأغلاط ، نفس الأغلاط تماماً : وإذن فالإتفاق في الأغلاط شاهد على الاتفاق في المصدر . — وعلينا دون ملامة أن نطرح كل

النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا : إذ من الواضح أنه لا قيمة لها إلا قيمة هذه النسخة التي هي مصدرها المشترك ، ولا تختلف كلها عنها ، إذا كان ثمت اختلاف ، إلا بأغلاط إضافية ، فمن إضاعة الوقت أن نبين اختلافات القراءة الواردة فيها . — فإذا تم هذا ، فلا يكون أمام المرء غير نسخ مستقلة بعضها عن بعض ، منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية ، أو نسخ فرعية مصدرها (وهو نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل) مفقود . — ولتصنيف النسخ الفرعية إلى أسر كل منها تمثل — على نحو متفاوت في النقاوة — نفس الرواية ، نلجأ إلى منهج مقارنة الأغلاط . فهذا المنهج يمكننا عادة بدون عناء من وضع جدول أنساب كامل *stemma coelicum* للنسخ المحفوظة ، جدول يبرز بكل وضوح أهميتها النسبية . وليس ها هنا مجال البحث في الأحوال الصعبة التي فيها تصبح العملية شاقة إلى أقصى حد أو حتى غير ممكنة التنفيذ ، نتيجة سقوط عدد كبير من النسخ الوسطى ، أو بسبب ألوان من المزج الاعتباري بين نصوص روايات كثيرة متمايزة . على أن المنهج ، في هذه الأحوال القصوى ، لا يتغير : فإن مقارنة المواضع المتناظرة أداة فعالة ، لا يملك النقد ها هنا أداة غيرها .

فإذا ما تم وضع شجرة أنساب النسخ ، تقارن الروايات المستقلة ابتغاء الوصول إلى نص الأصل . فإن اتفقت فيما بينها على تقديم نص مُرضٍ ، فلا صعوبة . وإن اختلفت ، كان علينا أن نقرر . فإذا اتفقت بالصدفة على تقديم نص سقيم ، لجأنا إلى التصحيح التخميني ، وكأنه ليست لدينا غير نسخة واحدة .

وتوافر عدة نسخ مستقلة من أصل مفقود هو مبدئياً أفضل كثيراً من وجود نسخة واحدة فقط ، لأن مجرد المقارنة البسيطة الآلية بين القراءات المستقلة تكفي غالباً لتبديد الغموض الذي قد لا يستطيع الضوء غير الوثيق للنقد التخميني أن ينفذ فيه . ومع ذلك فإن وفرة النسخ تكون عائقاً أكثر من أن تكون عوناً حينما لا يهتم الإنسان بتصنيفها أو حينما يسيء تصنيفها : فلا شيء أوغل في الظن

والبعد عن التحقيق من التصحيحات الصادرة عن الهوى ، الملفقة المصنوعة من نسخ لم تحدد سابقاً علاقاتها بعضها ببعض وعلاقاتها بالأصل . ومن ناحية أخرى فإن تطبيق المناهج الفعلية يقتضى فى بعض الأحوال اتفاق مقدار هائل من الزمان والمجهود : فبعض الكتب يوجد منها عدة مئات من النسخ المختلفة ، واختلافات القراءات المستقلة لنص غير كبير (مثل « الأناجيل ») تعد بالآلاف وإعداد « نشرة نقدية » لقصة من قصص العصور الوسطى يحتاج من الإنسان المجهّد المتأبر جداً سنوات طويلاً من العمل المتواصل . ومع ذلك فهل من المؤكد أن نص مثل هذه القصة ، بعد كل هذه المقابلات والمقارنات والمجهود ، سيكون أفضل كثيراً مما ستكون الحال عليه لو لم يكن عندنا غير مخطوطين أو ثلاثة ؟ كلا . إن المجهود المادى الذى يتطلبه بعض النشرات النقدية ، نتيجة للفنى الظاهرى الفاحش فى مواد العمل ، لا يتناسب أبداً والنتائج الإيجابية الحاصلة عنه .

و « النشرات النقدية » التى تتم وفقاً لعدة نسخ منقولة عن أصل مفقود ، ينبغى أن تقدم للقراء ضوابط لجدول الأنساب الذى وضعه الناشر ، وأن تحتوى فى هوامشها على ثبت باختلافات القراءات التى استبعدها . فعند هذا الطريق يمكن المختصون أن يجدوا على أسوأ تقدير ما يحتاجون إليه لاصلاحه ، إن لم يجدوا فى الصلب النص السليم^(١) .

٢ - ونتائج نقد التصحيح — وهو نقد تنظيف ورفو — نتائج سلبية

(١) كان العلماء المحصلون عندنا امهد غير بعيد يهلون هذا الاحتياط الأولى بدعوى تجنب التظاهر بالعلم وقد نشر ب هوريو B. Hauréau فى « حواش ومقتطفات من بعض المخطوطات اللاتينية فى المكتبة الأهلية » (ج ٦ من ٣١٠) قطعة من الشعر الإيقاعى بعنوان : De Presbytero et logico وقال : « لانسلا لنشرها لأول مرة ، فقد نشرها توماس رايت من قبل ... لكن نشرته حافلة بالأخطاء والنص فى بعض الأحيان غير مفهوم إطلاقاً . ولهذا أجرينا فيها كثيراً من التصحيح ، مستعينين فى هذا بنسختين ليستا مع ذلك خاليتين من الغلط » — وبعد هذا يورد نشرته دون ذكر اختلافات القراءات . ومن المستحيل ضبط صحة عمله فيها .

كلها . إذ يحصل المرء ، إما عن طريق التخمين ، أو عن طريق المقارنة والتخمين ، على نص ليس بالضرورة سليماً ، لكنه يعد أحسن نص يمكن الحصول عليه ، لوثائق فقد أصلها . وأوضح مكسب له هو إطراح القراءات السقيمة ، الدخيلة ، التي من شأنها أن تتسبب في أغلاط ، والتنبيه على المواضع المشكوك فيها . لكن لا حاجة بنا إلى القول إن نقد الاستعادة لا يقدم أية بيانات جديدة . فنص وثيقة صححت بكل هذه الجهود لا يساوى أكثر من نص وثيقة مماثلة بقي لنا أصلها ، بل هو أقل منه قيمة . فلو أن مخطوط « الانبثاق » الذي كتبه فرجيل بخطه لم يضع ، لو فرنا قروناً من المقارنات والتخمينات ، ولكان نص « الانبثاق » خيراً مما هو الآن . وهذه كلمة سقناها لأولئك الذين مهروا في لعبة « التصحيحات »^(٢) ولهذا أحبوا ، ويسوؤهم إذن ألا يمارسوها .

٣ — وسنظل في حاجة إلى مزاولة نقد التصحيح حتى نحصل على نص دقيق لكل الوثائق التاريخية . وفي الحالة الراهنة للعلم ، قليل من الأعمال أكثر فائدة من تلك التي تنشر نصوصاً جديدة أو تصحح نصوصاً معروفة . وإن في نشر الوثائق غير المنشورة وفقاً لقواعد النقد ، أو إعادة نشر السقيمة النشر ، وفقاً لقواعد النقد ، نقول إن في ذلك لخدمة جوهرية للدراسات التاريخية . وفي كل الدول تتركس الجمعيات العلمية العديدة لهذا العمل الجليل الرئيسي أكبر جزء من مواردها وأكبر قسط من نشاطها . ولكن نظراً إلى بعدد الهائل من النصوص التي تحتاج إلى أن تنشر نشرة نقدية^(١) وإلى العناية البالغة التي تقتضيها

(١) « إن تصحيح النص كثيراً ما يخطئ هدفه بسبب الافتقار إلى معرفة ما يمكن أن يسمى بقواعد اللعبة » (و . م . لندساي ، الكتاب المشار إليه من قبل ، ص ٥) .

(٢) كثيراً ما تسأل البعض هل كل النصوص تستحق أن تحقق وتنتشر . ويقول جوزف بدييه J. Bédier : « من بين النصوص القديمة (المتعلقة بالأدب الدراسي و العصر الوسيط) ، ما الذي يستحق أن ينتشر ؟ كلها . وقد يتساءل البعض : كلها ؟ ألسنا نترفع فعلاً تحت عبء الوثائق ؟ ... هذا هو السبب الذي يقضي بالنشر الكامل . فطالما طال الكثير من المخطوطات أماناً مطلقاً سرياً لم تفش أختامه ، فانها ستظل تفرينا وأمامها تختبئ كلمة السر التي ستفتح بها مغاليق الأمور ؟ وتقف عقبة في انطلاق الاستدلال عند كل باحث أمين . لهذا =

عمليات نقد النصوص^(١) فإن أعمال التحقيق والنشر النقدي لا تتقدم إلا ببطء .
وسيمضي وقت طويل قبل أن يتحقق نشر النصوص المتعلقة بتاريخ العصور
الوسطى والعصر الحديث نشرًا نقديًا أو يعاد نشرها وفقًا لقواعد الفن ، حتى
لو افترضنا أن مجرى العمل، السريع نسبيًا منذ بضع سنوات ، سيزداد إسرارًا^(٢)

يمكن أن نفكر ، على الأقل من أجل التخلص منها ولكن يكون في الوسم مستقبلًا أن
نضرب عنها صفحاً ... » (« مجلة العالمين » *Revue des Deux Mondes* ، في
١٨٩٤/٢/١٠ ص ٩١٠) . وينبغي ونعم ثبت بكل الوثائق ، كما قلنا تفادياً لحشية الباحثين
من أن يكونوا يجهلون ووثائق قد تفيدهم . لكن في كل الأحوال التي يأتي فيها تحليل موجز
لمعرفة مضمون الوثيقة ، فإنه إذا لم تكن الصورة الوثيقة أهمية ، فلا فائدة في نشرها بكاملها .
ولا داعي لإتقال السكاكل : وستحل يوماً كل الوثائق ؛ وعدد منها لن ينشر أبداً بكامله .

(١) أحياناً ما يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولاً أكثر مما هو بأن يفرضوا
على أنفسهم وضع شروح ، بدعوى الإيضاح . والمصلحة تقضى بالانصراف عن ذلك وعدم
وضع أي تعليق لا ينتسب إلى الجهاز النقدي بالمعنى الحقيقي . أنظر في هذه المسألة

Th. Lindner : Ueber die Herausgabe der geschichtlichen Quellen, in,
Mittheilungen des Instituts für oesterreichische Geschichtsforschung,
XVI, 1895, p. 501 sqq.

(٢) لإدراك ذلك تكفي مقارنة ما قامت به الجمعيات النشطة ، مثل جمعية « الآثار الجرمانية
التاريخية » *Monumenta Germanica historica* ، والمعهد التاريخي الإيطالي ،
مقارنته بما بقي بعد عمله . ومعظم الوثائق الأوغل في القدم والأصعب في التحقيق ، والتي امتحنت
مهارة العلماء المحصلين منذ زمان طويل ، قد أصبحت في حالة مرضية نسبياً . لكن لا يزال
هناك أعمال مادية هائلة تنتظر الإنجاز .

الفصل الثالث

نقد المصدر

من غير المعقول أن ننشد معلومات عن واقعة ما في أوراق شخص لم يعرف عنها شيئاً ولم يكن في وسعه أن يعرف عنها شيئاً . ولهذا ينبغي أن نتساءل أولاً ، حينما نكون أمام وثيقة ما : « من أين أتت ؟ ومن مؤلفها ؟ وما تاريخها ؟ » فالوثيقة التي لا يعرف شيء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها ، وبالجملة مصدرها ، هي وثيقة لا تفيد شيئاً .

وتلك حقيقة تبدو أولية ولكن لم تقدر حق قدرها إلا في أيامنا هذه . فقد تمكنت ملكة عدم التمييز الطبيعية في الناس حتى إن أول من جعلوا من اعادتهم الاستخبار عن مصدر الوثائق قبل استخدامها قد شعروا (ولهم الحق) بالفخر .

ومعظم الوثائق الحديثة تحمل إشارة دقيقة إلى مصدرها : ففي أيامنا هذه نجد أن الكتب ومقالات الصحف والأوراق الرسمية بل والكتابات الخاصة مؤرخة وموقع عليها . وعلى العكس نجد كثيراً من الوثائق القديمة بلا تاريخ ولا اسم مؤلف ولا يعرف مكان صدورها بالدقة .

والميل التلقائي للعقل الإنساني هو تصديق الإشارات إلى المصدر إذا وجدت . فعلى غلاف وفي مقدمة « العقوبات » يرد أن فكتور هوجو هو المؤلف ، إذن فكتور هوجو هو مؤلف « العقوبات » Les Châtiments . وهذه لوحة في المتحف غير ممهورة بتوقيع ، لكي على إطارها بطاقة مكتوب عليها اسم ليوناردو دافنشي : فهذه اللوحة لليوناردو دافنشي . ونجد تحت اسم القديس بوناقتورا ، في كتاب « مقتطفات من الشعراء المسيحيين » التي نشرها كليمان

Clément ، وكذلك في معظم طبعات « مؤلفات » القديس بونا فنتورا ، وفي كثير من مخطوطات العصر الوسيط — نجد قصيدة تسمى *Philomena* : فالقصيدة المسماة *Philomena* هي للقديس بونا فنتورا ، « وفيها نجد قسمات دقيقة لروح » هذا القديس ^(١) . وفران — لو كا Vrain-Lucas قدم إلى شال Charles كتابات بخط فرسنجيتورى وكليوبطره والقديسة مريم المجدلية موقعة توقيعاً صحيحاً ومختومة ^(٢) : واعتقد شال أن هذه كتابات بخط فرسنجيتورى Vercingétorix وكليوبطرة والقديسة مريم المجدلية — ونحن هنا بإزاء شكل من أكثر أشكال سذاجة الاعتقاد انتشاراً بين الناس .

ولكن التجربة والتفكير يبتنا ضرورة كبح هذه الحركات الغريزية للاعتقاد عن طريق المنهج . وتبين أن الكتابات المزعومة المنسوبة إلى فرسنجيتورى وكليوبطره ومريم المجدلية إنما كتبها فران لو كا بخطه . أما قصيدة *Philomena* التي ينسبها النساخ في العصور الوسطى إلى القديس بونا فنتورا أحياناً ، ولويس الغرناطى Luis de Granada أحياناً ثانية ، وجون هوفدن John Hoveden مرة ثالثة ، وجون بكام John Peckham مرة رابعة ، نقول لعل هذه القصيدة ليست لأى واحد من هؤلاء ، ومن المؤكد يقيناً أنها ليست للقديس بونا فنتورا . وكثير من اللوحات التافهة تحمل دون أدنى دليل اسم ليونردو العظيم في كثير من أشهر متاحف إيطاليا . ومن ناحية أخرى فمن المؤكد أن فسكتور هوجو هو مؤلف « العقوبات » . — فلنستنتج من هذا أن الإشارات إلى مصادر الوثيقة حتى أشدها صراحة لا تكفى بنفسها أبداً . إنها مجرد دعاوى ، قوية أو ضعيفة : قوية جداً بوجه عام إذا كان الأمر يتعلق بوثائق حديثة ، وغالباً ما تكون ضعيفة جداً إذا تعلق الأمر بوثائق قديمة . فمنها ما يوضع على مؤلفات تافهة لرفع قيمتها ، أو على مؤلفات عظيمة لتمجيد شخص ما ، أو من أجل خداع

(١) ريمى دى جورمون : « اللاهوتية الصوفية » ، باريس سنة ١٨٩١ ص ٢٥٨
R. de Gourmont : *Le Latin mystique*.

(٢) راجع هذه الكتابات التي بخط أصحابها المزعمين في المكتبة الأهلية بباريس ،
للانتيكات الجديدة الفرنسية ، تحت رقم ٧٠٩ .

الأجيال المقبلة ، أو لأى سبب آخر من مئات الأسباب التى يمكن تصورهما والتى وضعت أثبات بها^(١) : والكتب المنحولة فى العصر القديم والعصر الوسيط ضخمة العدد . وهناك أيضاً وثائق « زائفة » كلها ، والمزيفون الذى صنعوها قد زودوها طبعاً بإرشادات دقيقة جداً عن مصدرها المزعوم . — لهذا ينبغى أن نتحقق . — لكن كيف ؟ — إن التحقق من المصدر الظاهر للوثائق ، حينما يكون مشتبهاً ، يتم بواسطة المنهج الذى يفيد فى تحديد مصدر الوثائق الخالية من كل إشارة إلى مصدرها ، حسب الإمكان . فالعمليات الواجب إجراؤها فى كلتا الحالتين واحدة ، بحيث لا يوجد ما يدعو إلى التمييز بينهما .

١ — الأداة الرئيسية لنقد المصدر هى التحليل الباطن للوثيقة موضوع البحث ، من أجل استخراج كل الدلائل التى تفيد فى تقديم ما يعرفنا بالمؤلف وعصره والبلد الذى عاش فيه .

فنفحص أولاً خط الوثيقة : إن القديس بوناڤنتورا ولد سنة ١٢٢١ ، فإذا رأينا قصائد منسوبة إلى القديس بوناڤنتورا فى مخطوطات كتبت فى القرن الحادى عشر ، فهذه حجة دامغة على أن نسبتها إليه لا أساس لها : فكل وثيقة توجد منها نسخة بخط ينتسب إلى القرن الحادى عشر لا يمكن أن تكون متأخرة عن القرن الحادى عشر .

ونفحص لقمها : فبعض التراكيب لم يستعمل إلا فى بعض الأماكن وفى بعض العصور . ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم فى هذه الناحية : فتبدر منهم ألفاظ وتراكيب حديثة . فأمكن مثلاً إثبات أن بعض النقوش الفينيقية التى وجدت فى أمريكا الجنوبية كانت أسبق من رسالة ألمانية موضوعها مسألة تتعلق بتراكيب اللغة الفينيقية .

ونفحص الصيغ ، إذا كانت الوثيقة ورقة رسمية . فالوثيقة التى تقدم على أنها شهادة كتابية *diplôme* ميروفتجية ولكنها لا تحتوى على الصيغ

(١) سرد ف . بلاس Blass الدوافع الرئيسية للاتصال فيما يتصل بالأدب المنحول فى العصر القديم (المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ وما يليها) .

المعتادة المألوفة في الشهادات الكتابية المبروفتجية الصحيحة ، هي وثيقة مزيفة .

ونلاحظ كل المعلومات الإيجابية الموجودة في الوثيقة : الوقائع المذكورة فيها ، الإشارات إلى أحداث . فإذا كانت هذه الوقائع والأحداث معروفة عن طريق آخر ، بواسطة مصادر لم تكن في متناول من تنسب إليه الوثيقة ، فإنه بهذا تثبت صحتها ، ويحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعة الأحدث عهداً التي عرفها المؤلف وبين الواقعة الأقرب من هذه والتي كان لا بد له أن يذكرها لو أنه عرفها . ونستدل أيضاً من كون بعض الوقائع تبرز بصفة خاصة أو كون بعض الآراء تؤكد — نستدل من هذا تخميناً على حالة المؤلف وأخلاقه والوسط الذي عاش فيه .

والتحليل الباطن لوثيقة ما ، إذا أنجز بعناية ، فإنه بوجه عام يقدم أفكاراً كافية للدلالة على مصدرها . والمقارنة المتهجية بين مختلف عناصر الوثيقة المحللة والعناصر المناظرة في الوثائق المشابهة لها والمعروف مصدرها — قد مكنت من الكشف عن عدد كبير من المزيفات^(١) ومن تحديد الظروف التي أنتجت فيها معظم الوثائق الصحيحة .

والنتائج التي حصلنا بواسطة التحليل الباطن تكمل وتحقق بواسطة جمع كل المعلومات الخارجية ، المتعلقة بالوثيقة موضوع النقد ، والتي توجد متفرقة في وثائق من نفس العصر أو من عصر أحدث : اقتباسات ، تفاصيل عن ترجمة حياة المؤلف الخ . لكن قد يحدث أحياناً أن نفتقر إلى معلومات من هذا النوع : فكون

(١) يقدم ١ . برنهم (كتابه السالف الذكر ، ص ٢٤٣ وما يليها) نبأً ضخماً بالوثائق الزائفة التي تبين اليوم أنها منحولة . ويكفي هنا أن نشير إلى بعض الانتحالات المشهورة : سانخونياتون ، وكلوتيلد دى سيرفيل ، وأوسيان Sanchoniathon, Clothilde de Ossian الذين نسبت إليهم منحولات . — وبعد نشر كتاب برنهم أصدرت من سجل الوثائق الصحيحة عدة وثائق مشهورة لم يكن يشك في صحتها من قبل راجع خصوصاً ١ . بيأحيه : « أخبار قساوسة نيوشاتل » ، نيوشاتل سنة ١٨٩٦ A. Plaget : *La chronique des chanoines de Neuchâtel*.

شهادة كتابية ميروفتجية مزعومة لم يذكرها أحد قبل القرن السابع عشر ولم يرها غير عالم في القرن السابع عشر ثبت أنه ارتكب تزيفات ، يوحى بأنها صنعت في العصر الحديث .

٢ — ولم ننظر حتى الآن إلا في الحالة الأبسط ، وهي التي فيها تكون الوثيقة من عمل مؤلف واحد . لكن كثيراً من الوثائق اعترتها في مختلف العصور إضافات من المهم تمييزها من النص الأصلي ، حتى لا ننسب إلى من ، مؤلف النص ، ما كتبه من أو ع اللذان أقبحا أنفسهما عليه إقحاماً لم يكن متوقفاً^(١) . والإضافات على نوعين : الحشو ، والإكمال . أما الحشو interpolation فهو إدخال كلمات أو جمل في نص لم تكن فيه من قبل^(٢) . والحشو عادة عرضي إذ يرجع إلى إهمال الناسخ ، ويمكن تفسير وجوده بأنه يرجع إلى إدخال الناسخ في الصلب تعليقات بين السطور أو هوامش . لكن قد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف (أو يستبدل) إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التجميل أو التوكيد . فإن كان عندنا المخطوط الذي تم فيه الحشو المقصود ، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من ترميج أو تجميل كتابي على ما هو مكتوب . لكن الذي يحدث في كل الأحوال تقريباً هو أن تكون النسخة الأولى التي أجرى فيها الحشو مفقودة ، وبهذا يحتج في النسخ المنقولة عنها كل أثر مادي للاضافة (أو الإبدال) . — ونحن في غنى عن تعريف الإكمال continuation . فنحن نعرف أن كثيراً من الإخباريين في العصور الوسطى قد « أكلوا » بأيد أخرى ، دون أن يهتم المكمل بذكر أين ابتداء إكماله وأين انتهى .

والحشو والإكمال يمكن تمييزهما بدون عناء ، من خلال العمليات الضرورية

(١) إذا كانت التغييرات التي أجريت في النص الأصلي هي من عمل المؤلف الأصلي نفسه ، فإنها تسمى « تعديلات » remanements والتحليل الباطن ومقارنته نسخ النشرات المختلفة للوثيقة يكشفان عن هذه التعديلات .

(٢) راجع ف . بلاس ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٤ وما يليها .

الطلوبة لتصحيح نص وثيقة توجد منها نسخ كثيرة ، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلي قبل الحشو والإكمال . لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال ، فينبغي الالتجاء إلى التحليل الباطن فتسأل : هل أسلوب كل أجزاء الوثيقة واحد ؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة ؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار ؟ — وعملياً ، حينما تكون لواضعي الحشو والإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة ، فإن من الممكن ، بواسطة التحليل ، فصل الوثيقة الأصلية وكأننا نستعمل مقصداً . لكن حينما يموج الكلام بعضه في بعض ، لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام . وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلاً من افتراض الفروض بعد الفروض .

٣ — لكن عمل نقد المصدر لا ينتهي بتحديددها ، بالدقة أو بالتقريب ، في الزمان والمكان ، وبمعرفة كل ما يمكن معرفته عن المؤلف أو المؤلفين^(١) . فها هو ذا كتاب ما : فهل يكفي ، من أجل معرفة « مصدر » المعلومات الموجودة فيه ، أى من أجل تقدير قيمته ، أن نعرف أنه ألف في سنة ١٨٩٠ في باريس ، وأن مؤلفه فلان ؟ لنفترض أن فلاناً هذا قد نقل حرفياً (دون أن يشير إلى ذلك) عن كتاب سابق مكتوب في سنة ١٨٥٠ . ففما يتعلق بالمواضع المنقولة فإن المسئول والضمان ليس هو فلاناً ذاك ، بل المؤلف الذي كتب سنة ١٨٥٠ وحده . إن انتحال الكتب اليوم نادر ، يحرمه القانون ويلطخ صاحبه بالغار ، أما قديماً فقد كان عادة جارية ، مقبولة لا يعاقب صاحبها . فكثير من الوثائق التاريخية

(١) لا يهم ، من حيث البدء ، هل نجح الإنسان أو لم ينجح في اكتشاف اسم المؤلف . ومع ذلك نجد في كتاب « تاريخ فرنسا الأدبي » ج ٢٦ ص ٣٨٨ ما يلي : « لقد صرنا صفحاً عن ذكر المواضع المجهولة الأصحاب : فهذه الأعمال السهلة جداً لا أهمية لها حقاً بالنسبة إلى التاريخ الأدبي إذا كان مؤلفوها مجهولين » . لكن هل لو كانوا معروفين بالاسم تكون لها أهمية أكبر ؟ !

التي تبدو في الظاهر أصيلة ، ليس إلا انعكاساً (دون ذكر لذلك) لوثائق أقدم منها ، ولهذا السبب يتعرض المؤرخون لمصاعب جمة غريبة .

فبعض الفصول الواردة في أجنهرد Eginhard ، وهو إخباري من القرن التاسع ، منقولة عن سويتون Suétone ، فلا فائدة منها بالنسبة إلى تاريخ القرن التاسع ، لكن ماذا عسى أن يحدث إن لم ندرك ذلك ؟ وهاك مثلاً آخر : حادث شهد به ثلاثة إخباريين ثلاث مرات : لكن هذه الشهادات الثلاث ، التي نعجب باتقانها ، ليست في الواقع غير شهادة واحدة ، إذا تبين أن اثنين من الإخباريين الثلاثة قد نقلوا عن الثالث ، أو أن الروايات المتوازية عند الإخباريين الثلاثة قد أخذت عن نفس المصدر . وبعض الرسائل البابوية والشهادات الكتابية الامبراطورية في العصور الوسطى تحتوي على قطع بليغة يجب ألا تؤخذ مأخذ الجد بحروفها ، إنما اقتضاها الأسلوب ، وقد نقلها بحروفها محرروها عن الصيغ المستعملة في الدواوين .

ومن واجب نقد المصدر أن يميز قدر المستطاع المصادر التي استعان بها مؤلفو الوثائق .

والمشكلة المطلوب حلها هنا ليست عارية عن الشبه بمشكلة تصحيح النص التي تحدثنا عنها من قبل . ففي كلتا الحالتين يجري العمل ابتداءً من هذا المبدأ ألا وهو : القراءات الواحدة مصدرها واحد . فالكتاب المختلفون إذا رووا نفس الوقائع لا يتخذون نفس وجهات النظر في روايتها ، ولا يقولون تماماً وبالدقة نفس الأشياء بنفس الألفاظ . فإنه لما كانت الأحداث التاريخية شديدة التعقيد ، فمن غير المحتمل مطلقاً أن يرويها مشاهدان مستقلان بنفس الطريقة . وعلينا أن نأخذ في تكوين أسر من الوثائق ، على نفس النحو الذي نكون به أسراً من المخطوطات . وبهذا نصل إلى وضع جداول أنساب .

والممتحنون الذين يصححون أوراق الطلاب في البكالوريا يتبين لهم أحياناً

أن أوراق إجابة طالبين (أحدهما مقعده بجوار مقعد الآخر) بينهما صلة نسب . فإذا طاب لهم أن يبحثوا أيهما نقل عن الآخر ، فإنهم يكتشفون ذلك بسهولة ، برغم الحيل الصغيرة (التغييرات الخفيفة في بعض الكلمات ، بعض التوسع ، الاختصار ، الإضافات ، الحذف ، النقل من موضع إلى آخر) التي أكثر منها الناقل (الغشاش) منعاً من الاشتباه . فالأخطاء المشتركة تكفي لاكتشاف الجانبين . والأغلاط الغبية ، وخصوصاً الأغلاط الخاصة بالناقل والتي ترجع إلى خصائص في أوراق إجابة المنقول عنه تكشف عن أكثرهما جنابة . — وكذلك فلنفترض وثيقتين قديمتين : فإذا كان مؤلف إحداها قد نقل عن الآخر مباشرة بغير وسيط ، فمن السهل جداً على وجه العموم معرفة التسلسل في النقل (الإسناد filiation) ، فإن الاختصار والحذف يكشفان دائماً تقريباً عن الناقل ، في أى موضع حدثا^(١) .

وإذا كان بين ثلاث وثائق صلة نسب ، فإن صلاتها المتبادلة تكون في بعض الأحوال عسيرة التحديد . فليكن لدينا أ م ب م ج . ولنفرض أن أ هي المصدر المشترك : فمن الممكن أن تكون ب قد نقلها كل من ب م ج على أفراد أو أن ج لم يعرف المصدر المشترك إلا بواسطة ب ، أو أن ب لم يعرف المصدر المشترك إلا بواسطة ج . فإذا كان كل من ب م ج قد اختصر المصدر المشترك بطريقة مختلفة عن طريقة الآخر ، فإن هاتين النسختين الجزئيتين مستقلتان الواحدة عن الأخرى قطعاً . فإذا كانت ب م ج كل منهما تعتمد على الأخرى ، فإننا نرتد بهذا إلى الحالة الأبسط ، وهي التي ذكرناها في الفقرة السابقة . لكن لنفترض أن مؤلف ج مزج بين أ م ب ، وأن أ قد أفاد منها ب : فإن صلات النسب تتقاطع وتزداد غموضاً . — ويزداد الأمر تعقيداً في الحالات التي نكون

(١) في بعض الأحوال المواتية أمكن أحياناً ، بواسطة فحص ألوان الحلط التي وقع فيها الناقل ، تحديد حتى نوع الخط والحجم والترتيب المادى للمخطوط المصدر الذي كان أمام عينيه . واستدلالات « نقد المصدر » تسندها أحياناً البيئة المستمدة من الخط ، كما هو الشأن في استدلالات « نقد النصوص » .

فيها بإزاء أربع أو خمس وثائق بينها صلة نسب ، أو أكثر من هذا ، لأن عدد عمليات المزج الممكنة يزيد بسرعة كبيرة جداً . — ومع ذلك فإن النقد — بشرط ألا تكون هناك نسخ وسطى عديدة — ينجح في تمييز العلاقات بفضل المقارنة والصبر البارع ، وذلك بالقيام بعمليات مقارنة تكرر إلى غير نهاية . وبعض العلماء المحصلين المحدثين (ب . كروث مثلاً ، الذي اهتم خصوصاً بالكتب التي تتناول أخبار القديسين في عصر الميروفنجيين) قد وضعوا حديثاً جداول أنساب ذوات دقة ومتانة بالفتن^(١) .

وتتأرجح نقد المصدر ، بوصفه يعنى بتقرير إسناد الوثائق ، على نوعين : فهو من ناحية يستعيد الوثائق المفقودة . هل الإخباريان ، ب م ح ، استخدم كل منهما على انفراد مصدراً مشتركاً هو س لم يثر عليه ؟ من الممكن أن نكون فكرة عن س بأن نفصل ثم نعيد ضم المقتطفات المدججة في ب م ح ، كما أننا نكون فكرة عن مخطوط مفقود بالتقريب بين النسخ الجزئية التي حفظت لنا . — ومن ناحية أخرى فإن نقد المصدر يقضى على سلطنة كثير من الوثائق « الصحيحة » ، أعنى غير المتهمة بالتزييف ، وذلك بإثبات أنها فرعية ، ثانوية تساوى ما تساويه مصادرها ، فإن زينت مصادرها بتفاصيل خيالية أو جعل بلاغية فإنها لا تساوى شيئاً . وفي ألمانيا وإنجلترا اتخذ ناشرو الوثائق عادة جميلة هي طبع المواضع المنقولة بحروف صغيرة ، وطبع المواضع الأصلية ، أو التي مصدرها مجهول ، بحروف أكبر . وبهذه الطريقة يرى المرء من أول نظرة أن كتب أنخبار مشهورة ، يقتبس منها سراراً (خطأ) ، هي في الواقع مجرد نقول لا قيمة لها في ذاتها : فمثلاً « أزهار التواريخ » *Flores historiarum* لماثيو الوستمنستري

(١) إن أعمال جوليان هافيه Julien Havet التي جمعت في مجلد مؤلفاته بعنوان « مسائل ميروفنجية » (باريس ، سنة ١٨٩٦) تمد نماذج تحتذى في هذا الباب . وفيها حلت مشاكل عويصة جداً بلباقة لا تقرب عليها . — كذلك فإن قراءة مذكرات ل . ديل L. Deslille التي اهتم فيها بتوضيح مسائل المصدر — هي قراءة مفيدة كل الإفادة . والمسائل التي من هذا النوع هي التي يقتصر فيها العلماء المحصلون الأوفر براعة .

Mathieu de Westminster ، وهو أكثر كتب الأخبار الانجليزية شيوعاً وشعبية ، هو كتاب مأخوذ كله تقريباً من كتب أصيلة لوندوفر Wendover وماتيو الباريسي Mathieu de Paris^(١) .

٤ — ونقد المصدر يحى المؤرخين من الوقوع فى أغلاط هائلة . والتأنيج التى يصل إليها نتائج بالغة الأهمية . والخدمات التى قدمها باستبعاده الوثائق الزائفة ، وكشفه عن المنحولات والمنسوبات كذباً ، وتحذيره للظروف التى نشأت فيها الوثائق التى شوهدا الزمان ، وتقريبها من مصادرها^(٢) ، — تقول إن هذه الخدمات عظيمة إلى درجة أن هذا النوع من النقد أصبح يعد اليوم « النقد » بالمعنى الأرفع . ونقول عادة عن مؤرخ إنه « يعوزه النقد » حينما لا يشعر أبداً بالحاجة إلى التمييز بين الوثائق ، ولا يشكك أبداً فى النسبة التقليدية (نسبة الكتب إلى مؤلفين) ، ويأخذ بكل المعلومات القديمة والحديثة ، السليمة والسقيمة ، من أين جاءت^(٣) ، وكأنه يخشى أن يفقد منها شيئاً .

(١) راجع نشرة هـ . ر . لوارد H. R. Luard (ج ٢١ لندن سنة ١٨٩٠) فى مجموعة « الكتاب عن الشئون البريطانية فى العصور الوسطى » *Rerum britannicarum medii aevi scriptores* ، وكتاب « أزهار التاريخ » لماتيو الوستمنسترى مقيد فى « دليل الكتب المحرمة » بأمر البابا ، بسبب المواضع المأخوذة من « الأخبار الطوال » *Chronica maiora* لماتيو الباريسي ، بينما « الأخبار الطوال » نجم من التحريم !

(٢) من المفيد وضع ثبت بالكتب التاريخية الشهيرة ، مثل « تاريخ غزو النورمانديين لانجلترا » . تأليف أوجستان تيرى Augustin Thierry ، التى قضى على مكانتها منذ دراسة مصدر ينابيعها . — ولا شئ أدمى إلى الضحك والسخرية من رؤيه مؤرخ يثبت عليه أنه سند نظرية ما بوثائق مزيفة . ولا شئ أدمى إلى سرقة المؤرخ بالحجل من أن يرى غدوعاً بوثائق أخذا مأخذ الجدد وهى فى الحقيقة زائفة .

(٣) من الأشكال الفليضة (والأكثر شيوعاً) « الافتقار إلى ملكة النقد » ذلك الذى يقوم على استخدام ما يقوله المؤلفون المحدثون عن الوثائق كأنه وثائق وله نفس قيمة الوثائق . والباحثون لا يعيرون جيداً ، فى أقوال المؤلفين المحدثين ، بين ما يضاف إلى المصادر الأصلية وما هو مأخوذ منها .

وهذا حق : لكن ينبغي ألا نقنع بهذا اللون من النقد : وينبغي أيضاً ألا نسيء استعماله .

ينبغي ألا نسيء استعماله : — فإن الإفراط في الشك والاتهام ، في هذه الأمور ، يكاد أن يكون له نفس النتائج الضارة التي للإفراط في الثقة والاعتقاد . والأب هاردوان Hardouin الذي نسب إلى رهبان في العصور الوسطى مؤلفات فرجيل وهوراس ليس أقل مدعاة إلى السخرية من ضخية قران — لوكا . وإنه لمن سوء استعمال عمليات نقد المصدر أن نطبقها — كما حدث أحياناً — لمجرد اللذة ، وحيثما اتفق . والأغبياء الذين استغلوا لإدعاء زيف وثائق بمنازاة ، مثل كتابات هروسفيتا Hroswitha ، و Ligurinus والرسالة البابوية^(١) unam sanctam ، أو من أجل إثبات أسانيد خيالية بين بعض « الحوليات » Annales ، إستناداً إلى دلائل سطحية — من شأنهم أن يزعموا الثقة بها لو كان ذلك مستطاعاً . — ثم إنه من المندوب القيام برد فعل ضد أولئك الذين لا يشكون أبداً في مصدر الوثائق . لكن من الشطط ألا يهتم الإنسان — من باب رد الفعل — إلا بعصور التاريخ التي تكون وثائقها مشكوكاً في مصدرها . فوثائق التاريخ الحديث والمعاصر ليست أقل جدارة بالاهتمام من وثائق العصر القديم أو أوج العصر الوسيط ، لأن مصدرها ، الظاهري ، صحيح دائماً تقريباً فلا يثير مشاكل دقيقة تتعلق بنسبتها ، مشاكل تتجلى فيها مهارة النقاد^(٢) .

وينبغي ألا نقنع بهذا اللون من النقد . — فإن نقد المصدر ، مثل نقد

(١) أنظر أسميتانا بأشكلة على ذلك في كتاب ا برنهم Handbuch ، ص ٢٨٣ ،

(٢) تعد دراسة العصر القديم والوسيط أكثر « علمية » من دراسة العصر الحديث لأنه من الضروري إخضاع وثائق تاريخ العصر القديم والوسيط لأشد أنواع نقد المصدر قسوة وشدة . والواقع أن هذه الدراسة هي فقط أكر خطاً من المشاكل الأولية .

التصحيح ، تحضيرى ، ونتأمله سلبية . ويفضى فى نهاية التحليل إلى استبعاد الوثائق التى ليست حقاً وثائق وكان من شأنها أن توهمنا : هذا كل ما فى الأمر . « إنه يعلمنا أن لا نستعمل وثائق سقيمة ، لكنه لا يعلمنا كيف نفيد من الوثائق السليمة »^(١) . وعلى هذا فإن نقد المصدر ليس هو كل « النقد التاريخى » ، إنه مجرد مدماك منه^(٢) .

(١) « المجلة الفلسفية *Revue Philosophique* سنة ١٨٨٧ ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) تم إنشاء نظرية نقد المصدر الآن بلا تغيير ؟ وقد عرضها تفصيلاً ، ١ . برنيم فى كتابه *Lehrbuch* ص ٢٤٢ — ٣٤٠ . ولهذا لم نشمر بأية غضاضة فى مجرد تلخيصها بإيجاز . — وفى الفرنسية نجد مقدمة . ج . مونود *G. Monod* لكتابه « دراسات نقدية فى مصادر تاريخ الميرفنجيين » (باريس سنة ١٨٧٢) تحتوى على نظرات أولية (راجع « المجلة النقدية » *Revue critique* ١٨٧٣ ج ١ ص ٣٠٨) . [المداك : الصف من البناء] .

الفصل الرابع

الترتيب النقدي للمراجع

بفضل العمليات السابقة ، « وجدنا » الوثائق ، كل الوثائق التي من نوع معين أو تتعلق بموضوع معين ، وهكذا نفترض : فنحن نعرف أين هي . ثم إن نص كل واحدة منها قد صحح ، ما احتاج إلى تصحيح . وكل منها قد أخضعت لنقد المصدر : فعرفنا عن صدرت . وقد بقي علينا أن نجمع ونرتب منهجياً هذه المواد التي حققناها على هذا النحو . وهذه العملية هي آخر العمليات التي يمكن عدها عمليات تحضيرية لأعمال النقد العالي (الباطن) والتشديد .

إن كل من يدرس نقطة في التاريخ مضطر إلى البدء بترتيب مراجعه . وترتيب المواد المحققة قبل استعمالها ، ترتيباً عقلياً وسهلاً في وقت واحد ، هو جزء يبدو في الظاهر متواضعاً جداً ولكنه في الواقع مهم جداً ، من مهنة المؤرخ . والذين تعلموا كيف يقومون به يضمنون لأنفسهم بهذا وحده ميزة ظاهرة : فهم يبذلون مجهوداً أقل ويحصلون على نتائج أفضل ، أما الآخرون فيبددون أوقاتهم وجهودهم : إذ يحدث أن يختفوا تحت التقييدات والاعتقافات والنسخ والأوراق التي جمعوها في غير نظام . من ذا الذي تحدث عن أولئك الناس المشغولين الذين ينقلون طوال حياتهم أحجاراً لا يعرفون أين يضعونها ، ويثيرون بهذا أمواجاً من الغبار الذي يعشى الأبصار ؟!

١ — ولا خفاء هاهنا ، كما في المواضع الأخرى ، أن الحركة الأولى ، الحركة الطبيعية ، ليست هي الأحسن . والحركة الأولى التي تبدو عن معظم الناس ، حينما يراد جمع النصوص ، هي تقييدها الواحدة بعد الأخرى ، وفقاً لترتيب علمنا بها . وكثير من العلماء المحصلين القدماء (الذين لا تزال أوراقهم باقية بين أيدينا) ، وكل الناشئة تقريباً من غير المثنبين الفهمين يشتغلون على هذا النحو :

لديهم كراسات يقيدون فيها النصوص التي يعدونها مهمة ، يقيدون فيها الواحد بعد الآخر كلما عرضت لهم . وهذه الطريقة كريهة . إذ ينبغي الوصول إلى ترتيب للنصوص المجموعة ، فإذا أريد بعد ذلك فصل ما يتعلق بنقطة ما عن المجموع ، فلا يمكن المرء أن يستغنى عن إعادة قراءة كراسات ، ويضطر إلى إعادة استقصائها في كل مرة يحتاج فيها إلى نقطة جديدة . فإذا كانت هذه الطريقة تغرى في بداية الأمر ، فذلك لأنها تبدو نافعة في اقتصاد الكتابة ، لكن هذا الاقتصاد أسمى فهمه ، لأن نتيجته هي الاكثار من الأبحاث التالية إلى غير نهاية والتضييق على المزج بين النصوص .

وتمت اخرون . يفهمون جيداً مزايا الترتيب المنظم ، وهم لهذا يبادرون إلى جمع النصوص التي تهتمهم في إطارات يرسمونها مقدماً . ومن أجل هذا يأخذون تعليقات في كراسات ، كل صفحة منها مزودة مقدماً بعنوان باب . وهكذا تضم معاً النصوص التي من نوع واحد . — وهذه الطريقة لا تخلو من نقص ، لأن الإضافات تضيق ، وإطار الترتيب بعد وضعه يصبح جامداً ، ومن الصعب إصلاحه أو تعديله . وكثير من أملاء المكاتبات كانوا يضعون الفهارس بهذه الطريقة التي أصبحت مرذولة اليوم .

وهناك طريقة أوغل في الوحشية لن نذكرها إلا من باب الإضراب . وتتلخص في تسجيل الوثائق في الذاكرة ، دون تقييد شيء . كتابة . وهناك من استخدموها . فبعض المؤرخين الذين وهبوا ذاكرة ممتازة ، وكسولاً ، قد لذ لهم هذا الوهم : وكانت النتيجة أن معظم اقتباساتهم وإشارتهم إلى المراجع غير دقيقة . فالذاكرة جهاز تسجيل بالغ اللطافة ، لكنه قليل الدقة ، ولهذا فإن مثل هذه المخاطرة ليس لها أى مبرر .

والناس جميعاً اليوم يقرون بأنه ينبغي تقييد الوثائق في جزازات . فيقيّد كل نص في ورقة منفصلة ، متحركة ، مزودة بإشارة إلى مصدرها دقيقة قدر الإمكان . ومزايا هذه الطريقة واضحة : فإن قابلية الجزازات للحركة تمكن من

ترتيبها كما يريد الإنسان ، على أى نحو يشاء من ألوان المزج ، وتحريكها من مكانها إلى أى مكان آخر : فيسهل جمع كل النصوص التى من نوع واحد ، وإضافة الزيادات فى داخل كل مجموعة مع توالى البحث والتنقيب والكشف . وفيما يتعلق بالوثائق المهمة من وجهات نظر متعددة ويحق لها أن تقيد فى عدة مجموعات ، يكفي تحرير عدة من النسخ من نفس النص ، أو وضع جزازات إحالة إلى النص فى موضعه الذى اختير أن يوضع فيه . وفضلاً عن ذلك فإن تمت استحالة مادية فى تقييد وترتيب والاستفادة من الوثائق بغير طريقة الجزازات ، حينما يتعلق الأمر بمجموعات واسعة . وهذا أمر أقرب به علماء الإحصاء ورجال المال و — فيما يقال — الأدباء الذين يلاحظون ، كما أقر به العلماء المحصلون .

وطريقة الجزازات لا تخلو من مضايقات . فكل جزازة يجب أن تزود بإشارات دقيقة إلى المرجع الذى نقل عنه مضمونها ، وتبعاً لذلك فإنه إذا حلت وثيقة إلى خمسين جزازة مختلفة ، فينبغى تكرار نفس الإشارات خمسين مرة . وهذا يزيد فى عملية الكتابة : ولا شك فى أن هذا التعقيد البسيط هو الذى جعل بعض الناس يصرون على تفضيل طريقة الكراسات ، رغم أنها طريقة معيبة . — وفضلاً عن ذلك فإن الجزازات ، بسبب قابليتها للحركة ، وكذلك الأوراق الطائرة ، عرضة للضياع . وإذا ضاعت جزازة ، فكيف يمكن تعويضها ؟ بل لا يتبين الإنسان أنها ضاعت ، وإذا تبين ذلك بمحض الصدفة فالعلاج الوحيد هو استئناف كل العمليات التى سبق إجراؤها من أولها إلى آخرها — والحق أن بعض الاحتياطات البسيطة جداً ، والتى توحى بها التجربة — ولكن ليس هذا موضع عرضها بالتفصيل — تمكن من نقص متاعب هذه الطريقة إلى أقل درجة . فيوصى باستعمال جزازات من حجم واحد ، ومن ورق مقوى ؛ وبترتيبها فى أبكر وقت ممكن ، ووضعها فى « قصان » أو فى أدراج الخ . — على أن لكل إنسان فى هذه المسائل الحرية فى أن يخلق لنفسه العادات التى تلائمه . بيد أنه يجب أن يلاحظ مقدماً أن هذه العادات ، وفقاً لكونها

أوفر حظاً من التوفيق والعملية ، لها تأثير مباشر على نتائج النشاط العلمى . ولقد قال رينان : « هذه الترتيبات الشخصية للمكتبة ، التى هى نصف العمل العلمى ... »^(١) . وهذا قول لامبالغة فيه . فبعض العلماء المحصلين يدينون بشرط من شهرتهم التى نالوها عن جدارة لفهم فى الجمع والترتيب ، والبعض الآخر يكاد يشله عدم حذقه فى هذه الناحية^(٢) .

وبعد جمع الوثائق ، إما بنصها الكامل ، أو مختصرة ، وتقييدها فى جزازة أو أوراق طيارة ، ترتب ، فى أية إطارات ؟ ووفقاً لأى نظام ؟ من الواضح أن المسألة تتوقف على الأنواع ، وأن دعوى وضع قواعد لجميع الأحوال هى دعوى غير معقولة . لكن ها نحن أولاء نقدم بعض الملاحظات العامة .

٢ — فلنميز حالة المؤرخ الذى يرتب الوثائق المحققة من أجل عمل تاريخى وحالة العالم المحصل الذى يضع « سجلاً » . والسجلات *corpus* والمحصلات *regestes* هى مجاميع ، مرتبة بطريقة منهجية ، مؤلفة من وثائق تاريخية . والوثائق تثبت بكاملها فى « المحصل » *corpus* ، وتحمل وتوصف فى « السجل » *regeste* .

والمحصلات والسجلات يقصد منها مساعدة الباحثين فى جمع الوثائق . وقد كرس بعض العلماء المحصلين أنفسهم للقيام ، مرة واحدة وإلى الأبد ، بأعمال بحث وترتيب سيعنى من القيام بها جمهور القراء من بعد ، بفضل عملهم هذا . والوثائق يمكن أن تجمع وفقاً لتاريخها ، أو مكان صدورها ، أو مضمونها

(١) ارنت رينان E. Renan : « أوراق متناثرة » س ١٠٣ *Feuilles détachées*

(٢) من المفيد الحصول على معلومات عن طرائق العمل التى استخدمها العلماء المحصلون الكبار ، خصوصاً أولئك الذين كرسوا أنفسهم لأعمال ضخمة فى الجمع والترتيب . ويمكن أن نجد بعضها فى أوراقهم ، وأحياناً فى رسائلهم . وفيما يتعلق بطريقة دى كانج Du Cange انظر كتاب لـ . فيجير بعنوان : « دراسة عن حياة دى كانج ومؤلفاته » (باريس سنة ١٨٥٨) س ٦٢ وما يليها :

L. Feugère : *Etude sur la vie et les ouvrages de Du Cange*

أو شكلها^(١). وتلك هي الأبواب الأربعة للترتيب : الزمان ، المكان ، النوع ، الشكل . فإذا مزجنا بينها وصلنا إلى أبواب أقل . فمثلاً إذا أردنا تجميع كل الوثائق التي من شكل معين وتعلق ببلد واحد من سنة كذا إلى سنة كذا (الرقاع الملكية في فرنسا إبان حكم فيليب أوجيست) ، أو كل الوثائق التي من شكل معين (نقوش لاتينية) أو نوع معين (أناشيد لاتينية) في عصر معين (في العصر القديم ، أو العصر الوسيط) . — وابتغاء الإيضاح نذكر أنه يوجد :

« محصل النقوش اليونانية » *Corpus inscriptionum graecarum* —

« محصل النقوش اللاتينية » *Corpus inscriptionum latinarum*

« محصل كتاب الكنيسة اللاتين »

— *Corpus scriptorum ecclesiasticorum latinorum*

« السجلات الامبراطورية » *Regesta imperii* —

وهذا الأخير تصنيف ي. ف. بومر J.F. Bömer ومن تابعوا عمله بعد

(١) أنظر ي. ج. درويزن J. G. Droysen : « موجز علم التاريخ » ، ص ٢٥ : « إن الترتيب التقدي ليس له أن يهتم فقط بترتيب السنوات ... فكلما تعددت أوجه النظر التي منها يتوجه النقد إلى تجميع المواد كانت النقاط التي يحددها تقاطع المخطوط أرسخ » .

وقد نخل الناس الآن عن تجميع الوثائق على هيئة « محصلات » و « سجلات » كما كانوا يفعلون من قبل ، لأنها تتصف بصفة مشتركة وهي أنها غير منشورة أو منشورة . وقديماً كان جامع الـ *Analecta* (الفتات) والـ *Reliquiae* (البقايا) المخطوطة ، وكنوز النوادر *Analecta* والشوارد *spicillèges* الخ — ينشرون كل الوثائق التي من نوع معين والتي تشترك في كونها غير منشورة . ومفيدة ؛ وعلى العكس من ذلك نجد جيورجنش *Georginsch : Regesta chronologica-diplomatica* وبريكني (Bréquilgny : *Table Chronologique des diplômes, chartes et actes* (Wauters : *Table imprimés concernant l'histoire de France* *Chronologique des chartes et diplômes imprimés concernant l'histoire de Belgique*). قد رتبوا كل الوثائق التي من نوع واحد وتشترك في أنها مطبوعة .

Regesta pontificum romanorum — (سجلات بابوات روما) . وهذا

من تصنيف ف . جافيه و ا . بوتاست Ph. Jaffé & A. Potthast .

ومهما يكن التبويب الذى نختاره ، فالأمر بين إحدى خصلتين : فإما أن تكون الوثائق التى نريد ترتيبها فى داخل هذا الباب مؤرخة ، وإما أن تكون غير مؤرخة .

فإن كانت مؤرخة ، كما هى الحال مثلاً فى الرقاع الصادرة عن ديوان أمير من الأمراء ، فينبغى أن نثبت فى أعلى كل جزاة تاريخ الوثيقة الموجودة (بعد رد هذا التاريخ إلى التقويم الحديث) . ولن يكون هناك أسهل من ترتيب كل الجزازات بحسب تاريخها ، أى كل الوثائق التى نكون قد جمعناها . فالترتيب التاريخى يفرض نفسه من حيث المبدأ كلما كان تحقيقه ممكناً . — غير أن ثمت صعوبة ، عملية . فحتى فى الأحوال الأكثر مواتاة ، فإن بعض الوثائق قد عرض لها أن تفقد تاريخها ؛ وعلى مصنف السجل أن يحدد هزم التواريخ أو يحاول ذلك ؛ ولا بد من القيام بأبحاث طويلة شاقة فى هذا السبيل .

أما إذا لم تكن الوثائق مؤرخة ، فينبغى أن نختار بين الترتيب الأبجدى والترتيب الجغرافى والترتيب الموضوعى . — وتاريخ « محصل » النقوش اللاتينية شاهد على ما فى الأمر من صعوبة . « لقد كان الترتيب بحسب التواريخ مستحيلاً ، لأن معظم النقوش مجهولة التاريخ . ومنذ اسمتيوس Smetius تم التقسيم إلى أصناف ، أى بحسب المضمون ، دون اعتبار للمصدر ، فقسمت إلى نقوش دينية ومقبرية وعسكرية وشعرية ، وعامة وخاصة (أى ذات طابع عام ، أو لا تتعلق إلا بالأشخاص) الخ . وبوك Boeckh ولو أنه كان يفضل بالنسبة إلى مصنفه « محصل النقوش اليونانية » الترتيب الجغرافى ، كان من رأيه أن الترتيب بحسب الموضوعات ، الذى كان مستعملاً حتى ذلك الحين ، هو وحده الممكن فى « محصل لاتينى » [وأولئك الذين اقترحوا فى فرنسا الترتيب الجغرافى] أرادوا أن يستثنوا النصوص المتعلقة بالتاريخ العام لبلد ما ، وللإمبراطورية قطعاً ؛

وفي سنة ١٨٤٥ دافع اتسوموت *Zumut* عن نظام تلفيقي من هذا النوع معقد كل التعقيد . وفي سنة ١٨٤٧ لم يوافق تيودور مومسن *Mommsen* آنذاك على الترتيب الجغرافي إلا بالنسبة إلى النقوش المتعلقة بالمدن ذات الحكم الذاتي *municipes* ، وفي سنة ١٨٥٢ حينما نشر نقوش مملكة نابلي لم يكن قد غير رأيه تماماً . فقط حين عهدت إليه أكاديمية برلين نشر « محصل النقوش اللاتينية » وقد أفادته التجربة اطرح حتى الاستثناءات التي اقترحها إيجيه *Egger* بالنسبة إلى التاريخ العام لكل مقاطعة ، ورأى من الواجب الاقتصاد على الترتيب الجغرافي الخالص ^(١) . لكن نظراً إلى طابع الوثائق المنقوشة ، فإن الترتيب بحسب الأماكن كان وحده المقبول ، كما هو واضح . ومنذ خمسين سنة وهذه الحقيقة قد بينت صحتها ؛ لكن جامعي النقوش لم يتفقوا على الأخذ بها إلا بعد قرنين من المحاولات في اتجاه عكسي . فطوال قرنين ، كانت تعمل مجموعات للنقوش اللاتينية دون أن يتبينوا « أن ترتيب النقوش تبعاً للموضوعات التي تتناولها هو بمثابة نشر مؤلفات شيشرون بتقطيع خطبه ورسائله ومباحثه وضم القطع الداخلة في باب واحد بعضها إلى بعض » ؛ وأن « الشواهد المنقوشة التي تنسب إلى بلد واحد ، إذا ما وضعت إلى جوار بعضها بعضاً ، يفسر بعضها بعضاً » ؛ وأنه « إذا كان من غير الممكن عملياً ترتيب مائة ألف نقش تتناول عدة أبواب ، ترتيبها بحسب الموضوعات ، فإن كل شاهد *monument* هو على العكس من ذلك لا يحتل غير مكان واحد ، محدد ، في الترتيب الجغرافي » ^(٢)

والترتيب الأبجدي ليس جدياً حينما لا يصلح الترتيب التاريخي والترتيب

(١) ي . ب . فالسنج : « المجموعة العامة للنقوش اللاتينية » ، ص ٤١ . لوفان

سنة ١٨٩٢ . *J. P. Waltzing : Recueil général des inscriptions latines.*

(٢) المرجع السابق . إذا اتخذ الترتيب الجغرافي ، فإنه تنهأ صعوبة من كون مصدر بعض الوثائق غير معروف : فكثير من النقوش ، المحفوظة في المتاحف ، قد أتت من حيث لا يدري أحد ، وهذه الصعوبة شبيهة بتلك الناشئة عن الوثائق الحالية من التاريخ ، فيما يتعلق بالسجلات ذات الترتيب التاريخي .

الجغرافى . وتوجد وثائق ، مثل المواعظ ، والأناشيد والأغاني غير الدينية فى العصور الوسطى ليست مؤرخة بالدقة ولا يعرف مكان صدورها . فترتب ترتيباً أبجدياً بحسب أوائلها incipit ، أعنى وفقاً للترتيب الأبجدي للكلمات الأوائل فى كل منها^(١) .

والترتيب الموضوعى أو التعليمى didactique لا يوصى به لوضع المحصلات أو السجلات ، لأنه اعتباطى ، ويؤدى إلى التكرار والخلط بالضرورة . وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغى أن يضاف إلى المجموعات المرتبة ترتيباً تاريخياً أو جغرافياً أو أبجدياً « فهارس موضوعات » من أجل أن تؤدى كل الخدمات التى تؤدها المجموعات المرتبة موضوعياً . — ومن أهم قواعد فن عمل المحصلات والسجلات (« فن المحصلات العظيم » الذى بلغ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر درجة عالية من الإتقان)^(٢) أن تزود هذه المجموعات ، أياً كانت قاعدة ترتيبها بفهارس متنوعة من شأنها أن تسهل استعمالها : فهارس « الأوائل » فى السجلات التاريخية الترتيب والتى تسمح بذلك ، فهارس الأعلام والتواريخ فى السجلات المرتبة بحسب الأوائل ، الخ .

وواضعو المحصلات والسجلات يجمعون ويرتبون للناس الوثائق التى لاتهمهم مباشرة ، أو على الأقل التى لاتهمهم كلها ، ويقضون عمرهم فى هذا

(١) لا صعوبة إلا بالنسبة إلى تلك التى فقدت أوائلها . راجع الصفحة السابقة تعليق ٢ وفى القرن الثامن عشر كرس سجويه Ségulier شطراً كبيراً من عمره لوضع فهرس مرتب ترتيباً أبجدياً للنقوش اللاتينية التى نشرت حتى ذلك الحين وكان عددها خمسين ألفاً ؛ فاستقصى لذلك اثني عشر ألف كتاب تقريباً . وهذا العمل الضخم قد بقى غير منشور ولا فائدة منه . لهذا ينبغى قبل القيام بمثل هذه المجموعات الصخمة أن يتأكد المرء من أن المهمة سليمة وأن العمل — وهو شاق باحد — لن يضيع سدى .

(٢) أنظر ج . فاينس : « نشر السجلات وعملها » ، مقال فى « المجلة التاريخية »

٤٠ (سنة ١٧٧٨) ص ٢٨٠ — ص ٢٩٥

G. Waltz : "Ueber die Herausgabe und Bearbeitung von Regestern", in Historische Zeitschrift.

العمل . أما العاملون العاديون فلا يجمعون ولا يرتبون إلا المواد التي تفيدهم هم في دراساتهم الخاصة . ومن هنا كان الفارق . فمثلاً الترتيب الموضوعي ، المحدد سابقاً ، ولا يخلق التوصية به بالنسبة إلى المجاميع الكبرى ، يزود غالباً أولئك الذين يشتغلون لحسابهم الخاص ابتغاء تأليف أبحاث مفردة *monographies* بإطار للترتيب أفضل من أى إطار آخر . لكن يحسن براء أن يراعى العادات المادية التي أثبتت التجربة قيمتها لدى الجامعين المحترفين ، وهي : فى رأس كل جزاة يوضع التاريخ إن وجد ، وعلى كل حال يوضع الباب^(١) الذى يدخل تحته ؛ الإكثار من الإشارات المتقاطعة والفهارس ، تقييد (على جزازات مرتبة على حدة) كل المراجع التي روجعت ، حتى لا يتعرض المرء لتكرار استقصاء ، سبق إنجازها ، عن عدم انتباه ؛ الخ . — فمراعاة هذه العادات بانتظام يفيد كثيراً فى تسهيل العمل فى التاريخ ذى الطابع العلمى وتثبيت دعائمه . وامتلاك جهاز جزازات جيد الترتيب (وإن كان ناقصاً) قد مكن ب . هوريو Hauréau من أن يكون حتى آخر حياته عمدة لا ينازع فى ميدان اختصاصه فى الدراسات التاريخية التي كان يقوم بها^(٢) .

(١) عند عدم وجود ترتيب موضوعي محدد من قبل ، وعندما لا يكون الترتيب بحسب التاريخ مواتياً ، فن المقيد أحياناً ترتيب الجزازات ، أعنى الوثائق ، موقفاً بحسب الترتيب الأبجدي لكلمات المختارة كمنوانات أبواب *Schlagwoerter* . وهذه الطريقة تسمى باسم « طريقة المعاجم » .

(٢) راجع لانجلوا : « متن فى علم المراجع التاريخية » ج ١ ص ٨٨
Langlois : Manuel de bibliographie historique.

الفصل الخامس

نقد التحصيل والعلماء المحصلون

مجموع العمليات التي ذكرناها في الفصول السابقة (تصحيح النصوص ، نقد المصدر ، جمع الوثائق المحققة وترتيبها) يؤلف الميدان الواسع للنقد الخارجى ، أو نقد التحصيل^(١) .

ونقد التحصيل كله لا يثير غير الازدراء في نفس عامة الجمهور الغليظ السطحي . وبعض الذين يقومون به مستعدون على العكس من ذلك لتمجيده . لكن ثمة وسطاً عادلاً بين الافراط في التمجيد وذلك التحقير .

والرأى الفظ الذى يبديه أولئك الذين يشفقون ويسخرون من التحليلات الدقيقة للنقد الخارجى لا يستحق في الواقع أن يفند . فهناك حجة واحدة لإثبات مشروعية التحصيل وبث احترام أعمال التحصيل المنعزلة في نفوس الناس ، ولكنها حجة بالغة حاسمة : هى أنها لا غنى عنها . فلا تاريخ بغير تحصيل érudition . وكما قال القديس أيرونييموس : لا يليق بنا أن نحترق القليل إذا كان بدونه لا يقوم الكثير^(٢) .

(١) هنا نستعمل « نقد التحصيل » بمعنى « النقد الخارجى » . وفى اللغة المادية يطلق اللفظ érudits ليس فقط على المختصين فى النقد الخارجى ، بل وأيضاً على المؤرخين الذين اعتادوا تأليف أبحاث مفردة فى موضوعات فنية ، محصورة ، قليلة الأهمية عند الجمهور .

(٢) هذه الحجة من السهل التبسط فيها ، وكثيراً ما تناولها الباحثون ، ومن أحدثهم جوزف بدييه J. Bédier فى مقال له « بمجلة المالمين » الصادرة فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩٤ م ٩٣٢ وما يليها .

ويقتر بعض الناس بأن أعمال التحصيل نافعة ، ولكنهم يتساءلون فى ضيق هل « تحقيق نص » أو « التمكن من قراءة برشمان قوطى » يبد « المجهود الأسمى للعقل الإنسانى » ، وهل الملكات العقلية التي تقتضيها ممارسة النقد الخارجى تستحق أو لا تستحق أن « تثار »

وبلاحظ من ناحية أن أهل المهنة ، وهم يسعون لإعطاء أنفسهم أسباب الافتخار بما يقومون به من أعمال ، لم يقتصروا على القول بأنها ضرورية ، بل اندفعوا في المغالاة في مناقبها ومداهها . فقالوا إن الطرق الآمنة التي يتبعها نقد التحصيل قد رفعت التاريخ إلى مرتبة العلم ، « العلم الدقيق » ؛ وأن نقد المصدر « يمكن أكثر من غيره من النفوذ إلى أعماق المعرفة بالأزمان الماضية » ؛ وأن عادة نقد النصوص تدقق بل تمنح « الفهم للتاريخ » . راقنتموا ضمناً بأن نقد التحصيل هو كل النقد التاريخي ، وأنه لا شئ وراء تنقية الوثائق وتصحيحها وترتيبها . — وهذا الوهم ، الشائع الانتشار بين أهل الاختصاص ، من الفظاظلة بحيث لا نرى فائدة من محاربته صراحة : فإن النقد النفساني للتفسير والأمانة والدقة هو « الذي يمكن أكثر من غيره من النفوذ إلى أعماق المعرفة بالأزمان الماضية » ، وليس النقد الخارجي^(١) . فاللورخ الذي يكون من حسن حظه أن يجد كل الوثائق النافعة له في دراساته قد تم تصحيحها من قبل ونشرها ، ونقدها من حيث المصدر ، وترتيبها ، يكون أقل كفاية لاستعمالها من أجل كتابة التاريخ — مما لو كان هو الذي اضطر بنفسه أن يخضعها للعمليات التحضيرية السالفة . ومهما قيل فإنه من الممكن أن يكون لدى الانسان فهم تاريخي تام دون أن يكون قد نفذ بنفسه — حقاً وبجازاً — التراب عن الوثائق الأصلية ، أى دون أن يكون قد اكتشفها وصححها بنفسه . ويجب أن لا نفسر حرفياً قول رينان : « لا أعتقد أن في وسع المرء أن يحصل على فكرة واضحة عن التاريخ وحدوده ودرجة الثقة التي ينبغي أن تكون لدينا عن مختلف أنواع بحثه — دون أن

= الضجة حول من يحوزونها . وفي « مجلة اللغات الرومانسية » *Revue des langues romanes* جرت مساجلات في هذه المسألة ، المديعة الأهمية قطعاً ، بين برونيتير Brunetiere الذي كان ينصح العلماء المحصلين *érudits* بالتواضع ، وبين بوشري Boucherie الذي أكد الدوافع التي تدعو العلماء المحصلين إلى الفخر .

(١) بعض القدين مهروا في النقد الذي لا يتعلق إلا بعمليات النقد الخارجي لم يرتفعوا أبداً إلى فكرة في النقد العالي ، وتبماً لذلك لم يرتفعوا إلى المستوى الواجب لفهم التاريخ .

يعتاد ممارسة الوثائق الأصلية»^(١) ؛ بل ينبغي أن نفهم من هذا أنه يشير فقط إلى عادة الرجوع إلى المصادر المباشرة ومعالجة المسائل الدقيقة^(٢) . وسيأتى يوم من غير شك ستكون فيه كل الوثائق المتعلقة بالتاريخ القديم الكلاسيكي (اليوناني والروماني) قد نشرت ونقدت ، وهناك لن يكون ثم مجال ، في ميدان تاريخ العصر القديم الكلاسيكي ، لنقد النصوص (التصحيح) ولا لنقد المصادر ؛ ولكن الظروف لن تكون بذلك أقل مواتاة لدراسة بعض التفاصيل ولدراسة مجموع التاريخ القديم . ولن نمل من تكرار هذا القول : إن النقد الخارجى تحضيرى كله ؛ إنه وسيلة ، وليس غاية ؛ والمثل الأعلى أن يكون قد أنجز منه ما يكفى لكى تتمكن آتياً من الاستغناء عنه ؛ إنه مجرد ضرورة موفقة .

وليس من الضرورى ، نظرياً ، أن يكون الذين يريدون القيام بأبحاث تركيبية فى التاريخ هم أنفسهم الذين حصلوا المواد التى يشتغلون فيها بل يحق للمرء أن يتساءل ، وكم قد تشاءل الناس ، هل هذه ميزة^(٣) . أفليس الأفضل أن يتخصص العمال فى العمل التاريخى ؟ فيتخصص البعض — وهم العلماء المحصلون *érudits* — فى الأعمال الشاقة فى النقد الخارجى أو نقد التحصيل ؛ ويتخصص البعض الآخر ، وقد تخففوا من ثقل هذه الأعمال ، وصاروا أكثر حرية ، فى القيام بأعمال النقد العالى والمزج والتركيب . وقد كان هذا هو رأى مارك باتيسون Mark Pattison الذى قال : «التاريخ لا يمكن أن يكتب من المخطوطات» ، ومعنى هذا أنه من المستحيل كتابة التاريخ استناداً إلى وثائق على المرء أن يحققها ويرتبها بنفسه .

(١) ارنت رينان : « مقالات فى الأخلاق والنقد » ، ص ٣٦ .

(٢) « لو لم يكن إلا لجرد الضبط الدقيق للعقل ، لا أقت كبير وزن لافيلسوف الذى لم يشتغل ، مرة واحدة على الأقل أثناء حياته ، فى إيضاح نقطة خاصة... » (رينان « مستقبل العلم » ، ص ١٣٦) .

(٣) فيما يتعلق بهل من الضرورى أن يقوم الباحث بنفسه بكل الأعمال التحضيرية أنظر ج ٢٠ . روبرتسون : « بكل وثاقده » ، لندن سنة ١٨٩٥ ص ٢٩٩
J. M. Robertson : *Buckle and his critics*.

وفيا مضى كانت مهنة « العالم المحصل » و « المؤرخ » متمايزتين تماماً .
« فالمؤرخون » كانوا يمارسون النوع الأدنى ، الأجوف الخاوي ، الذى كان
يسمى آنذاك بـ « التاريخ » ، دون أن يكونوا على علم بما يقوم به العلماء
المحصنون من أعمال . والعلماء المحصنون من جانبهم وضعوا بأبحاثهم النقدية
أساس التاريخ ، لكنهم لم يهتموا بعملية التأريخ : فاقترضوا على الجمع والتنقية
والترتيب للوثائق التاريخية ، ولم يهتموا بالتأريخ ولم يفهموا الماضى خيراً من فهم
عامة الناس فى عصرهم . وتصرف العلماء المحصلون وكأن التحصيل *erudition*
غاية فى ذاته ، وتصرف المؤرخون وكأنهم استطاعوا أن يستعيدوا الوقائع الماضية
بقوة التفكير وحده وبالفن المتعلق بالوثائق السقيمة التى كانت ملكاً مشتركاً .
وهذا الانفصال شبه التام بين التحصيل وبين التأريخ يسلو اليوم أمراً لا يكاد
يفهم ، وكان فى الواقع أمراً يدعو إلى الأسف . وأنصار تقسيم العمل فى التأريخ
اليوم لا يطالبون أبداً بشيء من هذا . بل ينبغى إقامة اتصال وثيق بين عالم
المؤرخين وعالم العلماء المحصلين ، لأن أعمال هؤلاء لا مبرر لوجودها غير كونها
مفيدة لأولئك . وكل ما يقصد هو أن بعض عمليات التحليل وكل عمليات
الترتيب لا تكون بالضرورة أسلم لو أن الذى قام بكلا النوعين شخص واحد ؛
وأنه إذا أمكن أن يجتمع فى شخص واحد دور العالم المحصل ودور المؤرخ فليس
من غير المشروع أن نفصل بينهما ؛ وأنه ربما كان هذا الفصل مرغوباً فيه من
حيث المبدأ ، ولا مفر منه غالباً فى الواقع .

أما عملياً فالأمر يجرى على النحو التالى : هناك ثلاث أحوال فقط ،
أياً ما كان الجزء من التأريخ الذى يود المرء دراسته . فإما أن تكون المصادر قد
نقبت ورتبت ؛ وإما أن الإعداد الأولى للمصادر ، وهو إعداد لم يتم حتى الآن ،
أو لم يتم إلا جزئياً ، ليس فيه صعوبات كبيرة ؛ وإما أن المصادر التى ينبغى الرجوع
إليها مشوشة تماماً ، وتحتاج إلى مجهودات كثيرة لجعلها صالحة للاستفادة منها . —
ولنقل عابرين إنه لا توجد طبعاً أية علاقة بين الأهمية الذاتية للموضوعات وبين

كفية العمليات التحضيرية التي يحتاج إليها من أجل معالجتها : فالموضوعات ذات الفائدة والأهمية الكبرى ، مثل تاريخ نشأة المسيحية وتطوراتها الأولى ، لم تمكن دراستها دراسة كما يجب إلا بعد مباحث تحصيلية شغلت أجيالاً من العلماء الحاصلين ؛ لكن النقد المادى لمصادر تاريخ الثورة الفرنسية ، وهو موضوع ذو أهمية بالغة هو الآخر ، قد احتاج إلى مجهودات أقل ؛ وبعض المشاكل النافذة نسبياً في تاريخ العصور الوسطى لن تحل إلا بعد بذل مجهودات هائلة في النقد الخارجى .

وفى الحالتين الأوليين لا محل لاثارة السؤال عن جدوى تقسيم العمل . لكن لننظر فى الحالة الثالثة . لاحظ باحث معتبر أن الوثائق الضرورية لدراسة نقطة تاريخية فى حال سيئة جداً : مشتتة ، مهلهلة غير مأمونة . ومن هنا كان عليه أن يختار : فإما أن يترك الموضوع ، مادام لا يود القيام بعمليات مادية يعرف أنها ضرورية لكنه يتوقع أن تمتص كل نشاطه ؛ وإما أن يقرر القيام بالأعمال النقدية التحضيرية ، دون أن يخفى عن نفسه أنه ربما لن يجد الوقت الكافى لاستغلال المواد التى يكون قد أنجز تحقيقها ، وهو بهذا سيعمل للمستقبل أى للغير . فإن أخذ بالوضع الثانى أصبح رغم أنه عالماً محصلاً محترفاً . — ولا مانع يتنعم ، قليلاً ، مع ذلك من أن يقوم أولئك الذين يضعون مجموعات واسعة من النصوص وينجزون نشرات نقدية — بالاستفادة من سجلاتهم هم ونشراتهم هم لكتابة التاريخ ؛ وإنا لنرى فعلاً أن كثيراً من الناس وزعوا أنفسهم بين الأعمال التمهيدية للنقد الخارجى وبين الأعمال الأسمى للتركيب التاريخى : ويكفى أن نذكر فايتس Waitz ومومسن Mommsen وهوريو Hauréau ، لكن الجمع بين الناحيتين على هذا النحو نادر جداً ، وذلك لأسباب عديدة ، أولها أن الحياة قصيرة : فبعض الفهارس والنشرات والسجلات الكبيرة الحجم تحتاج فى إنجازها مادياً إلى عمل شاق يستنزف كل قوى أشد العاملين حماسة وغيره . وثانيها أن أعمال التحصيل *érudition* لها لذتها عند كثير من الناس

وهم جميعاً تقريباً يجدون فيها في نهاية الأمر متعة فريدة ؛ وكثير منهم كرسوا كل قواهم لها وكان في وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها .

هل من الخير أن يقصر بعض الباحثين أنفسهم ، عن رغبة أو عن غير رغبة ، على أبحاث التحصيل ؟ — نعم ، من غير شك . ففي الدراسات التاريخية كما في الصناعة ، نجد أن نتائج تقسيم العمل واحدة ، ونافعة جداً : زيادة الجودة وحسن التنظيم . فالنقاد المدربون على تصحيح النصوص لطول خبرتهم بها يصححونها بمهارة ودقة لا نظير لها ؛ والذين يكرسون أنفسهم لنقد المصدر عند ملحات أعلى من غيرهم ممن لم يدربوا على هذه المهمة الشاقة ؛ والذين يقضون حياتهم في وضع الأثبات أو تصنيف السجلات ، يضعونها و يصفونها على نحو أيسر وأسرع وأفضل ممن لم يمارسوا ذلك من قبل . وهكذا نجد أنه ليس فقط ليس ثمة فائدة في أن يكون كل « مؤرخ » « عالماً محصلاً » ممارساً في وقت واحد ؛ لكن يمكن تبين أصناف بين « العلماء المحصلين » أنفسهم الذين يكرسون حياتهم لأعمال النقد الخارجى ، كما أنه في الورشة الواحدة لا فائدة ولا مصلحة في أن يكون المهندس في الوقت نفسه عاملاً ، والعمال أنفسهم لا يقومون كلهم بأعمال واحدة . وعلى الرغم من كون معظم العلماء المحصلين لم يتخصصوا تخصصاً دقيقاً حتى الآن ، ولتنويع متعهم يقومون عن طيب خاطر بأعمال تحصيل مختلفة الأنواع ، فمن السهل ذكر بعض منهم يعملون في الفهارس الوضعية والكشافات (أمناء archivistes والمكتبات ، إلخ) وبعض آخر يقومون خصوصاً بعمل السجلات . — « وما دمنّا قد سلمنا بأن التحصيل لا قيمة له إلا من أجل نتائجه ، فليس من المبالغة التوسع كثيراً في تقسيم العمل العملي »^(١) ، وتقدم العلوم التاريخية يتمشى مع التخصص المتزايد بين العاملين . فإذا كان من الممكن قديماً أن يقوم الباحث الواحد بكل العمليات التاريخية على التوالي ، فذلك كان لأن الجمهور السكف لم يكن يطالب بالكثير : أما اليوم فإنه يتطلب ، من

(١) ارنت ريتان : « مستقبل العلم » ص ٢٢٠ .

أولئك الذين يقومون بنقد الوثائق ، عناية بالغة وكالا مطلقاً يفترضان مهارة لا تتوافر حقاً إلا فيمن يتفرغ . والعلوم التاريخية وصلت إلى درجة من التطور لم يبق فيها محل لغير التدقيق في التفاصيل ، بعد أن رسمت الخطوط العامة وتمت الاكتشافات الكبرى ؛ وأصبح الباحثون يشعرون بأن معرفة الماضي لا يمكن بعد أن تتقدم إلا بفضل تحقيقات واسعة جداً وتحليلات عميقة كل العمق لا يقدر عليها غير المختصين .

لكن لا شيء أنجح في تبرير تقسيم العاملين إلى « علماء محصلين » و « مؤرخين » (وتوزيع العلماء المحصلين بين مختلف تخصصات نقد التحصيل) من الطرف التالي : بعض الأفراد عندهم نزوع طبيعي واستعداد لبعض الأعمال خاصة . وأحد الأسباب الرئيسية لتبرير وجود تعليم عال للعلوم التاريخية هو في نظرنا أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة (ومفروض أنهم أهل خبرة) من التمييز في الطلاب بين من يملكون بذور الاستعداد لكي يكونوا علماء محصلين وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلاً للقيام بأعمال التحصيل^(١) إن الناقد لا يصنع ، بل يولد كذلك *criticus non fit, sed nascitur* . فإن لم يولد وفيه استعداد طبيعي للتحصيل *réudition* ، فإن مهنة التحصيل الفني لن تثير فيه غير النفور . وأكبر خدمة نسلها إلى الشبان الذين يترددون في اتخاذها مهنة أن نصرّفهم عنها . — والذين كرسوا أنفسهم حتى الآن للأعمال التمهيدية إنما اختاروها دون غيرها ، لأنهم يجدون فيها متاعاً ، أو أذعنوا للقيام بها لما أن عرفوا ضرورتها : والذين اختاروها أقل فضلاً ، من الناحية الأخلاقية ، من أولئك الذي أذعنوا لها ، لكنهم أحرزوا نتائج أفضل ، لأنهم لم يعملوا أداءً لواجب ، بل بلذّة ودون

(١) إن الأستاذ في الجامعة في موضع يتمكن فيه جيداً من اكتشاف الاستعدادات وتشجيعها ؛ لكن « الهدف » (وهو المهارة النقدية) لا يمكن أن « يحققه الطلاب إلا بمجهودات فردية » كما قال — وأجاد — ج . فايتس G. Waltz في خطبة أكاديمية ؛ « ودور الأستاذ في هذه العملية صغیر ... » (« المجلة النقدية » سنة ١٨٧٤ ج ٢ ص ٢٣٢ *Revue critique*) .

فكرة خلفية . ولهذا فمن المهم أن يختار المرء التخصص الذى يتفق مع استعداداته أكثر ، وهو عالم بذلك ، ففى هذا مصلحته ومصلحة المجموع .

فانفحص الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيب ، والعيوب المانعة حقاً التى لا تهيب ، لأعمال النقد الخارجى . ولنذكر بعد ذلك شيئاً عن الاستعدادات التى تولدها الممارسة الآلية لمهنة العالم المحصل .

١ - الشرط الأساسى لإجادة أعمال التحصيل هو الشغف بها والاستمتاع . لكن يلاحظ أن الذين عندهم مواهب غير عادية للشعر والفكر ، وبالجملة للخلق العقلى ، يتبرمون بالأعمال الصغيرة الفنية للنقد التمهيدى : إنهم يمتنعون من ازدرائها ، بل هم يحترمونها ، إذا كانوا مستنيرين ، لكنهم لا يزاولونها ، مخافة أن يقطعوا الحصى بموسى ، كما يقال . ولقد كتب ليبنتس Leibniz إلى بسناج Basnage الذى حثه على تأليف محصل ضخم يتضمن الوثائق غير المنشورة والمنشورة الخاصة بتاريخ القانون الدولى : « ليس عندى مزاج الناسخ ... ألا ترى أنك تسدى إلى نصيحة شبيهة بنصيحة شخص يريد أن يزوج صديقه من امرأة شريرة ؟ لأن حث إنسان على تأليف كتاب يشغله طول حياته - أمر شبيه بتزويجه »^(١) . كذلك قال رينان وهو يتحدث عن تلك « الأعمال الهائلة » المهددة لإمكان القيام بأبحاث النقد العالى ومحاولات التركيب التاريخى : « إن الذى يقوم الآن بمثل هذا العمل الحافل بإنكار الذات تحدوه نزعة عقلية أشد إرهاباً (من أصحاب هذه الأعمال) ، يعد بطلا ... »^(٢) . وعلى الرغم من كون رينان هو الذى أشرف على نشر « محصل النقوش السامية »^(٣)

(١) أورده فر . فون فيجله فى « تاريخ التأريخ الألمانى » (منشئه ، سنة ١٨٨٥)

ص ٦٥٣

Fr. X. von Weyele: *Geschichte der deutschen Historiographie*.

(٢) ارنت رينان : « مستقبل العلم » ص ١٢٥ .

Corpus inscriptionum semiticarum.

(٣)

وأن لينتس هو الذى نشر مجموعة «الكتاب الذين كتبوا عن شتون برونسك»^(١)
فلا لينتس ولا رينان ولا أضرابهما لحسن الحظ قد كانت لديهم بطولة التضحية
بملكاتهم الفاتكة للحصول البحت .

وفيما عدا المتازين (وأولئك - وهم أكثر بكثير جداً - الذين يظنون
خطأ أنهم كذلك) ، فإن كل الناس ، كما قلنا ، يجلدون في نهاية الأمر منفعة في
دقائق النقد التمهيدى . ذلك أن ممارسة هذا النقد تستهوى وتنمى هوايات
واسعة الانتشار : هواية الجمع ، وهواية حل الألغاز . فالجمع لذة محسوسة ليس
فقط عند الأطفال ، بل وأيضاً عند الكبار ، أيّاً كانت الأشياء التى تجمع : طوابع
بريد ، أو اختلافات في الروايات والقراآت . وحل الألغاز والمسائل الصغيرة
الواضحة الحدود شغل لذيد في نظر كثير من النفوس الطيبة . وكل اكتشاف
يجلب لذة ؛ وفي ميدان التحصيل مالا يحصى من الاكتشافات التى يمكن
إجراؤها إما على سطح الأرض ، أو بعد صعوبات جمة ، لمن يحبون الصعوبات
ولمن لا يحبونها .

وكل العلماء المحصلين الأعلام كانت عندهم ، إلى درجة عالية ، غرائز
الجماعين وفكاكي الألغاز ، وكثير منهم تبينوا لأنفسهم ذلك . قال هوريو :
« كلما عثرنا بصعوبات في الطريق الذى سلكناه ، ابتسمت لنا المفامرة . إن هذا
النوع من العمل الذى يسمى علم المراجع (نقد المصدر ، خصوصاً فيما يتعلق
بالانتحال) لا يمكن أن يتطلع إلى المجد عند الجمهور ... لكن فيه متعة كبيرة
لمن يتفرغ له . نعم إنها دراسة متواضعة ، لكن كم من الدراسات يجزى عن
التعب الذى تقتضيه ، ويسمح للمرء أن يقول مراراً : لقد وجدت ! »^(٢) وجوليان
هافيه Julien Havet (المشهور عند علماء أوربا) كان يروح عن نفسه

Scriptores rerum Brunsvicensium.

(١)

(٢) ب . هوريو : « تعليقات ومستخلصات عن بعض المخطوطات اللاتينية في المكتبة
الأهلية » ، ج ١ (باريس سنة ١٨٩٠) ص ٥٠ .

« بتسلّيات تبدو في الظاهر هزلية ، مثل أن يحزر كلمة مربعة أو يفك لغزاً »^(١) . تلك غرائز عميقة ، ومفيدة إلى حد كبير ، بالرغم من ألوان الانحرافات الصبائية أو المضحكة التي قد تؤول إليها عند بعض الأفراد ! وعلى كل حال فهذه هي الأشكال الأولية للروح العلمية . ومن عرى منها فلا عمل له في ميدان العلماء المحصلين . لكن المرشحين للأبحاث التحصيلية سيكونون دائماً عديدين جداً ؛ لأن أعمال التفسير والتركيب والعرض تتطلب مواهب أندر : وكل أولئك الذين يلقي بهم صدفة في الدراسات التاريخية ويودون أن يكونوا فيها مفيدين يعوزهم الذوق النفساني الصائب ويشق عليهم أن يكتبوا ، ويقنعون باللذة السهلة المهادنة التي توفرها الأعمال التحضيرية .

لكن لا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفاً واستمتاعاً ، كما ينجح في أعمال التحصيل . بل لا بد من خصال « لا تغنى الإرادة عنها شيئاً » . أية خصال ؟ إن الذين وضعوا هذا السؤال أجابوا عنه بجواب غامض : « خصال أخلاقية أكثر منها عقلية ، الصبر ، وأمانة العقل ... » أفلا يمكن تحديد ذلك بصورة أدق ؟

وبعض الشبان الذين لا يشعرون نحو أعمال النقد الخارجي بأي نفور مقدماً ، بل هم مستعدون لتفضيلها ، هم عاجزون عنها كل العجز ، كما تشهد التجربة بذلك . ولا تثريب في ذلك إن كانوا ضعاف العقول ، لأن عجزهم في هذه الناحية لن يكون إلا مظهراً من مظاهر بلاهتهم العامة ؛ أو إن كانوا لم يتلقوا أي تعليم فني . لكن الأمر يتعلق بأناس متعلمين أذكاء ، أكثر ذكاءً أحياناً من غيرهم ، بريئين عن النقص الذي أشرنا إليه — هؤلاء هم الذين نسمع

(١) « مكتبة مدرسة الوثائق » ، سنة ١٨٩٦ ، ص ٨٨ . قارن خصائص مماثلة في الترجمة العقلية الشائعة لحياة عالم اليونانيات والمراجع والمخطوط القديمة شارل جرو Charles Graux التي كتبها ارنست لافيس E. Lavisse وطبعت في كتابه « مسائل في التعليم القوي » ، باريس سنة ١٨٨٥ ص ٢٦٥ وما يليها .

من يقول عنهم : « إن عمله ردى » ، إنه عبقرى فى عدم الدقة . فهارسهم ونشراهم وسجلاتهم ورسائلهم المفردة حافلة بالنقائص ولا تدعو أبداً للثقة : ومهما عملوا فإنهم لا يصلون أبداً ، لا أقول إلى صحة مطلقة ، بل إلى درجة من الصحة مقبولة . إنهم مصابون بـ « داء عدم الدقة » الذى نجد فى المؤرخ الإنجليزى فروود J.A. Froude مثلاً نموذجياً مشهوراً للإصابة بهذا الداء . كان فروود كاتباً موهوباً جداً ، لكنه كان لا يقرر شيئاً غير خطأ ؛ حتى قيل عنه إنه غير دقيق بفطرته Constitutionally inaccurate . فهو مثلاً ، زار مدينة أديلاید فى أستراليا ، فكتب عنها يقول : « شاهدت تحت أقدامنا ، فى السهل الذى يشقه نهر ، مدينة سكانها ١٥٠.٠٠٠ نسمة لم يعرف ولن يعرف واحد منهم أقل قلق فيما يتعلق بعودة وجبات طعامه الثلاث يومياً بانتظام » ؛ ولكن أديلاید مبنية على مرتفع ، ولا يشقها أى نهر ، وسكانها لم يتجاوزوا ٧٥.٠٠٠ نسمة وكانت فيها مجاعة فى الوقت الذى زارها فيه فروود ! وهكذا باستمرار^(١) . وكان فروود يقر تماماً بفائدة النقد ، بل كان من أوائل من أسسوا فى إنجلترا دراسة التاريخ على دراسة الوثائق الأصلية ، المنشورة وغير المنشورة ، ولكن تركيب ذهنه لم يهيئه أبداً لتصحيح النصوص ، بل بالعكس كان إذا مسها أفسدها عن غير قصد . وكما أن داء الدالتونية ، الذى يصيب أعضاء الإبصار فيمنعها من التمييز الصحيح بين الأقراص الحمراء والأقراص الخضراء ، يمنع من التمييز فى السكك الحديدية ، فإن داء عدم الدقة ، أو داء فروود ، الذى ليس من العسير تشخيصه ، يجب أن يعد مانعاً من ممارسة مهنة العالم المحصل .

ويبدو أن داء فروود لم يكن أبداً موضوع دراسة علماء النفس ؛ ولا شك فى أنه ليس مرضاً ذا كيان خاص . فالناس جميعاً يرتكبون أخطاء (عن طيش

(١) أنظر مقال هـ . لـ . فى H. A. L. Fisher فى *Fortnightly Review* ،

عدد ديسمبر سنة ١٨٩٤ ، ص ٨١٥ .

أو غفلة .. إلخ) . لكن الشيء غير المسمى هو لوم تكاب أخطاء كثيرة باستمرار رغم ما يبذله من مجهود متواصل لكي يكون دقيقاً . وربما كانت هذه الظاهرة على ارتباط بضعف الانتباه وبإفراط نشاط الخيلة غير الإرادية (أو اللاشعورية) مما لا تستطيع إرادة الشخص الضعيف غير المثبت ضبطها ضبطاً كافياً . والخيلة اللاإرادية تتدخل في العمليات العقلية لتزيينها : فهي التي تسد بالتخمين ثغرات الذاكرة ، وتكبر أو تخفف الوقائع ، وتخلط بينها وبين ما هو اختراع بحت ، إلخ . ومعظم الأطفال يشوهون الوقائع على هذا النحو بأقوالهم التقريبية ؛ ويصعب عليهم أن يلتزموا الدقة والأمانة في النقل ، أى أن يضبطوا خيالهم . وكثير من الناس يظلون أحمالاً طوال حياتهم ، بهذا المعنى .

ومهما يكن من شأن الأسباب النفسانية لداء فرود ، فإن أصبح الناس وأقرهم أترافاً معرض لإفساد أعمال التحصيل البسيطة جداً ، إذا لم يكرس لها الوقت اللازم . والمجلة والاندفاع ، في هذه المسألة ، مصدر لأخطاء لا تعد ولا تحصى . وقد صدق من قال إن الفضيلة الأساسية في العالم المحصل هي الصبر . لا تشتغل بسرعة جداً ، اعمل وكأن في الإبطاء فائدة دائماً ، امتنع خيراً من أن ترامق^(١) — هذه نصائح سهل قولها ، أما اتباعها فيحتاج إلى مزاج رصين . فالناس المصيبون ، الشديدي الانفعال ، المتعجلون دائماً للانتهاء ، المتعطشون للتغيير بسرعة ، المولعون بالهر وإحداث الضجيج حولهم — يمكنهم أن يصلوا عملاً حسناً في مهنة أخرى غير مهنة التحصيل ، أما في هذه ففوضى عليهم بتكديس الأعمال الوقتية ، التي تكون أحياناً ضارة أكثر مما هي مفيدة ، والتي ستجر عليهم للتأعب إن طجلاً أو آجلاً . أما العالم المحصل الحقيقي فهادئ الطبع ، متحفظ محتاط ؛ لا يسرع أبداً في حومة تيسار الحياة اليومية للتدفق من حوله . ولماذا يتعجل ؟ المهم أن يكون عمل الإنسان مديناً نهائياً راسخاً لا يفسد . و« تنقيح بحث صغير عمتل من عشرين صفحة طوال عدة أسابيع » ، لإقناع طالبين أو ثلاثة علماء

(١) [راق الأمر : لم يمه وأبق من إصلاحه بقية doctor] .

في أوروبا بعدم صحة رقعة charte ، أو قضاء عشر سنوات. في تحقيق أفضل نص ممكن لوثيقة سقيمة — أفضل من طبع عدة مجلدات غير منشورة ، رديئة التصحيح في نفس المدة ، وسيضطر العلماء في المستقبل أن يعيدوا تحقيقها بتكاليف جديدة .

وأيما ما كان التخصص الذي يختاره العالم المحصل في ميدان التحصيل فينبغي أن يتحلى بالقطنة ، وبقوة انتباه نادرة وبالإرادة ؛ وفضلاً عن ذلك يجب عليه أن يتصف بالميل للتأمل العقلي وبالنزاهة التامة وقلة الميل إلى الحركة action ، إذ يجب عليه أن يختار العمل لغايات بعيدة احتمالية ، وللغير دائماً. — وفيما يتصل بنقد النصوص ونقد المراجع من المفيد جداً أن يتحلى بفرصة الولوع بحل المشاكل ، أى بمقل أحوذى مفتن خصب بالفروض ، سريع الإدراك ، مبادر إلى « حزر » الروابط . — أما بالنسبة إلى أعمال الوصف والجمع (كشافات ، فهارس ، محصلات ، سجلات) فلا غنى أبداً عن غريزة التجسس ، والشهوة المفرطة للعمل ، وحب الترتيب والنشاط والمثابرة^(١) . — تلك هي الاستعدادات المطلوبة . وإن أعمال النقد الخارجى من المראה في نفوس من ليست لديهم هذه الاستعدادات — وفي هذه الحالة تكون النتائج المتحصلة لا تنكافأ مع الوقت الذي أنفق — حتى إن المرء لا يستطيع أن يستوثق من مواهبه وإن كثرت قبل الدخول في ميدان التحصيل . ومصير أولئك الذين ضلوا طريقهم فيه ، لافتقارهم إلى النصائح المستنيرة التي تسرى في إبانها ، واستنفدوا طاقتهم فيه دون طائل ، مصير حزين ، خصوصاً

(١) معظم العلماء المحصلين الأكفاء ذوو استعداد لحل المشاكل وميل إلى الجمع . ومع ذلك فمن السهل تقسيمهم إلى طائفتين وفقاً لكونهم يفضلون إما أعمال فن نقد التصحيح أو نقد المصدر ، أو أعمال التجسس وهي أشق وأغلظ . وجوليان هافيه — وكان يعد شيئاً في دراسة مسائل التحصيل — كان يابى دائماً القيام بعمل مجموعة عامة للشهادات الكتابية الملكية البروفنسية التي كان المعجبون به ينتظرونها منه ؛ وقال بذلك المناسبة إنه « قليل الميل إلى الأعمال ذات النفس الطويل » (« مجلة مكتبة مدرسة الوثائق » ، سنة ١٨٩٦ ، ص ٢٢٢) .

إذا صدق اعتقادهم أنه كان من الممكن أن يفيدوا في أعمال أخرى^(١).

٢ — ولما كانت أعمال التحصيل تلائم تماماً مزاج عدد كبير جداً من الألمان ، فإن ما أنجزه التحصيل الألماني في القرن التاسع عشر كان هائلاً ، وفي ألمانيا أكثر من غيرها يشاهد ما تجرّه الممارسة المعتادة لأعمال النقد الخارجى ، من تشوهات بطول المدة عند المختصين . ولا تمر سنة دون أن ترتفع صيحات الاحتجاج في الجامعات الألمانية ومن حولها ، فيما يتعلق بالأضرار الناجمة لدى العلماء المحصلين من ممارسة أعمال التحصيل . ففي سنة ١٨٩٠ ندّد فيليبى ، مدير جامعة جيسن ، بالهوة التي قال إنها تفصل بين النقد التحضيرى والثقافة العامة : فنقد النصوص يضعف دقائقه لأهمية لها ؛ ويتم الجمع لمجرد الجمع ، ويجرى التصحيح لنصوص لا قيمة لها باحتياطات لا نهاية لها ؛ وبهذا يراد أن يبرهن على « إعاقة أهمية لمواد الدراسة أكبر من نتائجها العقلية » . ومدير جامعة جيسن يرى في الأسلوب المسهب الذى يستخدمه العلماء المحصلون الألمان وفي حدة مساجلاتهم ، « أثراً من آثار الاهتمام البالغ المفرط بالأموال الصغيرة » مما أصبح عادة عندهم^(٢) . وفي نفس السنة صدرت صحيفة مماثلة ، في جامعة بازل ، أطاقها ي . ف . فلوك هارتونج ، فقال في كتابه « تأملات في التاريخ »^(٣) : « لقد ازدريت الأجزاء

(١) وعلى العكس يقال عادة إن أعمال التحصيل (النقد الخارجى) تمتاز عن سائر الأعمال التاريخية ، بأنها في متناول أوساط الناس *médiores* وأن القول البسيطة جداً ، إذا ما دربت عليها تدريباً ملائماً ، يمكنها أن تشغل بها . وصحيح أن بعض القول غير الرفيعة وغير القوية يمكن استعمالها في أعمال التحصيل ؛ لكن ينبغي أيضاً أن تتحلّى بصفات خاصة . والخطأ هو الاعتقاد أنه بالنسبة للطبيعية والتدريب الحاس يصلح كل إنسان بلا استثناء لأداء أعمال النقد الخارجى . إذ بين الذين يعجزون عنها ، كما بين القادرين عليها ، يوجد الأذكى والأغنياء على السواء .

(٢) راجع أ . فيليبى : « ملاحظات على التعليم الفيلولوجى » ، جيش سنة ١٨٩٠ .
A. Philipp: *Einige Bemerkungen über den Philologischen Unterricht*. Glessen, 1890, in-4.

قارن « مجلة النقدية » *Revue Critique* سنة ١٨٩٢ ج ١ ص ٢٥ .

(٣) ي . ف . فلاك — هارتونج : « تأملات في التاريخ » ، سنة ١٨٩٠ ، ص ١١
J. v. Pflugk-Hartung, *Geschichtsbetrachtungen*, Gotha, 1890.

العلماء من علم التاريخ ، ولم يعد بعد ذا قيمة إلا الملاحظات الدقيقة (الميكروولوجية) والتصحيح الكامل للتفاصيل عديدة الأهمية . وأصبح نقد النصوص والمصادر نوعاً من الألعاب الرياضية : فأى مخالفة لقواعد اللعب يعد أمراً لا يفتر ، بينما يمكن مجرد التزامها كإيمان المرء بإطراء العارفين ، أياً ما كانت القيمة الذاتية للتأنيج المتحصلة . وانتشر سوء النية والرغبة في الأذى والسفالة بين معظم العلماء المحصلين ؛ وتبدى الفرور المضحك من العلماء المحصلين الذين يبنون خصاصاً ويحسبون جبالاً : ومثاهم مثل مواطن من فرانكفورت كان يلذ له أن يقول : كل ما تراه من خلال هذا العقد ، هو من أرض فرانكفورت .

أما نحن فإتينا تميز بين ثلاثة مخاطر يتعرض لها العلماء المحصلون ، وهى :
الهواية ، والإفراط فى النقد ، والعجز .

المعجز : إن عادة التحليل النقدي لها فى بعض العقول تأثير هدام مثل . فبعض الناس المتخوفين بطبعهم يلاحظون أنه تند عنهم أخطاء يسيرة ، مهما بذلوا فى النقد من عناية ، حينما ينشرون أو يرتبون الوثائق ؛ فآلمتهم تربيتهم النقدية شعور الخوف من هذه الأخطاء اليسيرة حتى امتلأوا رهبة . فإذا تبينوا هذه الأخطاء فى عمل مهور بتوقيعهم وفات الأوان لتلافيتها تألموا ألماً شديداً ، وتنشأ من ذلك حالة مرضية من الجزع والوسوسة ، تمنعهم من عمل أى شئ ، خوفاً من احتمال حدوث أخطاء . وهذا الامتحان العسير *examen rigorosum* الذى يفرضونه على أنفسهم دائماً يشل حركتهم ؛ ويجعلهم على فرضه أيضاً على إنتاج النير ، فلا يمدون يرون فى كتب التاريخ غير الأسانيد والتعليقات — « الجهاز النقدي » — ولا يمدون فى الجهاز النقدي غير الأخطاء مما يبنى أن يصحح فيه .

الإفراط فى النقد : إن الإفراط فى النقد هو الذى يؤدي — شأنه شأن الجهل الناحش — إلى ارتكاب أخطاء . إنه تطبيق لمبادئ النقد فى أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد . والإفراط فى النقد نسبته إلى النقد كنسبة الخدلة إلى

الدقة . فبعض الناس يبصرون ألقاً في كل شيء ، حتى حيث لا توجد . فيتخذون في نصوص واضحة إلى حد أنهم يحفلونها مشكوكاً فيها ، بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة . ويتقرون آثار تزيف في وثائق صحيحة . وإنها لحال عقلية عجيبة ! فمن كثرة اتهام غريزة الاعتقاد ، يأخذون في اتهام كل شيء^(١) . — ومن الملاحظ أنه كلما حقق نقد النصوص والمصادر تقدماً إيجابياً ، ازداد خطر الإفراط في النقد . والحق أنه حينما يتم نقد جميع المصادر التاريخية نقداً صحيحاً (وهذا أمر يمكن أن يحدث في موعد قريب ، فيما يتعلق ببعض عصور التاريخ القديم) ، فإن الحكمة تقضى بالتوقف عن النقد . لكن هذا لن يسلم به الناس : بل سيتخذون ، والذين يتخذون يقومون قطعاً في النقد المفرط . ولقد قال أرنست رينان^(٢) : « إن خاصية الدراسات التاريخية والدراسات المساعدة لها وهي العلوم الفيلولوجية ، هي أنها حينما تبلغ كلها النسب تبدأ في تدمير نفسها بنفسها » . وسبب ذلك هو الإفراط في النقد .

المهوية dilettantisme : إن العلماء المحصلين من أهل المهنة والاستعداد يميلون إلى عد النقد الخارجي للوثائق لعبة مهارة ، صعبة ولكنها شائعة (مثل لعبة الشطرنج) بسبب تعقد قواعدها . ومنهم من لا يعنيه جوهر الأمور ، أعنى التاريخ ، فلا يكثرثون له . إنهم ينقدون لجرد النقد ، وفي نظرهم أن أناقة منهج البحث أهم كثيراً من النتائج أياً كانت . وهؤلاء المتفننون virtuosos لا يحفلون بربط عملهم بفكرة عامة ، كأن ينقدوا مثلاً ، وبطريقة منظمة ، كل الوثائق المتعلقة بمسألة معينة ليصلوا إلى فهمها ؛ بل ينقدون في غير أكثرات وثائق تتعلق بمسائل مختلفة كل الاختلاف ، بشرط أن تكون هذه النصوص سقيمة كل السقم . ويتجولون ، ومعهم آلتهم وهي النقد ، في كل أراضى التاريخ التي يجذبهم إليها

(١) راجع ما قلناه من قبل في ص ٧٤ .

(٢) أرنست رينان : « مستقبل العلم » ص ١٤ من المقدمة .

لفز محير ؛ فإذا انحل اللغز ، أو على الأقل محص ، بحثوا عن غيره في مكان آخر ، وهكذا . وهم لا يتركون وراءهم عملاً متماسكاً *cohérente* ، بل أخلاقاً شتى من الأعمال في مشاكل من كل نوع ، أخلاقاً تشبه كما يقول كارليل *Carlyle* دكان العاديات أو أرخبيلاً من الجزر الصغيرة .

والهواة *dilettantes* يدافعون عن الهواية بحجج قد تبدو وجيهة . إذ يقولون أولاً إن كل شيء مهم ؛ فلا وثيقة في التاريخ عديمة القيمة : « لا عمل علمياً عقيم ، ولا حقيقة هي غير مفيدة للعلم . . . » ؛ وليس في التاريخ موضوع صغير ؛ « وتبعاً لذلك » فليست طبيعة الموضوع هي التي تعطى للعمل قيمته ، بل التهج الذي استخدم فيه »^(١) . والمهم في التاريخ ليس « الأفكار التي نكدمها ، بل رياضة الذهن ، والمادة العقلية ، والروح العملية بوجه عام » . وحتى لو افترضنا أن بين معطيات التاريخ ترتيباً في الأهمية ، فإنه لا يحق لإنسان أن يقرر مقدماً *a priori* أن وثيقة ما « لا فائدة فيها » . إذ ما هو مقياس الفائدة ، في مثل هذه الأمور ؟ فكأن من نصوص بقيت مزدرة مدة طويلة ثم أبرز أهميتها فجأة تغير في وجهة النظر أو اكتشافات جديدة : « إن كل استبعاد مجازفة . ولا يوجد بحث يمكن مقدماً أن ندمغه بالمقم . فما ليس له قيمة في ذاته يمكن أن يكون له قيمة كوسيلة ضرورية » . وربما يأتي يوم فيه باقى بالوثائق والوقائع غير للهمة في البحر ، بعد أن يكون العلم قد شيد ؛ لكننا اليوم لسنا في وضع يمكننا من التمييز بين ما هو نافل وما هو ضروري ، والخط الفاصل بينهما من المحتمل جداً أن يظل دائماً من الصعب تحديده . — وهذا يبرر الأعمال المفرطة في الخصوص ، والتي تبدو لا طائل تحتها . — وعلى أسوأ القروض ، ماذا يهم لو كان ثم عمل سدى ؟ « إن قانون العلم ، مثل قانون كل الأعمال الإنسانية » ، وقانون كل أعمال الطبيعة « هو الإنفاق الواسع المحوط بكثير من الزوائد والنوافل »

(١) « المجلة التاريخية » *Revue critique* ج ٦٣ (سنة ١٨٩٧) ص ٣٢٠ .

ولن نحاول هاهنا تفنيد هذه الاعتبارات بالقدر الذى يمكن به تفنيدها .
ولهذا فإن رينان ، بعد أن عرض الحجج المؤيدة والحجج المعارضة بقوة متساوية
ختم المناقشة بهذه العبارات : « يمكن القول بأن ثمت أبحاثاً لا فائدة منها ، بمعنى
أنها تستنفد وقتاً من الأفضل أن يستخدم فى موضوعات أكثر جدية ... وعلى
الرغم من أنه ليس من الضرورى أن يكون الصانع على علم تام بالعمل الذى
يؤديه ، فمن المرغوب فيه أن يكون الذين يقومون بأعمال خاصة الموضوع ،
ليسهم فكرة عن المجموع ، الذى يهب وحده لأبحاثهم قيمة . ولو أن أولئك
العامالين المجتهدين الذين يدين لهم العلم الحديث بتقدمه كانوا على فهم فاسق
بما عملوا ، فكم كان من الوقت الثمين قد اقتصد ! ... وإنه لما يدعو إلى الأسف
الشديد أن يضع هذا القدر الهائل من القوى الإنسانية بسبب الافتقار إلى التوجيه
وإلى الشعور الواضح بالهدف الذى يراد بلوغه » ^(١) .

والهواية لا تتفق مع الفكر العالى ورتبة معينة من « الكمال الأخلاقى » ،
وقد تساير البراعة الفنية . وبعض النقاد ، ومنهم المبرزون ، ليسوا إلا مجرد صناع
ولم يفكروا أبداً فى غايات الفن الذى يمارسونه — ولكن من الخطأ أن نستنتج
من ذلك أن الهواية ليست خطراً على العلم نفسه . فالعلماء المحصلون الهواة ،
الذين يعملون وفق أهوائهم وأمزجتهم و « حب استطلاعهم » ، تجذبهم صعوبة
للمشاكل أكثر مما تجذبهم أهميتها الذاتية ، لا يقدمون إلى المؤرخين (أعنى إلى
العامالين الذين مهنتهم أن يمزجوا ويستثمروا الوثائق من أجل غايات التاريخ
العالى) المواد التى يحتاج إليها هؤلاء أشد الاحتياج ، إنما يقدمون إليهم مواد
أخرى . فإذا انحصر نشاط المختصين فى النقد الخارجى ، انحصر فى المسائل المهم
حلها ، وإذا نظم ووجه من أعلى ، فإنه سيكون نشاطاً خصباً .

(١) ارنت رينان : « مستقبل العلم » ص ١٢٢ ، ٢٤٣ — ونفس الفكرة قد عبر
عنها مراراً ارنت لافيس ، ولكن بعبارة مختلفة ، فى خطبه التى ألقاها فى كلية باريس .
(« مسائل فى التعليم القوى » ص ١٤ ، ٨٦ ، الخ) .

وفكرة ثلاثي الخطر المواجهة بالتنظيم العقل للعمل ففكرة قديمة . فند
خمين سنة كان الناس يحدثون كلمة عن « الضغط » ، و « تركيز القوى »
المشتقة : وكانوا يحملون بـ « ورش واسعة » منظمة على غرار ورش الصناعة
الكبرى الحديثة ، فيها تنجز الأعمال التحضيرية للحصول بالجملة ، لصالح العلم .
وفي الدول كلها تقريباً تعمل الحكومات (بواسطة اللجان التاريخية) ،
والأكاديميات والجمعيات العلمية ما كانت تفعله ، في العصر السالف ، الجماعات
الديوانية : من حشد العلماء المحصلين المحترفين للقيام بأعمال جماعية وتنسيق
الجهود . لكن تمبئة المختصين في التقدير الخارجى للخدمة وتحت مراقبة الأكفاء
يؤدى إلى صعوبات مادية كبيرة . ومشكلة تنظيم « العمل العلمى » لا تزال تنتظر
الحل^(١) .

٣ — رأينا أنه يؤخذ على العلماء المحصلين غرورهم وعنهم الشديد في
الأحكام التي يصدرونها على أعمال زملائهم ، وأن ذلك مرده إلى اهتمامهم المفرط
« بالأمور الصغيرة » ، يأخذ عليهم ذلك خصوصاً أولئك الذين قدوا قدراً قاسياً .
والحق أن من العلماء المحصلين من هم متواضعون رحاء : والأمر أمر خلق وطباع ؛
و « الاهتمام » المهنى بـ « الأمور الصغيرة » لا يكفي هنا لتغيير الاستعدادات
الطبيعية . « فالرجل الطيب دى كانيج » كما كان يقول البندكتيون ، كان
متواضعاً للغاية ؛ وكان يقول عن أعماله : « تكفى العيون والأصابع لعمل مثلها
وأكثر » ؛ وكان من مبدأه ألا يلوم أحداً : « إذا كنت أدرس ، فما ذلك إلا للذة

(١) ينوي أحدنا (لأنجلوا) أن يعرض بالتفصيل ناتج عمله منذ ثلاثمائة سنة ، وخصوصاً
في القرن التاسع عشر ، من أجل تنظيم الأعمال التاريخية في أهم بلاد العالم . وقد جمع
ج . فرانكلين جيمسون بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع في بحث بعنوان : « ما ألفتته
الحكومات الأجنبية لصالح التاريخ » ، ظهر في « التقرير السنوى للجمعية التاريخية الأمريكية .
لسنة ١٨٩١ » س ٣٨ — س ٦١ .

J. Franklin Jameson: "The expenditures of foreign governments
in behalf of history", in Annual Report of the American historical
Association for 1891.

الدراسة ، لا لإيلاء الآخرين ولا لإيلاء نفسه ^(١) . لكن من المؤكد ، مع ذلك ، أن معظم العلماء المحصلين يفضحون علناً أقل هنات تصدر من بعضهم بعضاً دون أدنى شفقة ، وأحياناً بلهجة فظة غليظة ، ويبدون غير مرة . فإذا اطرحت المראה والقسوة جانباً ، فليسوا مخطئين في سلوكهم هذا المسلك . ذلك أن لديهم شعوراً مرهفاً بالحقيقة العلمية — شأنهم شأن « العلماء » بالمعنى الحقيقي أى الفزيائيين والكيميائيين ، إلخ — حتى تعودوا على هتك كل اعتداء على المنهج . وبهذا يصلون إلى تحريم الدخول في مهنتهم على العاجزين والعابثين الذين كانوا في الماضي كثيرين .

ومن بين الشبان الذين يقومون بالدراسات التاريخية نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية ، ويبتغون تحقيق نجاح إيجابي ، بطريقة غليظة ، يقولون في أنفسهم : « إن العمل التاريخي يتطلب ، حتى يتم وفقاً لقواعد المنهج ، احتياطات ومجهودات لانهاية لها . ولكن ، ألسنا نشاهد بعض الأعمال التاريخية التي ارتكب أصحابها مخالفات ، متفاوتة في الشدة ، ضد القواعد ؟ فهل قلل هذا من شأنهم ؟ وهل أشد المؤرخين تدقيقاً وأمانة هم الذين يحظون باعتبار أكبر ؟ أفلا يمكن أن تقوم البراعة مكان المعرفة ؟ » ولو كانت البراعة *savoir-faire* يمكن أن تعوض عن المعرفة *savoir* ، فإنه لما كان العمل الرديء أسهل من العمل الجيد وكان المهم في نظرهم هو النجاح ، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئاً ، ما دام يؤدي إلى النجاح — ولماذا لا يكون الأمر هنا كالأمر في الحياة ، حيث لا يكون النجاح من حظ أهل الفضل دائماً ؟ ولسنا نقول : إنه بفضل قسوة العلماء المحصلين التي لا ترحم أصبحت مثل هذه الأفكار خساسة وتقديراً كريهاً .

وقرب نهاية الامبراطورية الثانية لم يكن في فرنسا أفكار عامة واضحة بشأن الأعمال التاريخية . فقد نشرت كتب رديئة في التحصيل التاريخي دون أن

(١) راجع *L. Feugère* ، المرجع المذكور ، ص ٥٥ ، ٥٨ .

تلقى عقابها ، وكانت أحياناً تحقق لأصحابها تقديراً لا يستحقونه . هنالك قام مؤسسو « المجلة النقدية للتاريخ والأدب » *Revue critique d'histoire et de littérature* بحركة رد فعل ضد هذه الحالة التي رأوها ، ولهم الحق ، ضارة مفسدة . ومن أجل هذه رشقوا المحصلين عديمي الضمير والمنهج بتصحيحات فاضحة من شأنها أن تكرهمهم في التحصيل *érudition* إلى الأبد . وأخذوا يطعنون طعنات لا تنسى ، لا من أجل لذة الطعن ، بل بقصد خلق رقابة ، وبالتالي ، عدالة ، وذلك بالإرهاب في ميدان الدراسات التاريخية ، فطورد ذوو الأعمال الرديئة . صحيح أن هذه المجلة لم تنفذ في أعماق الجمهور ، لكنها مارست رقابتها الصارمة في نطاق واسع سعة كافية لتلقيين جل من يعينهم الأمر ، طوعاً أو كرهاً ، عادة الأمانة واحترام المنهج . ومن خمس وعشرين سنة والدفة التي أطلقتها تنشر إلى أبعد مما كان يرجى .

واليوم أصبح من العسير جداً ، في ميدان دراسات التحصيل ، إيهام الناس أو على الأقل إيهامهم لمدة طويلة . ومنذ الآن فصاعداً لم يعد من الممكن ، في ميدان العلوم التاريخية ، أن يتوطد الخطأ أو يضيع الصواب . نعم قد تمر أشهر بل وسنوات قبل أن يكتشف أن تجربة كيميائية غير مستوفاة أو أن نشرة نيثة ، لكن النتائج غير الدقيقة التي قبلت مؤقتاً حين يمين فحصها بدقة لا بد يوماً إن عاجلاً أو آجلاً أن تظهر وتدمغ وتستبعد ، ويتم ذلك بسرعة عامة . ونظرية عمليات النقد الخارجى قد رسخت إلى حد أن عدد المختصين الذين تمكنوا منها من الوفرة في كل البلاد إلى حد أنه من النادر جداً الآن أن ينشر فهرس وصفى للمخطوطات ، أو نشرة *édition* أو سجل أو رسالة مفردة *monographie* دون أن يتناول فوراً بالفحص والتشريح والتقويم . فليحذر كل امرئ إذن وليعلم أنه من التهور مستقبلاً أن يخاطر بنش عمل من أعمال التحصيل دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات الفردية كي يكون بمنأى عن النقد والهجوم ، لأنه سيهاجم ويحطم فوراً أو في مدة قصيرة . ولا يزال بعض السذج الغافلين.

يخاطرون من حين إلى آخر ، ودون استعداد كاف ، يخاطرون بأنفسهم في ميدان النقد الخارجى ، بنوايا طيبة ، راغبين في « أداء خدمة » ومقتنعين ظاهرياً بأن من الممكن السير فيه كما في غيره (في ميدان السياسة مثلاً) في مدى الأنف ، أعنى بالتقريب و « دون معرفة خاصة » ؛ ولكنهم سيندمون قطعاً على هذا المسلك . أما ما كرون فلا يخاطرون : لأن أعمال التحصيل ، وهى بطبيعتها شاقة ولا تحقق مجداً ظاهراً ، لا تفريهم ؛ ويعرفون جيداً أن اختصاصيين بارعين ، هم في العادة قليلو الرأفة بالدخلاء ، يترصدون لهم ؛ ويدركون أنه لا أمل لهم في هذا الباب . وهكذا نرى أن التشدد القاسى الأمين عند العلماء المحصلين يصونهم عن مآزق غير مباررة قد يقع فيها « المؤرخون » أنفسهم .

والواقع أن ذوى الأعمال الرديئة يسعون إلى جمهور أقل مراقبة من جمهور العلماء المحصلين ، فيلجأون طواعية إلى العرض التاريخى يلوذون به ، ففيه يشاهد أن قواعد المنهج أقل وضوحاً ، أو بالأحرى ، الناس أقل معرفة بها . ذلك لأنه بينما وضع نقد النصوص ونقد المصادر في صورة علمية ، فإن الأعمال التركيبية في التاريخ لا تزال تجري حيثما اتفق . فالتشويش الذهني ، والجهل ، والإهمال — التى تبرز بكل وضوح لدى فحص أعمال التحصيل — تتقنع إلى حد ما ، بالأدب وتختفى وراءه في كتب التاريخ ، ولا يزعج عامة الجمهور من ذلك لنقص تربيته في هذه الناحية^(١) . وبالجملة فلا يزال في هذا الميدان مجال واسع للعمل دون محاسبة . ومع ذلك فإن هذا المجال يضيق شيئاً فشيئاً : وسيأتى يوم ، لن يكون بعيداً جداً ، يقل فيه تقدير العقول السطحية التى تتركب تركيبات تاريخية غير صحيحة ، شأنهم شأن صنائع النقد التحضيرى الذين تعرفوا من الضمير ومن المهارة . ومؤلفات أشهر

(١) إن المختصين في النقد الخارجى أنفسهم وإن كانوا حصيفين حيناً يتعاقى الأمر بأعمال التحصيل ، فإنهم ينخدعون بنفس السهولة تقريباً التى ينخدع بها غيرهم ، إذا لم يجهلوا دينهم ازدرأ كل تركيب مقدماً ، ينخدعون بالتركيبات غير الصحيحة ، وبمظاهر « الأفسار العامة » ، وبالجيل الأدبية .

مؤرخى القرن التاسع عشر ، الذين ماتوا بالأمس القريب ، مثل أوجيستان
تييرى Augustin Thierry ، ورائكه Ranke ، وفوستلدى كولانج Fustel
de Coulanges ، وتين Taine . . الخ ، ألم بعترضها النقد ويفضح معايبها ؟
إن عيوب مناهجهم قد أظهرت وحددت ودُمغت .

وما ينبغي أن يقنع أولئك الذين لا تؤثر فيهم اعتبارات أخرى للعمل بأمانة
في التاريخ هو أنه قد مضى الزمن ، أو كاد ، الذى كان ممكناً فيه أن يعمل المرء
عملاً رديئاً دون أن يخشى المتاعب .

القسم الثاني

النقد الباطن

الفصل الثامن

تقد التفسير (المهرشوطيقا)

١ — حينما يصف عالم الحيوان شكل عضلة وطولها ، وحينما يمثل عالم وظائف الأعضاء مسار حركة ، فمن الممكن أن نسلم جملة بنتائجهم لأننا نعرف بأى منهج وبأية آلات وبأى نظام تسجيل حصلوا عليها^(١) . لكن حينما يقول تاسيت Tacite عن الجرمان : *arva per annos mutant* ، فإننا لانعرف مقدما هل اتبع الطريق الصحيح في الحصول على المعلومات ، ولا بأى معنى استعمل الكلمتين *arva* ، *mutant* ؛ فلنأكد من ذلك لا بد من عملية تجريها مقدما^(٢) .

ومهمة النقد هي أن نميز في الوثيقة ما يمكن قبوله على أنه حق . غير أن الوثيقة ليست إلا النتيجة الأخيرة لسلسلة طويلة من العمليات التي لا يعرفنا المؤلف تفاصيلها . فلاحظه الوقائع أو جمعها ، وتصور العبارات ، وكتابة الكلمات

(١) علوم الملاحظة تحتاج هي الأخرى إلى نوع من النقد . فإننا لا نقبل دون تحقيق ملاحظات أى إنسان كان ؛ وإنما قبل النتائج التي وصل إليها القارئ « يرفون العمل » . لكن هذا النقد يتم دفعة واحدة وجملة ، ويتناول المؤلف ، لا أعماله ؛ وعلى العكس من ذلك نجد أن النقد التاريخي مضطر إلى العمل تخطيطا في كل جزء من أجزاء الوثيقة .

(٢) راجع ما قلناه من قبل في الكتاب الثاني الفصل الخامس ص ٨٥ .

— كل هذه العمليات ، التمييز بعضها من بعض ، يمكن ألا تكون قد أجريت بنفس الدرجة من الصحة . ولهذا ينبغي تحليل تناسج عمل المؤلف لتمييز العمليات غير الصحيحة ، حتى لا تقبل نتائجها . وهكذا نشاهد أن التحليل ضرورى للنقد فكل قد يبدأ بتحليل .

ولكى يكون التحليل كاملا من الناحية المنطقية ينبغي عليه أن يعيد تركيب كل العمليات التى لا بد أن يكون المؤلف قد أجراها ، وأن يفحصها الواحدة تلو الأخرى ، للبحث فيما إذا كانت كل منها قد تمت على الوجه الصحيح . فينبغى المرور من جديد بكل الأفعال المتوالية التى أنتجت الوثيقة منذ اللحظة التى شاهد فيها المؤلف الواقعة التى هى موضوع الوثيقة حتى حركة يده التى خطت حروف الوثيقة ؛ أو بالأحرى ينبغى الارتفاع فى اتجاه مضاد ، درجة فدرجة ، منذ حركة اليد حتى الملاحظة . ولكن هذا المنهج سيكون من الطول والإرهاق بحيث لن يجد أحد من الوقت ولا من الصبر ما يستطيع به أن يطبقه .

والنقد الباطن ليس كالنقد الخارجى ، أداة يمكن استخدامها لمجرد لغة الاستخدام^(١) ؛ فليس يحقق لغة مباشرة ، لأنه لا يحل أية مشكلة حلا نهائيا حاسما . ولا يمارس إلا بحسب الضرورة وينبغى تضيقه إلى أضيق الحدود . والمؤلف الأحرص على الدقة يقتصر على منهج موجز يركز كل العمليات فى طائفتين : (١) تحليل مضمون الوثيقة والنقد الإيجابى للتفسير اللازمان للتأكد مما أراد المؤلف أن يقوله ؛ (٢) تحليل الظروف التى أنتجت فيها الوثيقة والنقد السلبي اللازمان لضبط (أو مراقبة) أقوال المؤلف . على أن هذا الازدواج فى العمل النقدي لا يمارسه إلا الصقوة المختارة . والميل الطبيعى حتى عند المؤرخين الذين يعملون حسب منهج هو إلى قراءة النص ابتغاء أن نجد فيه مباشرة معلومات ، دون أن نفكر فى أن تمثل ما كان فى ذهن المؤلف^(٢) . وهذا المسلك لا يمكن تبريره

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٩٥ .

(٢) يبدو أن تين سلك هذا السلك فى كتابه « أصول فرنسا المعاصرة » ج ٢ ، =

إلا بالنسبة إلى وثائق القرن التاسع عشر على أحسن تقدير لأن الذين كتبوها لفهمهم وطريقتهم في الكتابة مألوفتان لنا ، في الأحوال التي لا تحتل غير تفسير واحد . لكنه يصبح مسلماً خطراً حينما تكون عادات اللغة أو الفكر عند المؤلف مباينة لعادات المؤرخ الذي يقرأها ، أو حين يكون معنى النص ليس واضحاً وبمعزل عن الشك . وكل من يقرأ نصاً ولا يهتم بفهمه اهتماماً تاماً لا بد أن يحدث له أن يقرأه من خلال انطباعاته هو^(١) ؛ فيجتذب انتباهه في الوثيقة الجمل أو الكلمات التي تتجاوب مع تصوراته هو أن تتفق مع الفكرة السابقة *prejugé* التي كونها مقدماً عن الوقائع ؛ ودون أن يتبين ذلك ، تراه يفصل هذه الجمل أو هذه الكلمات ويؤلف منها نصاً خيالياً يضعه مكان النص الحقيقي الذي كتبه المؤلف^(٢) .

== « الثورة » ؛ لقد استخرج نصوصاً من وثائقها غير المنشورة ، وأدمج دداً كبيراً منها في كتابه ، لكن لا يتبين المرء أنه قام بتحويلها تحليلاً منهجياً أولاً لتحديد مضامها .

(٢) في الألمانية كلمة تدل على هذا المعنى بالدقة وهي *hineinlegen* (يقرأ هناك فيها) ؛ ولا مقابل لها في الفرنسية .

(٣) أوضح فوستل دي كولانج خطر هذه الطريقة فقال : « بعض العلماء المحصلين يبدأون بتكوين رأى ... وبعد هذا فقط يقرأون النصوص . وهم بهذا في خطر أن لا يفهموها ، أو يفهمونها فهماً خطأ ، ذلك أنه بين النص والعقل المسبق الرأى الذي يقرؤه يقوم نوع من النزاع غير الصريح ؛ ويرفض العقل أن يدرك ما هو مضاف لرأيه ، والنتيجة عادة لهذا النزاع ليست أن يسلم العقل ببينة النص ، بل على العكس النص نفسه يؤول ويكيف ويطوى ليتلاءم مع فكرة العقل السابقة ... وإلحاح الأفكار الشخصية في دراسة النصوص - ذلك هو المنهج الذاتي . فيخيل المرء أنه يبصر شيئاً ، وهو في الواقع لا يبصر إلا نفسه . ويخيل إليه أنه يشاهد واقعة ، وفوراً تتخذ هذه الواقعة اللون والمعنى اللذين يريد العقل أن يجدهما فيها . ويخيل إليه أنه يقرأ نصاً ، ولكن عبارات هذا النص تتخذ معنى خاصاً حسب الرأى السابق الذي كونه الإنسان عنه . وهذه الطريقة الذاتية هي التي أحدثت أكبر اضطراب في كتابة تاريخ الميروفنجيين ... إذ ليس « يكفي قراءة النصوص ، بل لابد من قراءتها قبل تكوين الرأى » . (« الملكية الفرنكية » *La Monarchie franque* ص ٣١) .

ولهذا السبب نفسه ندد دي كولانج بالادعاء الذي يزعم إمكان قراءة وثيقة من خلال وثيقة أخرى ؛ وندد بما جرى به العرف من تفسير « جرمانيا » لتاسيت . بقوانين البرابرة . راجع ==

٢ - وهنا ، كما في موضع متعلق بالبحث في التاريخ ، يقوم المنهج على مقولمة أول بادرة . ويجب أن يشيع المرء بهذا المبدأ ، البين ولكنه كثيراً ما ينسى ، وهو أن الوثيقة لا تحتوى إلا أفكار كاتبها ، وينبغي أن يتخذ المرء قاعدة له أن يبدأ بفهم النص في ذاته ، قبل أن يتساءل عما يمكن استخلاصه منه من أجل التاريخ : وهكذا نصل إلى هذه القاعدة المنهجية العامة وهي : دراسة كل وثيقة ينبغي أن تبدأ بتحليل مضمونها لغير غاية إلا تحديد فكرة المؤلف الحقيقية .

هذا التحليل عملية تمهيدية منفصلة مستقلة . والتجربة تدعونا ، هنا كما في أعمال التحصيل (راجع ما قلناه من قبل في ص ٨٤) إلى اتخاذ نظام الجزازات وعلى كل جزازة تقييد تحليل الوثيقة ، كلها ، أو بعضها ، أو حادثة في رواية منها ؛ وينبغي للتحليل أن يتبين ، ليس فقط المعنى العام للنص ، ولكن أيضاً بقدر الإمكان غرض المؤلف وكيفية تصويره للأمر . ويحسن بنا أن نورد العبارات المميزة لفكرة المؤلف بحروفها .

وقد يكفي أحياناً تحليل النص عقلياً : إذ لا يحتاج المرء دائماً إلى أن يكتب مادياً جزازة للمجموع ، بل يقتصر على تقييد القممات التي يظن أن من الممكن الاستفادة منها — لكي لا يوجد غير احتياط أمين واحد ضد الخطر المائل

== الدرس في المنهج الذي أعطاه فوستيل في مقال له بعنوان : « تحليل النصوص التاريخية » نشر في « مجلة المسائل التاريخية » سنة ١٨٨٧ ج ١ ، بمناسبة شرح مونو Monod على جريجوار دي تور . قال فوستيل : « يجب أن يبدأ المؤرخ عمله بالتحليل الدقيق لسائر وثيقة ... وتحليل نص ... معناه تعيين معنى كل كلمة ، واستخلاص فكرة الكاتب الحقيقية ... وبدلاً من البحث عن معنى كل عبارة من عبارات المؤرخ والفكرة التي أراد التعبير عنها ، كان مونو يشرح كل عبارة بالاستعانة بما يجده عند تأميت أو في القانون النالي ... وينبغي أن تنفهم على المقصود من التحليل . قال كثيرون يتحدثون عنه وقليلون هم الذين يمارسونه ... إن التحليل يجب ، عن طريق الدراسة الواعية لسائر تفصيل ، أن يستخلص من النص كل ما يوجد فيه ؛ ويجب ألا يدخل فيه ما لا يوجد فيه » . — وجد قراءة هذه النصائح الغالية ، من المفيد أن يقرأ المرء رد مونو (في « المجلة التاريخية » ؛ فيه يرى أن فوستيل نفسه لم يتبع دائماً الطريقة التي ينصح هو باتباعها) !

دائماً ، خطر وضع الانطباع الشخصي مكان النص ، ولهذا يحسن أن نضع هذا الاحشاط قاعدة عامة هي : ينبغي أن يلتزم الإنسان بعدم عمل مستخرجات أو تخيلات جزئية لوثيقة إلا بعد القيام بتحليل لمجموع الوثيقة^(١) ، تحليل عقلي إن لم يكن مادياً .

وتحليل الوثيقة معناه تمييز وعزل كل الأفكار التي عبر عنها المؤلف . وهكذا يرجع التحليل إلى نقد التفسير .

والتفسير يمر بمرحلتين : المعنى الحرفي ، والمعنى الحقيقي .

٣ - وتحديد المعنى الحرفي للنص عملية لغوية ؛ ولهذا عدت الفيلولوجيا (علم اللغات) من بين العلوم المساعدة للتاريخ . فلفهم نص ما - ينبغي أولاً معرفة اللغة التي كتب بها . لكن المعرفة العامة باللغة لا تكفي . فلتفسير جريجوار دي تور ، لا تكفي معرفة اللاتينية بصورة عامة ؛ بل لا بد أيضاً من تفسير تاريخي خاص لتكييف هذه المعرفة العامة مع لاتينية جريجوار دي تور . Grégoire de Tours

والميل الطبيعي هو أن نعطي الكلمة الواحدة معنى واضحاً أينما وجدناها . فالإنسان بالطبيعة يعامل اللغة وكأنها نظام ثابت من الرموز . فإن هذا هو طابع العلامات الموضوعية للاستعمال العلمي ، كما في الجبر والرموز الكيميائية ؛ وفيها لكل تعبير معنى محدد ، واحد ، مطلق ، لا يتغير ، ويعبر عن فكرة تحال وتحدد بالدقة ، فكرة واحدة ، تظل هي هي ، أياً كان موضعها ، وأياً كان المؤلف الذي يستعملها . أما اللغة العادية ، التي تكتب بها الوثائق ، فهي لغة عامة ؛ وكل كلمة تعبر عن فكرة مركبة لم تحدد بالدقة ، ولها معان عديدة ،

(١) يمكن أن يقوم بتحليل شخص معين يفتش به ؛ وهذا هو ما يحدث في حالة السجلات وفهارس الوثائق ؛ فإن كان عمل التحليل قد تم على النحو الصحيح بفضل صانع السجلات ، فلا داعي لإعادة عمله .

نسبية ، متغيرة . فاللفظ الواحد يدل على أشياء كثيرة مختلفة ؛ ويتخذ معاني مختلفة عند المؤلف الواحد تبعاً للسياق ، ويتغير معناه من مؤلف إلى آخر وعلى مجرى الزمان . فكلمة *vel* تدل في اللاتينية الكلاسيكية دائماً على معنى « أو » ، ولكنها تدل في بعض الفترات في العصر الوسيط على معنى « و » (واو العطف) ؛ وكلمة *suffragium* تدل في اللاتينية الكلاسيكية على « التصويت » ، ولكنها في العصر الوسيط تدل على « النجدة » . ولهذا ينبغي أن نتعلم كيف نقاوم الفرزة التي تدفعنا إلى تفسير كل عبارات النص بالمعنى الكلاسيكي أو المعنى العادي . والتفسير النحوي ، القائم على القواعد العامة للغة ينبغي أن يكمل بالتفسير التاريخي القائم على فحص كل حالة على حدة .

والمنهج يقضى بتعيين المعنى الخاص للكلمات في الوثيقة ؛ ويقوم على بعض مبادئ بسيطة جداً :

١ — إن اللغة في تطور مستمر من شأنه أن يفسدها . ولكل عصر لغته الخاصة التي ينبغي النظر إليها على أنها نظام خاص من الرموز والعلامات . وعلى هذا فإنه لفهم وثيقة ما ، ينبغي معرفة لغة العصر ، أعني معنى الألفاظ والصيغ في العصر الذي كتبت فيه الوثيقة . — ومعنى اللفظ يتعين بجمع المواضع التي استعمل فيها ، وسنجد دائماً أو غالباً موضعاً فيه باقي الجملة لا يدع شكاً في المعنى المقصود حقاً^(١) . وتلك مهمة المعاجم التاريخية مثل « كنز اللغة اللاتينية » *Thesaurus linguae latinae* أو معاجم دي كانج *Du Cange* ، ففي هذه الكشافات

(١) نجد نماذج عملية لهذه الطريقة في كتاب *La trustis et l'antrustion royal* تأليف Deloche ، باريس سنة ١٨٧٣ ؛ وخصوصاً لدى فوستل دي كولانج : راحم خصوصاً الدراسات التي كتبها عن الكلمات : *marca* (ص ٣٢٢ — ٣٥٦) ، *mallas* (ص ٣٧٢ — ٤٠٢) في كتابه *Recherches sur quelques problèmes* ثم الكلمة *alleu* و *portio* في كتابه *l'alleu et le domaine rural* (صفحات ١٤٩ — ١٧٠ ، ٢٣٤ — ٢٥٢ على التوالي) .

نجد أن الفقرة المخصصة لكل كلمة هي مجموعة من الجمل التي ترد فيها الكلمة مصحوبة باسم المؤلف ، مما يمكن من تحديد العصر .

فإن كانت اللغة ميتة بالنسبة إلى مؤلف الوثيقة ويكون قد نقلها من الكتب ، — كما هو الشأن في النصوص اللاتينية في نهاية العصر الوسيط — ، فيجب أن نحتاط إذ من الممكن أن تكون الكلمات مستعملة بمعنى اعتباطي ولم تختار إلا للتزيق والبديع : فمثلا كلمة Consul كان معناها « كونت » ، وكلمة Capite census بمعنى خاضع لضريبة الريع ، وكلمة agellus بمعنى الضيعة الكبيرة .

٢ — والاستعمال اللغوي يمكن أن يختلف من إقليم إلى آخر ، ولهذا ينبغي معرفة لغة الإقليم الذي كتبت فيه الوثيقة ، أعني المعاني الخاصة المستعملة بها الألفاظ في الأقاليم المختلفة .

٣ — ولكل مؤلف طريقته الخاصة في الكتابة ، ولهذا يجب أن ندرس لغة المؤلف ، والمعنى الخاص الذي استعمل به الكلمات^(١) . وتلك مهمة قواميس لغات المؤلفين ، مثل « قاموس يوليوس قيصر » *Lexicon Caesarianum* الذي وضعه موزل Meusel وجمع فيه كل المراجع التي استخدم فيها قيصر كل كلمة كلمة .

٤ — والتعبير يختلف معناه بحسب الموضع الذي يوجد فيه ، ولهذا ينبغي أن تفسر كل كلمة وكل جملة لا مفردة ، بل بحسب المعنى العام للفقرة (السياق) . وقاعدة السياق هذه^(٢) هي قاعدة أساسية في التفسير . وتقضى بأنه قبل أن استعمل

(١) يوجد عرض لهذه الطريقة نظرياً وعملياً في كتاب « أبحاث في بعض مشاكل التاريخ » *Recherches sur quelques problèmes d'histoire* لفوستيل دي كولانج (س ١٨٩ - ٢٨٩) ، بشأن معلومات ناسبت عن الجرمان . أظن خصوصاً في الصفحات من ٢٦٣ إلى ٢٨٩ ، مناقشة الفقرة الشهيرة الخاصة بطريقة الألمان في الزراعة .

(٢) يعرفها فوستيل دي كولانج هكذا : « ينبغي ألا نفصل كلمتين عن سياقهما ، ولا فهذه هي الوسيلة للخلط في معنيهما » (« الملكية الفرنجية » س ٢٢٨ ، تعليق ١) .

جملة من نص أن أقرأ النص كله أولاً ، ونحظر التقاط الاقتباسات وإدراجها في عمل حديث ، أى التقاط شذرات من جمل منتزعة من ققرة لا تدرى ما المعنى الخاص الذى لها فيها^(١).

وهذه القواعد ، لو طبقت بدقة ، تؤلف منهجاً دقيقاً في التفسير ، لا يكاد يترك أى مجال للخطأ ، لكنه يقتضى إنفاق وقت هائل . فكأن من عمل إذا كان ينبغي أن نحدد لكل كلمة بعملية خاصة معناها في لغة العصر والبلد والمؤلف والسياق ! وهذا هو العمل الذى تقتضيه الترجمة الجيدة ، وقد تم بالنسبة إلى بعض المؤلفات القديمة ذات القيمة الأدبية العظيمة ؛ أما بالنسبة إلى جهرة الوثائق التاريخية فيقتصر في الواقع العمل على عملية مختصرة .

وليست كل الكلمات على السواء خاضعة للتغير في المعنى ، فالفالية منها تحتفظ عند كل المؤلفين وفي كل العصور بمعنى مطرد تقريباً . ومن هنا يمكن الاكتفاء بدراسة التعبيرات التى بطبعها تتعرض لاختلاف معانى متغيرة وهى :

١ - التعبيرات الجاهزة التى لما كانت قد ثبتت ، فإنها لا تتطور على نفس النحو الذى تتطور عليه الكلمات التى تتألف منها ، (٢) وخصوصاً الكلمات التى تدل على الأشياء المعرّضة بطبعها للتطور : طبقات الناس (miles, colonus, servus) ، — النظم (conventus, justitia, judex) العرف (الملكية الوراثة المعفاة من كل التزام alleu والمنافع bénéfice ،

(١) هامى ذى عبارة فوسيل في تنديده بهذا السلك : « إنى لا أتحدث عن العلماء المحصلين المزيّنين الذين ينفلون عن اقتباسات غيرهم ولا يكافون أنفسهم أكثر من أن يتحققوا هل الجملة التى رأوها مقتبسة توجد فعلاً في الموضع المشار إليه . وتحقيق الاقتباسات شىء مختلف تماماً عن قراءة النصوص ، وأحياناً يفضى كل منهما إلى نتائج تناقض النتائج التى يفضى إليها الآخر . » (مجلة المسائل التاريخية « سنة ١٨٨٧ ج ٦) . وراجع أيضاً (في كتابه ... l'allen من ١٧١ — ١٩٨) الدرس الذى ألقاهه جلاسون Glasson ، إذ ناقش « مؤسماً درسها حسب سياقاتها لبيان أنه لا موضع منها يدل على الحق الذى قال به جلاسون . وراجع رد جلاسون بعنوان : *Les Communaux et le domaine rural à l'époque franque* باريس سنة ١٨٩٠

والانتخاب (election) ، العواطف ؛ — والأشياء المستعملة في الحياة اليومية .
فمن المخاطرة أن نفترض معنى ثابتاً لكل هذه الكلمات وأشباهاها ؛ ولابد من
الاحتياط والتأكد من المعنى الذي أريد فهمها به في سياقها .

وقال فوستيل دي كولانج : « إن لدراسات الكلمات أهمية بالغة في علم
التاريخ . فاللفظ الذي يفسر تفسيراً خطأ يمكن أن يكون مصدراً لأغلاط
فاحشة »^(١) . فلقد كفاه أن يطبق منهجياً نقد التفسير على مئات من الكلمات
ليحدد دراسة عصر الميروفنجيين .

٤ — وبعد تحليل الوثيقة وتحديد المعنى الحرفي للجمل ، لا يكون المرء
واقفاً بعد من الوصول إلى فكرة المؤلف الحقيقية . فربما يكون قد استعمل
بعض التعبيرات بمعنى ملتو ، وهذا يقع لعدة أسباب متباينة كل التباين : المثل
symbole أو الرمز allégorie ، — الفكاهة والتمويه ، — التعريض
أو الإضمار ، — أو مجرد الجواز اللغوي (الاستعارة ، المبالغة ، التلميح)^(٢) .
ففي كل هذه الأحوال ينبغي أن ننفذ ، من خلال المعنى الحرفي ، إلى المعنى
الحقيقي الذي أخفاه المؤلف عن قصد تحت تعبير غير مطابق .

وهذه المسألة تحير منطقياً : إذ لا يوجد معيار خارجي ثابت لمعرفة المعنى
الملتوى معرفة أكيدة . وجوهر التمويه ، وقد أصبح نوعاً أدبياً في القرن التاسع
عشر ، هو في محو كل العلامات والدلائل التي قد تكشف عن المقصود . وفي

(١) وأساءة فوستيل تنحصر كلها في نقده لتفسير ؛ فهو لم يقم شخصياً بأي عمل في النقد
الخارجي . وقده للأمانة والدقة عوقبه احترامه لأقوال الأقدمين احتراماً بلغ حد الاعتقاد
الساذج .

(٢) وتوجد صعوبة مماثلة لهذه في تفسير القواعد التذكارية الرمزية ؛ إذ ينبغي عدم
تفسيرها حرفياً . فدايوس في تمثال بهستون يطلأ بأقدامه الرؤساء المغلوبين ؛ وهذا تصوير
عجazy . ومصبرات المصور الوسطى تصور أشخاصاً راقدين في قرائنهم وعلى رؤوسهم
تيجان : وهذا رمز لرتبتهم ولم يرد المصور أن يقول لأنهم يحتفظون بتيجانهم أثناء
النوم !

الواقع العملي من المؤكد أن المؤلف لا يستخدم المعنى اللغوي إذا أراد أن يكون مفهومًا ، ولهذا فن النادر أن نجد المعنى الملتوى في الوثائق الرسمية والرقاع والأخبار التاريخية . ففي هذه الأحوال كلها نجد أن الشكل العام للوثيقة يؤذن بافتراض أنها مكتوبة بالمعنى الحرفي .

وعلى العكس ينبغي أن نتوقع وجود معنى ملتو حينما لا يهم المؤلف أن يكون مفهومًا ، أو حينما يكتب لجمهور يمكنه أن يفهم تلميحاته ومضمراته ، أو لمريدين (دينيين أو أدباء) ينبغي عليهم أن يفهموا رموزه ومجازاته . وهذا هو الشأن في النصوص الدينية ، والرسائل الخاصة ، وفي جميع الأعمال الأدبية ، وهي تؤلف شطرًا كبيراً من الوثائق المتعلقة بالعصر القديم . ولهذا فإن فن إدراك وتحديد المعنى الختبيء في النصوص كان يشغل دائماً مكانة عظيمة في نظرية الهرمنوطيقا^(١) (هذه هي الكلمة اليونانية الدالة على نقد التفسير) ، وفي تأويل النصوص المقدسة والمؤلفين القدماء .

والطرق المستخدمة في إيلاج المعنى الملتوى تحت المعنى الحرفي من التنوع والتوقف على ظروف فردية عديدة بحيث لا يمكن رد فن تحديدتها إلى قواعد عامة . ولا يمكن إلا أن نكتفي بصياغة مبدأ كلي وهو : حينما يكون المعنى الحرفي غير معقول أو مضطرباً أو غامضاً ، أو منافياً لأفكار المؤلف أو للوقائع التي عرفها ، فينبغي أن نفترض وجود معنى ملتو .

ولتحديد هذا المعنى ينبغي اتخاذ نفس المسلك الذي سلكناه لتقرير لغة المؤلف . فنقارن النواضع التي توجد فيها العبارات التي نظن أن فيها معنى ملتوياً ، ابتغاء أن نجد موضعاً يمكن السياق فيه من حزر المعنى . ومن الأمثلة المشهورة

(١) قدم أ . بوك في « دائرة معارف العلوم الفيلولوجية ومناهجها » ج ٢١ سنة ١٨٨٦
A. Boeckh : *Encyclopaedie und Methodologie der Philologischen Wissenschaften*.

نظرية في التفسير اقتصر أ . برنهم على الإحالة إليها .

على هذا المسلك اكتشاف المعنى الرمزي لـ « الوحش » في « رؤيا يوحنا »..
لكن لما كان لا توجد طريقة سليمة للحل ، فلا يحق للمرء أن يؤكد أنه
اكتشف كل المقاصد الحقيقية أو كشف عن الإشارات التي يرمي إليها
النص ، وحتى حين يعتقد الإنسان أنه وجد المعنى ، فيحسن به ألا يستخلص
نتائج من تفسير هو بالضرورة حزري .

وفي مقابل ذلك ينبغي أن يحذر الإنسان من تفقد معنى رمزي باستمرار
كأفلاطونيون المحدثون بمؤلفات أفلاطون ، وأنصار سويدنيورج بالكتاب
المقدس . والناس قد أفلتوا اليوم من هذه المبالغة في التأويل ، لكنهم ليسوا
بأمن من اتجاه مماثل هو السعي لإدراك إيماءات في كل نص . وهذا اللون من
البحث عن الإشارات الخفية ، ويقوم كله على الحزر ، قد يعطى المفسر
ما يتملق أهواءه الذاتية ولكنه لا يقدم نتائج مفيدة للتاريخ .

٥ — فإذا وصلنا أخيراً إلى المعنى الحقيقي للنص انتهى التحليل الإيجابي .
والنتيجة هي التمكن من معرفة تصورات المؤلف ، والصور التي كونها في ذهنه
والأفكار العامة التي بها امتثل العالم . وهكذا نصل إلى آراء ، ومذاهب ،
ومعلومات . وهذه طبقة من المعلومات المهمة جداً التي يتألف منها مجموعة من
العلوم التاريخية^(١) : تواريخ الفنون التشكيلية والآداب ، — تاريخ العلوم ، —
تاريخ المذاهب الفلسفية والأخلاقية ، علم الأساطير وتاريخ المذاهب (المسماة
خطأ باسم العقائد الدينية ، إذ تدرس المذاهب الرسمية دون البحث فيما إذا كانت
معتقدة أو لا) ، — تاريخ القانون ، تاريخ النظم الرسمية (بوصف أنه لا يبحث
كيف كانت تطبق عملياً) ، — مجموع الخرافات والنقول traditions

(١) النهج الحاس باستخراج معلومات القوائم الخارجية من التصورات ، يؤلف جزءاً من
نظرية البرهنة التركيبية — راجع الكتاب الثالث .

والآراء والتصورات الشعبية (التي تسمى تسمية غير دقيقة بـ « معتقدات ») ،
التي يجمعها اسم « الفولكلور » .

وكل هذه الدراسات لا حاجة بها إلى النقد الخارجي للمصدر وإلى نقد التفسير
وتقتضى درجة في الإعداد أقل من تاريخ الوقائع المادية ، ولهذا كانت أسرع في
التكون منهجياً .

الفصل السابع

النقد الباطن السلبى للأمانة والدقة

١ — إن التحليل والنقد الإيجابى للتفسير لا ينفذان إلى العمل الباطن الذى قام به عقل مؤلف الوثيقة ولا يطلعانا إلا على أفكاره وحدها ، ولا يعرفانا مباشرة شيئاً عن الوقائع الخارجية . وحتى لو كان قد استطاع مشاهدتها ، فإن النص الذى قدمه لنا لا يدل إلا على كيفية تصوره لها ، لا كيف شاهدها فعلاً وعلى نحو أقل ماذا كانت حقاً . وما يعبر عنه المؤلف ليس بالضرورة ما كان يعتقد ، فعليه كذب ، وما اعتقده ليس بالضرورة هو ما حدث فعلاً ، فعليه خطأ . هذه قضايا بينة ، ومع ذلك فإن أول بادرة طبيعية تصدر عنا تحملنا على أن نقبل كل قول وارد فى وثيقة على أنه صحيح ، ومعنى هذا الإقرار ضمناً بأنه لا مؤلف كذب أو خطأ ، ولا بد أن تكون قابلية الاعتقاد التلقائية هذه قوية جداً ، لأنها قائمة فينا رغم ما تدل عليه التجربة اليومية من أحوال من الخطأ والكذب لا تعد ولا تحصى .

والممارسة العملية حملت المؤرخين على التفكير لما أن وضعهم أمام وثائق يناقض بعضها بعضاً ، فأدى هذا التعارض إلى وجوب الشك ، وبعد الفحص أدى إلى الإقرار بوجود الخطأ والكذب فى الوثائق ، وهكذا اقتضى الأمر بالضرورة قيام النقد السلبى ابتغاء نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ . بيد أن غريزة الثقة من القوة والثبات إلى حد أن منعت ، حتى أهل المهنة ، من تشييد النقد الباطن للأقوال على هيئة منهج منظم ، كما فعلوا بالنسبة إلى النقد الخارجى للمصدر . فاقصر المؤرخون فى أعمالهم ، بل وواضعو نظريات المنهج التاريخى^(١)

(١) مثل P. de Smedt و Tardif و Droysen وحقى برنهم Bernheim .

على آراء عامة وصيغ غامضة ، على العكس تماماً مما فعلوا بالنسبة إلى دقتهم في نقد المصادر . ويكتفون بالبحث عما إذا كان المؤلف ، على وجه العموم ، كان معاصراً للوقائع ، وعما إذا كان شاهد عيان لها ، وعما إذا كان أميناً وحسن الاطلاع على الأخبار ، وعما إذا كان قد عرف الحقيقة أو عما إذا كان أراد أن يقولها ، وبالجملة يبحثون عما إذا كان المؤلف جديراً بالثقة (أو ثقةً) .

ومن المؤكد أن هذا النقد السطحي أفضل كثيراً من انعدام النقد ، وكان كافياً لإعطاء الذين مارسوه شعوراً بالتفوق لا مرء فيه . لكنه إنما هو في منتصف الطريق بين قابلية الاعتقاد العامة وبين المنهج العلمي . فهنا كافى كل علم ، ينبغي أن تكون نقطة الابتداء هي الشك المنهجي^(١) . فكل ما لم يثبت بعد ينبغي أن يظل مؤقتاً موضوعاً للشك ، ولتوكيد قضية ما ينبغي تقديم الأسباب التي تبرر الاعتقاد بأنها صحيحة صادقة . فإذا طبق الشك المنهجي على أقوال الوثائق ، أصبح ترتيباً منهجياً .

فينبغي على المؤرخ قبلًا أن يرتاب في كل أقوال المؤلف ، لأنه لا يدري لعل قوله كذب أو خطأ . إن أقواله لا يمكن أن تكون أكثر من دعاوى . فإذا أضافها المؤرخ إلى حسابه هو الخاص وكررها باسمه ، ففي هذا إقرار ضمني بأنه يعدها حقائق علمية . وهذه الخطوة الحاسمة لا يحق له القيام بها إلا لأسباب جيدة . لكن العقل الإنساني فطر على أن يقوم بهذه الخطوة دون أن يتبين (راجع الكتاب الثاني ، الفصل الأول) . — ولا وسيلة أمام الناقد لحماية نفسه من هذا الميل الخطر غير وسيلة واحدة ، وهي أن لا ينتظر لنشك أن يضطره إلى ذلك التناقض القائم بين أقوال الوثائق ، بل عليه أن يبدأ أولاً بالشك . ويجب أن لا ينسى أبداً المسافة القائمة بين قول المؤلف ، أياً من كان ، وبين الحقيقة

(١) لا كان ديكارت قد نشأ في عصر لم يكن التاريخ فيه غير ترديد الأخبار السابقة ، فإنه لم يجد ذريعة لتطبيق الشك المنهجي عليه ؛ ولهذا رفض أن يعترف بأن للتاريخ طابعاً علمياً . [راجع الملحق رقم ١ — المترجم] .

الثابتة علمياً ، وبهذا يحتفظ دائماً بالشعور التام بالمسئولية التي تقع على عاتقه حين يردد قولاً ورد في وثيقة .

وحتى لو قدر المرء مبدئياً أن يمارس هذا الارتياح المنافي للطبيعة ، فإنه يميل بغير رزته إلى التخلص منه بأسرع ما استطاع . فالحركة الطبيعية هي أن يقوم بنقد المؤلف كله في مجموعه أو على الأقل نقد الوثيقة بكاملها ، والتقسيم إلى طائفتين: النعاج على اليمين ، والكباش على اليسار ، المؤلفين الجديرين بالثقة أو الوثائق الجيدة في جانب ، والمؤلفين المرتاب فيهم أو الوثائق السقيمة في جانب آخر . وبعد أن يستنفد المرء كل ما لديه من قوة الارتياح ، يردد بغير نقاش كل أقوال « الوثيقة الجيدة » . فيوافق على الارتياح في سويداس Suidas أو ايموان Aimoin فكلاهما يدعو إلى الريبة ، لكن يصدق كل ما قاله ثوكيديديس أو جرجوار دى تور^(١) . ونطبق على المؤلفين الإجراءات القضائية التي تقسم الشهود إلى شهود عدول وشهود زور : فإذا ما واقفنا على شاهد ، التزمنا بالأخذ بكل أقواله ، ولا يجرؤ المرء على الشك في شيء من أقواله إلا إذا كانت لديه أسباب خاصة تدعو إلى ذلك . ويميل المرء بغير رزته إلى الدفاع عن المؤلف الذي قال عنه إنه ثقة ، وينتهى إلى القول ، كما في المحاكم ، بأن « عبء الدليل » يقع على عاتق المنكر لشهادة مقبولة^(٢) .

(١) وفوستيل دى كولانج نفسه لم يكن يريثاً من هذا الضعف . فبنسبة خطبة نسبها جريجوار دى تور إلى الأمبراطور كلوفيس يقول : « ولا شك في أنه لا يمكن تأكيد أن هذه الكلمات قد قيلت حقاً . لكن ينبغي أيضاً ألا نؤكد ببساطة ضد جريجوار دى تور أنها لم تقل — والموقف الأحكم هو الإقرار بصحة نص جريجوار » (« الملكية الفرنسية » س ٢٦) . الموقف الأحكم ، أو بالأحرى الموقف العلمي الوحيد هو أن تقول إننا لا نعرف شيئاً من أقوال كلوفيس ، لأن جريجوار نفسه لم يعرفها .

(٢) وقد وجدنا واحداً من أبرز مؤرخي العصر القديم خبرة بالنقد ، وهو ادورد ماير في كتابه « نشأة اليهودية » ، هـ سنة ١٨٩٦ ، قد استند إلى هذه الجهة القضائية القريبة لصالح الأقوال الواردة في سفر « نحميا » . وبوشيه لوكليز Bouché-Leclercq ، في دراسة ممتازة من « حكم سلوقس الثاني كالينيكوس والقدر التاريخي » ، « مجلة جامعات الجنوب » =

ويزداد الأمر اختلاطاً بسبب العبارة : « صحيح » Authentique المستعارة من لغة القضاء ، وهي لا ترجع إلا إلى المصدر ، لا إلى المضمون . فالقول بأن وثيقة ما « صحيحة » لا يعنى إلا أن مصدرها وثيق ، لا أن مضمونها صحيح دقيق لكن الصحة تولد شعوراً بالإقدام بهيئة المرء لقبول المضمون دون مناقشة . فالشك في أقوال وثيقة صحيحة يولد عليه رائحة الادعاء ، أو على الأقل يعتقد المرء أنه مضطر إلى انتظار ظهور أدلة قاطعة قبل « تبريح » شهادة المؤلف : والمؤرخون أنفسهم يستعملون هذه العبارة المستعارة من لغة الفقه والقضاء استعارة لا محل لها .

ولا بد من مقاومة هذه النوازع الغريزية بطريقة منهجية . فالوثيقة (وبالأحرى مجموع مؤلفات الكاتب) لا تؤلف كلا ، بل تتألف من عدد كبير جداً من الأقوال المستقلة ، وكل منها يمكن أن تكون كاذبة أو زائفة بينما باقى أقواله أمينة أو دقيقة (أو العكس) ، مادام كل قول منها هو ثمرة عملية يمكن أن تكون غير صحيحة بينما الأخرى صحيحة . ولهذا لا يكفي فحص الوثيقة « في جملتها » ، بل ينبغي فحص كل قول وارد فيها ، ف « النقد » لا يمكن أن يتم بدون « تحليل » .

وهكذا فإن النقد الباطن يفضى إلى قاعدتين عامتين :

(١) الحقيقة العلمية لا تتقرر بمجرد الشهادة . فلتوكيد قضية ما ينبغي أن

= أبريل — يونيو سنة ١٨٩٧ ، يبدو أنه يحمل — كرد فعل ضد الإفراط في النقد عند فيبور Niebuhr ودرويزن Droysen — إلى نظرية مماثلة ، قال : خوفاً من الوقوع في اللادرية وهي بمثابة انتحار بالنسبة الى النقد — أو في الهوى الفردى ، ينبغي على النقد التاريخي أن يولى بعض النقد للشهادات التي لا يستطيع ضبطها ، إذا كانت لا تتناقى مع شهادات أخرى ذات قيمة مساوية . ويوشيه لا يكبد على حق ضد المؤرخ الذى « بعد أن يبرح كل الشهود ، يدعى لنفسه الحق في أن يستبدل نفسه بهم وأن يرى بأعينهم شيئاً آخر مختلفاً عما شاهدوه هم » . لكن حيناً لا نكون « الشهادات » كافية للتعريف علمياً بواقعة ، فالموقف السليم الوحيد هو « اللادرية » ، أى الإقرار بالجهل ؛ وليس من حقنا تجنب هذا الإقرار بدعوى أن الصدقة تجتنب على الوثائق التي تتناقض مع هذه الشهادات .

نسند إلى أسباب خاصة لاعتقاد أنها صحيحة صادقة . فمن الممكن في بعض الأحوال أن يكون تأكيد المؤلف سبباً كافياً ، لكن لا يمكن معرفة ذلك مقدماً . فالقاعدة إذن هي أن نفحص كل قول للتأكد من أنه من النوع الذي ينطوي على سبب كاف لتصديقه .

(٢) ونقد الوثيقة لا يمكن أن يتم جملةً . بل القاعدة ينبغي أن تكون : تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها وفحص كل منها على حدة . وفي كثير من الأحوال نشاهد أن الجملة الواحدة تحتوى على عدة أقوال ، لهذا ينبغي فصاها بعضها عن بعض لنقد كل منها على حدة . ففي عقد البيع مثلاً ينبغي أن نميز التاريخ والمكان والبائع والمشتري والسلعة والتمن وكل شرط من شروط العقد .

والنقد والتحليل يتمان عملياً في وقت واحد ، ويمكن — إلا فيما يتصل بالنصوص ذات اللغة الصعبة — أن يتما في وقت واحد مع التحليل والنقد الخاصين بالتفسير . فالحال تفهم العبارة ، تحلل وينقد كل عنصر من عناصرها .

ومعنى هذا أن النقد يتألف منطقياً من عدد هائل من العمليات . فإذا وصفناها بالتفصيل اللازم من أجل فهم تركيبها وأسباب وجودها ، فإننا نعطيها مظهر عملية فيها البطء ما يجعل من غير الميسور الوفاء بها عملياً . وهذا هو الأثر الذي لا مفر منه والذي يحدثه كل وصف بالقول لفعل مركب عملياً . قارن مثلاً الزمن اللازم لوصف حركة المسابقة ولتنفيذها ، وقارن طول النحو والقاموس بسرعة القراءة . فالنقد ، ككل فن عملي ، يقوم على التعود على بعض الأفعال ، وأثناء التعلم ، وقبل أن تتمكن العادة ، يضطر المرء إلى التفكير في كل فعل على حدة قبل أدائه وتفصيل الحركات : ولهذا تؤدي كلها ببطء وعناء ، أما إذا تمكنت العادة ، فإن الأفعال — وقد أصبحت غريزية غير مشعور بها — تصبح سهلة سريعة . فلا يقلق القارئ إذن من بطء عمليات النقد ، فسرى فيما بعد أنها ستكون موجزة في الممارسة العملية .

٣ — وها هو ذا النحو الذى عليه تبدى مشكلة النقد . فإذا كان لدينا قول صادر عن رجل لم نره يعمل ، وقيمة القول إنما تتوقف على الطريقة التى عمل بها ، فعلينا أن نتبين هل العمليات التى قام بها قد قام بها على الوجه الصحيح الدقيق . — ووضع المشكلة نفسه يدل على أنه ليس فى المستطاع الطمع فى حل مباشر نهائى ، إذ تنقص البيئة الجوهرية ، وهى الطريقة التى عمل بها المؤلف . ولهذا فإن النقد يتوقف عند حلول غير مباشرة وموقفة ، ويقتصر على تقديم بيانات تقتضى معالجة نهائية .

والغريزة الطبيعية تدفع إلى الحكم على قيمة الأقوال تبعاً لصورتها . فيخيل إلى المرء أنه يتبين لأول نظرة ما إذا كان المؤلف أميناً أو ما إذا كانت الرواية دقيقة . وهذا ما يسمى بـ « لهجة الأمانة » أو « انطباع الشعور بالحقيقة » . وهو انطباع لا يكاد من الممكن مقاومته ، لكنه مع ذلك وهم . فليس ثم معيار خارجى للأمانة ولا للدقة . « ولهجة الأمانة » هى مظهر الاقتناع ، والخطيب والممثل والكذاب المعتاد على الكذب أقدر على الظهور بهذا المظهر وهم يكذبون من الرجل المتردد حيناً يقول ما يعتقد . فقرة التوكيد لا تدل دائماً على قوة الاقتناع ، بل على المهارة أو الوقاحة^(١) . وكذلك نجد أن وفرة التفاصيل والتدقيق فى ذكرها ، وإن تركا أثراً حاداً فى نفوس القراء غير المدربين ، فإنهما لا يضمنان دقة الوقائع^(٢) ، ولا يخبران إلا عن خيال المؤلف حين يكون أميناً ، أو وقاحته

(١) و « مذكرات » الكاردينال دى رتر De Retz تقدم مثلاً بارزاً على هذا ، وهو حكاية الأشباح التى لقيها رتر وتورن Turenne . وقد بين ناشر هذه المذكرات ، ضمن مجموعة « كتاب فرنسا الكبار » وهو A. Fellet (ج ١ ص ١٩٢) أن هذه الحكاية المروية بحماسة ، كلها كذب من أولها إلى آخرها .

(٢) ومن الأمثلة الجيدة على التأثير الذى تحدثه رواية مفصلة — أسطورة نشأة رابطة Ligue المقاطعات السويسرية الثلاث الأولى (جسر Gessler والتحالفين فى جروتلي Grütli) ، فقد صنع هذه الأسطورة تشودى Tschudi فى القرن السادس عشر ، وأصبحت كلاسيكية منذ مسرحية « فللم تل » للشاعر الألمانى شلر ، وأصبح من الصعب نزاعها من القول . راجع :

Rillet : *Origines de la Confédération Suisse*, Genève, 1869, in-8.

حين لا يكون أميناً . والمرء يميل أن يقول عن رواية مفصلة : « إن أموراً كهذه لا تخدع » نعم ! إنها لا تخدع ، لكنها تنتقل بسهولة جداً من شخص إلى آخر ، ومن بلد إلى بلد ومن زمان إلى زمان . — وعلى هذا فليس ثم أى طابع خارجي لوثيقة يمكن أن يعنى من نقدها .

إن قيمة قول المؤلف تتوقف على الظروف التى عمل فيها فحسب . وليس أمام النقد من وسيلة غير أن يفحص هذه الظروف . لكن لا محل لمتابعتها كلها ، بل تكفى الإجابة عن سؤال واحد : هل كان عمله صحيحاً ، أو لا ؟ — وهذا السؤال يمكن معالجته من ناحيتين :

(١) فنحن نعرف غالباً عن طريق نقد المصدر الظروف العامة التى عمل فيها المؤلف . ومن المحتمل أن بعضها أثر فى كل عملية من العمليات الجزئية التى قام بها . لهذا ينبغي أن نبدأ بدراسة المعلومات التى لدينا عن المؤلف وعن كتابة الوثيقة ، مهتمين بالبحث فى عادات المؤلف ومشاعره ومركزه الشخصى ، أو فى ظروف كتابته لها — عن كل الدوافع التى يمكن أن تكون قد مالت به إلى العمل عملاً غير صحيح ، أو على العكس إلى العمل بصحة وافرة . ولتين هذه الدوافع الممكنة ينبغى توجيه الانتباه إليها مقدماً . والمسلك الوحيد هو إذن وضع ثبوت أسئلة questionnaire عام عن أسباب عدم الصحة ، ثم تطبيقه على الظروف العامة التى كتبت فيها الوثيقة لاكتشاف الظروف التى عسى أن تكون قد أدت إلى عدم الصحة فى العمليات وإلى إفساد النتائج . لكننا لا نحصل بهذه الوسيلة — حتى فى أفضل الظروف مواتاة وهى التى تكون فيها ظروف صدور الوثيقة معروفة تماماً — إلا على إشارات عامة غير كافية للنقد ، لأنه ينبغى أن يعمل عمله فى كل قول جزئى .

(ب) ونقد الأقوال الجزئية لا يمكن أن يتم إلا بعملية واحدة ، تقسم بالمفارقة المعجبية ، وهذه العملية هى : دراسة الظروف الكلية لتأليف الوثائق .

فاللغات التي لا يحصل عليها من الدراسة العامة للمؤلف ، يمكن الحصول عليها من معرفة العمليات الضرورية للعقل الإنسانى ، لأنها لما كانت كلية ، فيجب أن توجد فى كل حالة جزئية . فنحن نعرف ما هى الأحوال التى يميل فيها الإنسان عامة إلى تغيير الوقائع عن قصد أو تشويها . فعلى إذن أن نفحص ، بالنسبة إلى كل قول ، هل أنشئ فى حالة من تلك الأحوال التى يمكن أن نتوقع فيها — وفقاً لعادات الإنسانية عامة — أن تكون العملية فيها غير صحيحة . والمسلك العملى هو وضع ثبت أسئلة عن الأسباب المعتادة لعدم الصحة .

وهكذا نجد أن النقد كله يرجع إلى وضع ثبتي أسئلة والإجابة عنها : أحدهما لتمثل الظروف العامة لتأليف الوثيقة مما تنتج عنها الدوافع العامة للارتياح أو الثقة ، والثانى لتمثل الظروف الخاصة بكل قول ، مما تنتج عنها الدوافع الخاصة للارتياح أو الثقة . وهذا الثبت المزدوج من الأسئلة يجب أن يوضع مقدماً بحيث يوجه فحص الوثيقة عامة بطريقة منهجية ، وكذلك فحص كل قول خاص . ولما كان هذا الثبت المزدوج واحداً بالنسبة إلى كل الوثائق ، فمن المفيد وضعه مرة واحدة وإلى الأبد .

٤ — وثبت الأسئلة النقدية يتضمن سلسلتين من الأسئلة ، تناظران سلسلتين من العمليات التى بها تتألف الوثيقة . ونقد التفسير يعرفنا فقط بما أراد المؤلف أن يقوله ، ويبقى أن نحدد : (أ) ما اعتقده فعلاً ، إذ يمكن ألا يكون أميناً ؛ (ب) وما عرفه فعلاً ، إذ يمكن أن يكون قد أخطأ . — ولهذا يمكن التمييز بين نقد الأمانة وهدفه معرفة ما إذا كان مؤلف الوثيقة لم يكذب ، وبين نقد الدقة وهدفه معرفة ما إذا كان لم يخطئ .

ومن النادر جداً فى الواقع العملى أن نكون فى حاجة إلى أن نعرف ماذا اعتقد المؤلف . فاللهم إلا إذا قمنا بدراسة خاصة لطباعه ، لا يعيننا المؤلف مباشرة لأنه ليس إلا وسيطاً للوصول إلى الوقائع الخارجية التى رواها . وهدف النقد هو تحديد ما إذا كان المؤلف قد تمثل هذه الوقائع بدقة . فإذا كان قد أعطى

معلومات غير دقيقة ، فيستوى أن يكون قد فعل ذلك كذباً أو خطأ : وتتعدد العملية دون داع ولا فائدة إذا بحثنا في التمييز بين كلا النوعين . ولهذا نقول نجد فرصة لممارسة نقد الأمانة على حدة ، ويمكن اختزال العمل بأن نجمع في ثبوت أسئلة واحد كل دوافع عدم الدقة . لكن الأوضح أن نعرض في سلسلتين منفصلتين الأسئلة التي ينبغي أن نضعها .

والسلسلة الأولى من الأسئلة تفيد في البحث عما إذا كان ثم دافع للارتياح في أمانة القول . فنتساءل هل كان المؤلف في ظرف من شأنه أن يميل بالمرء عادة إلى عدم الأمانة . ويجب أن نبحت ما هي هذه الظروف ، بالنسبة إلى مجموع الوثيقة بوجه عام ، وبالنسبة إلى كل قول بوجه خاص . والجواب تقدمه التجربة . فكل كذبة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، سببها القصد الخاص عند المؤلف لإحداث تأثير خاص في قارئه . وهكذا يرد ثبوت الأسئلة إلى ثبوت بالمقاصد التي يمكن أن تدفع المؤلفين عادة إلى الكذب . وما هي ذى الأحوال الأكثر أهمية :

(الحالة الأولى) أن يحاول المؤلف أن يحتلب لنفسه منفعة عملية ، ويريد أن يخدع القارئ . للوثيقة لدفعه إلى القيام بعمل أو صرفه عنه ، فيقدم عن قصد معلومات كاذبة : وفي هذه الحالة نقول إن المؤلف كان له مصلحة في الكذب وتلك حالة معظم الوثائق الرسمية . وحتى في الوثائق التي لم تحرر بدافع عملي ، فإن كل قول مفرض يمكن أن يكون كاذباً . ولتحديد الأقوال المتهمة ، ينبغي أن نتساءل : ماذا كان يمكن أن يكون هدف المؤلف عامة وهو يكتب الوثيقة كلها وبخاصة وهو يحرق كل قول من الأقوال التي تتألف منها الوثيقة . لكن ينبغي أن نقاوم ميادين طبيعيين . — أحدهما أن نبحت عن مصلحة المؤلف في الكذب ومعنى هذا أن نبحت عن المصلحة التي ستكون لنا نحن لو كنا في مكانه ، بل يجب على العكس من ذلك أن نتساءل عن المصلحة التي اعتقد هو نفسه أنها له وينبغي أن نتلصقها في ميوله ومثله العليا . — والميل الآخر هو أن نحسب فقط

حساب المصلحة الفردية للمؤلف ، بل ينبغي على العكس أن نتوقع أن يكون المؤلف قد أعطى معلومات كاذبة لمصلحة جماعية . وتلك إحدى صعوبات النقد . فالمؤلف عضو في عدة جماعات معاً : الأسرة ، الإقليم ، الوطن ، الفرقة الدينية ، الحزب السياسى ، الطبقة الاجتماعية ، وهذه الجماعات تتعارض مصالحها أحياناً ، فينبغى أن نعرف كيف نميز الجماعة التى يتشيع لها أكثر من غيرها والتى كان يعمل لها .

(الحالة الثانية) أن يكون المؤلف فى موقف أرغمه على الكذب . وهذا يقع فى كل الأحوال التى يكون فيها فى حاجة إلى كتابة وثيقة وفقاً للقواعد أو العادات ، فيجد نفسه فى ظروف مضادة فيما يتعلق بنقطة ما ، لهذه القواعد أو تلك العادات ، فكان عليه حينئذ أن يؤكد أنه عمل فى ظروف عادية ، وهكذا يصرح تصريحاً كاذباً عن كل النقط التى لم يكن فيها متفقاً مع القواعد . ففى كل محضر تقريباً بعض الكذب الخفيف فيما يتعلق باليوم أو الساعة أو المكان أو عدد الحاضرين أو أسمائهم . وكلنا شاهدنا بأنفسنا ، إن لم نكن شاركنا فعلاً فى بعض هذه التزويرات الصغيرة . لكننا ننسى هذا كثيراً حينما يتعلق الأمر بفقد وثائق الماضى . فطابع الصحة فى الوثيقة يسهم فى إحداث الوهم ، وبالفرصة نجعل كلمة « صحيح » مرادفة لكلمة « أمين » . والقواعد الجامدة المفروضة على تحرير كل وثيقة صحيحة تبدو ضماناً للأمانة ، ولكنها فى الواقع تدفع إلى الكذب لا فيما يتعلق بأساس الوقائع ، ولكن فى الظروف الجانبية . فتوقع الشخص على وثيقة يمكن أن نستنتج منه أنه صدق عليها ، لا أنه كان حاضراً فعلاً فى الوقت الذى تذكر فيه الوثيقة أنه حضره .

(الحالة الثالثة) أن يكون المؤلف يستشعر عطفاً أو كراهية لجماعة من الناس (أمة ، حزب ، فرقة ، إقليم ، مدينة ، أسرة) أو لمجموع من المذاهب أو المؤسسات (دين ، فلسفة ، فرقة سياسية) حمله على تشويه الوقائع ابتغاء أن يعطى فكرة حسنة عن أصدقائه ، وسيئة عن خصومه . وتلك اعتبارات سيئة .

تؤثر في كل أقوال المؤلف ، وهي من الوضوح بحيث أن الأقدمين أطلقوا عليها أسماء (studium, odium) ، ومنذ العصر القديم كان من الشائع عند المؤرخين أن يتباهوا بأنهم تجنبوا هذا وذاك (أى التحيز مع أو ضد) .

(الحالة الرابعة) أن يكون المؤلف قد انساق وراء غرور فردى أو جماعى فكذب ابتغاء تمجيد شخصه أو الجماعة التى ينتمى إليها . وقال ما اعتقد أن من شأنه أن يحدث فى القارىء تأثيراً ينطوى على ما يؤكد أنه هو أو بنى جلسته كانوا ذوى مناقب جليلة . ولهذا ينبغى أن نتساءل ما إذا كان قوله قد دفع إليه هذا الغرور . لكن يجب ألا نتصور غرور المؤلف وفقاً لفرورنا نحن أو غرور معاصرينا . فالغرور لا يستهدف فى كل زمان ومكان نفس الأهداف ، ولهذا ينبغى أن نبحث عن هدف غرور المؤلف ، فلهذه إنما كذب ابتغاء أن ينسب لنفسه (أو لقومه) أفعالاً تبدو فى نظرنا نحن شائنة . فشارل التاسع تباهى كذباً وزوراً بأنه هو الذى حضر لمذبحة سانت بارتلمى . على أنه يوجد دافع كل إلى الغرور ، هو الرغبة فى الظهور بمظهر من هو فى مرتبة رفيعة وأنه يلعب دوراً خطيراً . ولهذا ينبغى دائماً أن نرتاب فى القول الذى ينسب إلى المؤلف ، أو الجماعة التى ينتمى إليها ، مكانة عظيمة فى الدنيا^(١) .

(الحالة الخامسة) أن يكون المؤلف قد أراد تملق الجمهور أو على الأقل أراد أن يتجنب صدمه ، فتراه يعبر عن العواطف والأفكار المتفقة مع أخلاق جمهوره أو البدع السائدة عنده ؛ وحتى لو كان هو شخصياً ذا عواطف وأفكار مخالفة ، فإنه يشوه الوقائع ابتغاء تكييفها مع أهواء جمهوره وأحكامه السابقة . والأنماط الأوضح لهذا النوع من الكذب نجدها فى أشكال الرسمية ؛ والعبارات الشعائرية ؛ والتصریحات التى يقتضيتها « الاتيكيت » ؛ والخطب الرسمية ؛ وصيغ الجمالة . والأقوال التى ترد فيها تدعو إلى الشك بحيث لا يمكن أن نستخلص

(١) فى « الاقتصاديات المالية » لـ Sully ومذكرات الكاردينال دى رتر Retz أدلة عجيبة على الكذب الصادر عن الغرور .

منها أى معلومات عن الوقائع المذكورة فيها . وإنا لنشاهد ذلك فيما يتصل بالصيغ المستعملة فى هذا العصر كل يوم ، ولكننا ننسى ذلك غالباً أثناء نقد الوثائق ، خصوصاً فيما يتعلق بالمصور التى لم يبق لدينا عنها غير وثائق نادرة . فلا يخطر ببال أحد منا أن يبحث عن المشاعر الحقيقية لإنسان فى توكيدات الاحترام التى يكتبها فى خاتمة رسائله . ومع ذلك فقد اعتقد زمناً طويلاً فى تواضع بعض رجال الكهنوت فى المصور الوسطى لأنهم فى يوم انتخابهم يبدأون برفض الوظيفة معلنين أنهم لا يستحقونها ؛ لكن تبين بعد حين ، بواسطة المقارنة ، أن هذا الرفض كان مجرد صورة شكلية من صور اللياقة . ولا يزال يوجد من بين العلماء المحصلين من يبحث فى الصيغ الديوانية التى يستعملها كتاب أحد الأمراء عن معلومات عن تقواه وكرمه ، كما فعل البندكتيون فى القرن الثامن عشر^(١) .

ولتبيين أقوال المجاملة واللياقة هذه ينبغى القيام بدراستين شاملتين : إحداهما تتناول المؤلف لمعرفة أى جمهور يخاطبه ، إذ يوجد فى البلد الواحد فى العادة أنواع عديدة من الجمهور موضوع بعضها فوق بعض أو إلى جوار بعض ، ولكل منها ناموسه الأخلاقى أو الأدبى ؛ والدراسة الثانية تتناول الجمهور لمعرفة بأى نوع من نوااميس الأخلاق والآداب يدين .

(الحالة السادسة) أن يكون المؤلف قد حاول تملك الجمهور بحيل أدبية ، فشوه الوقائع لجمعها أجل حسب تصوره للجمال . لهذا ينبغى أن نبحث عن مثل المؤلف الأعلى أو المثل الأعلى عند رجال عصره من أجل الارتياح فى الجمل التى

(١) وفوستيل دى كولانج نفسه إنساق وراء البحث فى صيغ النقوش المكتوبة على شرف الأباطرة عن دليل على حب الشعوب للنظام الإمبراطورى . قال : « لنقرأ النقوش ، فستجد أن الشعور المتجلى فيها هو دائماً شعور عرفان الجليل وتحقيق المصلحة ... أنظر مثلاً مجموعة أورلي Oreili . فالتميمات الأكثر شيوعاً فيها ... » . وتمداد الأداب التوقير المطاة للأباطرة تنهى بهذه الكلمة الجامعة : « وسيكون من سوء العلم بالطبيعة الإنسانية أن يعتقد المرء أنه ليس ثم فى هذا كله غير التلق . »

إن هذا ليس تملقاً أيضاً ، بل مجرد شكلية .

شوهت وفقاً لهذا المثل الأعلى . لكن من الممكن أن نقيّم الأنواع المعتادة في التشويه الأدبي . — فالتشويه الخطابي هو أن ننسب إلى الأشخاص مواقف وأعمالاً وعواطف وخصوصاً كلمات نبيلة ؛ وهذا ميل طبيعي لدى الشباب الذي يبدأون في ممارسة فن الكتابة ولدى الكتاب نصف المتبريرين : وهذا عيب مشترك عن إخباري العصر الوسيط^(١) . — والتشويه الملحمي يجمّل الحكاية بإضافة تفاصيل جذابة مشوقة ، وخطب يدعي أن ناساً ألقوها ، وأرقاماً ، وأحياناً أسماء أشخاص ؛ وهذا التشويه خطر لأن التفاصيل الدقيقة توهم الصدق^(٢) . — والتشويه الدرامي هو حشد الوقائع ابتغاء زيادة قوتها الدرامية وذلك بأن تركز على لحظة واحدة أو شخص واحد أو جماعة واحدة وقائع مشتتة . وهذا هو ما يسمى « جعل الشيء أكثر حقاً من الحقيقة » . وهذا أخطر أنواع التشويه ، ونجده عند المؤرخين الفنانين وعند هيرودوت وتاسيت والإيطاليين في عصر النهضة . — والتشويه الغنائي lyrique يبالغ في وصف عواطف المؤلف وأصدقائه وانفعالاتهم ، لكي تظهر قوية شديدة ؛ وينبغي أن نحسب حسابه في الدراسات التي تدعى استخلاص « نفسية » الشخص .

والتشويه الأدبي قليل التأثير على وثائق المحفوظات archives (وإن كنا نجدوها في معظم رقاع chartes القرن الحادي عشر) ، لكنه يغير في النصوص الأدبية تغييراً عميقاً ، بما في ذلك رواية المؤرخين .

والميل الطبيعي يتجه إلى الاعتقاد فيما يقوله الكتاب الموهوبون أكثر من غيرهم ، وقبول القول المعروض في قالب جميل أسهل من قبول غيره . لهذا ينبغي لنا أن يدفع هذا الميل بأن يطبق هذه القاعدة المتسمة بالمفارقة وهي أنه يجب

(١) وسوجيه Suget في كتابه « حياة لويس السادس » نموذج لهذا النوع .

(٢) وللثلاثي الواضح على هذا : تشودي في كتابه الأخبار السويسرية
Tschudi : *Chronicon Helveticum*.

أن نعد القول أدعى إلى الارتياب كلما كان أكثر تشويقاً من الناحية الفنية^(١) وينبغي الارتياب في كل رواية جدابة جداً أو درامية جداً ، فيها يتخذ الأشخاص مواقف نبيلة أو يبدوون عموماً عواطف عنيفة جداً .

وهذه السلسلة الأولى من الأسئلة تفضي إلى نتيجة موقته هي تمييز الأقوال التي قد يصدق أن تكون كاذبة .

٥ - والسلسلة الثانية من الأسئلة تفيد في الفحص عما إذا كان ثم دافع إلى الارتياب في دقة القول: هل وجد المؤلف في ظرف من الظروف التي تسوق الإنسان إلى الخطأ؟ — وكما في مسألة الأمانة ، علينا أن نبحث عن هذه الظروف عامة بالنسبة إلى مجموع الوثيقة ، وخاصة بالنسبة إلى كل قول وارد فيها .

والخبرة العملية المستفادة من العلوم المتكونة تعرفنا ما هي ظروف المعرفة الدقيقة بالوقائع . وليس ثم غير مسلك علمي واحد لمعرفة واقعة ما ، هو « الملاحظة » ؛ لهذا ينبغي أن يعتمد كل قول ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، على ملاحظة ، وأن تكون هذه الملاحظة قد تمت على وجه صحيح .

ويمكن وضع ثبوت الأسئلة الخاصة بدوافع الخطأ ابتداءً من التجربة التي تبين لنا الأحوال المعتادة لوقوع الخطأ .

(الحالة الأولى) أن يكون المؤلف في موضع يسمح له بملاحظة الواقعة وأنه خيل إليه أنه لاحظها فعلاً ؛ لكن منعه من ذلك دافع باطن لم يكن على شعور به : هلوسة ، أو وهم ، أو حكم سابق . ولا فائدة (كما أنه أيضاً من غير الممكن) من تحديد : أي دافع من هذه الدوافع هو الذي أثر ؛ بل يكفي أن نتبين هل لمؤلف قد سئل على إساءة الملاحظة . — وليس من الممكن أن نتبين أن قولاً

(١) أرسطوفانس وديموسينيس مثلان بارزان على القدرة التي لدى الكتاب الكبار على شل النقد وإحداث البلبلة في معرفة الوقائع . ولم يعترف صراحة بافتقارهما إلى الأمانة إلا عند نهاية القرن التاسع عشر .

خاصاً قد كان نتيجة هلوسة أو وهم . وقصارى ما نستطيع هو أن نصل ، في بعض الأحوال القصوى ، إلى معرفة أن المؤلف له ميل عام إلى مثل هذه الألوان من الخطأ ، معرفة ذلك إما بما لدينا من معلومات عنه أو بإجراء مقارنات .

وأسهل من ذلك إمكان تبين أن قولاً ما كان نتيجة حكم سابق *préjugé* إذ نستطيع أن نجد في حياة المؤلف أو مؤلفاته آثار الأحكام السابقة *préjugés* السائدة لديه ، فينبغي بالنسبة إلى كل قول خاص التساؤل عما إذا كان هذا القول صادراً عن فكرة سابقة في ذهن المؤلف عن الناس أو عن نوع معين من الوقائع . وهذا البحث يتطابق جزئياً مع البحث عن دوافع الكذب : فالمصلحة ، والغرور ، والعطف ، والكراهية تحدث أحكاماً سابقة تغير الحقيقة كالـكذب المقصود . فيمكن إذن الاختصار على الأسئلة التي وضعناها من قبل لمعرفة أمانته . لكن ينبغي أن نضيف سؤالاً واحداً وهو : هل المؤلف ، وهو يصوغ القول ، لم يفسق دون شعور إلى تحريفه لأنه كان يجيب عن سؤال ، وتلك حال كل الأقوال الحاصلة من التحقيقات والاستجوابات والمساءلات . وحتى بخلاف الأحوال التي يحاول فيها المستول أن يعمل على إرضاء السائل بأن يجيب بما يعتقد أنه يرضيه ، فإن كل سؤال هو بنفسه يوحى بالجواب ، أو على الأقل يفرض ضرورة إدخال الوقائع في إطار مرسوم مقدماً ، رسمه شخص يشاهدها . فلا بد إذن من إخضاع كل قول حاصل عن سؤال لنقد خاص بأن نتساءل ماذا كان السؤال الموضوع وأي حكم سابق يمكن أن يكون قد ولده في عقل من كان عليه أن يجيب عنه .

(الحالة الثانية) أن يكون المؤلف في موضع لا يسمح له بالملاحظة . والخبرة العملية الاستفادة من العلوم تعلمنا ما هي شرائط الملاحظة الصحيحة . فالملاحظ يجب أن يكون في وضع يسمح له بأن يرى بالدقة ، وبدون أية مصلحة عملية أو أية رغبة في الوصول إلى نتيجة معلومة أو أية فكرة سابقة عن النتيجة . ويجب أن يسجل مشاهداته فوراً ، وينظام محدد التسجيل ، وأن يحدد منهجه

بالدقة . وهذه الشروط ، الواجب توافرها في علوم الملاحظة ، لا يحققها مؤلفو الوثائق كلها باستمرار .

فمن غير المفيد إذن أن نتساءل هل كان ثم مجال لعدم الدقة ، لأن ثم مجالاً دائماً لذلك (وهذا هو ما يميز الوثيقة من الملاحظة) . وعلينا إذن أن نتلص الأسباب الواضحة للخطأ في ظروف الملاحظة : هل كان الملاحظ في موضع لم يكن يستطيع منه أن يرى جيداً أو يسمع (مرءوس يدعى رواية المداولات السرية التي جرت في مجلس رؤساء) ، — وهل تحول انتباهه فسها باضطرابه إلى الفعل (مثلاً في ميدان المعركة) ، أو أهمل لأن الوقائع التي كان عليه أن يشاهدها لم تكن تهمة ، — وهل افتقر إلى خبرة خاصة أو إدراك عام لفهم الوقائع ، — وهل أساء تحليل انطباعاته وخلط بين وقائع متميزة . وخصوصاً ، ينبغي أن نتساءل متى سجل ما رأى أو سمع . فتلك هي النقطة الرئيسية ، ذلك أن الملاحظة الدقيقة الوحيدة هي تلك التي تسجل بمجرد وقوعها ، وهذا هو المسلك الذي يراعى في العلوم المكونة ، والانطباع الذي لم يسجل إلا فيما بعد يعد مجرد ذكرى ، معرضة للاختلاط في الذاكرة بذكرات أخرى . و « المذكرات » — التي كتبت بعد الوقائع بعدة سنوات ، وأحياناً عند نهاية حياة المؤلف — قد أدخلت في التاريخ أخطاء لا تعد ولا تحصى . ولذا ينبغي أن نتخذ قاعدة هي أن ننظر إلى « المذكرات » بارتياح خاص ، وعلى أنها وثائق من الدرجة الثانية على الرغم من تبديها بمظهر الشهادات المعاصرة .

(الحالة الثالثة) أن يؤكد المؤلف وقائع كان في استطاعته أن يلاحظها ، لكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها . فعن كسل أو إهمال أعطى معلومات تخيلها بالتخمين ، أو بمجرد الصدفة ، معلومات كاذبة زائفة . وهذا السبب من أسباب الخطأ شائع جداً وإن لم نفكر فيه كثيراً ، ويمكن تبينه في كل الأحوال التي اضطر فيها المؤلف ، لملء الإطار ، أن يحصل على معلومات لا تهمة كثيراً . ومن هذا القبيل الإجابات عن الأسئلة التي توجهها السلطات (ويكفي أن نشاهد

كيف تم في هذه الأيام التحقيقات الرسمية) ، والروايات المفصلة عن المراسم أو المراسيم العامة . فهناك إغراء شديد لتحرير الرواية وفقاً للبرنامج المعلوم مقدماً ، أو وفقاً للأجراءات المعتادة في المراسم . وكـم من محاضر جلسات من كل نوع نشرها مخبرون لم يحضروها ! ويظن ، بل يعتقد يقيناً أن ثمت خيالات من هذا النوع لدى إخباريي العصر الوسيط^(١) . فالقاعدة إذن هي أن ترتب في الروايات المنطبقة على الصيغ الرسمية كل الانطباق .

(الحالة الرابعة) أن تكون الواقعة المروية من طبعها ألا يمكن أن تعرف بالملاحظة وحدها : بأن تكون واقعة خفية (مثل أسرار الحياة الزوجية) . إنها واقعة تعبر عن حالة باطنة لا يمكن أن تشاهد : عاطفة ، دافع ، تردد باطن . ومن هذا النوع كذلك الواقعة الجماعية الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء ، مثل فعل مشترك في جيش بأكمله ، أو عرف مشترك في شعب بأسره أو في قرن ، أو عدد إحصائي حاصل عن جمع عدة وحدات ؛ أو حكم عام على خلق شخص أو جماعة أو عرف أو حادثة . فذلك هي 'جمل من الملاحظات أو نتائج لها : ولم يستطع المؤلف أن يحصل عليها إلا بطريقة غير مباشرة ، مبتدئاً بمعطيات ملاحظات أعدتها عمليات منطقية ، أو تجريد ، أو تعميم ، أو برهنة ، أو حساب . فينبغي هنا وضع سؤالين : هل يبدو أن المؤلف عمل وفقاً لمعطيات غير كافية ؟ وهل عمل في هذه المعطيات عملاً غير صحيح ؟

أما فيما يتعلق بعدم الصحة الذي يرتكبه المؤلف فيمكن أن تكون لدينا معلومات عامة ؛ ويمكن بفحص عمله أن نشاهد كيف عمل ، وهل أحسن التجريد والبرهنة والتعميم ، وأي غلط ارتكب . — ولتقدير قيمة المعطيات ينبغي نقد كل قول على حدة : وينبغي أن تتمثل الظروف التي وُجد فيها المؤلف وأن نتساءل هل استطاع أن يزود نفسه بالمعطيات اللازمة لما أدلى به من أقوال . ولا بد من أخذ

(١) مثل رواية انتخاب أوتون الأول في كتاب « أعمال أوتون » *Gesta Ottonis*

ليفيتوكند Witukind

الخيطة في كل الأرقام الضخمة وكل الأوصاف المتعلقة بالعرف عن شعب من الشعوب ؛ فمن المحتمل أن يكون المؤلف قد حصل على أرقامه عن طريق عملية تخمينية للتقدير (وهي حالة معتادة فيما يتصل بتقدير عدد المحاربين أو القتلى في المعارك) ، أو عن طريق جمع أرقام جزئية ليست كلها صحيحة ؛ ومن المحتمل أيضاً أن يكون قد سحب إلى شعب بأيسره وأمة بكاملها وعصر بتمامه ما ليس صحيحاً إلا بالنسبة إلى مجموعة صغيرة عرفها^(١).

٦ — وهاتان السلسلتان الأوليان من الأسئلة عن الأمانة والدقة في أقوال الوثيقة تفترضان أن المؤلف شاهد الواقعة بنفسه . وهذا شرط مشترك في الملاحظات في كل العلوم المتكونة . أما في التاريخ فإن قلة الملاحظات المباشرة ، حتى لو تمت على محور ناقص ، قلة شديدة بحيث يضطر المؤرخ إلى استخدام وثائق لا يرضى أى علم آخر أن يلجأ إلى مثل نوعها^(٢) . فلنأخذ بالصدفة أية رواية ، حتى لو كانت رواية معاصر ، فسنبجد أن الوقائع التي شاهدها المؤلف لا تؤلف أبداً غير جزء من مجموع هذه الرواية . وفي كل الوثائق تقريباً نجد أن العدد الأكبر من الأقوال لا يصدر عن المؤلف مباشرة ، بل هو ترديد لأقوال الغير . والقائد ، حتى وهو يروي أخبار المعركة التي قادها ، لا يروي ملاحظاته التي قام بها هو ، بل ملاحظات وأقوال ضباطه ، فروايته إذن في قسم كبير منها « وثيقة من الدرجة الثانية »^(٣).

(١) مثلاً الأرقام عن السكان والتجارة وثروة البلاد الأوربية التي قدمها سفراء البندقية في القرن السادس عشر ، وأوصاف عادات الجرمان وتقاليدهم التي نجدها في كتاب « جرمانيا » لتاسيت Tacite .

(٢) ومن الشائق أن نفحص ماذا عسى أن يبقى من التاريخ الروماني أو تاريخ الميرופجيين لو انحصرنا على الوثائق التي تروي مشاهدات مباشرة .

(٣) ومن هذا يتبين لماذا لم نحدد ولم ندرس على حدة « الوثيقة التي من الدرجة الأولى » ذلك أن السؤال قد أسىء وضعه نتيجة ما يجري عليه المؤرخون . فالتمييز ينبغي أن يطلق بالأقوال لا بالوثائق . فلبست الوثيقة هي التي من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، بل الأقوال =

ولنقد قول من الدرجة الثانية^(١) ، لا يكفي أن نفحص الظروف التي عمل فيها مؤلف الوثيقة : فإن هذا المؤلف لم يعد غير أداة للنقل ؛ والمؤلف الحقيقي للقول هو من أتى بالخبر أو المعلومات . ولهذا ينبغي تغيير ميدان النقد ، وأن نتساءل هل مؤلف الخبر أو المعلومات قد عمل على النحو السليم ؛ وإذا كان هذا قد أتى بالخبر أو المعلومات عن غيره ، -- وهذه الحالة هي الأكثر شيوعاً ، فينبغي أن نرتفع من وسيط إلى وسيط بحثاً عن أول من صدر عنه القول وأن نتساءل هل عمل على نحو سليم .

وهذا البحث عن المشاهد الأصلية ليس غير معقول من الناحية المنطائية ؛ فجميع الروايات العربية القديمة تعطي أساساً الرواية . لكننا في الواقع العملي نفتقر دائماً تقريباً إلى معلومات عن السند نصل بنا إلى المشاهد الأصلية ؛ فتظل المشاهدة مجهولة الصاحب . هنالك يقوم سؤال هام وهو : كيف يمكن نقد قول مجهول صاحبه ؟ ولا يتعلق الأمر فقط بـ « وثائق مجهولة الصاحب » تحريرها العام من عمل شخص مجهول ؛ بل يمتد الأمر أيضاً إلى مؤلف معلوم فيما يتعلق بكل قول على حدة يظل صاحبه مجهولاً .

والنقد يعمل بتمثل ظروف عمل المؤلف ؛ فإن كان القول مجهول المؤلف فقد خرج من يد النقد تقريباً ، ولا يبقى أمامه إلا أن يفحص الظروف العامة للوثيقة . -- فمن الممكن أن نفحص : هل هناك طابع مشترك لكل الأقوال الواردة في الوثيقة ، يدل على أنها كلها صادرة عن أشخاص عندهم نفس الأحكام السابقة أو نفس الوجدانات ؟ وفي هذه الحالة « تتلون » الرواية التي أخذ بها

= وما يسمى « وثيقة من الدرجة الأولى » يتألف دائماً تقريباً في بعض أجزائه من أقوال من الدرجة الثانية عن وقائع لم يرفها المؤلف نفسه . وتسمى « وثيقة من الدرجة الثانية » الوثيقة التي لا تشمل على شيء من الدرجة الأولى ، مثل مؤلفات تيتوس ليفيوس Titus Live ؛ لكن هذه التفرقة من العموم بحيث لا تكفي لإرشاد نقد الأقوال .

(١) [من الدرجة الثانية de seconde main أى غير صادرة عن مشاهدة مباشرة هام بها الراوى ، بل منقولة عن غيره] .

المؤلف ؛ فرواية هيردوت ذات لون أثينى ولون دلفى . ويجب بالنسبة إلى كل واقعة من الوقائع المذكورة في هذه الرواية أن نتساءل عما إذا لم تشوهها المصلحة أو الغرور أو الأحكام السابقة السائدة في الجماعة التي ينسب إليها . — ويمكن أيضاً أن نتساءل ، دون أن ننظر في المؤلف ، هل كان ثم دافع إلى التحريف ، أو بالعكس دافع للملاحظة الدقيقة ، مشترك بين كل أهل العصر أو أهل الإقليم الذى وقعت فيه الملاحظة : فمثلاً ، ما هى وسائل الاستعلام والأحكام السابقة الشائعة عند اليونان فيما يتعلق بالاسقوزيين Seythen في عصر هيرودوت ؟

وأكثر هذه المباحث العامة فائدة تلك التي تتعاقب بانتقال الأقوال المحمولة الأصحاب ، وهو ما يسمى باسم « المنقول » tradition . فكل قول من الدرجة الثانية لا قيمة له إلا بمقدار ما يردد مصدره ؛ وكل ما نضيفه بعد تحريفه ينمى نبذه ؛ وكذلك نجد أن كل المصادر الوسطى لا قيمة لها إلا كنتيجة عن القول الأصلي الصادر مباشرة عن ملاحظة . والنقد في حاجة إلى أن يعرف هل هذه النقول المتوالية قد حافظت على القول الأصلي أو حرقتة ؛ وخصوصاً هل المنقول الذى سجلته الوثيقة كان مكتوباً أو شفويًا . فالكتابة تقيد المنقول وتجعل نقله أميناً ؛ وعلى العكس نجد أن القول الشفوى يظل انطباعاً خاضعاً للتحريف في ذاكرة المشاهد نفسه ، باختلاطه بانطباعات أخرى ؛ وبمروره شفويًا بوسطاء . يُحرف في كل نقل^(١) ؛ ولما كان تحريفه راجعاً إلى دوافع شتى ، فإنه ليس من الممكن تقويم التحريف ولا تقديره .

والنقل الشفوى فيه بالطبع تحريف مستمر ؛ ولهذا فإنه لا يعتد في العلوم المتكونة إلا بالنقل المكتوب . وليس لدى المؤرخين داع صريح لكي يسلكوا على نحو آخر غير هذا المسلك ، على الأقل حينما يتعلق الأمر بتقرير واقعة جزئية . لهذا ينبغي أن نبحت في الوثائق المكتوبة عن الأقوال الواردة بطريق

(١) ويقل التحريف بالنسبة إلى الانطباعات المبر عنها بعبارة منتظمة التركيب أو مشيرة كالعمر والأمثال والحكم .

النقل الشفوى حتى نضعها موضع الارتباب . ومن النادر أن أكون على يينة مباشرة يقينية ، فإن المؤلفين الذين يستقون من المنقول الشفوى لا يصرحون بذلك^(١) . فلم يبق غير مسلك غير مباشر : هو أن يكون ثمة نقل مكتوب ، فنوقن حينئذ بأن الواقعة لم يكن من الممكن أن تصل إلى المؤلف إلا بنقل شفوى ولهذا ينبغي أن نتساءل : هل فى ذلك العصور وفى تلك الجماعة من الناس كان من المعتاد تسجيل الوقائع التى من هذا النوع كتابة ؟ فإن كان الجواب بالسلب فعنى هذا أن الواقعة وردت إلينا عن منقول شفوى .

وأبرز صور المنقول الشفوى — الأسطورة légende . وتنشأ فى جماعات الناس التى لا وسيلة عندهم للنقل غير الكلام ، كالجماعات المتبربرة أو الطبقات القليلة الثقافة ، كالفلأحين والجنود . هنالك نرى جماع الوقائع ينتقل شفويا ويتخذ شكلا أسطوريا . وفى بداية كل شعب نجد عصرأ أسطوريا فى اليونان ، وروما ، ولدى كل الشعوب الجرمانية والسلاوية نجد أن أئدم الذكريات للشعب تؤلف طبقة من الأساطير . وفى العصور المتقدمة يستمر الشعب محافظأ على أساطوره الشعبية فيما يتصل بالحوادث التى تبهر خياله^(٢) . والأسطورة légende هى المنقول الشفوى الخالص .

(١) يتجه المرء أحيانا إلى ذلك عن طريق « شكل » الجملة ، حينما نجد فى تنابها حكايات مفصلة من الواضح أن أصلها خراف -- نجد عبارة موجزة ذات أسلوب كأسلوب أصحاب الحوليات ، مما يكشف عن أنها منقولة عن وثيقة مكتوبة . وهذا ما وقع عند تيتوس ليفيوس Tite Live (راحم Nitsch : Die römische Annalistik ، ليبسك سنة ١٨٧٣) وعند جريجوار دى تور (راجع Loebell : Gregor von Tours, 1868) .

(٢) إن الحوادث التى تبهر خيال الشعب وتنتقل بالأسطورة ليست فى العادة الحوادث التى تبدو لنا أكثر الحوادث أهمية . — وأبطال « أناشيد الفعال » chansons de geste لا يكاد التاريخ يعرف عنهم شيأ — والأناشيد الملاحمة البريتونية bretons تتعلق ، بالأحداث التاريخية الكبرى ، كما أوهمت اعتقاد ذلك مجموعة فيلماركيه Villemarqué ، بل الحوادث المحلية الفامضة . والأمر كذلك بالنسبة إلى الساجات Sagas (الأساطير الشعبية الملاحمة) الاسكدناوية ، فعظم حوادثها تتعلق بمنازعات بين أهالى القرى فى أيسلندة أو الأوركاد Orcades

وحتى لو خرج الشعب من عصره الأسطوري بتقييد الوقائع كتابة ، فإن المنقول الشفوي لا يتوقف ، لكن ميدانه يضيق : فيقتصر على الوثائق غير المسجلة ، سواء أكانت أسراراً بطبعها ، أو لم يكلف الناس أنفسهم مشقة تسجيلها : الأفعال الباطنة والكلمات وتفصيلات الأحداث . وتلك هي النوازل *anecdotes* ، وقد سميت باسم « أسطورة التمدنين » . وتألف ، مثل الأسطورة ، من ذكريات غامضة وإشارات وتفسيرات خاطئة وتخيلات من كل نوع وأصل تتناول أشخاصاً أو أحداثاً .

والأساطير والنوازل ليست في الواقع غير معتقدات شعبية ، منسوبة اعتباطاً إلى أشخاص تاريخيين ، وتؤلف جزءاً من « الفولكلور » ، لا من التاريخ^(١) . لهذا ينبغي الاحتراز من إغراء النظر إلى الأسطورة على أنها مزيج من الوقائع الصحيحة والأغلاط ، يمكن أن نستخرج منه بالتحليل « شذرات » من الحقيقة التاريخية . فالأسطورة تؤلف كتلة لعل فيها بعض الحقيقة ، ويمكن أيضاً تحليلها إلى عناصرها ؛ لكن ليست لدينا أية وسيلة لتمييز ما صدر عن الواقع مما صدر عن الخيال . إنها ، على حد تعبير نيبور Niebuhr « سراب أحدثه شيء غير منظور وفقاً لقانون انكسار مجهول » .

وأبسط عمليات التحليل هي أن ننبد من الرواية الأسطورية التفاصيل التي تبدو مستحيلة أو خارقة للعادات ، أو متناقضة أو غير معقولة ، وأن نحفظ بالباقي المعقول على أنه تاريخي . فعلى هذا النحو سار البروتستنت العقليون في معالجتهم للروايات الواردة في « الكتاب المقدس » ، في القرن الثامن عشر . وهذا شبيه بصنيع من يتر من حكايات العفاريات الجوانب العجيبة فيها ، أو يلغى القط المتعل ليجعل من مركز كاراباس شخصاً تاريخياً . — وهناك مسلك أبرع ولكنه لا يقل خطراً عن الأول ، وهو أن تقارن بين مختلف الأساطير لنستخلص

(١) نظرية الأسطورة هي من الأجزاء المدروسة جيداً في التمدن . وبرنهم في كتابه المذكور (ص ٣٨٠ — ٣٩٠) يلخصها جيداً ويطلق ثبناً بألواجم عنها .

منها الأساس التاريخي المشترك . — وجروت^(١) Grote ، فيما يتصل بالقول اليونانية ، أثبت أن من المستحيل أن نستخلص من الأسطورة ، بأية عملية كائنة ما كانت ، معلومات مؤكدة^(٢) . وينبغي الإذعان للنظر إلى الأسطورة على أنها نتاج خيال الشعب ؛ ويمكن أن نجد فيها تصورات الشعب ، لا الوقائع الخارجية التي شارك فيها . وهكذا فإن القاعدة ينبغي أن تكون نذ كل قول مصدره الأسطورة ؛ ولا يتعلق الأمر فقط بالروايات ذات «الشكل» الأسطوري ؛ فالرواية ذات المظهر التاريخي المصنوعة من معطيات الأسطورة ، مثل الفصول الأول في ثيو كيديدس ، يجب أيضاً اطراحها .

وفي حالة النقل المكتوب ينبغي أن نبحث هل المؤلف يردد مصدره دون تغيير . وهذا البحث يدخل في نقد المصادر^(٣) ، بالقدر الذي به نستطيع المقارنة بين النصوص . لكن إذا اختفى المصدر ، فلا يبقى ممكناً غير النقد الباطن . فينبغي أن نشاء أولاً هل كان في وسع المؤلف أن يحصل على معلومات دقيقة ، وإلا كانت أقواله عديمة القيمة — ثم ينبغي أن نبحث ، بوجه عام ، هل كان من عادته تحريف مصادره وفي أى اتجاه ، وخصوصاً في كل قول من الدرجة الثانية ، هل يبدو هذا القول ترديداً دقيقاً أو مرتباً *arrangé* . ويمكن تبين ذلك من الشكل : بأن تكون القطعة بأسلوب غريب عن أسلوب باقي الوثيقة — فهذا يؤذن بأن هذه القطعة مأخوذة عن وثيقة سابقة . وكلما كان النقل أكثر انطباقاً ، كانت القطعة أكبر قيمة ، لأنها لا تتضمن من المعلومات الصحيحة غير تلك التي كانت في مصدرها .

(١) « تاريخ اليونان » ترجمة فرنسية ، ج ٢ . ويمكن أيضاً النظر في مقدمة رينان لكتابه « تاريخ شعب إسرائيل » ج ١ ، باريس سنة ١٨٨٧ .

(٢) لكن هذا لم يمنع ليبور من أن يصنع من الأسطورة الرومانية — المتلفة بالزراع بين الأعيان وعامة الشعب — بناء كان من الواجب هدمه ، ولا كورتبوس Curtius — بعد جروت بضميرين غائباً — من البحث عن ولائع تاريخية في الأسطورة اليونانية .

(٣) راحم ما للنه من قبل ، ل س ٦٢ وما تلتها .

٧ — وعلى الرغم من كل هذه الأبحاث فإن النقد لا يصل أبداً إلى تحديد أوضاع كل المعلومات بحيث نعرف عن كل واقعة من كان مشاهدتها ، أو من قيدها . ففي معظم الأحوال نرى أن النتيجة هي أن القول قد بقي مجهول القائل .

وها نحن أولاء قد أصبحنا أمام واقعة شاهدها من لا نعرف ؛ ولا ندري أيضاً كيف شاهدها ، ولا متى قيدها من قيدها ولا كيف قيدها . وليس ثم علم آخر يقبل وقائع في مثل هذه الظروف ، دون ضابط ممكن ، ومع فرص للخطأ لا تعد ولا تحصى . بيد أن التاريخ يمكن أن يفيد منها ، لأنه لا حاجة به — كسائر العلوم — إلى الوصول إلى وقائع من الصعب التحقق منها .

وفكرة « الواقعة » إذا ما حددت بدقة ، ترجع إلى حكم إيجابي عن الواقع الخارجي . والعماليات التي نصل بها إلى هذا الحكم تتفاوت صعوبة ، وفرص الخطأ تتفاوت في المقدار وفقاً لطبيعة الوقائع المشاهدة ولدرجة التدقيق التي يراد إعطاؤها للصيغة . والكيمياء وعلم الحياة في حاجة إلى إدراك وقائع دقيقة وحركات سريعة ، وأحوال عابرة ، وقياسها بأرقام دقيقة . والتاريخ يمكن أن يعمل في وقائع أكثر غلظاً ، وقائع باقية أو واسعة الانتشار جداً (وجود عرف ، أو شخص ، أو جماعة أو شعب) ، يعبر عنها بكلمات غامضة ليس فيها مقياس دقيق . ففي ما يتعلق بهذه الوقائع الأسهل جداً في الملاحظة لا يتشدد التاريخ كثيراً في شروط الملاحظة . ويعوض عن نقص وسائل الاستعلام بميله إلى الاكتفاء بالمعلومات السهلة التحصيل .

والوثائق لا تقدم إلا وقائع أسيتت مشاهدتها ، عرضة لإمكان الكذب أو الغلط على أنحاء عدة . لكن ثمت وقائع يصعب جداً معها الكذب أو الغلط والنسبة الأخيرة من الأسئلة التي يجب أن يضعها النقد لنفسه تهدف إلى تمييز الوقائع التي من المحتمل جداً أن تكون صحيحة لأنها لا تتعرض لإمكان التحريف إلا نادراً جداً ، تمييزها وفقاً لطبيعة الوقائع . ونحن نعرف بوجه عام أنواع

الوقائع التي في هذه المرتبة ، فيمكن إذن وضع ثبت أسئلة عام ، يطبق على كل حالة جزئية في الوثيقة ، بأن نتساءل هل تدخل في إحدى الأحوال المقدرة :

(الحالة الأولى) أن تكون الواقعة من شأنها أن تجعل الكذب غير محتمل . فالمرء يكذب لإحداث تأثير ، لكن لا يكون ثم داع إلى الكذب في مسألة يعتقد فيها أن كل تأثير كاذب هو لا فائدة منه أو أن كل كذب لن يؤتى أثراً . فلمعرفة هل كان المؤلف في مثل هذه الحالة — هنالك أسئلة كثيرة يضعها المرء لنفسه :

١ — هل القول يؤدي إلى عكس الأثر الذي أراد المؤلف إحداثه ؟ هل هو مضاد للمصلحة أو الفرد أو العواطف أو الذوق الأدبي — التي لدى المؤلف أو الجماعة التي ينتمى إليها ؟ أو إلى الرأي الذي سعى لبثه ؟ هنالك تكون الأمانة محتملة . بيد أن هذا المعيار صعب الاستعمال ، ولقد أسىء استعماله على نحوين : أن يؤخذ على أنه اعتراف مالميس في الواقع إلا مباهاة (مثل شارل التاسع لما صرح بأنه هو الذي رتب مذبحه سانت بارتلمي) ، أو يوثق — دون فحص — بما يقوله آثيني من ذم للآثينيين ، أو ما يقوله بروتستنتي يتهم بروتستنت آخرين . على أنه من الممكن أن يكون لدى المؤلف عن مصطلحه أو شرفه فكرة تختلف تماماً عن فكرتنا نحن^(١) ، أو يمكن أن يكون قد أراد الزاوية بمواطنيين من فريق معارض أو بمن هم على دينه ولكنهم من شيعة أخرى . لهذا ينبغي قصر هذا للمعيار على الأحوال التي نعرف فيها بالدقة ما هو الأثر الذي اعتقد المؤلف أنه خليق بأن يحدثه وما هي الجماعة التي كان يحفل بها .

٢ — هل الواقعة المذكورة كانت معروفة جيداً للجمهور إلى درجة أنه حتى

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ١٢٩ .

لو حاول المؤلف الكذب لمنعه من ذلك اليقين بأن كذبه سيفتضح ؟ وهذه حالة الوقائع التي من السهل تحقيقها ، وهى الوقائع المادية القريبة فى الزمان والمكان والطويلة المدى والمدة ؛ خصوصاً إذا كان من مصلحة الجمهور مراقبتها وضبطها . لكن الخوف من المراقبة والضبط ليس إلا معوقاً موقوتاً ، تعاكسه المصلحة فى كل النقاط التى للمؤلف دافع إلى الخداع فيها . وهذا الحذف يتفاوت تأثيره فى القول ، فيؤثر تأثيراً شديداً فى المثقفين الهادئين الذين يتصورون جمهورهم بوضوح ، وتأثيراً ضعيفاً فى العصور المتبربرة — فى النفوس الشديدة الانفعالات^(١) . لهذا ينبغى قصر هذا المعيار على الأحوال التى نعرف فيها كيف تصور المؤلف جمهوره وهل حسب حسابه .

٣ — هل الواقعة المذكورة مما لا يكثر له المؤلف ، بحيث لم يكن لديه أدنى داعٍ لتحريفها ؟ وتلك حالة الوقائع العامة ، والعرف ، والمؤسسات ، والموضوعات ، والأشخاص الذين يذكركم المؤلف عرضاً . فالرواية ، حتى لو كانت كاذبة ، لا يمكن أن تتألف من أكاذيب فقط ؛ فالمزيف ، لوضع وقائعه فى إطارها المسكاني ، يحتاج إلى أن يحيطها بظروف دقيقة . وهذه الوقائع لم تكن تهمه ، وكان الناس جميعاً فى عصره يعرفونها . لكنها بالنسبة إلينا مفيدة ومؤكدة ، لأن المؤلف لم يحاول أن يخدعنا .

(الحالة الثانية) أن تكون الواقعة من شأنها أن تجعل الخطأ أمراً غير محتمل . ومهما كثرت احتمالات الخطأ ، فإن ثمت وقائع من « الضخامة » بحيث يصعب النظر إليها عن عرض ، أى النظر إليها نظراً خطأ ؛ لهذا ينبغى أن نتساءل : هل الواقعة كان من السهل مشاهدتها ؟

(١) كثيراً ما يقال : إن المؤلف ما كان محرراً على أن يكتب هذا لو لم يكن حقاً . — هذه الحجة لا يمكن تطبيقها على الجماعات القليلة الحظ من المدنية . فقد جرؤ لويس الثامن على أن يقول إن يوحنا المديم الأرض قد أدانه حكم أتباعه .

(١) — هل بقيت مدة طويلة جداً بحيث أمكنه أن يراها مراراً (مثل أثر تاريخي أو رجل أو عرف أو حادث استمر مدة طويلة) ؟ — (٢) هل كانت واسعة الانتشار جداً بحيث رآها كثير من الناس (معركة ، حرب ، عزف شائع عند شعب بأسره) ؟ — (٣) هل عبر عنها بعبارات عامة بحيث تكفي الملاحظة السطحية لإدراكها (وجود إنسان ، أو مدينة ، أو شعب ، أو عرف) ؟ وهذه الوقائع الغليظة هي التي تؤلف الجزء الراسخ من المعرفة التاريخية .

(الحالة الثالثة) أن تكون الواقعة من شأنها ألا تؤكد إلا إذا كانت صحيحة . فالمرء لا يؤكد أنه رأى أو سمع واقعة غير متوقعة ومضادة لعاداته إلا إذا اضطر إلى الإقرار بها تحت ضغط الملاحظة . فالواقعة التي تبدو غير محتملة أبداً في نظر من يرويها أو فر حظاً من إمكان أن تكون صحيحة . لهذا ينبغي أن نتساءل هل الواقعة المذكورة تتناقض مع الأفكار الأخرى التي تملأ ذهن المؤلف ؟ وهل هي ظاهرة من نوع مجهول للمؤلف ، أو فعل أو عرف يبدو له غير مفهوم ؟ وهل هي مما يتجاوز عقل المؤلف (مثل أقوال المسيح في « الأناجيل » أو أجوبة جان دارك على أسئلة المحققين معها أثناء نظر قضيتها) . — لكن ينبغي أن نحترز من الميل إلى الحكم على آراء المؤلف وفقاً لآرائنا نحن : فحينما يتحدث الناس المعتادون على اعتقاد العجائب ، عن الوحوش والمعجزات والسحرة فإن هذه الأمور ليست في نظرهم وقائع غير متوقعة ، وعلى هذا فلا ينطبق هذا المعيار الذي اتخذناه .

٤ — وها نحن أولاء قد بلغنا الغاية من هذا الوصف لعمليات النقد . وقد أطلعنا فيه لأنه كان ينبغي أن نصف واحدة بعد أخرى عمليات تتم في الواقع العملي معاً . وها نحن أولاء نذكر الآن كيف يجري العمل في الواقع .

إذا كان النص ذا تفسير متنازع عليه ، فإن الفحص ينقسم إلى فئتين : الفعل الأول يتلخص في قراءة النص لتحديد معناه قبل السعي لاستخراج

أية معلومات منه ، والدراسة النقدية للوقائع المتضمنة في الوثيقة تؤلف الفعل الثاني . وفيما يتصل بالوثائق ذات المعنى الواضح البين ، — فيما عدا المواضع ذات المعنى المختلف ، فهذه ينبغي أن تدرس على حدة ، — يمكن من أول قراءة أن نشرع في الفحص النقدي .

فنبداً بجمع معلومات هامة عن الوثيقة والمؤلف ، مع الحرص على البحث عن الظروف التي ربما أثرت في إنتاج الوثيقة : العصر ، المكان ، الغاية ، حوادث التأليف ، — الحالة الاجتماعية ، الوطن ، الحزب ، الشيعة أو الأسرة ، المصالح ، الوجدانات ، الأحكام السابقة ، الاستعمالات اللغوية المعتادة ، طرائق العمل ، وسائل الاعلام والاستعلام ، الثقافة ، مواعيد المؤلف أو معانيه ، كيفية نقل الوقائع والشكل الذي يتم عليه هذا النقل . وكل هذه المعلومات نجد نقد المصدر قد هيأها وأعدّها ، وتجمع باتباع ثبت الأسئلة النقدي العام عقلياً ، لكن ينبغي هضمها سابقاً ، فثم حاجة إلى أن تكون حاضرة في الذهن طوال المدة التي تستغرقها عمليات النقد .

فإذا ما أخذنا هذه الأهبة ، شرعنا في نقد الوثيقة . فكلما تقدمنا في القراءة نقوم بتحليل عقلي ، ونقضي على كل تركيبات المؤلف ، ونستبعد كل صوره الأدبية ، ابتغاء الوصول إلى الواقعة التي ينبغي صياغتها بلغة بسيطة دقيقة . وبهذا نتحرر من الاحترام الفني artistique ومن الخضوع لأفكار المؤلف مما كان من شأنه أن يجعل النقد مستحيلاً .

فإذا حلت الوثيقة على هذا النحو انحلت إلى سلسلة طويلة من تصورات المؤلف وأقواله في الوقائع .

وفيما يتصل بكل قول تنسأل : هل كان ثمت فرص للكذب أو الخطأ ، أو فرص استثنائية للأمانة أو الدقة ؟ متابعين ثبت الأسئلة النقدي الذي وضعناه للأحوال الجزئية . وينبغي أن نجعل هذا الثبت حاضراً في الذهن باستمرار . أجل

لأنه سيبدو في أول الأمر عبثاً ، بل منطوياً على حذقة ، لكن نظراً إلى تطبيقه أكثر من مائة مرة على صفحة واحدة من صفحات الوثيقة فإنه سينتهي بأن يصبح غير مشعور به ، فحين يقرأ النص ، تبدو دفعة واحدة كل دواعي الارتياح أو الثقة ، مجتمعة في انطباع كلي .

وهكذا يصبح التحليل وتصبح مسائل النقد غريزية ، فيكتسب الإنسان - مهائياً مسلماً عقلياً تحليلياً منهجياً مرتاباً لا يوقر شيئاً مقدماً ، وهذا الملك هو المسمى عادة باسم مستسر هو «الحس النقدي» وما هو إلا عادة النقد اللاشعورية .

الفصل الثامن

تحديد الوقائع الجزئية

إن التحليل النقدي لا يؤدي إلا إلى التحقق من التصورات والأقوال مصحوبة بملاحظة عن احتمال الدقة في الوقائع المذكورة في الوثيقة . وبقي أن نفحص كيف يمكن استخلاص الوقائع التاريخية الجزئية التي بها ينبغي أن نشيد العلم . والتصورات والأقوال نوعان من النتائج ينبغي تناولها بمنهجين مختلفين .

(١) كل تصومعبر عنه إما في مكتوب أو بواسطة تصور تشكيلي ، هو واقعة مؤكدة مستفادة نهائياً . فإذا كان التصور معبراً عنه فما هذا إلا لأنه أدرك (إن لم يكن بواسطة المؤلف الذي ربما يردد صيغة دون أن يفهمها ، فعلى الأقل بواسطة منشيء هذه الصيغة) . وتكفي حالة واحدة لمعرفة وجوه التصور ووثيقة واحدة تكفي للبرهنة عليه . فالتحليل والتفسير بكفيا ن إذن لوضع ثبت بالوقائع التي تؤلف مادة تواريخ الفنون والعلوم والمذاهب^(١) . — والنقد الخارجى يقوم بتحديد هذه الوقائع من حيث الزمان والمكان ومؤلف كل تصور . — والمدة ، والمدى الجغرافى ، والأصل ، والتسلسل فى التصورات — كل أولئك من شأن التركيب التاريخى . ولا محل هنا للنقد الباطن ، فالواقعة تستخرج من الوثيقة مباشرة .

ويمكن أن نتقدم خطوة أخرى فنقول إن التصورات ليست بنفسها وقائع نفسانية ، بيد أن الخيال لا يخاق موضوعاته ، بل يأخذ عناصرها من الواقع . وأوصاف الوقائع المتخيلة تشيد بالوقائع الخارجية التي شاهدها المؤلف من حوله .

(١) أنظر ما قلناه من قبل فى ص ١١٨ . وكذلك نجد أن الوثائق الجزئية التي تنأب عنها تواريخ الأشكال (علم المخطوط القديمة ، علم الإنسان) تنقرر مباشرة عن طريق تحصيل الوثيقة .

ويمكن أن نسمى لاستخلاص هذه المواد التي تكون المعرفة . وفيما يتصل بالصور ، أو أنواع الوقائع ، التي تقل عندنا الوثائق عنها ، كالمصور القديمة ، وعادات الحياة الخاصة ، حاول المؤرخون استخدام الأعمال الأدبية ، من أشعار ملحمية وقصص ومسرحيات^(١) . وهذه العملية ليس غير مشروعة ، لكن بشرط تقييدها بتقييدات عديدة يميل المرء كثيراً إلى نسيانها :

١ — فهذه العملية لا تنطبق على الوقائع الاجتماعية الباطنة ، أو الأخلاق أو المثل الأعلى في الفنون ، فالتصور الأخلاق أو الجمال في وثيقة ما لا يعبر إلا عن المثل الأعلى الشخصي لمؤلف الوثيقة على أقصى تقدير ، ولا يحق للمرء أن يستنتج من ذلك أخلاق عصره أو الذوق الفني في عصره . بل ينبغي على الأقل أن نتنظر حتى نقارن بين عدة مؤلفين في نفس العصر .

٢ — ووصف الوقائع المادية نفسه يمكن أن يكون من بنات أفكار المؤلف ، وإبداع خياله ، وعناصره وحدها هي الحقيقة ، فلانستطيع إذن أن نؤكد غير الوجود المستقل لعناصر لا يرد بعضها إلى بعض : الشكل ، المادة ، اللون ، العدد . فحينما يتحدث الشاعر عن أبواب من ذهب أو دروع من فضة ، فليس من المؤكد أنه وجدت أبواب من ذهب أو دروع من فضة ، بل وجدت فقط أبواب ودروع وذهب وفضة . لهذا ينبغي أن نزل في التحليل حتى العنصر الذي لا بد أن المؤلف قد استمد من التجربة (الموضوعات ، استعمالها ، الأعمال المعتادة) .

٣ — وتصور موضوع أو فعل يدل على أنه وجد ، لا على أنه كان كثير الشيوخ ، فربما يكون موضوعاً (أى شيئاً) وحيداً أو فعلاً وحيداً ، أو على الأقل مقصوراً على دائرة ضيقة جداً ، فالشعراء والقصاصون يلزمهم أن يستمدوا نماذجهم من عالم استثنائي .

(١) تدرس حياة اليونان الأولى في قصائد هوميروس . — والحياة الخاصة في المصور الوسطى وضمت خصوصاً وفقاً لما ورد في « أناشيد انفعال » (راجع لانجلوا : « الدراسات عن تاريخ المجتمع الفرنسي في العصر الوسيط وفقاً للمصادر الأدبية » — مقالة في « المجلة التاريخية » *Revue historique* ، مارس — أبريل سنة ١٨٩٧) .

٤ — والوقائع التي تدرك بهذه العمالية ليست محدودة لا في الزمان ولا في المكان : فربما يكون المؤلف قد أخذها من عصر آخر وبلد آخر غير عصره وبلده .

وكل هذه التقييدات يمكن تلخيصها فيما يلي : قبل أن نأخذ من عمل أدبي معلومات عن المجتمع الذي عاش فيه للمؤلف ، ينبغي أن نتساءل إلى أي مدى يمكن أن نستمد من القصص المعاصرة معلومات عن العصر الذي نعيش فيه .

والوقائع الخارجية التي حصلناها بهذه الطريقة يمكن ، شأنها شأن التصورات ، أن تتقرر بوثيقة واحدة . لكنها تظل محصورة سيئة التحديد إلى درجة أنه إذا أريد الاستفادة منها فينبغي أن ننتظر حتى تقارن بينها وبين وقائع مشابهة لها ، وهذا هو عمل التركيب .

ويمكن أن نشبه بالوقائع الناتجة عن التصورات تلك الوقائع الخارجية العادية الغايضة التي ذكرها المؤلف دون أن يجهد نفسه في التفكير فيها . ولا يحق لنا منطقياً أن نقرر أنها مؤكدة ، إذ نشاهد ناساً يخطئون حتى في الوقائع الغايضة ، بل ويكذبون أيضاً في رواية الحوادث المعتادة indifférentes لكن هذه الأحوال من الندرة إلى حد أنه ليس من المجازفة قبول الوقائع التي من هذا النوع المتقررة عن طريق وثيقة واحدة ، قبولها على أنها وقائع صحيحة ، وهذا ما يتم عملياً بالنسبة إلى العصور غير المعروفة تماماً . فتحن نصف الغالين Gaulois أو الجرمان وفقاً للنص الوحيد الذي كتبه قيصر أو تاسيت Tacite . وهذه الوقائع السهلة الإدراك لا بد أنها فرضت نفسها على مؤلفي الأوصاف كما تفرض الوقائع نفسها على الشعراء .

(ب) وعلى العكس من ذلك نجد أن تأكيد وثيقة لواقعة خارجية^(١) لا يمكن أن يكفي أبداً لتقرير هذه الواقعة . فتمت فرص عديدة للكذب أو

(١) نطلق هنا كلمة « واقعة خارجية » و « مقابل » التصور ، الذي هو واقعة تحدث في الواقع الموضوعي .

الخطأ والظروف التي يحدث فيها تأكيد القول لا تعرف معرفة تسمح بالتأكد من أن القول قد نجا من كل تلك الفرص . فالفحص النقدي لا يقدم إذن حلاً نهائية ، إنه لا غنى عنه لتجنب الأخطاء ، ولكنه لا يعود إلى الحقيقة .

فالنقد لا يمكنه البرهنة على أية واقعة ، إنه لا يقدم غير احتمالات . ولا يفضي إلا إلى حل الوثيقة إلى أقوال كل قول منها مزود ببطاقة تحدد قيمته المحتملة وهو قول لا قيمة له ، قول متهم (قليلاً أو كثيراً) ، قول محتمل أو محتمل جداً ، قول مجهول القيمة .

ومن كل هذه الأنواع من النتائج نجد نتيجة واحدة فقط هي القاطعة : إن قول المؤلف الذي لم يمكنه أن يتلقى معلومات عن الواقعة التي يؤكدها — هو قول لا قيمة له أبداً ، وينبغي رفضه كما نرفض وثيقة منحولة^(١) . لكن النقد لا يفعل هاهنا أكثر من أنه يقضي على المعلومات الوهمية ، دون أن يقدم معلومات يقينية . والنتائج الثابتة الوحيدة للنقد هي نتائج سلبية . وكل النتائج الإيجابية تظل موضوع شك ، وترجع إلى القول التالي : « هناك فرص تؤيد أو تعارض صدق هذا القول » . لكنها ليست إلا فرصاً ، أي إمكانيات فحسب : فالقول المشكوك فيه يمكن أن يكون صحيحاً ، والقول المحتمل يمكن أن يكون كاذباً ؛ وإنا نشاهد على هذا أمثلة لا تنتهي ، ولا نعرف ظروف الملاحظة معرفة كاملة تمكننا من أن نعرف هل تمت على الوجه السليم .

وللوصول إلى نتيجة قاطعة لا بد من القيام بعملية أخيرة . فعند الخروج من عملية النقد تتبدى الأقوال إما محتملة أو غير محتملة . لكن أكثرها احتمالاً ، لو أخذت على حدة ، لبقيت مجرد احتمالات فحسب : والخطوة الحاسمة التي يجب

(١) معظم المؤرخين ينتظرون ، من أجل رفض أسطورة ، أن يبين المرء زيفها ، وإذا تصادف ولم يتبق لدينا وثائق تناقضها ، فإنهم يقبلونها مؤقتاً ؛ وهذا ما لا يزال يجري عليه العمل بالنسبة إلى القرون الخمسة الأولى من تاريخ روما . وهذا للسلك ، ولا يزال مع الأسف عاماً منتفراً ، يسهم في منع التاريخ من أن يصبح علماً .

أن تحولها إلى قضايا علمية لا حق لنا في القيام بها ؛ فالتقضية العلمية قول لا نزاع فيه ، أما هذه فليست كذلك . — وفي كل علم من علوم الملاحظة هناك مبدأ كلى يقول بأن الإنسان لا يمكن أن يصل إلى نتيجة علمية عن طريق ملاحظة وحيدة : بل ينبغي ، من أجل تأكيد قضية ما ، أن نتحقق من الواقعة بواسطة عدد كبير من الملاحظات المستقلة . والتاريخ ، مع وسائله القاصرة للاستعلام ، أقل من غيره حقاً في عدم التقيد بهذا المبدأ . فالقول التاريخي في أحسن الأحوال ليس إلا ملاحظة واهية القيمة ، تحتاج ، لتأييدها ، إلى ملاحظات أخرى .

وكل علم إنما يتكون بالمقارنة بين ملاحظات عديدة : والوقائع العلمية هي النقاط التي تترافق عليها ملاحظات مختلفة^(١) . وكل ملاحظة عرضة لقرص الخطأ لا يمكن استبعادها كلها ، لكن إذا اتفقت عدة ملاحظات ، فليس من الممكن أن يكون اتفاقها عن ارتكاب لنفس الخطأ ، بل إن السبب الأكثر احتمالاً لهذا الاتفاق هو أن المشاهدين شاهدوا نفس الحقيقة ووصفوها جميعاً بالدقة . والأخطاء الشخصية تنحو نحو الاختلاف ، بينما الملاحظات الدقيقة تتفق فيما بينها . فإن طبقنا هذا المبدأ على التاريخ ، فإنه يقضى إلى سلسلة أخيرة من العمليات تتوسط بين النقد التحليلي الخالص وبين عمليات التركيب : ونعني بها مقارنة الأقوال .

نبدأ بتصنيف نتائج التحليل النقدي ، بحيث نجتمع الأقوال المتعلقة بواقعة واقعة على حدة . ولتسهيل هذه العملية مادياً نستخدم طريقة الجذاذات *fiches* (سواء أ قيدنا كل قول على جذاذة ، أو خصصنا لكل واقعة جذاذة واحدة نعيد عليها الأقوال المختلفة كلها صادفناها) . وهذا التقريب بين الأقوال

(١) فيما يتصل بالتدوير المنطقي لهذا المبدأ في التاريخ ، راجع ش. سنيوبوس في « المجلة الفلسفية » يوليو — أغسطس سنة ١٨٨٧ . — واليقين العلمي الكامل لا يتم إلا بالاتفاق بين الملاحظات التي نحصل عليها بمناهج مختلفة ؛ ومكانه في نقطة التقاطع بين طريقتين مختلفتين للبحث .

عن الواقعة الواحدة يبين مدى معرفتنا بالواقعة ، والنتيجة النهائية تتوقف على العلاقة بين الأقوال . وينبغي إذن أن ندرس الأحوال التي تظهر لنا كلا منها على حدة .

(ح) والوثائق لا تقدم لنا في الغالب — اللهم إلا فيما يتصل بالتاريخ المعاصر — عن الواقعة غير قول واحد . وسائر العلوم في مثل هذه الحالة تتبع قاعدة لا تتبدل ، وهي أن الملاحظة الوحيدة لا تدخل في العلم ، بل تذكر (مع اسم من لاحظها) لكن دون أن نستنتج منها شيئاً . وليس لدى المؤرخين داع صريح للسير على نحو آخر . فإن لم يكن لديهم ، من أجل تقرير واقعة غير قول شخص واحد ، مهما يكن أميناً ، فإنه ينبغي عليهم لا أن يؤكدوا الواقعة ولكن أن يذكروا الخبر ، كما فعل علماء التاريخ الطبيعي (فيقولون : يؤكد ثوكيديدس ، أو قيصر يقول الخ) : فهذا كل ما لهم الحق في توكيده . فالواقع أنهم حافظوا على العادة الجارية في العصر الوسيط من التوكيد وفقاً لثوكيديدس أو قيصر ، وبعضهم تصل بهم السذاجة إلى حد أن يقولوا ذلك بألفاظ صريحة . وهكذا يسلون أنفسهم دون ضابط لسذاجة الاعتقاد الطبيعية ، فيقرون ، بناء على دعوى ناقصة لوثيقة وحيدة ، بكل قول لا تنفيه وثيقة أخرى . ومن هنا هذه النتيجة غير المعقولة وهي أن التاريخ أكثر إيجابية affirmative وتوكيداً ، ويبدو أكبر نصيباً من التشديد في العصور المجهولة التي لم يبق لدينا فيها غير مؤلف واحد ، منه فيما يتصل بالوقائع المعروفة عن طريق آلاف من الوثائق التي يناقض بعضها بعضاً . فالحروب الميدية التي لا نعرف عنها غير ماذكره هيرودوت ، ومغامرات فريد يحوند التي لم يحدثنا عنها غير جريجوار دي تور هي أقل عرضة للنقاش من حوادث الثورة الفرنسية التي رواها مئات من المعاصرين لها . — ولا نقاد التاريخ من هذا الوضع الشائن ، ينبغي إحداث ثورة في عقل المؤرخين .

(د) وحينما تكون لدينا عن الواقعة الواحد أقوال عديدة ، يحدث أنها إما أن تتناقض أو تتوافق . — وللتأكد من أنها تتناقض حقاً ، لا بد أن

تأكد أنها تتعلق بنفس الواقعة : فإن قوانين متناقضان في الظاهر يمكن ألا يكونا غير متوازيين ، ويمكن ألا ينطبقا على نفس اللحظات ونفس الأماكن ونفس الأشخاص ، ونفس فصول الحادث الواحد ، ويمكن أيضاً أن يكونا صحيحين معاً^(١) . لكن ينبغي ألا نستنتج من ذلك أن كليهما يؤيد الآخر ، فكل منهما يدخل في باب الأقوال الوحيدة .

فإذا كان التناقض حقيقياً ، فمعنى هذا أن أحد القولين على الأقل كاذب . والميل الطبيعي إلى التوفيق قد يدفع حينئذ إلى البحث عن حل وسط Compromis واتخاذ حد وسط . وهذه الروح التوفيقية تتعارض مع الروح العلمية . لأنه إذا قال أحد $٢ + ٢ = ٤$ ، وقال آخر $٢ + ٢ = ٥$ ، فيجب ألا نقول $٢ + ٢ = ٤ \frac{1}{2}$ ، بل ينبغي أن نفحص أيهما هو الصواب ، وتلك مهمة النقد . وفي كل الأحوال تقريباً نجد أن أحد هذه الأقوال المتناقضة على الأقل مريب ، فيجب أن نطرحه إذا كان الآخر المتعارض معه محتملاً جداً . أما إذا كان الآخر مريباً هو الآخر فينبغي أن نتمسك عن الاستنتاج ، وكذلك إذا كانت عدة أقوال مريبة تتفق ضد قول واحد غير مريب^(٢) .

(هـ) فإذا اتفقت جملة أقوال ، فينبغي أيضاً أن تقاوم الميل الطبيعي لاعتقاد أن الواقعة قد برهن على صحتها . وأول بادرة تبدر من الإنسان في هذه الحالة هي أن يعد كل وثيقة مصدراً للمعلومات . ونحن نعرف جيداً في الحياة الواقعية أن الناس معرضون لأن يقلد بعضهم بعضاً ، وأن رواية واحدة يتناقضها عدة رواة ، وأنه يحدث لكثير من الخبيرين reporters أن يتفاهموا على أن يكلوا الواحد منهم

(١) هذه الحجة درسها برنهم في كتابه المذكور ، في ص ٢١٤ وقدّم شاهداً قوياً عليها .

(٢) ولنا في حاجة إلى التحذير من السلك الصياني القائم على عدم مقدار الوثائق في كل ناحية والحكم وفقاً للأغلبية ؛ فقول مؤلف واحد على علم بالواقعة من الواضح أنه أفضل من مئات الأقوال الصادرة من أناس لا علم لهم بها . والقاعدة في هذا الشأن قد صيغت منذ زمان بعيد ، وهي : « المبرة بالوزن ، لا بالعدد » . Non numerantur, sed ponderentur .

رواية الخبر ومحرره . هنالك يكون لدينا كثير من الوثائق ، بل لدينا كثير من الأقوال ، لكن هل معنى هذا أن لدينا نفس العد من الملاحظات ؟ من الواضح أن الجواب بالسلب . فالقول الذى يردد قولاً آخر لا يؤلف ملاحظة جديدة ، حتى لو ردد مائة من المؤلفين المختلفين ملاحظة ما ، فإن هذه الوثائق المائة لا تمثل غير ملاحظة واحدة . فعدها مائة يساوى تماماً اعتبار مائة نسخة مطبوعة من كتاب هي مائة وثيقة ! بيد أن احترام « الوثائق التاريخية » يكون أحياناً أقوى من البيئة الواضحة . فإن القول الواحد الوارد في عدة وثائق منفصلة وبأقلام مؤلفين مختلفين يوهنا أننا يإزاء أقوال مختلفة ، والواقعة الواحدة المروية في عشر وثائق مختلفة تبدو أنها قد تقررت بعشر ملاحظات اتفقت عايتها ولهذا ينبى التخلص من هذا الانطباع والإحساس . فالاتفاق لا ينتج إلا بمقدار ما تعبر الأقوال المتفقة عن ملاحظات مستقلة بعضها عن بعض . فقبل استخراج أية نتيجة من اتفاق بين أقوال ينبى أن نفحص هل هذا الاتفاق بين ملاحظات مستقلة . — وهذا يقتضى القيام بعمليتين :

١ — فنبدأ بأن نبحث هل الأقوال مستقلة ، أو ليست إلا نسخاً تردد ملاحظة وحيدة . وهذا العمل بعضه من شأن النقد الخارجى للمصادر^(١)؛ لكن قد المصادر لا يدرس إلا العلاقات القائمة بين الوثائق المكتوبة ، ويتوقف بعد أن يقرر أى المواضع استعارها المؤلف من غيره من المؤلفين . والمواضع المستعارة تستبعد دون مناقشة . لكن يبقى القيام بنفس العمل فى الأقوال التى لم تتخذ صورة الكتابة . فينبى المقارنة بين الأقوال المتعاقبة بالواقعة الواحدة للبحث عما إذا كانت صادرة عن شاهدين مختلفين أو على الأقل عن ملاحظات مختلفة . والمبدأ هنا مماثل لمبدأ نقد المصدر . فتفصيلات الواقعة الاجتماعية من التعدد وثمة من الطرق المختلفة للنظر إلى نفس الواقعة حتى إن مشاهدين مستقايين لا يمكن أن يتفقا فى كل النقط ؛ فإذا وجدنا قولين يمثلان نفس التفصيلات

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٧٣ .

بنفس الترتيب فذلك لأنهما صادران عن نفس الملاحظة ؛ أما الملاحظات المختلفة فتختلف دائماً في بعض النقط . ويمكن في أحيان كثيرة الإفادة من مبدأ قبلي إذا كانت الواقعة من شأنها ألا تمكن ملاحظتها أو روايتها إلا عن طريق مشاهد واحد ، فذلك لأن كل المصادر مستمدة من هذه الملاحظة الوحيدة . وهذه المبادئ^(١) تمكن من تعرف كثير من أحوال الملاحظات المختلفة ، أكثر من تعرف كثير من أحوال ملاحظات يردد بعضها بعضاً .

وتبقى أحوال مشكوك فيها كثيرة العدد . والميل الطبيعي هو إلى عدها مستقلة . ولكن العكس هو الصحيح من الناحية العلمية : فحتى لم يثبت استقلال الأقوال بعضها عن بعض ، فلا يحق للمرء أن يقرر أن اتفاقها منتج .

بل فقط بعد أن تتقرر العلاقة بين الأقوال يمكن عد الأقوال مختلفة حقاً والفحص عما إذا كانت متفقة فيما بينها . وهنا أيضاً ينبغي أن نبذ أول بادرة : فالاتفاق القاطع فعلاً ليس ، كما يتصور طبيعياً ، التشابه التام بين روايتين ، بل هو التقاطع بين روايتين مختلفتين لا تشابه إلا في بعض النقط . والميل الطبيعي هو إلى النظر إلى الاتفاق على أنه تأييد يكون أوثق بقدر ما يكون آثم ؛ بل ينبغي على العكس أن تتخذ هذه القاعدة التي يبدو فيها شيء من المفارقة وهي أن الاتفاق يثبت أكثر إذا كان مقتصرأ على عدد قليل من النقط . فقطع الاتفاق بين هذه الأقوال المختلفة هي التي تكون الوقائع التاريخية المتقررة بطريقة علمية .

٢ — وقبل الاستنتاج يبقى علينا أن نتأكد من أن الملاحظات المختلفة

لنفس الواقعة مستقلة عن بعضها بعضاً تمام الاستقلال ، إذ يمكن أن يكون بعضها قد أثر في بعض . بحيث عينت الأولى باقي الملاحظات التالية ، وفي هذه الحالة لن يكون الاتفاق إذن منتجاً . فينبغي أن نحتاط للأحوال التالية :

(١) ليس من الممكن أن ندرس هنا الصعوبات الناشئة عن التطبيق : وذلك حين يسمى للأولف إلى ستر ما أخذه من الغير فيدخل اختلافات لتضليل الجمهور ؛ أو حينما يمزج المؤلف بين تفصيلات مأخوذة من ملاحظتين (أعني من مصدرين مختلفين) .

(الحالة الأولى) أن تكون الملاحظات المختلفة قد قام بها نفس المؤلف الذى قيدها إما فى نفس الوثيقة أو فى وثائق مختلفة ، فلا بد إذن من أسباب خاصة للاقرار بأن المؤلف قد أعاد الملاحظة من جديد ولم يقتصر على مجرد تكرار نفس الملاحظة .

(الحالة الثانية) أن يكون ثمت مشاهدون عديدون ، لكنهم كلّفوا واحداً منهم بتحرير وثيقة وحيدة : وهذه حالة محاضر جلسات الجمعيات ، واللجان ، فينبى أن تتأكد : هل الوثيقة لا تمثل إلا تأكيد محررها ، أو راجع الآخرون تحريرها وأقروه ؟

(الحالة الثالثة) أن يكون كثير من المشاهدين قد قيدوا ملاحظتهم فى وثائق مختلفة ، لكن ذلك تم فى ظروف متشابهة : فهنا ينبى أن نطرح ثمت الأسئلة النقدى للبحث عما إذا كانوا جميعاً لم يتأثروا بنفس اسباب الكذب أو الخطأ (نفس المصلحة ، نفس الغرور ، نفس الأحكام السابقة ، الخ) .

وليس ثم وثائق مستقلة بكل تأكيد غير الملاحظات الواردة فى وثائق مختلفة وصادرة عن مؤلفين مختلفين ينتسبون إلى جماعات مختلفة ويعملون فى ظروف مختلفة . ومعنى هذا أن أحوال الاتفاق المنتجة تماماً نادرة ، إلا فى العصور الحديثة .

وإمكان البرهنة على واقعة تاريخية يتوقف على عدد الوثائق المستقلة المحفوظة عندنا عن هذه الواقعة ، وبقاء الوثائق يتوقف على المصادفة . وهكذا يفسر دور المصادفة فى تكوين التاريخ .

والوقائع التى يمكن تقريرها وإثباتها هى خصوصاً الوقائع الواسعة الانتشار الطويلة المدى (وتسمى أحياناً الوقائع العامة) ، من أعرف^(١) ومذاهب ونظم

(١) [جم عُرف = usages] .

وأحداث كبرى . فقد كانت أسهل في الملاحظة وأسهل في الإثبات . ومع ذلك فإن المنهج التاريخي ليس بذاته عاجزاً عن تقرير وقائع قصيرة ومحدودة (وتسمى باسم الوقائع الجزئية) ككلمة أو فعل جرى في لحظة . فيكفي أن يشهد عدة أشخاص الواقعة ، وأن يسجلوها وأن تصلنا كتاباتهم عنها . ونحن نعرف الكلمة التي قالها لوتر في مجمع (دياط Diète) فورمس ، ونعرف أنه لم يقل ما ينسبه النقل إليه . وهذا التعاون بين ظروف موالية يزداد توثقاً بتنظيم المحفوظ والكتابة بالاختزال وبمستودعات الوثائق .

والمعرفة التاريخية فيما يتعاق بالعصر القديم والعصر الوسيط — تقتصر على الوقائع العامة نظراً لفقرننا في الوثائق . أما في العصر الحديث فقد ازدادت معرفتنا حتى شملت الوقائع الجزئية . — والجمهور يتخيل العكس ؛ فهو يرتاب في الوقائع المعاصرة التي يرى عنها روايات متناقضة ، ويعتقد دون تردد في الوقائع القديمة التي لا يرى ما ينفيها . وثقته تبلغ أوجها فيما يتعلق بالتاريخ الذي لا وسيلة لدينا لمعرفة وشكه يزداد بازدياد وسائل المعرفة .

٤ — والاتفاق بين الوثائق يؤدي إلى نتائج ليست نهائية كلها . ويبقى أن ندرس الاتفاق بين الوقائع لإتمام النتائج أو تصحيحها .

وكثير من الوقائع التي لو أخذت على حدة فإنها لا تثبت إلا على نحو ناقص — نقول إن كثيراً من الوقائع التي من هذا النوع يمكن أن يؤيد بعضها بعضاً على نحو يعطي يقيناً إجمالياً . والوقائع التي تقدمها الوثائق منعزلة — كانت أحياناً متقاربة في الواقع إلى حد أن كانت الواحدة مرتبطة بالأخرى . ومن هذا القبيل الأفعال المتتالية الصادرة عن نفس الشخص أو نفس الجماعة ، وعادات الجماعة الواحدة في عصور متقاربة أو عادات جماعات متشابهة من نفس العصر . وكل واحدة من هذه الوقائع يمكن حقاً أن تحدث دون الأخرى ؛ واليقين بأن إحداها وقعت لا يسمح بتوكيد الأخرى . ومع ذلك فإن الاتفاق بين كثير من هذه الوقائع ، وكل منها بطريقة ناقصة ، يعطي نوعاً من اليقين ؛ إنها لا تثبت

بعضها بعضاً بالمعنى الدقيق ، وإنما يؤيد بعضها بعضاً^(١) . والشك الذى كان يدور حول كل منها يتبدد ، ونصل إلى نوع من اليقين الناشئ عن تسلسل الوقائع . وهكذا يتقرر مجموع مؤكد معنوياً ، بواسطة التقريب بين نتائج لا تزال موضوعاً للشك . — فسفرة الساطان تتأيد عنها الأيام والأماكن التى مر بها حينما تنفق فيما بينها بحيث تؤلف كلاً متماسكاً . — والنظام أو العرف القائم لدى شعب ما يتقرر باتفاق المعلومات المتعلقة بالأماكن أو اللحظات المختلفة ، بينما كل معلوم منها كان محتملاً لحسب .

وهذا المنهج صعب التطبيق . فالاتفاق accord فكرة أكثر غموضاً من المطابقة concordance . فلانستطيع أن نحدد بوجه عام ماهى الوقائع التى ترتبط فيما بينها بحيث تكون مجموعاً اتفاه منتج ، ولا أن نعين مقدماً مدة وانتشار ما يكون كلاً . فربما اتفقت وقائع مأخوذة عن نصف قرن مضى وعن مسافة مائة ميل بحيث يتحدد عرف شعب من الشعوب (عند الجرمان مثلاً) ؛ لكنها لا تثبت شيئاً إذا أخذت عن مجتمع غير متجانس وسريع التطور (مثلاً المجتمع الفرنسى فى سنة ١٧٥٠ وفى سنة ١٨٠٠ ، فى الألزاس والبروفانس) . فهنا يجب أن ندرس الروابط القائمة بين الوقائع . وتلك بداية التركيب التاريخى ؛ وبهذا يتم الانتقال من العمليات التحليلية إلى العمليات التركيبية .

٧ — لكن بقى علينا أن ندرس الحالة التى يحدث فيها عدم اتفاق بين الوقائع التى تقررها الوثائق وبين وقائع أخرى تنقرر بعمليات أخرى . إذ يحدث أن واقعة حصاننا عايبها بالاستنتاج التاريخى تكون فى تناقض مع مجموع من الوقائع المعروفة تاريخياً ، أو مع مجموع ما نعرف عن الإنسانية مما عرفناه بالملاحظة المباشرة أو مع قانون علمى يتقرر بالمنهج المنتظم الذى لم يتكون . ففي الحالتين الأوليين لا تكون الواقعة فى اصطدام وتعارض إلا مع التاريخ أو علم النفس وعلم الاجتماع

(١) نحن لا بين هنا إلا مبدأ منهج التأيد ؛ أما التطبيقات فلإنها تقتضى دراسة طويلة جداً .

وهي علوم سيئة التكوين ، وحيث تدعى غير ^{مفهمة} ، وإذا كانت في تعارض مع علم فإنها تصبح ^{مهمزة} . — فإذا عسى أن نعمل بواقعة غير محتملة أو معجزة ؟ هل ينبغي أن نقبلها بعد فحص الوثائق ، أو نرفضها بوصفها مستحيلة دون فحصها وبمجرد سؤال أولى ؟

إن « عدم الاحتمال » ليس فكرة علمية ؛ ويتفاوت بحسب الأفراد وما يجده كل إنسان غير محتمل ، هو ما لم يعود رؤيته ؛ فبالنسبة إلى فلاح : التليفون أو غل في عدم الاحتمال من الشبح ؛ وقد رفض أحد ملوك سيام الاعتقاد بوجود الثايج . ولهذا يجب أن نحدد « لمن » تبدو الواقعة غير محتملة — أتبدو خير محتملة في نظر العامة المجردة من كل ثقافة علمية ؟ إن العلم في نظر العامة أو غل في عدم الاحتمال من المعجزة ، والفسولوجيا في نظره أو غل في عدم الاحتمال من تحضير الأرواح ؛ وفكرة العامة في عدم الاحتمال لا قيمة لها . — أو تبدو غير محتملة في نظر الإنسان المثقف ثقافة علمية ؟ هنالك يكون عدم الاحتمال بالنسبة إلى ذهن علمي ، وسيكون من الأدق حينئذ أن يقال إن الواقعة مضادة لمعطيات العلم ، وأن ثمة عدم اتفاق بين الملاحظات المباشرة التي أجراها العلماء ، وبين المعلومات غير المباشرة التي تقدمها الوثائق .

كيف ينبغي إذن أن نفصل في هذا التعارض ؟ إن هذه المسألة ليست بذات قائمة علمية كبيرة ؛ فكل الوثائق تقريباً التي تروى وقائع معجزة ، تدعو إلى الارتياح لأسباب أخرى ، وتطرح بفضل النقد الصحيح . لكن مسألة المعجزة أثارت من الانفعالات ما يجعل من المنيد أن نشير إلى الكيفية التي بها تظهر للمؤرخين ^(١) .

والاعتقاد العام في المعجائب ملأ الوثائق عند الشعوب كلها تقريباً بوقائع

(١) كرس الأب دي سمدت de Smedt لهذه المسألة قسماً من كتابه « مبادئ النقد التاريخي » (باريس ، سنة ١٨٨٧) .

معجزة . فالشيطان أرسخ ثبوتاً تاريخياً من فيسستراتوس^(١) : فليست لدينا كلمة واحدة من معاصر يقول إنه شاهد فيسستراتوس ، بينما مجد آلافاً من « شهود الميان » يصرحون بأنهم شاهدوا الشيطان ، وقليل من الوقائع التاريخية ما قد تقرر اعتقاداً إلى مثل هذا العدد من الشهادات المستقلة . ومع ذلك فإننا لا نتردد أبداً في إنكار وجود الشيطان والإقرار بوجود فيسستراتوس . وذلك لأن وجود الشيطان لا يتفق مع قوانين جميع العلوم المشيدة .

وحل المشكلة واضح في نظر المؤرخ^(٢) . إن الملاحظات الواردة في الوثائق التاريخية لا تساوى أبداً ملاحظات العلماء المعاصرين (وقد بينا السبب في ذلك) والمنهج التاريخي غير المباشر لا يساوى أبداً الملاحظات المباشرة لعلوم الملاحظة فإذا كانت نتائجها لا تتفق مع نتائجها ، فعليه هو أن يسلم لها ؛ إنه لا يستطيع أن يدعى ، بوسائله القاصرة ، لنفسه الحق في مراقبة أو مناقضة أو تصحيح نتائج تلك العلوم ؛ بل عليه ، بالمعكس ، أن يستعين بنتائجها في تصحيح نتائجها . وتقدم العلوم المباشرة بمعدل أحيانا التفسير التاريخي ؛ والواقعة المقررة بالملاحظة المباشرة تفيد في فهم الوثائق ونقدها : فحالات الندوب^(٣) المعجزة وقندان الشعور

(١) [Pisistrate : طاغية آثيني من أسرة صولون . استولى على السلطة في آثينية في سنة ٥٦١ ق.م . ، ولكنه طرد ثم استعاد سلطانه نهائياً في سنة ٥٤٨ ، وتولى سنة ٥٣٨ ق.م . وهو الذي جمع قصائد هوميروس ونشرها لفترة أصبحت الأساس فيما بعد لكل نشرات « الإلياذة » و « الأوديسة » - المترجم] .

(٢) لكن حل المسألة فيما يتصل بعلوم الملاحظة المباشرة يختلف عن هذا الحل ، خصوصاً العلوم البيولوجية . فالعلم لا يعرف الممكن أو المستحيل ، إنه لا يعرف إلا الوقائع التي تلاحظ على نحو سليم أو غير سليم ؛ فالوقائع التي قيل إنها مستحيلة ، مثل الرجم تبين أنها صحيحة . وفكرة المعجزة نفسها فكرة ميتافيزيقية ؛ ونفترض فكرة عامة عن العالم تتجاوز نطاق الملاحظة . راجع والاس Wallace : « المعجزات والروحانيات الحديثة » ، ترجمة فرنسية ، باريس سنة ١٨٨٧ .

(٣) [الدوب المعجزة stigmates هي علامات الجروح الحادة التي أصابت جسد السيد المسيح لما صلب ، وادعى بعض الصوفية مثل فرنسكو الأسيري أنها ظهرت على جسمه وفي نفس المواضع - المترجم]

العصى ، التى لوحظت علمياً جعلتنا نقبل الروايات التاريخية المتعلقة بوقائع من هذا القبيل (ندوب بعض القديسين ، مجنونات لودان)^(١) . لكن التاريخ لا يمكن أن يعاون على تقدم العلوم المباشرة . فوسائله غير المباشرة للاستعلام بعيداً عن الواقع تجعله يقبل القوانين التى تضعها العلوم ذات الاتصال المباشر بالواقع . ولرفض قانون من هذه القوانين لا بد من ملاحظات جديدة مباشرة وتلك ثورة يمكن أن تقوم ، لكن فى الوسط فحسب ؛ فليس للتاريخ قدرة على أن يكون هو البادىء بها .

والحل أقل وضوحاً فيما يتصل بالوقائع المتعارضة مع مجموع من المعارف التاريخية أو مع أجنة علوم الإنسان . ويتوقف على مالنا من رأى فى قيمة هذه المعارف . ويمكن على الأقل أن نضع هذه القاعدة العلمية وهى أنه من أجل مناقضة التاريخ أو علم النفس أو علم الاجتماع ، فينبغى أن تكون لدينا وثائق متينة ؛ وهو أمر لا يحصل أبداً .

(١) [Laudun بلد فى فرنسا على بعد ٤٤ كم شمال غربى پوانتييه فيها دير لرامبات أرسولا الاوانى ادعين أن القسيس أربان جراندييه قد سحر من . حكم على هذا الكاهن للسكين بالإحراق] .

الكتاب الثالث

العمليات التركيبية

الفصل الأول

الأحوال العامة للبناء التاريخي

إن نقد الوثائق لا يقدم غير وقائع منفردة . فلتنظيمها في بناء علمي ينبغي القيام بسلسلة من العمليات التركيبية . ودراسة هذه العمليات التي تؤلف البناء التاريخي تكوّن النصف الثاني من علم المناهج .

والبناء ينبغي ألا يوجه وفقاً للخطة المثالية للعلم الذي نود تشييده ، بل يتوقف على المواد الفعلية التي لدينا . ومن الإغراق في الخيال أن نضع خطة لا تتمكن المواد من تحقيقها ، وإلا لكان مثلنا في هذا مثل من يريد تشييد برج ايفل بأحجار غير منحوتة . والعيب الأساسي في فلسفات التاريخ هو نسيان هذه الضرورة العملية .

(١) فلننظر أولاً في مواد التاريخ : ما شكلها وما طبيعتها ؟ وبماذا تختلف عن مواد سائر العلوم ؟

إن الوقائع التاريخية تصدر عن التحليل النقدي للوثائق ؛ تصدر عنه على الحالة التي وضعها فيها التحليل ، مقطعة قطعاً صغيرة إلى أقوال أولية ، لأن العبارة الواحدة تحتوي على كثير من الأقوال ، وفي كثير من الأحيان قيل البعض واطرح البعض الآخر ، وكل قول من هذه الأقوال يؤلف واقعة .

والوقائع التاريخية تشترك في كونها تستمد كلها من الوثائق ، لكنها متباينة جداً .

١ — فإنها تمثل ظواهر من طبيعة مختلفة كل الاختلاف . فمن وثيقة واحدة يمكن أن نستخرج وقائع متعلقة بالخط واللغة والأسلوب والمذاهب

والأعراف والحوادث . فنقش ميشع^(١) يقدم معلومات عن كتابة الموابين ولقتهم ، وعن اعتقادهم في الإله خاموش وطقوس عبادته ، والحروب بين الموابين واسرائيل . وهكذا نرى أن الوقائع تصل إلينا مختلطة بعضها ببعض ، دون تمييز بين طبائنها . وهذا الخليط من الوقائع غير المتجانسة هو من الخصائص التي تميز التاريخ من سائر العلوم . فعلوم الملاحظة المباشرة تختار الوقائع التي تريد أن تدرسها ، وتقتصر بطريقة منظمة على ملاحظة الوقائع التي من نوع واحد . وأما العلوم الوثائقية فتأخذ الوقائع بعد أن تمت ملاحظتها ، تتلقاها من يد مؤلفي الوثائق الذين يسمونها مختلطة بغير نظام . ولتخليصها من سوء النظام ، ينبغي غربتها وتجميعها بحسب أنواعها . لكن غربتها تقتضي أن نعرف بالدقة ما ينبغي في التاريخ أن يؤلف نوعاً من الوقائع ، ولجمعها لابد من مبدأ للترتيب ملائم للوقائع التاريخية . بيد أن المؤرخين لم يصلوا فيما يتصل بهاتين المسألتين الرئيسيتين إلى صياغة قواعد دقيقة .

٢ — والوقائع التاريخية تنبدي على درجات من العموم مختلفة كل الاختلاف ، من الوقائع العامة جداً المشتركة بين شعب بأسره والتي دامت قروناً (نظم ، عادات ، معتقدات) حتى الأفعال العابرة الصادرة عن فرد ما (كلمة أو حركة) . وهذا اختلاف آخر بين التاريخ وبين علوم الملاحظة المباشرة التي تبدأ بانتظام من وقائع جزئية وتعمل بانتظام على تركيزها في وقائع عامة . ولتكوين مجموعات ، ينبغي رد الوقائع إلى نفس الدرجة من العموم ، وهذا يلزمنا بالبحث عن درجة العموم التي يمكن وينبغي أن ترد إليها مختلف أنواع الحقائق . وهذا أمر لم يتفاهم المؤرخون بشأنه .

٣ — الوقائع التاريخية محددة المكان والزمان ، فقد وجدت في عسروفي

(١) [نقش ميشع نقش مكتوب بلغة مواب حوالي سنة ٨٥٠ ق . م ، اكتشفه ف . كلين F. Klein وديان ، قرية شرق البحر الميت سنة ١٧٦٨ ، وفيه تسجيل لاتصارات ميشع ، ملك مواب ، ضد اسرائيل . ولهذا النقش علاقة وثيقة بسفر « الملوك » في الكتاب المقدس ، ويدل على صلة قوية بين ديانة مواب وفكرة اليهود عن يهوا — المترجم] .

مكان معلومين ، فإن سلبنا منها ذكر الزمان والمكان اللذين فيهما حدثت فقدت صفتها التاريخية ، ولا يمكن الإفادة منها بعد إلا فيما يتعلق بمعرفة الإنسانية الكلية (كما يقع لوقائع النور كلور التي نجمل مصدرها) . وضرورة التحديد زماناً ومكاناً هذه تجهها العلوم العامة ، إنها مقصورة على العلوم « الوصفية » التي تدرس التوزيع الجغرافي وتطور الظواهر . وتفرض على التاريخ وجوب دراسة وقائع مختلف البلدان ومختلف العصور دراسة منفصلة .

٤ — والوقائع المستخرجة من الوثائق بالتحايل النقدي تبدى مصحوبة بإشارة نقدية عن احتمالها^(١) . وفي كل الأحوال التي لا نصل فيها إلى يقين كامل وفي كل الأحوال التي تكون فيها الواقعة محتملة فحسب — وبالأحرى والأولى إذا كانت متهمة ، فإن عمل النقد يساهمها للمؤرخ مزودة ببطاقة لا يحق للمرء أن يسحبها وتمنع الواقعة من الدخول في الغلم النهائي . وحتى الوقائع التي لو قوربت من وقائع أخرى تقرر ، فإنها تمر بتلك الحالة الانتقالية ، مثل الأحوال الإكلينيكية التي تكدر في المجالات الطبية قبل أن يبرهن عاينها البرهنة اللازمة لكي تصبح وقائع علمية .

وهكذا نرى أن التركيب التاريخي ينبغي أن يتم بواسطة كتلة غير محكمة من الوقائع الصغيرة ، بواسطة غبار من المعلومات التعصياية وهي مواد غير متجانسة تختلف من حيث الموضوع والموضع ودرجة العموم ودرجة اليقين . والخبرة العملية الاستفادة من المؤرخين لا تقدم لنا منهجاً لترتيبها ؛ فالتاريخ ، وقد انبثق من لون أدبي ، فانه ظل أقل العلوم منهجية .

(ب) وفي كل علم يحدث أنه بعد الاطلاع على الوقائع نضع لأنفسنا أسئلة بطريقة منظمة^(٢) ، وكل علم يتألف من سلسلة من الإجابات عن سلسلة من

(١) راجع ما قلناه من قبل في ص ١٥٢

(٢) إن الفرض في العلوم التجريبية نوع من السؤال المصحوب بجواب . وقت .

الأسئلة المنهجية . وفي كل علوم الملاحظة المباشرة ، حتى لو لم نفكر فيها مقدما ، نجد الوقائع الملاحظة توحى بأسئلة وتلزم بالتدقيق فيها وتحديدتها . لكن ليس لدى المؤرخين هذا النظام ؛ لقد اعتادوا محاكاة الفنانين ، ولهذا فإن الكثيرين منهم لا يفكرون حتى في التساؤل عما يبحثون ؛ إنهم يأخذون من الوثائق القسّمات التي لفتت انتباههم ، غالبا لأسباب شخصية ، ويرددونها مع تغيير اللغة وإضافة الحواطر التي تعين لهم .

وخوفاً من أن يضل التاريخ في خليط مواده فإن عاينه أن يضع لنفسه قاعدة دقيقة وهي أن يسلك دائماً بواسطة أسئلة مثل سائر العلوم^(١) . لكن كيف نضع الأسئلة في علم يختلف عن سائر العلوم ؟ تلك هي المشكلة الأساسية في المنهج ولا يمكن حلها إلا بأن نبداً فنحنذ الطابع الجوهرى للوقائع التاريخية ، الذي يميزها من وقائع سائر العلوم .

إن علوم الملاحظة المباشرة تعمل في موضوعات واقعية كاملة . والعلم الأقرب إلى التاريخ من حيث الموضوع ، وهو علم الحيوان الوصفى ، يسلك سبيله بأن يفحص حيواناً واقعياً كاملاً : ننظر فيه حقاً في مجموعه ، ونشرحه بحيث نحلله إلى أجزائه ، والتشريح تحليل بالمعنى الصحيح (فكلمة *analyse* اليونانية معناها في الأصل التحليل) . ويمكن بعد ذلك أن نعيد الأجزاء معاً بحيث نرى تركيب المجموع ، وهذا هو التركيب الواقعى . ويمكن أن تتأمل الحركات الواقعية التي تكون وظيفة الأعضاء بحيث نلاحظ رد الفعل المتبادل لأجزاء الكائن العضوى . ويمكن أن نقارن المجموعات الواقعية وأن نشاهد بأى الأجزاء تشابه بحيث نصنفها وفقاً لمساوماتها الواقعية .

والعلم معرفة موضوعية قائمة على التحليل والتركيب والمقارنة الواقعية ؛

(١) فوستلدى كولانج استشر هذه الحاجة . ففي مقدمة كتابه « مباحث عن » شاكل التاريخ » (باريس سنة ١٨٨٥ في حجم الثمن) يمان أنه سبقه أبحاثه « على الشكر الذي ظهرت عليه كل أعمال ، أعنى على شكل أسئلة أضماها لنفسى وأحاول لإصاحبها » .

والرؤية المباشرة للأشياء تقود العالم وتملى عليه الأسئلة التي يضعها .

لكن لا شيء من هذا القبيل في التاريخ . — ويلد للناس أن يقولوا إن التاريخ « رؤية » للوقائع الماضية ، وإنه يسلك مسلك « التحليل » ؛ وهاتان عبارتان مجازيتان ، خطيرتان إذا ما اتخذ المرء بها^(١) . وفي التاريخ لا يرى المرء شيئاً واقعياً غير الورق المكتوب ، وأحياناً آثاراً أو منتجات صناعية . فليس أمام المؤرخ شيء ليحلله تحليلاً واقعياً ، شيء يمكنه أن يحطه ثم يعيد بناءه . « والتحليل التاريخي » ليس واقعياً كما أن رؤية الوقائع التاريخية ليست حقيقية ؛ إنه ليس إلا عملية مجردة ، وعملية عناية خالصة . وتحليل وثيقة معناه أن نبث عقلياً mentalement عن المعلومات التي تتضمنها ابتغاء قدحها واحدة بعد أخرى وتحليل واقعة معناه أن نميز عقلياً بين التفاصيل المختلفة لهذه الواقعة (أدوار حادثة ، خصائص نظام) ابتغاء توجيه الانتباه إلى كل تفصييلة الواحدة بعد الأخرى ؛ وهذا ما يسمى باسم فحص « الأوجه » المختلفة لواقعة ما — وهذا مجاز أيضاً . — والنفس الإنسانية ، وهي بطبعها مشوشة ، لا تملك تأقانياً غير انطباعات إجمالية مشوشة ، وينبئ من أجل إيضاحها أن نتساءل ما هي الانطباعات الخاصة التي تكون انطباعاتاً إجمالية ، من أجل تحديدتها بالنظر فيها واحدة بعد أخرى . وهذه عملية لا غنى عنها ، لكن ينبئ ألا تنال في أهميتها . فهي ليست منهجاً موضوعياً يمكن من الكشف عن موضوعات واقعية ، إنما هو منهج ذاتي لإدراك العناصر المحددة التي تؤلف انطباعاتنا . والتاريخ بحكم طبيعة مواده نفسها هو بالضرورة علم ذاتي ومن غير المشروع أن نطبق على هذا التحليل العقلي لانطباعاتنا الذاتية قواعد التحليل الواقعي لموضوعات واقعية .

(١) ويظهر أن فوستيل دي كولانج نفسه قد اتخذ بهما : « التاريخ علم ؛ إنه لا يتخيل ، بل يبصر فقط » (« الملكة الفرنجية » ، ص ١) . « التاريخ ؛ مثل كل علم ، يقوم على مشاهدة الوقائع وتحليلها وعقد المقارنات بينها ، وبيان الرابطة التي تربطها .. والمؤرخ .. يبحث عن الوقائع ويصل إليها عن طريق الملاحظة الدقيقة لقصص ، كما أن علم الكيمياء يفند الروائع في تجارب يقوم بها بالدقة » (الكتاب نفسه ، ص ٣٩) .

لهذا ينبغي على التاريخ أن يتأى بنفسه عن إغراء محاكاة منهج العلوم البيولوجية . والوقائع التاريخية تختلف عن وقائع سائر العلوم اختلافاً إلى حد وجوب اتخاذ منهج مختلف عن سائر المناهج في دراسة الوقائع التاريخية .

(ح) والوثائق ، وهى المصدر الوحيد للمعرفة التاريخية ، تفيدنا فى ثلاثة أنواع من الوقائع :

١ — الكائنات الحية والموضوعات المادية : — الوثائق تدلنا على وجود كائنات إنسانية وأحوال مادية وموضوعات صناعية . وكل هذه الوقائع قد كانت ظواهر مادية أدركها مؤلف الوثيقة مادياً . أما بالنسبة إلينا فإنها ليست بعد غير ظواهر عقاية ، أو وقائع مرئية « من خلال تخيلة المؤلف » ، أو بتعبير أدق ، هى صور تمثل انطباعات المؤلف ، صور نكونها بالقياس إلى نظير صورهِ . فعبد أورشليم كان شيئاً مادياً يشاهد بالعين ، أما الآن فلا يمكننا أن نراه ، ولا نملك إلا أن نكون لأنفسنا صورة عنه مماثلة لتلك التى كانت لدى الذين رأوه ووصفوه .

٢ — أفعال الناس : — الوثائق تروى أفعال (وأقوال) الناس الماضين ، التى كانت هى الأخرى وقائع مادية شاهدها المؤلفون أو سمعوها ، لكنها لم تعد بالنسبة إلينا الآن غير ذكريات للمؤلفين ، تمثل بصور ذاتية فحسب . فطعنات الخنجر التى طعنها قيصر قد شوهدت ، وأقوال القنلة سمعت فى عصرهم ، أما بالنسبة إلينا فليست إلا صوراً . — والأفعال والأقوال لها جميعاً هذه الصفة وهى أنها كانت فعلاً أو قولاً لفرد ، والتخيلة لا تستطيع أن تتمثل غير أفعال فردية ، على غرار ما تمثله لنا الملاحظة المباشرة مادياً . ولما كانت أموراً صادرة عن ناس يعيشون فى مجتمع ، فإن الغالبية منها يؤديها عدة أفراد معا أو بالتناسق من أجل هدف مشترك ، فهى أفعال جماعية ، لكنها بالنسبة إلى التخيلة وإلى الملاحظة المباشرة ترجع دائماً إلى مجموع من الأفعال الفردية . و « الواقعة الاجتماعية » كما يعرفها كثير من علماء الاجتماع ، هى تركيب فلسفى ، وليست واقعة تاريخية .

٣ - الدوافع والتصورات : — الأفعال الإنسانية علتها ليست في نفسها بل لها دافع. وهذه الكلمة الغامضة تدل في وقت واحد على الحافز الذي يحفز على إنجاز فعل وعلى الامتثال الواعي الذي لدينا عن الفعل في لحظة إنجازه . ولا نستطيع أن نتخيل دوافع إلا في ذهن إنسان ، على شكل امتثالات باطنة غامضة ، مماثلة لتلك التي لدينا عن أحوالنا الداخلية الخاصة ، ولا نستطيع أن نعبر عنها إلا بكلمات ، في العادة مجازية . وتلك هي الوقائع النفسية (التي تسمى بآلة العامة : العواطف والأفكار) . والوثائق تكشف لنا عن ثلاثة أنواع منها : (١) دوافع وتصورات المؤلفين الذين عبروا عنها ، (٢) الدوافع والأفكار التي نسبها المؤلفون إلى معاصريهم الذين عاينوا أفعالهم ، (٣) دوافع يمكن أن نفترضها لأفعال واردة في الوثائق وتمثلها نحن لأنفسنا على غرار أفعالنا .

فالوقائع المادية ، والأفعال الإنسانية الفردية والجماعية ، والوقائع النفسية — تلك هي كل موضوعات المعرفة التاريخية ، وهي لا تشاهد مباشرة ، بل كلها « تتخيل » . والمؤرخون — كلهم تقريباً دون أن يشعروا ، معتقدين أنهم يشاهدون حقائق واقعة — لا يعملون إلا في صور .

(و) كيف تتخيل إذن وقائع ليست كلها خيالية ؟ إن الوقائع التي يتخيلها المؤرخ هي ذاتية بالضرورة ، وهذا من بين الأسباب التي تساق لتبرير إنكار أن يكون التاريخ علماً . لكن الذاتي subjectif ليس مرادفاً لما ليس بحقيقي واقعي irreal . فالذكرى ليست إلا صورة لكنها ليست مع ذلك وهماً ، بل هي امتثال لحقيقة واقعية مضت . صحيح أن المؤرخ ، وهو يشتغل في الوثائق ، ليس في خدمته ذكريات شخصية ، لكنه يضع لنفسه صوراً على غرار ذكرياته . إنه يفترض أن الوقائع التي زالت (أشياء ، أفعال ، دوافع) ، والتي لاحظها مؤلفو الوثائق قديماً ، كانت شبيهة بالوقائع المعاصرة التي رآها هو نفسه واحتفظ بذكرها . وتلك مصادر تقول بها كل العلوم القائمة على الوثائق . فإن كانت الإنسانية الماضية ليست شبيهة بالإنسانية الحالية ، فإن نفهم شيئاً في الوثائق .

وابتداءً من هذه المشابهة ، فإن التاريخ يكون لنفسه صورة عن الوقائع الماضية التاريخية شبيهة بذكرياته هو عن الوقائع التي شاهدها .

وهذا العمل ، الذي يتم بغير وعى ، هو فى التاريخ أحسن فرص الخطأ الرئيسية . فالأمور الماضية التى ينبغى تصورها لا تشبه كل الشبه الأمور الحاضرة التى نشاهدها ، فإننا لم نشاهد رجلاً مثل قيصر أو كلودئيس ، ولم نمر بنفس الأحوال الباطنة التى مرت فى داخل نفوسهم . وفى العلوم المشيدة يجرى العمل على وقائع شاهدها ملاحظون آخرون وينبغى تصورها بالتمثيل وقياس النظير ، لكن هذه الوقائع تتحدد بالفاظ دقيقة تبين ما هى العناصر غير المتغيرة التى ينبغى أن تدخل فى الصورة . وحتى فى علم وظائف الأعضاء نجد أن الأفكار مستقرة إلى حد أن الكلمة الواحدة تثير عند جميع علماء التاريخ الطبيعى صورة متشابهة لمضو أو حركة . والنسب فى ذلك أن كل فكرة يدل عليها لفظ قد تكونت بمنهج من الملاحظة والتجريد حدد ووصف كل الصفات المشتركة لهذه الفكرة .

لكن كلما اقتربت المعرفة من الوقائع الباطنة غير المرئية ، فإن الأفكار تصبح أكثر غموضاً واللغة أقل دقة . فنحن لا نستطيع أن نمبر عن الوقائع الإنسانية ، حتى العادية منها ، من أفعال ودوافع وعواطف إلا بالفاظ غامضة (ملك ، محارب ، حارب ، انتخب) . وبالنسبة إلى الظواهر الأشد تركيباً نجد أن اللغة هى من عدم التحديد بحيث لا تتفق بعد على العناصر الضرورية للظاهرة . ما القبيلة ، والجيش ، والصناعة ، والسوق ، والثورة ؟ هنا يشارك التاريخ فى غموض كل علوم الإنسانية ، نفسانية كانت أو اجتماعية . ثم إن طريقته غير المباشرة فى الامتثال بواسطة الصور تجعل هذا الغموض أكبر خطورة . — ولهذا فإن • ررنا التاريخية ينبغى أن تردد على الأقل القسمات الجوهرية للصور التى كانت فى عقول من لاحظوا هذه الوقائع مباشرة : غير أن الألفاظ التى عبروا بها عن صورهم • تعلمنا أبدأ بالدقة ماذا كانت عناصرها الجوهرية .

وقائع لم نشاهدها نحن ، وصفت بألفاظ لا تمكننا من امتثالها بالدقة — تلك هي معطيات التاريخ . والمؤرخ ، وقد اضطر إلى امتثال صور الوقائع ، فينبغي أن يعث : رسله الشاغل ألا يبني صورة إلا من عناصر وثيقة صحيحة ، بحيث يتصور الوقائع كما كان سيرها لو أنه شاهدها بنفسه^(١) . لكنه في حاجة ، لتكوين الصورة ، إلى عناصر أكثر مما تقدمه الوثائق . فلنحاول أن نتصور معركة أو احتفالا مستعنين بمعطيات رواية ، مهما كانت مفصلة ، وسنجد كم من القسمة لا بد أن نضيفه نحن من عندنا . وهذه الحاجة محسوسة ماديا في ترميم الآثار القائم على الوصف (مثل معبد أورشليم) ، وفي اللوحات التي تزعم أنها تمثل مناظر تاريخية ، وفي رسوم الحرائد المصورة .

فكل صورة تاريخية تحتوى إذن على نصيب كبير من الخيال . ولا مندوحة للمؤرخ عنه ، لكنه يستطيع أن يحسب حساب العناصر الواقعية الداخلة في صورته وأن لا يبني إلا على أساسها ؛ وهذه العناصر هي تلك التي استخلصها من الوثائق فإذا احتاج ، ليفهم المعركة بين قيصر واريو فيست ، إلى تصور جيشيهما ، فليعتن بالأاستنتاج شيئا من المظهر العام الذي يتخيلهما به ، بل يجب عليه ألا يبرهن إلا بالتفاصيل الحقيقية التي تقدمها إليه الوثائق .

(هـ) وهكذا تتحدد مشكلة المنهج التاريخي : فن الملامح المتناثرة في الوثائق تؤلف صورا . وبعض هذه الصور ، وهذا البعض مادي كله ، قد أمدتنا به الآثار ، وتمثل مباشرة أحد الأوجه الحقيقية للأمور الماضية . ومعظمها — ومن هذا النوع كل صور الوقائع النفسية — تكون حسب شبهها بالأشكال المرسومة قديما ، وخصوصا شبهها بالوقائع المادية التي نشاهدها . غير أن الأمور الماضية لم تكن تشابه الأمور الحاضرة إلا جزئيا فحسب ، والأجزاء المختلفة هي بالفعل ما يجعل أهمية التاريخ . فكيف تتمثل هذه اللوحات المختلفة التي يعوزنا

(١) وهذا ما قاله كارليل Carlyle وميخله Michelet بشكل خاطئ فصح . وهذا هو معنى عبارة رانكه Ranke المشهورة : « أعني كيف كانت في الواقع » wie es eigentlich gewesen .

نموذجها ؟ إننا لم نشاهد جيشاً شبيهاً بالحاربين الفرنجة ولم نشعر شخصياً بالعواطف التي جاشت في نفس كلوفيس وهو يقدو للحرب ضد القوط الغربيين . فكيف تتصور هذه الوقائع على النحو الذي كانت عليه في الواقع ؟

ما يحدث عملياً هو ما يلي : إذا قرأنا عبارة في وثيقة ، تتكون في عقلنا صورة بعمامة تلقائية لا نملك ضبطها . وهذه الصورة ، الناتجة عن مماثلة سطحية هي في العادة زائفة زيفاً غليظاً . وكل منا يمكنه أن يجد في ذكرياته الطريقة الخالة التي تصور بها الأشخاص والمناظر الماضية . وعمل التاريخ هو تصحيح صورنا تدريجياً بأن نضع مكان اللوحات الزائفة للوحات صحيحة . فقد رأينا ناساً شعرهم أشقر ، ودروعاً ، وباطات فرنجية *francisques* (أو رسوماً لهذه الأشياء) ، فنقرب هذه الملامح لتصحيح الصورة التي كوناهما عن الحاربين الفرنجة . وهكذا تصبح الصورة التاريخية مزيجاً من الملامح المستعارة من تجارب مختلفة .

ولا يكفي أن نتمثل كائنات وأفعالا منفردة . فالناس والأفعال يؤلفون جزءاً من مجموع ، جماعة أو تطور : لهذا ينبغي أن نتمثل أيضاً الروابط بين الناس والأفعال (الأمم ، الحكومات ، القوانين ، الحروب) .

لكن لتخيل روابط ينبغي تصور مجموع ، بينما الوثائق لا تقدم لنا إلا ملامح منفردة . وهنا يضطر المؤرخ إلى اللجوء إلى عملية ذاتية . فيتخيل جماعة أو تطوراً ، وفي هذا الإطار المتخيل يرتب الملامح التي قدمتها الوثائق . — وهكذا نجد أنه بينما الترتيب البيولوجي يبنى على مجموع حقيقي شوهد موضوعياً فإن الترتيب التاريخي لا يمكن أن يتم إلا في داخل مجموع 'تخيل ذاتياً' .

إننا لا نلاحظ الحقيقة الواقعية الماضية ، ولا نعرفها إلا بمشابهتها بالحقيقة الواقعية الحاضرة . فلتصور الظروف التي حدثت فيها الوقائع الماضية يبنى أن نبحت ، بملاحظة الإنسانية الحاضرة ، في أي ظروف تحدث نظائرها من الوقائع في الحاضر . وعلى هذا فإن التاريخ تطبيق للعلوم الوصفية للإنسانية (علم النفس

الوصفي ، علم الاجتماع) ، لكنها جميعاً علوم سيئة التكوين ، وقصها يؤخر من تكوين علم للتاريخ .

ومع ذلك فإن تمت ظروفًا للحياة الإنسانية ضرورية وواضحة إلى درجة أن أغلظ أنواع الملاحظة يكفي لتحديدتها وتقريبها ، وهي الظروف المشتركة بين الإنسانية جمعاء ، وهي مستمدة من النظام الفسيولوجي الذي يخلق الحاجات المادية للناس أو النظام النفسي الذي يخلق عاداتهم في السلوك . فيمكن إذن أن نحدد ما مقدماً في ثبت أسئلة عام يفيد في جميع الأحوال . والبناء التاريخي ، كالنقد التاريخي ولنفس السبب — أعني استحالة الملاحظة مباشرة — نقول إن البناء التاريخي مضطر إلى الالتجاء إلى استخدام منهج ثبت الأسئلة .

والأفعال الإنسانية التي تؤلف مادة التاريخ تختلف من عصر وبلد إلى آخر كما اختلف الناس والجماعات ، والموضوع الحقيقي للتاريخ هو دراسة هذه الاختلافات ، فلو كانت للناس دائماً نفس الحكومة ، أو تكلموا نفس اللغة ، لما كان ثم مجال لتاريخ الحكومات واللغات . لكن هذه الاختلافات محصورة بين حدود الظروف العامة للحياة الإنسانية ، إنها ليست غير تنوعات لأنواع معينة من العمل والوجود ، مشتركة بين الناس جميعاً أو على الأقل بين الغالبية العظمى من الناس . ولا نعرف مقدماً أية حكومة أو أية لغة كانت لشعب في التاريخ ، ولكن من شأن التاريخ أن يقرر هذه الوقائع . لكن يمكن مقدماً وبالنسبة إلى جميع الأحوال أن نقرر أنه كانت لكل شعب في التاريخ حكومة ولغة .

وبوضع ثبت الظواهر الأساسية التي نتوقع أن نجدتها في حياة كل إنسان وكل شعب ، نحصل على ثبت كلي بالأسئلة ، موجز لكنه كاف لترتيب كتلة الوقائع التاريخية في مجموعة صغيرة من المجاميع الطبيعية ، كل منها يؤلف فرعاً خاصاً من فروع التاريخ . وهذا الإطار للتجميع العام يزودنا بجهاز البناء التاريخي . وثبت الأسئلة الكلي لا يتناول غير الظواهر المعتادة ، ولا يستطيع أن

يحزر مقدماً آلاف الوقائع المحلية أو المرضية التي تؤلف حياة شخص أو أمة ، فهو لا يكفي إذن لوضع كل الأسئلة التي ينبغي على المؤرخ أن يجيب عنها لتقديم لوحة كاملة للماضي . والدراسة المفصلة للوقائع تقتضى استخدام أثبات أسئلة مفصلة تختلف تبعاً لطبيعة الوقائع أو الناس أو المجتمعات التي هي موضوع الدراسة . ولوضع هذه الأثبات يمكن أن نبدأ بتقييد المسائل التفصيلية التي أوحى بها قراءة الوثائق ، لكن ينبغي ، من أجل ترتيب هذه الأسئلة — وأحياناً كثيرة من أجل إتمام الثبت — أن نلجأ إلى طريقة المسئلة المنهجية . فمن بين أنواع الوقائع والأشخاص والمجتمعات المعروفة (إما عن طريق الملاحظة المباشرة ، أو عن طريق التاريخ) ، نبحت تلك التي تشابه الوقائع أو الشخص ، والمجتمع المراد دراسته . وتحليل إطارات العلم المصنوعة لهذه الأحوال المعروفة . نشاهد ما هي الأسئلة التي ينبغي أن توضع بمناسبة الحالة الماثلة التي ندرسها . ولا حاجة بنا إلى القول إن اختيار الإطار النموذجي يجب أن يتم بذلك ، فلا ينبغي أن نطبق على مجتمع هجى أسئلة مستمدة من دراسة أمة متحضرة ولا أن نشد أن نجد في ميدان إقطاعي من هم العمال الذين يناظرون الوزراء عندنا اليوم ، — كما فعل بوتاريك Boutaric في دراسته عن إدارة ألفونس دي پواتيه

Alphonse de Poitiers.

ومنهج وضع أثبات الأسئلة هذا ، الذي يقيم كل البناء التاريخي على عملية قبلية ما كان ليكون مقبولا لو كان التاريخ علم ملاحظة حقاً ، ولعلنا أن نجد حينئذ تافهاً لو قورن بالمناهج البعدية في العلوم الطبيعية . لكن تبريره بسيط : فهو المنهج الوحيد الممكن مزاولته ، وهو في الواقع المنهج الوحيد الذي زوول فعلاً . فحينما يحاول المؤرخ أن ينظم الوقائع المتضمنة في الوثائق ، فإنه يصنع عمالديه من معرفة (أو ما يعتقد أن لديه من معرفة) بالشئون الإنسانية إطاراً للعرض يساوى ثبت أسئلة ، — اللهم إلا إذا اتخذ إطاراً اخترعه مؤرخ سابق بنفس الطريقة . — لكن حينما يكون هذا العمل غير مشعور به ، فإن الإطار يظل ناقصاً مشوشاً . وهكذا ليس الأمر أمر اختيار بين أن يعمل المرء بثبت أسئلة أو

بدونه قبلاً — لأن المرء سيكون لديه إطار دائماً ؛ — بل لاجل الاختيار إلا بين
ثبت أسئلة غير مشعور به ، مختلط ، وناقص أو ثبت أسئلة مشعور به دقيق وكامل .
(و) ويمكننا الآن أن نرسم مخطط المنا التاريخي بحيث نحدد سلسلة
العمليات التركيبية الضرورية لتشييد البناء .

إن التحليل النقدي قد أمدنا بالمواد ، غير أن هذه ليست إلا وقائع
تاريخية متناثرة . فنبدأ بتصورها على غرار الوقائع الحالية التي نظنها ماثلة لها ،
ونعمل على بلوغ أشبه صورة بتلك التي كانت ستعطينا إياها المشاهدة المباشرة ،
وذلك بمزج شذرات مأخوذة من مواضع مختلفة في الحقيقة الواقعية . تلك هي
العملية الأولى ، وهي مرتبطة بقراءة الوثائق ارتباطاً لا انفصام له .
ولما سمنا نفقد أنه يكفي أن نحدد هنا طبيعتها ، فقد تخلىنا عن فكرة
تخصيص فصل لها .

والوقائع التي تصورناها على هذا النحو ، نجعلها في إطارات نتخيلها على
غرار مجموع مشاهد في الحقيقة الواقعية نفترض أنه ماثل لما نحسب أن المجموع
الماضي كان عليه . وتلك هي العملية الثانية . وتم بواسطة ثبت من الأسئلة ،
وتفضى إلى أن نقتطع من كتلة الوقائع التاريخية القطع التي من نوع واحد ونجمعها
بعد ذلك فيما بينها حتى يترتب كل تاريخ الماضى في إطار كل .

فاذا ما رتبنا الوقائع المستخلصة من الوثائق في هذا الإطار ، بقي ثم مناقص
كبيرة دائماً ، هائلة فيما يتصل بكل الأجزاء التي ليس لدينا عنها وثائق وفيرة .
فنحاول أن نكمل هذه المناقص باستمرار تبتدىء من الوقائع المعروفة . وتلك
هي (أو يجب أن تكون) العملية الثالثة ، وتزيد — بعمل منطقي — من كتلة
المعارف التاريخية .

لكن ليس لدينا بهذا غير كتلة من الوقائع المرصوفة في إطارات . فينبغي
تركيزها في صيغ formules ابتغاء محاولة استخلاص خصائصها العامة والروابط

القائمة بينها . وتلك هي العملية الثالثة ، وتفضى إلى النتائج الأخيرة للتاريخ وتتوج البناء التاريخي من الناحية العلمية .

لكن لما كانت المعرفة التاريخية ، وهي مركبة ومضايقة بطبيعتها ، صعبة في نقلها للغير صعوبة بالغة ، فينبغي أن نجد العمليات اللازمة لعرض نتائج التاريخ .

(ز) وهذه السلسلة من العمليات ، وإن كانت سهلة الإدراك ، فإنها لم تتم أبداً إلا على نحو ناقص . وتعوقها صعوبات مادية لا تحسب النظريات المنهجية حسابها ، لكن يحسن أن نراها مواجهةً لنشاهد هل ينبغي أن تبقى غير قابلة للتذليل .

إن العمليات التاريخية ، ابتداء من اكتشاف الوثيقة حتى الصياغة النهائية للنتيجة ، هي من التعدد وتتقضى احتياطات دقيقة واستعدادات طبيعية وعادات متنوعة بحيث لا يمكن فرداً واحداً أن يقوم هو نفسه بالعمل كله . فالتاريخ أقل العلوم استغناءً عن تقسيم العمل ، ومع ذلك فهو أقلها ممارسة له . إذ يحدث أن يكتب علماء محصلون تواريخ عامة يشيدون فيها الوقائع على هوى خيالهم^(١) ، و « البناءون » يعملون بمواد لم يختبروا قيمتها^(٢) . ذلك أن تقسيم العمل يتضمن تفاهماً بين العاملين ، وهذا التفاهم غير موجود في ميدان التاريخ . فكل مؤرخ اللهم إلا في العمليات التحضيرية للنقد الخارجى ، يسلك سبيله وفقاً لإلهامه الشخصى ، بغير منهج مشترك ، وبغير اهتمام بالمجموع الذى ينبغى أن يأتى عمله فيحتل مكانه فيه . وهكذا نرى أن أحداً من المؤرخين لا يمكن بكل أمان

(١) مثل كورتبوس Curtius فى كتابه « تاريخ اليونان » ، ومومسن Mommsen فى كتابه « تاريخ الرومان » (قبل الأمبراطورية) ، ولبرشت Lamprecht فى كتابه « تاريخ ألمانيا » .

(٢) يكتفى هنا أن نذكر أسماء : أوجيستان تيرى Augustin Thierry وميشليه Michelet وكارليل Carlyle .

أن يستفيد من نتائج عمل غيره ، كما يجرى عليه العمل في العلوم المشبعة ، لأنه يجهل ما إذا كانت قد حصلت بطرق أمينة وثيقة . وأشدهم تدقيقاً يبلغ به الأمر حداً يجعله لا يقبل شيئاً قبل أن يقوم هو نفسه بإعادة العمل على الوثائق ، وذلك كان مسلك فوستيل دى كولانج . ولا نكاد نفي بهذا الاقتضاء فيما يتصل بالمصور غير المعروفة جيداً والتي ليس لدينا عنها من وثائق غير ما يندرج في مجلدات قليلة ، ومع ذلك فقد أصبح من العقائد المقررة أن المؤرخ ينبغي ألا يعمل أبداً دون الرجوع إلى الأصول^(١) . ومع ذلك فالضرورة تحتم أحياناً على المرء أن يعمل دون الرجوع إلى الأصول حينما تكون الوثائق الأصلية من الوفرة بحيث لا يستطيع المرء أن يقرأها كلها ، لكن المرء لا يصرح بذلك ، خوف الفضيحة .

لكن الأفضل أن يعترف المرء بالحقيقة صراحة . فإن علماً مركباً مثل التاريخ ، فيه ينبغي أن نكدر الوقائع بالملايين قبل أن نستطيع صياغة نتيجة ، لا يمكن أن يتكون إذا ما ظللنا نستأنف الابتداء أبداً . فالبناء التاريخي لا يشيد بالوثائق ، كما أننا لا « نكتب التاريخ بالوثائق » ، ولنفس السبب ، وهو قصر الوقت . ذلك أنه للعمل على تقدم العلم ، ينبغي المزج بين النتائج المتحصلة بواسطة آلاف الأعمال التفصيلية .

ما العمل إذن ، ما دام معظم الأعمال يتم بمنهج متهم ، إن لم نقل بمنهج غير صحيح ؟ إن الثقة الكلية تفضى إلى الخطأ قطعاً كما أن الاهتمام الكلى يفضى إلى العجز والتوقف . لكن ها هي ذى قاعدة يمكن الاسترشاد بها : ينبغي أن نقرأ أعمال المؤرخين بنفس الاحتياطات النقدية التي نقرأ بها الوثائق . والغريزة

(١) انظر في كتاب س . جيرو P. Guiraud عن « فوستيل دى كولانج » (باريس سنة ١٨٩٦ في حجم ٣٢) ص ١٦٤ ملاحظات قيمة جداً عن هذا الادعاء .

الطبيعية تدفع إلى أن نبحث فيها خصوصاً عن النتائج واتخاذها حقائق مقررة .
لكن ينبغي ، على العكس من ذلك ، بالتحليل المستمر أن نبحث فيها عن
الوقائع والبراهين وشذرات الوثائق ، وبالجملة عن المواد . ونعيد عمل المؤلف ،
لكن بسرعة أكبر جداً ، لأن الذى يضيع الجهد هو عملية جمع المواد ، ولانقبل
من النتائج التى انتهى إليها غير تلك التى نجدها مستندة إلى براهين وثيقة .

الفصل الثاني

تجميع الوقائع

(١) أول ما ينبغي أن يلتزم به المؤرخ في مواجهة خليط الوقائع التاريخية هي أن يحدد ميدان أبحاثه . فها هي الوقائع التي يختار أن يجمعها من خضم التاريخ العالمي ؟ — ثم في كتلة الوقائع التي اختارها على هذا النحو ينبغي عليه أن يميز بين مجاميع وأن يقتطع قطاعات . — وأخيراً عليه أن يرتب الوقائع واحدة بعد أخرى في كل قسم من هذه الأقسام . وهكذا نرى أن كل بناء تاريخي يجب أن يبدأ بإيجاد المبدأ الذي على أساسه تختار الوقائع وترتب في إطار . وهذا المبدأ يمكننا البحث عنه إما في الظروف الخارجية التي جرت فيها الوقائع ، أو في الطبيعة الداخلية للوقائع .

والترتيب بحسب الظروف الخارجية هو الأسهل والأبسط naïf لجعل واقعة تاريخية تحدث في لحظة من الزمان ، وبقعة من المكان ، وعند إنسان أو جماعة من بني الإنسان : وهذه إطارات ميسورة لتحديد الوقائع وترتيبها . وهكذا يولد تاريخ عصر وقطر ، وأمة ، وإنسان (سيرة) . والمؤرخون في العصر القديم وفي عصر النهضة لم يزاووا نوعاً آخر . — وفي هذا الإطار العام تقسم الأقسام والفروع وفقاً لنفس المبدأ : ترتب الوقائع حسب الترتيب في الزمان أو المكان أو الجماعات . — أما فيما يتعلق باختيار الوقائع التي توضع في هذه الأطر ، فقد تم منذ زمان طويل دون مبدأ ثابت ، فأخذ المؤرخون ، وفقاً لهواهم الشخصي ، من بين الوقائع التي حدثت في عصر ما ، أو قطر أو أمة ، كل ما رأوه شائفاً أو مثيراً لحب الاستطلاع فيهم . فثيتوس ليفيوس وتاسيت رويوا أخبار الفيضانات والأوبئة ومولد العجائب إلى جانب أخبار الحروب والثورات .

والترتيب تبعاً لطبيعة الوقائع جرى في عهد متأخر جداً وببطء وعلى نحو

ناقص ، لقد ولد خارج التاريخ في الفروع الخاصة من دراسة بعض أنواع الوقائع الإنسانية : اللغة ، الأدب ، الفنون ، القانون ، الاقتصاد السياسي ، الدين ، التي بدأت بأن كانت توكيدية dogmatiques وشيئاً فشيئاً أصبحت تاريخية . ومبدأ هذا الترتيب هو انتخاب وتجميع الوقائع التي ترجع إلى نوع واحد من الأفعال ، وكل واحدة من هذه المجاميع تصبح مادة لفرع خاص من فروع التاريخ . وهكذا يأتي مجموع الوقائع فيترتب في خانة يمكن أن نبنيها قبلياً بدراسة مجموع ألوان النشاط الإنساني ، وهذا هو ثبت الأسئلة العام الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق .

واللوحة التي نوردتها فيما يلي محاولة لتصنيف عام للوقائع التاريخية^(١) قلعة على طبيعة ظروف النشاط ومظاهره المتحققة .

١ — الظروف المادية . — (١) دراسة الأجسام : (١) علم الإنسان (علم الأجناس) ، التشريح وعلم وظائف الأعضاء ، الشواذ والخصائص المرضية . (ب) علم السكان (العدد ، الجنس « ذكر أو أنثى » ، السن ، المولد ، الوفاة ، الأمراض) . — (٢) دراسة البيئة : (أ) البيئة الطبيعية الجغرافية (التضاريس ، الجو ، المياه ، التربة ، النبات ، الحيوان) . (ب) البيئة الصناعية ، التنظيم aménagement (الزراعات ، المباني ، الطرق ، الأدوات ، الخ) .

٢ — العادات العقلية (غير الإلزامية) . — (١) اللغة (المفردات ، النظم في الكلام syntaxe ، علم الأصوات ، علم المعاني sémantique) . الكتابة (٢) الفنون : (١) الفنون التجسيمية (ظروف الإنتاج ، التصورات ، التصويرات

(١) إن تصنف لacombe (في كتابه « التاريخ علماً » *De l'histoire considérée comme science* ، الفصل السادس) القائم على دوافع الأموال والحاجات التي يراد إشباعها بواسطتها ، هو من الناحية الفلسفية صائب تماماً ، لكنه لا يتجاوب مع حاجات المؤرخين العملية ؛ لأنه يقوم على مقولات نفسية مجردة (اقتصادية ، مكوينية ، عاطفية ، شرفية ، الخ) ويفضي إلى ترتيب أنواع من المظاهر المتحققة مختلفة كل الاختلاف (النظم العسكرية مع الحياة الاقتصادية) .

العمليات ، الأعمال) . (ب) فنون التعبير ، الموسيقى ، الرقص ، الأدب . —
(٣) العلوم (ظروف الإنتاج ، المناهج ، النتائج) . — (٤) الفلسفة والأخلاق
(التصورات ، المدركات ، المزاولة الفعلية) . — (٥) الدين (المقائد ، الشعائر)^(١) .
٣ — العادات المادية (غير الإلزامية) . (١) الحياة المادية : (١) الغذاء
(المواد ، الإعداد ، المهيجات للشهية) . (ب) الملابس والزينة . (ح) السكن
والأثاث . (٢) الحياة الخاصة : (١) شغل الوقت (التزين ، العناية بالبدن ،
وجبات الطعام) . (ب) المراسم الاجتماعية (الجنائز ، الزواج ، الأعياد ، أدب
السلوك [التيكيت]) . (ح) الملاهي (الألعاب والقنص ، المسارح والملاعب ،
الاحتفالات ، الرحلات) .

٤ — العادات الاقتصادية . (١) الإنتاج : (١) الزراعة وتربية الحيوان .
(ب) استغلال المعادن . (٢) التحويل . النقل والصناعات^(٢) : الطرق الفنية ،
تقسيم العمل ، طرق المواصلات . (٣) التجارة : التبادل والبيع ، الائتمان .
(٤) التوزيع : نظام الملكية ، نقل الملكية ، العقود ، تقسيم الناتج .
٥ — النظم الاجتماعية . (١) الأسرة : (١) تركيبها ، السلطة فيها ،
أحوال المرأة والأولاد . (ب) التنظيم الاقتصادي^(٣) . ملكية الأسرة ، الميراث .
(٢) التربية والتعليم (الهدف ، الطرق ، الهيئة القائمة بهما) . (٣) الطبقات
الاجتماعية (مبدأ التقسيم ، قواعد العلاقات بينهما) .

٦ — النظم العامة (الإلزامية) . (١) النظم السياسية : (١) الحاكم
(الأشخاص والإجراءات) . (ب) الإدارة ، والمصالح (الحرب ، العدالة ،
المالية ، الخ) . (ح) السلطات المنتخبة ، الجمعيات ، الهيئات الانتخابية (السلطات ،
الإجراءات) . (٢) النظم الدينية (نفس الأسئلة) . (٣) النظم الدولية :

(١) المنشآت الكنسية جزء من الحكومة ؛ وفي متون الدراسات القديمة الألمانية تدرج
ضمن المنشآت ، بينما يدرج الدين ضمن القوانين .

(٢) النقل ، ويدرج حالياً ضمن التجارة ، هو نوع من الصناعة .

(٣) الملكية نظام مختلط : اقتصادي ، اجتماعي ، سياسي .

(١) الدبلوماسية . (ب) الحرب (العرف المتبع في الحرب ، الفنون الحربية) .
(ح) القانون الخاص والتجارة .

وتجميع الوقائع وفقاً لطبيعتها يمتزج بتجميع الوقائع وفقاً للزمان والمكان
الذين حدثت فيهما ، بحيث يقدم في كل نوع قطاعات زمنية أو جغرافية أو قومية .
وتاريخ نوع معين من الأفعال (اللغة ، الرسم ، الحكومة) ينقسم إلى تاريخ
عصور ، وأقطار ، وأمم (تاريخ اللغة اليونانية في العصر القديم ، تاريخ الحكومة
الفرنسية في القرن التاسع عشر) .

ونفس المبادئ تقيد في تحديد النظام الذي ترتب عليه الوقائع . وضرورة
عرض الوقائع الواحدة بعد الأخرى تلزم باتخاذ قاعدة منهجية للترتيب على
التوالي . فيمكن أن نعرض بالتوالي ، أو كل الوقائع التي جرت في زمان بعينه
أو كل الوقائع الخاصة بقطر بعينه ، أو كل الوقائع التي من نوع واحد . وكل
مادة تاريخية يمكن أن توزع وفقاً لثلاثة أنواع من الترتيب مختلفة : الترتيب
الزمني (ترتيب الأزمنة) ، الترتيب الجغرافي (ترتيب الأماكن وهو في الغالب
يتفق مع ترتيب الأمم) ، الترتيب بحسب أنواع الأفعال ويوحى عادة بالترتيب
المنطقي . ومن المستحيل أن نتبع واحداً فقط من أنواع الترتيب هذه : ففي كل
عرض زمني ينبغي أن تقطع قطائع جغرافية أو منطقية ، وأن تنتقل من قطر إلى
آخر ، ومن نوع من الوقائع إلى آخر والعكس . لكن ينبغي أن نعين دائماً ماذا
سيكون عليه الترتيب السائد الذي عنه تتفرع أنواع الترتيب الأخرى .

يبدأ الاختيار بين هذه الضروب الثلاثة من الترتيب أمر دقيق ، إذ ينبغي
أن يتم بناء على اعتبارات مختلفة تبعاً للموضوع ونوع الجمهور الذي يعمل له المرء
وعلى هذا فإنه يتوقف على منهج العرض ، لكن لا بد من استقصاء طويل من
أجل بيان نظريته .

(ب) وحالما يبدأ المرء في اختيار الوقائع التاريخية لترتيبها ، فإنه يصطدم
بمسألة أثارت مشاكل عنيفة .

فكل فعل إنساني هو بطبعه فعل فردي ، عابر ، لا يحدث إلا في لحظة

واحدة ومكان واحد . وكل واقعة هي بالمعنى الحقيقى مفردة نسيج وحدها . لكن كل فعل من أفعال الإنسان يشبه أفعالا له أخرى أو أفعال ناس آخرين من نفس جماعته ، وأحيانا كثيرة يصل التشابه حداً فيه يختلط كلامهما تحت اسم واحد ، وهذه الأفعال المتشابهة التى تتجمع بالضرورة فى العقل الإنسانى تسمى عادات وأعرافاً ونظماً . إنها ليست إلا أبنية عقلية ، لكنها تفرض نفسها بقوة على عقول بنى الإنسان إلى حد أن الكثير منها يصبح قواعد إلزامية ، وهذه العادات وقائع جماعية ، باقية فى الزمان ، منتشرة فى المكان . فيمكن إذن النظر إلى الوقائع التاريخية من ناحيتين متعارضتين : إما من ناحية ما فيها من خاصية فردية ، جزئية ، عابرة ؛ أو من ناحية ما فيها من خاصية جماعية ، عامة ، باقية . والتاريخ فى النظرة الأولى هو رواية مستمرة للأحداث التى حدثت للناس فى الماضى ، وفى الثانية هو لوحة العادات المتوالية للإنسانية .

وفى هذا المجال نشبت ، فى ألمانيا خصوصاً ، معركة بين أنصار تاريخ الحضارة *Culturgeschichte* ^(١) وبين المؤرخين المحترفين الذين ظلوا مخلصين لتقاليد العصر القديم ، وفى فرنسا قام نزاع بين تاريخ النظم والآيين والأفكار وبين التاريخ السياسى ، الذى يبرزه خصومه بلقب « التاريخ معارك » .

وهذا التعارض يفسر باختلاف الوثائق التى اشتغل عليها العاملون من كل فريق . فالمؤرخون ، وقد عنوا خصوصاً بالتاريخ السياسى ، تطلّعوا إلى الأفعال الفردية العابرة للحاكمين حيث يصعب جداً إدراك صفات عامة . وفى التواريخ الخاصة ، على العكس (فيما عدا تاريخ الآداب) ، لا تكشف الوثائق إلا عن وقائع عامة : صور لنوعية ، شعائر ذاتية ، قواعد قانونية . ولا بد من مجهود فى التخيل لتصوير الإنسان الذى قال هذه الكلمة ، أو أدى هذه الشعيرة ، أو مارس تلك القاعدة .

(١) فيما يتصل بتاريخ هذه الحركة والمراجع عنها ، انظر برنهم ، الكتاب المذكور ،

وليس لنا أن نفصل في هذا النزاع . فالبناء التاريخي الكامل يفترض دراسة الوقائع من كلتا وجهتي النظر . ولوحة عادات الفكر والحياة والفعل لدى الناس هي جزء رئيسي من التاريخ ما في ذلك شك . ومع ذلك فإننا لو جمعنا كل أفعال الأفراد بأسرهم ابتغاء أن نستخلص منها ما هو مشترك بينها ، فإنه تبقى بقية لا يحق للمرء أن يطرحها ، لأنها هي العنصر التاريخي حقاً ، إنها الواقعة التي تقرر أن بعض الأفعال كانت فعل إنسان أو جماعة معينة . وفي مجال مقصور على الوقائع العامة في الحياة السياسية لا محل لاتنصار فرسالا أو الاستيلاء على الباستيل ، وهي وقائع عرضية عابرة ، لكن بدونها لن يكون تاريخ نظم روما أو فرنسا مفهوماً .

وهكذا نرى أن التاريخ مضطر إلى أن يمزج بدراسة الوقائع العامة دراسة بعض الوقائع الجزئية . إن طابعه مزيج ، غير محدد بل متردد بين علم العموميات وحكاية المغامرات . وصعوبة ترتيب هذا المزيج الهجين في داخل إحدى مقولات الفكر الإنساني يعبر عنها غالباً بالسؤال الصيغاني : هل التاريخ فن أو علم ؟

(ح) والإطار العام المذكور سابقاً يمكن أن يصلح ثبت أسئلة لتحديد كل أنواع العادات (أعراف أو نظم) التي يمكن أن يحاول تاريخها . لكن قبل تطبيق هذا الإطار العام على دراسة مجموعة ما من العادات التاريخية : لغة ، دين ، أعراف خاصة أو نظم سياسية ، ينبغي دائماً أن نحل مسألة أولية وهي : العادات التي سندرسها ، عادات من كانت هي ؟ لقد كانت مشتركة بين عدد كبير من الأفراد ، ومجموعة الأفراد المشتركين في نفس العادات هي التي نسميها « مجموعة » groupe . فالشرط الأول للدراسة عادة هي إذن أن نحدد المجموعة التي زاوتها . وهنا ينبغي أن نحذر من أول باخرة ، لأنها تحملنا على إهمال يمكن أن يهدم كل البناء التاريخي .

إن الميل الطبيعي هو إلى تصور المجموعة الإنسانية على غرار النوع الحيواني

أى على أنه مجموع من الناس كلهم متشابهون . فنأخذ مجموعة تجمع بينها صفة واضحة جداً ، مثل أمة ترتبط بحكومة واحدة رسمية (الرومان ، الإنجليز ، الفرنسيون) ، أو شعب يتكلم نفس اللغة (اليونان ، الجرمان) ، ويسلك المرء كما لو كان كل أعضاء هذه المجموعة يتشابهون في كل شيء . وعندهم نفس الأعراف .

والواقع أنه لا توجد مجموعة حقيقية ، حتى ولا الجماعة المركزة ، هي مجموع متجانس . فبالنسبة إلى شطر كبير من النشاط الإنساني — اللغة ، الفن ، العلم ، الدين ، الحياة الاقتصادية — تظل المجموعة مترجحة . فما هي مجموعة الناس الذين يتكلمون اليونانية ، والمجموعة المسيحية ، ومجموعة العلم الحديث ؟ — وحتى المجاميع المحددة بتنظيم رسمي — الدول والكنائس — ليست غير وحدات سطحية مؤلفة لا متجانسة . فالأمة الانجليزية تضم في داخلها الغالين Gallois والاسكتلنديين والإيرلنديين ، والكنيسة الكاثوليكية تتألف من مؤمنين مشتبين في أنحاء العالم كله ، ويختلفون في كل شيء ، اللهم إلا في الدين . ولا توجد مجموعة لأفرادها نفس العادات في كل النواحي . فالشخص الواحد هو في وقت واحد عضو في مجموعات عديدة ، وفي كل مجموعة يجد نفسه مع زملاء مختلفين . فالكندي الفرنسي عضو في الدولة البريطانية ، وفي الكنيسة الكاثوليكية ، وفي مجموعة المتكلمين باللغة الفرنسية . وهكذا نرى أن الجماعات يركب بعضها بعضاً حتى إنه من المستحيل أن نقسم الإنسانية إلى جماعات متميزة مرصوفة بوضوح .

ونجد في الوثائق التاريخية أسماء مجموعات استخدمها المعاصرون ، وكثير منها لا يستند إلا إلى مشابهاة سطحية . فقبل اتخاذ هذه الأفكار العامة vulgaires ، ينبغي أن يتخذ المرء لنفسه قاعدة في نقدها وينبغي تحديد طبيعة المجموعة ومداهها ، بأن يتساءل : من أى ناس كانت تتألف ؟ وأية رابطة ربطت بينهم ؟ وما هي العادات المشتركة بينهم ؟ وبأى أنواع النشاط تميزوا واختلفوا ؟

هنالك فقط يمكننا أن نشاهد من أجل أية عادات يمكن المجموعة أن تفيد كإطار للدراسات ، وسيلجأ المرء إلى اختيار نوع المجموعة وفقاً لنوع الوقائع . ولدراسة العادات العقلية (اللغة ، الدين ، الفن ، العلم) ، لاناخذ أمة سياسية بل مجموعة الأفراد الذين اشتركوا في هذه العادة ؛ ولدراسة الوقائع الاقتصادية نأخذ مجموعة ترتبط برابطة اقتصادية ، ونخصص المجموعة السياسية لدراسة الوقائع الاجتماعية والسياسية ، وننبذ الجنس race نهائياً^(١) .

والمجموعة ، حتى في النقط التي تكون فيها متجانسة ، ليست متجانسة كل التجانس ، بل تنقسم إلى مجموعات فرعية يختلف أعضاؤها ببعض العادات الثانوية . فاللغة تنقسم إلى لهجات ، والدين إلى مذاهب وشيع ، والأمة إلى مقاطعات . — وفي مقابل ذلك نجد أن المجموعة تشابه سائر المجموعات بحيث يمكن أن تقرب منها ، وفي تصنيف عام يمكن أن نتعرف « أسر » لغات وفنون وشعوب . — ولهذا ينبغي أن نقسّم : كيف انقسمت المجموعة ؟ وفي أي مجموع تدرج ؟

هنالك يصبح من الممكن دراسة عادة أو حتى مجموع عادات في زمان ومكان معينين دراسة منهجية ، بمتابعة اللوحة التي أوردناها فيما سبق . وهذه العملية لا تنطوي على أية صعوبة منهجية فيما يتصل بكل أنواع الوقائع التي تتبدى على هيئة عادات فردية وإرادية : لغة ، فن ، علوم ، تصورات ، أعراف خاصة ؛ ففي هذا يكفي أن نبين من ماذا تتألف كل عادة . لكن ينبغي فقط أن نغني

(١) لم يعد من الضروري أن نبرهن على عدم جدوى فكرة « الجنس » . لقد كانت تطبق على مجموعات فامضة ، تتألف بالأمة أو اللغة ، لأن الأجناس التي قال بها المؤرخون (الجنس اليوناني ، الروماني ، الجرمان ، السكتي ، السلافي) لا تشترك إلا في الاسم مع الجنس بالمعنى الإثنولوجي ، أي مجموعة من الناس يتصفون وراثياً بنفس الخصائص . وقد أصبحت فكرة الجنس فكرة لا معقولة ، بسبب سوء استخدام تين Taine لها ونجد في كتاب لاكومب Lacombe (الكتاب المذكور ، الفصل ١٨) وفي كتاب روبرتسون Robertson بعنوان *The Saxon and the Celt* نقداً في غاية الجودة لفكرة الجنس

بتمييز الأشخاص الذين أنشأوا أو حافظوا على العادات (الفنانين ، العلماء ، الفلاسفة ، مبتكرى الأزياء الجديدة) والجمهور الذى تلقاها .

لكن حينما نصل إلى العادات الاجتماعية أو السياسية (وهى التى نسميها «النظم») نعر على ظروف جديدة تخلق وهما لا مفر منه . فأعضاء مجموعة اجتماعية أو سياسية بعينها ليس لديهم فقط عادة القيام بأعمال متشابهة ، بل يؤثر كل منهم فى الآخر بأعمال متبادلة ، فيأمر بعضهم بعضاً ويؤجر بعضهم بعضاً . والعادات تصبح روابط بينهم ، فإن كانت قديمة ، مصوغة فى قواعد رسمية ، إلزامية بسلطة مادية ، تصونها جماعة خاصة ، فإنها تتخذ مكانة فى الحياة بدرجة أن تشعر الذين يمارسونها بأنها حقائق خارجية عنهم . والناس المتخصصون فى مهنة أو وظيفة تصبح عادة دائمة لحياتهم ، يلوح أنهم يتجمعون فى طوائف متميزة (طبقات ، نقابات ، كنائس ، حكومات) ؛ وهذه الطوائف تبدو كائنات حقيقية ، أو على الأقل أعضاء كل عضو منها مكلف بوظيفة فى كائن حقيقى هو الجماعة . وبالتماثل مع جسم الحيوان ، نصل إلى وصف « تركيب » و « وظيفة » الجماعة . — أو حتى « تشريحها » و « وظائف أعضائها (فسيولوجياها) » . وتلك مجازات . فالتركيب يقصد به العادات والقواعد التى توزع المهن والمتع والوظائف بين الناس ؛ والوظيفة يقصد بها الأفعال المعتادة التى بها يدخل المرء فى علاقة مع الآخرين . فإن وجد المرء من السهل استعمال هذه الحدود ، فيجب أن يتذكر أنها لا تدل إلا على عادات .

يبد أن دراسة النظم تفرض علينا أن نتساءل عن الأشخاص ووظائفهم . — أما بالنسبة إلى النظم الاقتصادية والاجتماعية ، فينبغى أن نبحث كيف كان يتم تقسيم العمل والتقسيم إلى طبقات ، وماذا كانت المهن والطبقات ، ومن أى الناس تتألف ، وكيف كانت العلاقات بين أعضاء المهن والطبقات المختلفة . — وفيما يتصل بالنظم السياسية التى كرستها قواعد إلزامية وسلطة مادية ، توجد سلسلتان من الأسئلة : (١) من هم الأشخاص الذين تولوا السلطة ؟ فإن كانت السلطة

موزعة ، فينبغى دراسة تتسيم انوظائف ، وتحليل الأشخاص إلى مجموعات متنوعة (حاكم ومحكوم ، مركزى ومحلى) ، وتميز كل هيئة خاصة . وبمناسبة كل نوع من أنواع الحاكمين ينبغى أن نتساءل : من أين يأتون إلى الحكم وكيف ؟ وماذا كانت سلطتهم الرسمية ؟ وماذا كانت وسائلهم الفعلية في العمل ؟ — (٢) ماذا كانت القواعد الرسمية ؟ شكلها (عرف ، أوامر ، قانون ، سوابق) ؟ مضمونها (قواعد القانون) ؟ طريقة تطبيقها (الإجراءات) ؟ وخصمها فيم كانت تختلف القواعد عن التطبيق الفعلي (إساءة استعمال الساطة ، الاستغلال ، التنازع بين الموظفين ، القواعد التي لا تراعى) ؟

وبعد تحديد كل الوقائع التي تكون الجماعة ، يبقى أن نعيد وضع هذه الجماعة في مجموع الجماعات التي في نفس العصر . وتلك هي دراسة المنظمات الدولية العقلية والاقتصادية والسياسية (الدبلوماسية والعرف في الحروب) ، وهي دراسة تقتضى نفس الأسئلة مثل دراسة النظم السياسية . — وينبغى أن نضيف إلى ذلك دراسة العادات المشتركة بين عدة جماعات ، ودراسة العلاقات التي لاتتخذ شكلاً رسمياً . وهذا الجزء من أقل أجزاء البناء التاريخي تقدماً .

(د) وكل هذا العمل يفضى إلى وضع لوحة للحياة الإنسانية في فترة معينة ويعرفنا بحالة (Zustand بالألمانية) الجماعة . لكن التاريخ لا يقتصر على دراسة الوقائع المتوافتة مأخوذة في حالة سكون (في حالة « استاتيكية » كما يقال غالباً) . بل هو يدرس « أحوال » الجماعة في فترات مختلفة ، ويميز بينها فروقاً واختلافات . وعادات الناس وظروفهم المادية تتغير من عصر إلى عصر ، وحتى لو بدا أنها تبقى كما هي ، فإنها لا تبقى تماماً كما كانت . فثم مجال للبحث في هذه التغيرات ، وتلك دراسة الوقائع المتوالية .

وأهم هذه التغيرات بالنسبة إلى البناء التاريخي تلك التي تحدث في نفس الاتجاه^(١) ، بحيث أنه بسلسلة من الفوارق التدريجية يتحول عرف ، أو حال

(١) ليس ثم اتفاق على مقدار السكان الذى يخصص في التاريخ لدراسة التغيرات في الاتجاه للمضاد ، أى التقلبات التي تعود بالأمور إلى سيرتها الأولى .

جماعة إلى عرف أو حال مختلفين . وبغير استعمال اللغة المجازية نقول إن الناس في عصر ما يزاولون عادات مختلفة تماماً عن عادات أسلافهم دون أن يبرروا بتغيير مفاجيء . وذلك هو التطور .

والتطور يحدث في كل العادات الإنسانية . فيكفي إذن لبحثه أن نستأنف ثبت الأسئلة الذي أفادنا في وضع لوحة الجماعة . فبالنسبة إلى كل واقعة من الوقائع : الظروف والأعراف والأشخاص المتولين للسلطة ، والقواعد الرسمية - يقوم هذا السؤال : كيف كان تطور هذه الواقعة ؟

وهذه الدراسة تضم عدة عمليات هي : (١) تعيين الواقعة التي يراد دراسة تطورها ، (٢) تحديد مدة الزمن الذي جرى التطور خلالها ، وينبغي اختيارها بحيث يكون التحول واضحاً ومع ذلك تظل ثم رابطة بين نقطة الأبتداء ونقطة الوصول ، (٣) تقرير المراحل المتوالية للتطور ، (٤) البحث عن الوسيلة التي بها تم التطور .

(٥) وأية سلسلة ، حتى لو كانت كاملة ، لأحوال كل الجماعات ، وكل تطوراتها لا تكفي لاستفراق مادة التاريخ . بل تبقى ثم وقائع مفردة وحيدة لا يمكن الاستغناء عنها ، لأنها تفسر تكوين الدول وبداية التطورات . فكيف ندرس نظم فرنسا أو تطورها دون أن نتحدث عن غزو قيصر لبلاد الغال وغزو القبائل المتبربرة ؟

وهذه الحاجة الضرورية إلى دراسة الوقائع الوحيدة أدت إلى القول بأن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً ، لأن كل علم موضوعه ما هو كلي . - والتاريخ هنا في وضع شبيه بوضع الكوسموغرافيا والجيولوجيا وعلم الأنواع الحيوانية ، إنه ليس المعرفة المجردة بالعلاقات العامة بين الوقائع ، بل هو دراسة لتفسير الواقع ، والواقع لم يوجد إلا مرة واحدة . فلم يكن ثم غير تطور واحد للأرض والحياة الحيوانية وللإنسانية . وفي كل تطور من هذه التطورات لم تكن الوقائع المتتابعة

من نتاج قوانين مجردة ، بل من نتاج تضافر في كل لحظة بين كثير من الوقائع المختلفة الأنواع . وهذا التضافر ، المسمى أحياناً باسم الصدفة ، قد أنتج سلسلة من الحوادث التي حددت السير الخاص للتطور^(١) . ولا يمكن فهم التطور إلا بدراسة هذه الحوادث ، فالتاريخ هنا في نفس الوضع الذي فيه علم الجيولوجيا والباليو تنولوجيا .

وهكذا نرى أن التاريخ العلمى يمكنه أن يعالج الحوادث الذى جمعها التاريخ التقليدى لأسباب أدبية لأنها أثارت الخيال بعجائبها ، يعالجها من أجل الإفادة منها فى دراسة التطور . ويمكن إذن البحث عن الوقائع التى أثرت فى تطور كل عادة من عادات الإنسانية ، وكل حادث يرتب فى مكانه ازماني فى التطور حيث أحدث أثره . ويكفى بعد ذلك أن نجتمع الحوادث من كل نوع وأن نرتبها ترتيباً زمنياً وترتيباً بحسب البلدان لكي تكون لدينا لوحة جامعة للتطور التاريخى . هنالك يكون لدينا — إلى جانب التواريخ الخاصة التى ترتب فيها الوقائع وفق مقولات مجردة تماماً (فن ، دين ، حياة خاصة ، نظم سياسية) — تاريخ عبنى مشترك ، هو التاريخ العام الذى يربط بين مختلف التواريخ الخاصة مبيناً التطور الإجمالى الذى سادت تلك التطورات الخاصة . وكل نوع من الوقائع يدرس على حدة (دين ، فن ، قانون ، دستور) لا يؤلف عالماً مقلداً تتطور فيه الوقائع بنوع من القوة الباطنة ، كما يميل إلى تخيل ذلك المختصون . فتطور عرف أو نظام (لغة ، دين ، كنيسة ، دولة) ليس إلا ضرباً من المجاز ، والعرف تجريد ، والتجريد لا يتطور ، فليس إلا الكائنات هى التى تتطور بالمعنى الصحيح^(٢) .

(١) وضع كورنو Cournot نظرية الصدفة بصورة حاسمة فى كتابه : « تأملات فى سير الأفكار والحوادث فى العصور الحديثة » . باريس سنة ١٨٧٢ ، فى مجلدين بمجم الثمن : *Considérations sur la marche des idées et des événements dans les temps modernes.*

(٢) حاول ليرشت فى مقال طويل بعنوان : « ما فلسفة الحضارة » (ظهر فى « المجلة الألمانية لىم التاريخ » ، سلسلة جديدة ج ١ سنة ١٨٩٦) أن يقيم تاريخ الحضارة على نظرية الروح السككية للجماعة التى تنتج ظواهر « اجتماعية نفسية » مشتركة بين الجماعة كلها ومختلفة فى عصر عن العصر الآخر . وهذا فرض ميتافيزيقى .

فحينما يحدث تغيير في عرف ، فذلك لأن الناس الذين كانوا يتبعونه قد تغيروا .
بيد أن الناس لا ينقسمون إلى خانات لا واصل بينها (دينية ، تشريعية ،
اقتصادية) تحدث فيها ظواهر داخلية منعزلة ، فالحدث الذي يغير عالم يغير
عادتهم في نفس الوقت في مختلف المرافق . فغزو القبائل المتبربرة أثر في اللغات
والحياة العامة والنظم السياسية معاً . فلا يمكننا أن نفهم التطور بالاقتصار على فرع
خاص من فروع التاريخ ، فالتخصص ، حتى لو أراد أن يكتب تاريخاً كاملاً للفرع
الذي تخصص فيه ، ينبغي عليه أن ينظر فوق حواجزه إلى ميدان الحوادث المشتركة
العامة . وإنه لفضل لتين Taine أنه صرح ، بمناسبة الأدب الإنجليزي ، أن
التطور الأدبي يتوقف ، لا على أحداث أدبية ، بل على وقائع عامة .

والتاريخ العام للوقائع المنفردة الوحيدة تكون قبل التواريخ الخاصة .
إنه باقى كل الوقائع التي لم تستطع أن تجد لها مكاناً في التواريخ الخاصة ، وتقلصت
كلما نشأت الفروع الخاصة وانفصلت عنه . وكما أن الوقائع العامة ذات طابع
سياسي خصوصاً وأنه من الأصعب أن ننظمها في فرع خاص ، فإن التاريخ العام
بقى في الواقع مختلطاً بالتاريخ السياسي (Staatengeschichte = تاريخ الدول)^(١)
وهكذا نجد المؤرخين السياسيين قد سيقوا إلى أن يكونوا المدافعين عن التاريخ
العام وإلى أن يحتفظوا في أبنيتهم التاريخية بكل الوقائع العامة (هجرات الشعوب
الإصلاحات الدينية ، المخترعات والمكتشفات) اللازمة لفهم التطور .

ولتشديد التاريخ العام ينبغي البحث عن كل الوقائع التي يمكن أن تفسر
حال المجتمع أو أحد تطوراته ، لأنها أحدثت فيه تغييرات . وينبغي البحث عنها
في كل أنواع الوقائع : انتقال السكان ، التجديدات الفنية artistiques والعلمية
والدينية والصناعية الفنية technique وتغير الهيئة الحاكمة ، والثورات والحروب
واكتشاف الأقطار .

(١) اسم التاريخ « القوى » — التي أوجد لاعتبارات وطنية — يدل على نفس
الشيء ؛ فتاريخ الأمة يخطط بتاريخ الدولة .

والمهم أن تكون الواقعة قد كانت ذات أثر حاسم . لهذا ينبغي أن نقاوم الميل الطبيعي إلى تمييز الوقائع إلى كبيرة وصغيرة . إن النفس تكره أن تكون للمسببات الكبيرة أسباب صغيرة ، مثل أن يكون أنف كليويتره قد أمكن أن يؤثر على الإمبراطورية الرومانية . وهذه الكراهية ميتافيزيقية ، تنشأ عن فكرة سابقة عن سير الدنيا . وفي كل علوم التطور نجد وقائع فردية هي نقطة ابتداء مجموعة من التحولات الكبيرة . إن فرقة من الخيول أتت بها الإسبان قد غمرت كل أمريكا الجنوبية . وإن جذع شجرة في فيضان لم يكن أن يقف التيار ويغير منظر الوادي .

وفي التطور الإنساني نعتز على تحولات كبيرة لا علة لها معقولة غير حادث عرضي فردي^(١) . فأنجلترا في القرن السادس عشر غيرت دينها ثلاث مرات من جراء موت أمير (هنري ، أدورد ، ميرى استيورت) . فالأهمية ينبغي أن تقاس لا بحسب حجم الواقعة الأولى ، بل بحسب حجم الوقائع التي نجمت عنها . ولهذا ينبغي ألا ننكر بطريقة قبلية *a priori* تأثير الأفراد ولا أن نستبعد الوقائع الفردية . بل ينبغي أن نفحص هل كان الفرد في وضع يسمح له بالفعل القوي . وهذا ما يمكن افتراضه في حالتين : (١) الأولى حينما يكون فعله قد احتذاء جمهور من الناس وأنشأ تقليداً ، وهذه الحالة منتشرة في الفن والعلم والدين والصناعة الفنية ؛ (٢) والثانية حينما يكون ذا سلطة لإصدار الأوامر وفرض اتجاه وتوجيه على جمهور من الناس ، كما يحدث بالنسبة إلى رؤساء الدول أو قادة الجيوش أو رؤساء الدين . هنالك تصبح حوادث حياة شخص ما وقائع مهمة . وهكذا نرى أنه ينبغي في إطار التاريخ أن نفتح مكاناً للأشخاص والحوادث .

(١) أنظر كتاب كورنو للذكور ، ج ١ ص ١٧ .

(و) ونحن في حاجة ، في كل دراسة لوقائع متعاقبة ، إلى أن نزود أنفسنا ببعض نقط توقف ، وبمحدود ابتداء وانتهاء ، من أجل إمكان اقتطاع شرائح زمانية في كتلة الوقائع الماثلة . وهذه الشرائح هي « العصور » ، واستعمال ذلك قديم قدم التاريخ . ونحن في حاجة إلى ذلك ليس فقط في التاريخ العام ، بل وفي التواريخ الخاصة ، متى ندرس مدة طويلة طويلاً يسمح بتبين التطور والحوادث هي التي تقدم الوسيلة لتحديدتها في حدود .

وفما يتصل بالتواريخ الخاصة ، فبعد أن نحدد أى تغيرات العادات ينبغي أن ينظر إليها على أنها الأشد عمقاً ، نأخذها لتحديد تاريخ في التطور ، ثم نبعث ما هو الحادث الذي أنتجها . والحادث الذي أنشأ عادة أو عدلها يصبح نقطة ابتداء أو انتهاء لعصر ما . وهذه الحوادث البارزة تكون أحياناً من نفس نوع الوقائع التي ندرس تطورها ، وقائع أدبية في تاريخ الأدب ، وسياسية في التاريخ السياسي . لكنها في غالب الأحيان من نوع آخر ، فيضطر التاريخ الخاص إلى استعارتها من التاريخ العام .

وفما يتعلق بالتاريخ العام فإن العصور ينبغي أن تقتطع تبعاً لتطور عدة أنواع من الوقائع ، إذ توجد أحداث تحدد عصرراً في فروع عديدة في وقت واحد (غزو الشعوب المتبربرة ، الإصلاح الديني ، الثورة الفرنسية) . وحينئذ يمكن تشييد عصور مشتركة بين عدة فروع من فروع التطور ، يحدد ابتداءها وانتهاءها حادث واحد بعينه . وهكذا تم التقسيم التقليدي للتاريخ العام . — أما العصور الفرعية فنحصل عليها بنفس العملية ، بأن نأخذ حدوداً للأحداث التي أحدثت التغيرات الثانوية .

والعصور التي نحددها هكذا تبعاً للأحداث تتفاوت في الطول الزمني . لكن ليس لنا أن قلق من هذا النقص في التماثل ، فلا ينبغي أن يكون العصر

مقداراً ثابتاً من السنوات ، بل الزمن الذى استخدم فى جزء متميز من أجزاء التطور . والتطور ليس حركة منتظمة ؛ إنه يجرى طوال سلسلة طويلة من السنوات دون تغير ذى بال ، ثم تأتى لحظات من التحول السريع . وهذا المفارقة هو الذى دعا سان سيمون Saint-Simon إلى التمييز بين عصور عضوية (ذات تحول بطيء) وهرمية (ذات تحول سريع) .

الفصل الثالث

البرهان البنائي

(١) إن الوقائع التاريخية التي تقدمها الوثائق لا تكفي أبداً لملا الإطارات ملاءاً تاماً ؛ وهي لا تقدم أجوبة مباشرة عن كثير من المسائل ، ولهذا تنقص ملامح كثيرة لتأليف لوحة كاملة لأحوال المجتمع والتطورات أو الأحداث . ونشعر بالحاجة الملحة إلى ملاء هذه المناقص .

وفي علوم الملاحظة المباشرة ، حينما تعوز واقعة في سلسلة ، فإننا نبحث عنها بملاحظة جديدة . وفي التاريخ ، حينما تعوزنا هذه الوسيلة ، نسعى لتوسيع المعرفة باستعمال البرهان . فنبدأ من وقائع معروفة من الوثائق ابتغاء الاستدلال على وقائع جديدة . فإذا كان البرهان صحيحاً ، كانت عملية المعرفة هذه مشروعة .

لكن التجربة تدل على أن البرهان هو أصعب عمليات المعرفة التاريخية ممارسة على الوجه الصحيح ، وهو الذي أدخل أخش الأخطاء . ولهذا ينبغي ألا نستعمله إلا محوطاً بالاحتياطات حتى لا نقفل أبداً عن الخطر .

١ — فيجب ألا نخرج البرهان بتحليل الوثيقة ؛ وإذا سمح المرء لنفسه أن يدخل في النص شيئاً لم يضعه المؤلف صراحة ، فإنه بهذا يكمله بما يجعل المؤلف يقول ما لم يرد أن يقوله^(١) .

٢ — وينبغي ألا نخلط بين الوقائع المستخرجة مباشرة من فحص الوثائق وبين نتائج البرهان . فحينما تؤكد واقعة عرفناها بالبرهان فحسب ، فينبغي ألا ندع القارئ يفهم أننا وجدناها في الوثائق ، بل ينبغي أن ننبه على الوسيلة التي حصلنا بها على هذه الواقعة .

(١) تحدثنا فيما سبق ، ص ١١١ ، عن هذا الميب في التهج .

٣ — ويجب ألا نقوم ببرهان غير مشعور به : فهناك فرص كثيرة لأن يكون خاطئاً . بل يكفي أن تقتصر على وضع البرهان في الصيغة القانونية ، والمشهد عادة أن القضية العامة في البرهان الفاسد من البشاعة بحيث تجعل المرء يتراجع فزعاً .

٤ — فإن أبقى البرهان أى شك ، فينبغي ألا نحاول الاستنتاج ؛ بل يجب أن تظل العملية على شكل تخمين ، نميزه بوضوح عن النتائج المتحصلة نهائياً .

٥ — وينبغي ألا نعاود النظر في تخمين ابتغاء محاولة تحويله إلى يقين . فإن أول انطباع هو الأوفر حظاً من الصحة ، أما إذا عدنا إلى النظر في تخمين ، فإننا نألفه وننتهى بأن نجمده أقوى سنداً ، مع أن الذى حدث هو فقط أننا زدنا إقناعاً له . وهذا يحدث كثيراً لدى الذين يتأملون كثيراً في عدد قليل من النصوص .

هناك طريقتان لاستخدام البرهان : إحداهما سلبية ، والأخرى إيجابية ؛ فلنأخذ في فحص كل منهما على حدة .

(ب) أما البرهان السلبي ، ويسمى أيضاً « حجة الصمت » ، فيبدأ من خلو الوثائق من معلومات عن الواقعة^(١) فنستنتج من كون الواقعة ليست مذكورة في أية وثيقة ، أنها لم تحدث ، وهذه الحجة تنطبق على كل أنواع الوقائع من أعراف مختلفة الأنواع ، وتطورات ، وحوادث . وتقوم هذه الحجة على انطباع يعبر عنه في الحياة بالعبارة المألوفة : « لو حدث هذا ، لكان قد عرف » . وهذا يفترض قضية يجب صياغتها كما يلي : « لو كانت الواقعة قد وجدت ، لكانت هناك وثيقة تتحدث عنها » .

ولسكى يكون من حق الإنسان أن يبرهن على هذا النحو لا بد أن تكون

(١) هذه الحجة ، التي كانت كثيراً ما تستخدم في التاريخ الديني قد شغلت مناقشتها المؤلفين الألمان الذين كتبوا في علم المناهج ، ولا تزال تشغل مكاناً فسيحاً في « مبادئ النقد التاريخي » للأب دى سميت P. de Smidt .

كل واقعة قد لوحظت « وقيدت كتابة » ، وأن تكون كل التقييدات قد حفظت لنا ؛ لكن معظم الوثائق المكتوبة قد ضاع ، ومعظم الوقائع التي تحدث لا تقيد كتابة . ولهذا فإن البرهان على هذا النحو سيكون فاسداً في معظم الأحوال ولهذا ينبغي قصره على الأحوال التي تحققت فيها الشروط التي تخول الحق في استعماله .

١ — فيجب ليس فقط ألا توجد وثيقة لا يرد فيها ذكر الواقعة ، بل وأيضاً ألا تكون قد وجدت وثيقة من هذا النوع ، أى وثيقة ذكرت فيها الواقعة . وإذا كانت الوثائق فقدت ، فلا نستطيع أن نستنتج شيئاً .

ولهذا فإن حجة الصمت ينبغي أن تستعمل نادراً جداً نظراً لأن وثائق كثيرة جداً قد فقدت ؛ وهي تفيد فيما يتصل بالعصر القديم أقل جداً منها فيما يتصل بالقرن التاسع عشر . — ويميل المرء ، للتخلص من هذا التضيق ، إلى القول بأن الوثائق المفقودة لم تتضمن شيئاً مهماً ، بحجة أنه إذا كانت قد ضاعت فما ذلك إلا لأنها لم تكن تستحق مؤونة الاحتفاظ بها . والواقع أن كل وثيقة مخطوطة هي تحت رحمة أقل حادث . ويتوقف على الصدفة أن تكون قد بقيت أو ضاعت .

٢ — ونجب أن يكون من شأن الواقعة أن تلاحظ ضرورةً وتقيد . فكون الواقعة لم تقيد لا ينتج عنه أنها لم تلاحظ . وحينما تنظم عملية جمع نوع من الوقائع ، يلاحظ أن هذا الأمر يحدث أكثر مما يظن فتضئ كثير من الأحوال دون أن يلاحظها أحد أو دون أن تترك أثراً مكتوباً . وهذا ما جرى بالنسبة إلى الزلازل ، وأحوال الكلب ، والقياطس التي باقى بها على الشواطئ .

وفضلاً عن ذلك ، فإن كثيراً من الوقائع ، حتى المعروفة جيداً للمعاصرين ، لم يقيد بسبب أن السلطة الرسمية منعت من نشرها ؛ وهذا ما يحدث بالنسبة إلى قرارات الحكومات السريه وشكاوى الطبقات الدنيا .

وهذا الصمت ، الذى لا يدل على شيء ، يحدث انطباعاً قوياً فى نفوس المؤرخين غير المحققين ، وهو الأصل فى الأغلوطة الشائعة عن « الأزمان القديمة السعيدة » . فإن لم تكن هناك وثيقة تصف استبداد الموظفين أو شكاوى الفلاحين ، قيل : ذلك لأن كل شيء سار بنظام ولم يضار أحد . —ولهذا ينبغى قبل الاستدلال من الصمت ، أن تسأل : هل هذه الواقعة لم يكن ثم مندوحة عن ذكرها فى إحدى الوثائق التى وصلت إلينا ؟ فإيس انعدام كل وثيقة عن الواقعة هو الفيصل ، بل الصمت عن ذكر هذه الواقعة فى وثيقة كان من الواجب أن يرد ذكرها فيها .

فالبرهان السلبى إذن مقصور على أحوال محددة تمام التحديد : (١) أولاً حين يكون مؤلف الوثيقة التى يرد فيها ذكر الواقعة أراد أن يقيد بنظام كل الوقائع التى من هذا النوع وأن يعرفها جميعاً . (فتاسيت Tacite حاول أن يعدد كل شعوب جرمانيا ، و « تذكرة المراتب » Notitia Dignitatum بينت كل مقاطعات الإمبراطورية . فخلو هذه الأثبت من شعب أو مقاطعة يدل على أنه لم يوجد) . (٢) وثانياً حين تكون الواقعة ، لو وجدت ، تفرض نفسها على خيال المؤلف بحيث تدخل بالضرورة فى تصوراتهِ . (لو وجدت جماعات منظمة من الشعب الفرنجى ، فإن جريجوار دى تور ما كان له أن يتصور حياة ملوك الفرنجة وأن يصفها من دون أن يتحدث عنها) .

(ح) والبرهان الإيجابى يبدأ من واقعة (أو من الخلو من الواقعة) قررتها الوثائق ليستنتج منها واقعة أخرى (أو الخلو من واقعة أخرى) لم تشر إليها الوثائق . وهذا البرهان تطبيق لمبدأ أساسى فى التاريخ وهو التماثل بين الإنسانية الحاضرة والإنسانية الماضية . وفى الحاضر يلاحظ أن الوقائع الإنسانية يرتبط بعضها ببعض . فإذا حدثت واقعة . حدثت واقعة أخرى أيضاً ، إما لأن الأولى علة للثانية ، أو لأنها معلولة للثانية ، أو لأن كليهما معلولة لعلة واحدة .

ومن المقرر أن الوقائع المشابهة فى الماضى كانت مرتبطة وهذه الدعوى .

تتقوى بالدراسة المباشرة للماضي في الوقائع . فمن واقعة حدثت في الماضي ، يمكن أن يستنتج أن الوقائع الأخرى المرتبطة بهذه الواقعة قد حدثت أيضاً .

وهذا البرهان ينطبق على كل أنواع الوقائع من أعراف وتحولات وحوادث فردية . فابتداء من كل واقعة معروفة يمكن محاولة استنتاج وقائع غير معروفة . والوقائع الإنسانية ، وعلتها جميعاً ذات مركز واحد هو الإنسان ، كلها مرتبطة بعضها ببعض ، ليس فقط فيما يتصل بالوقائع التي من نوع واحد ، بل وأيضاً الوقائع التي من أنواع مختلفة أشد الاختلاف . إذ توجد روابط ليس فقط بين مختلف وقائع الفن والدين والأخلاق والسياسة ، بل وأيضاً بين وقائع الدين ووقائع الفن والسياسة والأخلاق ، حتى إنه من واقعة تنسب إلى نوع ما يمكن أن تستنتج وقائع من سائر الأنواع كلها .

ولخص الروابط بين الوقائع التي يمكن أن تصلح قاعدة لبراهين معناه وضع لوجة لكل الروابط المعروفة بين الوقائع الإنسانية ، أى وضع ثبت بحال كل قوانين الحياة الاجتماعية المتقررة تجريبياً . ومثل هذا العمل يكفي ليكون موضوع كتاب^(١) . وسنقتصر هنا على الإشارة إلى القواعد العامة للبرهان والاحتياطات التي ينبغي اتخاذها ضد الأخطاء المعتادة .

إن البرهان يقوم على قضيتين : الأولى عامة ، مستمدة من سير الشئون الإنسانية ؛ والأخرى خاصة ، مستمدة من الوثائق . وفي الممارسة العملية نبدأ بالقضية الخاصة ، وهي الواقعة التاريخية : سلامين Salamine تحمل اسماً فينيقياً . ثم نبحث عن قضية عامة : لغة اسم المدينة هي لغة الشعب الذي أنشأ المدينة . ونستنتج : سلامين ، واسمها فينيقي ، أنشأها الفينيقيون .

ولكى تكون النتيجة يقينية ، لابد من توافر شرطين إذن :

(١) هذا ما حاوله موتسكيو في كتابه « روح القوانين » . وفي محاضراتي بالسوربون حاولت أن أرسم بطلاً لهذه اللوحة .

١ — القضية العامة يجب أن تكون دقيقة ، والواقعتان اللتان يفترض أنهما مرتبطتان معاً ينبغي أن ترتبطا بحيث أن لا تحدث الثانية أبداً دون الأولى . فإذا تحقق هذا الشرط فعلاً ، فسيكون هذا قانوناً بالمعنى العلمى . لكن فيما يتعلق بالوقائع الإنسانية — اللهم إلا الشروط المادية التى تقرر قوانينها العلوم المشيدة — لا يجرى العمل إلا بقوانين تجريبية empiriques متحصلة بمشاهدات غليظة إجمالية دون تحليل للوقائع على نحو يمكن من استخراج عللها الحقيقية . وهذه القوانين ليست صحيحة تقريباً إلا حين تتعلق بمجموع من الوقائع المتعددة ، لأننا لانعرف جيداً إلى أى حد كل منها ضرورية لإحداث النتيجة . — والقضية الخاصة بلغة اسم مدينة ضئيلة المقدار بحيث لا تكون دائماً صحيحة . فاسم « بترسبرج » اسم ألماني ، و « سيراكوز » فى أمريكا اسم يوناني : فلا بد إذن من توافر شروط أخرى للتأكد من أن الاسم مرتبط بقومية المؤسسين . وعلى هذا فإنه ينبغي ألا يعمل المرء إلا فى قضية مفصلة .

٢ — ولكى تكون القضية العامة مفصلة ، ينبغي أن تكون الواقعة التاريخية الخاصة (أو الجزئية) معروفة بتفاصيلها ، لأنه بعد تقريرها نبحث عن قانون تجريبي عام ضرورى للبرهان . فينبغى إذن أن نبدأ بدراسة الشروط الخاصة بالحالة (موقع سلامين ، عادات الإغريق والفينيقيين) ، ولا نعمل فى تفصيلى جزئية ، بل فى مجموعة كلية .

وعلى هذا فإنه فى البرهان التاريخى ينبغى (أولاً) توافر قضية عامة صحيحة (وثانياً) معرفة تفصيلية بواقعة ماضية . — ونسئ العمل إذا شئنا أن نبرهن ابتداء من تفصيلى جزئية منعزلة (اسم مدينة) . — وطبيعة هذه الأخطاء تبين الاحتياطات الواجب اتخاذها :

١ — تلقائياً نحن نتخذ قاعدة للبرهان « حقائق الإحساس العام » التى تؤلف حتى الآن كل معرفتنا بالحياة الاجتماعية تقريباً ، لكن معظمها فاسد جزئياً لأن علم الحياة الاجتماعية لم يتكون بعد . وما يجعلها خطرة خصوصاً هو أننا

نستعملها دون وعى بها . — والاحتياط الأدق هو أن نكون دائماً القانون المزعوم الذى على أساسه نبرهن : فى كل الأحوال التى تقع فيها واقعة ما ، فمن المؤكد أن حادثاً آخر سيقع . فإن كان هذا القانون واضح البطلان ، فإننا ننبئ ذلك فوراً ؛ وإذا كان عاماً جداً ، فسرى ما هى الشروط الجديدة التى ينبغى إضافتها لكى يصبح صحيحاً .

٢ — وتلقائياً نسعى لاستخلاص نتائج من أقل واقعة منعزلة (أو بالأحرى فكرة كل واقعة تثير فوراً فينا فكرة وقائع أخرى ، بتداعى المعانى) . وذلك هو المسلك الطبيعى فى التاريخ الأدبى . فكل لحظة فى حياة المؤلف تقدم مادة للبراهين ؛ ونبنى بالتخمين كل التأثيرات التى أثرت فيه ونسلم بأنها أثرت فيه . وكل فروع التاريخ التى تدرس نوعاً واحداً من الوقائع ، معزولاً عن كل نوع آخر (لغة ، فنون ، قانون خاص ، دين) تتعرض لنفس الخطر ، لأنها لا تدرك غير شذرات من الحياة الإنسانية لا مجموعات . لكن لا توجد نتائج راسخة غير تلك التى تقوم على مجموعة . فالتشخيص لا يتم بعرض واحد ، بل لا بد من مجموعة من الأعراض . — والاحتياط هو أن نتجنب العمل على جزئية منعزلة ، أو واقعة مجردة . بل ينبغى أن تمثل الناس مع الشروط الرئيسية لحياتهم .

وينبغى أن نتوقع أنه نادراً ما تتحقق شروط البرهان اليقيني ؛ فنحن لا نعرف قوانين الحياة الاجتماعية إلا معرفة ناقصة ، ولا نعرف التفاصيل الدقيقة للواقعة التاريخية إلا نادراً . ولهذا فإن معظم البراهين لا تعطى إلا مجرد دعاوى محتملة ، لا يقيناً . لكن الأمر فى البراهين كالأمر فى الوثائق^(١) . إذا توافقات عدة وثائق على معنى واحد ، فإنها يؤيد بعضها بعضاً وتحدث اليقين المشروع . والتاريخ يملأ جزءاً من النقص بمشدد البراهين . ولقد بقى الشك حول النشأة الفينيقية لكثير من البلاد اليونانية ، ولكن لا شك فى وجود الفينيقيين فى بلاد اليونان .

الفصل الرابع

تشديد الصيغ العامة

(١) إذا رتبنا كل الوقائع التاريخية ، التي قررناها تحليل الوثائق والبرهان ، في إطار منهجي ، فإننا نحصل بذلك على وصف عقلي لكل التاريخ ، وبذلك يتم عمل التحقيق constationi . فهل يبقى التاريخ عند هذا الحد ؟ تلك مسألة كانت موضوع مناقشة عنيفة ولن نستطيع تجنب حلها ، لأنها مسألة عملية .

إن العلماء المحصلين ، وقد اعتادوا جمع كل الوقائع دون تفضيل شخصي ، يميلون إلى المطالبة خصوصاً بمجموعة من الوقائع كاملة دقيقة موضوعية . وكل الوقائع التاريخية لها حق متساو في أخذ مكانها في التاريخ ؛ والاحتفاظ ببعضها على أنه أهم ، واستبعاد البعض الآخر على أنه أقل أهمية — هو اختيار ذاتي ، يختلف تبعاً للهوى الفردي ؛ أما التاريخ فينبغي عليه ألا يضحي بأية واقعة .

وهذا التصور العقلي جداً لا يمكن أن نعارضه إلا بصعوبة مادية ؛ ولكنها كافية ، لأنها الدافع العملي لكل العلوم : وتلك هي استحالة تشديد معرفة كاملة وإبلاغها . والتاريخ الذي لا يضحي فيه بأية واقعة ينبغي أن يحتوي على كل الأفعال ، وكل الأفكار ، وكل مغامرات الناس جميعاً في كل اللحظات المختلفة . وسيكون إذن معرفة كاملة لن نستطيع أحد أن يحيط بها ، لا بسبب الافتقار إلى المواد ، بل إلى الزمن . وهذا هو ما يحدث فعلاً بالنسبة إلى المجموعات الضخمة جداً من الوثائق : فجواميع المناقشات البرلمانية تتضمن كل تاريخ الجمعيات ، لكن استخراج هذا التاريخ يحتاج إلى أكثر من حياة إنسان .

وكل علم ينبغي أن يحسب حساب الأحوال العملية في الحياة على الأقل

بالتقدير الذى به نريد منه أن يكون علماً حقيقياً ، علماً يتمكن أن يصل إلى معرفة . وكل تصور يودى إلى منع المعرفة يمنع العلم من أن يتكون . إن العلم اقتصاد فى الزمن والمجهود يحصل عليه بعملية تجعل الوقائع قابلة لأن تعرف وتذكر بسرعة وهو يتألف من جمع بطل . لتقدير من الوقائع التفصيلية ، وتركيزها فى صيغ سهلة الحل لا تقبل الجدل .

والتاريخ ، وهو أكثر من غيره من المعارف اشتمالاً على تفاصيل ، له أن يختار بين حلين : أن يكون كاملاً وغير قابل لأن يعرف ، أو أن يكون قابلاً لأن يعرف وغير كامل . وسائر العلوم قد اختار الحل الثانى ؛ إنها تختصر وتركز ، مفضلة المخاطرة بالبتر والمزج بين الوقائع حسب الهوى ، على يقين عدم القدرة على إدراكها ولا إبلاغها . وفضل العلماء المحصلون الانحصار فى العصور القديمة حيث خلصتهم المصادفة ، التى قضت على كل مصادر المعلومات تقريباً ، من مسئولية اختيار الوقائع حارمة إياهم من كل وسائل معرفتها تقريباً .

ولكى يتكون التاريخ علماً بمعنى الكلمة ، ينبغى عليه أن يعالج الوقائع الخاصة . وعليه أن يركزها فى شكل يمكن تحويله إلى صيغ وصفية وكيفية وكية وينبغى عليه أن يبحث عن الروابط بين الوقائع التى تكون النتيجة النهائية لكل علم .

(ب) والوقائع الإنسانية ، المركبة ، المتنوعة ، لا يمكن ردها إلى بعض صيغ بسيطة مثل الوقائع الكيميائية . والتاريخ ، شأنه شأن كل علوم الحياة ، فى حاجة إلى صيغ وصفية للتعبير عن خصائص الظواهر المختلفة .

وينبغى فى الصيغة formule أن تكون قصيرة حتى يمكن أن تكون سهلة الاستعمال ؛ وينبغى أن تكون دقيقة لتعطى عن الواقعة فكرة صحيحة . لكن دقة المعرفة فى الأمور الإنسانية لا تتحصل إلا بالتفاصيل المميّزة ، لأنها التى تجعلنا نفهم بماذا تختلف واقعة عن سائر الوقائع وماذا يميزها من غيرها . وهكذا نرى

أن هناك تعارضاً بين الحاجة إلى الإيجاز ، التي تفضى إلى البحث عن صيغ عينية وبين ضرورة التدقيق التي تلزمنا باتخاذ صيغ مفصلة . إن الصيغ الموجزة جداً تجعل العلم غامضاً وهمياً ، والصيغ الطويلة جداً تثقل كاهله وتجعله عديم الفائدة . ولا سبيل إلى تفادي هذا الانفصال alternative إلا بحل وسط مستمر ، مبدؤه هو احكام الوقائع بحذف كل ما ليس ضرورياً كل الضرورة لامثالها ، والوقوف عند النقطة التي فيها نزيل شيئاً من خصائصها المميزة .

وهذه العملية ، الشاقة في ذاتها ، تزداد تعقيداً بالحالة التي نجد عليها الوقائع التي يراد تركيزها في صيغ . فتنبعاً لطبيعة الوثائق من أين جاءت ، نصل إلى كل درجات الدقة المتفاوتة : من الرواية المفصلة للحوادث الضئيلة (معركة ووترلو) حتى ذكر مجرد الاسم (الأوسترازيون في تستري Testry) . ولدينا عن وقائع من نفس النوع مقدار من التفاصيل متنوع كل التنوع وفقاً لكون الوثائق تعطينا وصفاً كاملاً أو مجرد إشارة . فكيف ننظم في مجموع واحد معارف متفاوتة الدقة هكذا ؟ — والوقائع التي لا نعرفها إلا بكلمة عامة غامضة ، لا يمكن أن نصل بها إلى درجة أقل عموماً وأكثر دقة . فإننا لما كنا نجعل التفاصيل فإننا إذا أضفناها بالتخمين ، فلن ننتج غير قصص تاريخية . وهكذا كان صنع أوجستان تييري في كتابه « حكايات ميروينجية » . — أما إذا عرفت الوقائع

(١) [الأوسترازيون Austrasians نسبة إلى مملكة أوسترازيا Osterrich أى دولة للشرق ، وكانت مملكة من ممالك الفرنجة بقيت من القرن السادس حتى الثامن بعد الميلاد ، وتقابل نوستريا Neustrie التي كانت تؤلف الجزء الغربى والشمالى من ممالك الفرنجة وكانت أوستريا تتألف أولاً من مملكة متر Metz القديمة أو فرنسا الراينية الغربية (شامانيا) ومملكة تورنجيا أو فرنسا الراينية الشرقية (فرانكونيا) ومن دوقية ألبانيا (بادن ، الإلزاس ، فورتمبورج) ومملكة بايرن وفريز ثم توسعت فيما بعد . لكنها اختفت من التاريخ في سنة ٧٥٢ لما أن انتخب بيبان القصير Pépin-le-Bref ملكاً على فرنسا بعد تنازل أخيه كرومان . أما تستري فقريّة قديمة في مقاطعة السوم بالقرب من بيرون ، فيها هزم بيبان ، دوق آورسترازيا ، تييري الثالث ملك كوستريا في سنة ٦٨٧ وحلّه على عقد سلع تستري — المترجم] .

بال تفصيل ، فمن السهل دائماً ردها إلى درجة أكثر عموماً بحذف التفاصيل المميزة وهذا ما يفعله مصنفو المختصرات . لكن النتيجة ستكون رد التاريخ كله إلى كتلة من العموميات النامضة ، المطردة بالنسبة إلى كل الأزمان ، فيما عدا أسماء الأعلام والتواريخ . وإنه لتماثل خطر أن نرد كل الوقائع إلى حالة الوقائع المعروفة أسوأ معرفة ، ابتغاء رد كل الوقائع إلى نفس الدرجة من العموم . — لهذا ينبغي ، في الأحوال التي فيها تعطى الوثائق تفاصيل ، أن تحتفظ الصيغ الوصفية دائماً بالخصائص المميزة للوقائع .

ولتشديد هذه الصيغ ينبغي الرجوع إلى ثبت أسئلة التجميع ، والإجابة عن كل سؤال سؤال ، ثم التقريب بين الإجابات . وبعد ذلك تلخصها في صيغة كثيفة دقيقة إلى أقصى درجة ممكنة ، مع الاحتياط للاحتفاظ لكل كلمة بمعنى ثابت . وربما يقال إن هذا العمل من أعمال الأسلوب ، ومع ذلك فإن هذا ليس مجرد عملية عرض ، لازمة لكي يفهمنا القارىء ، بل هي احتياط ينبغي على المؤلف أن يتخذ مع نفسه . فالوصول إلى وقائع فرارة كالوقائع الاجتماعية ، لا بد من لغة ثابتة دقيقة فإنها أداة لاغنى عنها ؛ ولا يكون المؤرخ كاملاً من غير لغة جيدة .

وبحسن المرء أن يستخدم قدر المستطاع الألفاظ العينية الوصفية : فإن معناها دائماً واضح . ومن الحكمة أن لا نسمى المجموعات الجماعية إلا بأسماء جمعية ، لا بأسماء مجردة (ملكية ، دولة ، ديمقراطية ، إصلاح ، ثورة) وأن نتجنب تشخيص المجردات . إذ يميل إلى المرء أنه لا يستعمل غير المجاز ولكن ينساق في الواقع وراء قوة الكلمات . والألفاظ المجردة لها قطعاً قوة إغراء هائلة ، إنها تعطى للقضية مظهراً علمياً . لكن هذا مجرد مظهر يجر بسرعة إلى النزعة اللفظية الشكلية ؛ فالكلمة حيناً لا يكون لها معنى عيني تصبح فكرة لفظية شكلية فحسب (مثل الفضيلة ، أو القوة المنومة التي تحدث عنها مولير) . وطالما كانت

الأفكار الخاصة بالظواهر الاجتماعية لم ترد إلى صيغ علمية حقاً ، فسيكون الأقرب إلى الصفة العلمية أن نعبر عنها بألفاظ التجربة العادية .

ولتشديد الصيغة ينبغي أن نعرف مقدماً ما هي العناصر التي ينبغي أن تدخل فيها . وينبغي هنا أن نميز بين الوقائع العامة (العادات والتطورات) وبين الوقائع الوحيدة (الأحداث) .

(>) الوقائع العامة هي الأفعال التي تكررت مراراً وكانت مشتركة بين عدد كبير من الناس . وينبغي أن نحدد صفتها ، ومدتها ، ومدتها .

فلصياغة الصفة ، نجمع كل العلامات التي تكون الواقعة (عادة ، نظام) وتميزها من كل واقعة أخرى . فنجمع تحت صيغة واحدة كل الأحوال الفردية المتشابهة كل التشابه ، ونهمل الاختلافات الفردية .

وهذا التركيز يتم دون جهد بالنسبة إلى عادات الشكل (اللغة ، الكتابة) وكل العادات العقلية ؛ والناس الذين يمارسونها قد عبروا من قبل عنها بصيغ يكفي جمعها . والأمر كذلك بالنسبة إلى كل النظم المكرسة بقواعد مصوغة بوضوح (اللوائح ، القوانين ، اللوائح الخاصة) . ولهذا فإن التواريخ الخاصة كانت أولى التواريخ وصولاً إلى صيغ منهجية . وفي مقابل ذلك فإنها لا تبلغ غير الوقائع السطحية والتقليدية ، لا الأفعال الواقعية أو الأفكار الواقعية : في اللغة : الكلمات المكتوبة ، لا النطق الفعلي ؛ وفي الدين : العقائد والشعائر الرسمية ، لا العقائد العقلية عند جمهور الناس ، وفي الأخلاق النصائح المصريح بها ، لا التصور الفعلي ؛ وفي النظم : القواعد الرسمية ، لا الممارسة الفعلية . وفي كل هذه المواد ينبغي مزاجية معرفة الصيغ التقليدية بدراسة العادات الفعلية .

وأصعب من هذا بكثير أن نضم في صيغة واحدة عادة تتألف من أفعال حقيقية ، وهو ما نجده في الحياة الاقتصادية والحياة الخاصة والحياة السياسية ؛ إذ ينبغي أن نجد ، في الأفعال المختلفة ، الصفات المشتركة التي تؤلف العادة ؛ أو ، (١٠)

لو كان هذا العمل قد تم من قبل في الوثائق ، ونلخص في صيغة (وتلك هي الحالة المعتادة) فينبغي القيام بنقد هذه الصيغة ابتغاء التأكد من أنها تشمل حقاً عادة متجانسة .

ونفس الصعوبة نجدها لدى تشييد صيغة مجموعة ؛ إذ ينبغي أن نصف الخصائص المشتركة بين أفراد المجموعة وأن نجد اسماً جمعياً يعبر عن المجموعة بدقة . وأسماء المجموعات لا تفتقر إليها الوثائق ؛ لكن لما كانت هذه الأسماء قد نشأت عن العرف ، فإن كثيراً منها لا يتناسب تماماً مع المجموعات الفعلية ؛ فينبغي نقدها وتحديد معناها وأحياناً تصحيحه .

ومن هذه العملية الأولى ينبغي أن تصدر صيغ تعبر عن الصفات التقليدية والفعلية لكل العادات المتعلقة بالمجموعات المختلفة .

ولتحديد معنى العادة ، نبحث عن النقط الأبعد التي تظهر فيها (وهذا يبين مساحة الانتشار) والمنطقة التي تكون فيها أكثر حدوثاً (المركز) . وتتخذ العملية أحياناً شكل خريطة (مثل خريطة « التولى » و « الدولن » في فرنسا)^(١) وينبغي أيضاً أن نشير إلى مجموعات الناس الذين مارسوا كل عادة والمجموعات الفرعية التي كانت فيها أكثر انتشاراً وكثافة .

ويجب أن تشير الصيغة إلى معنى العادة . فنبحث عن الأحوال القصوى ، حينما يظهر لأول ولآخر مرة الشكل والمذهب والعرف والنظام والمجموعة ، لكن لا يكفي تسجيل الحالتين المنفصلتين ، الأقدم والأحدث ؛ بل ينبغي أن نبحث عن العصر الذي كانت فيه العادة نشيطة فعلاً .

وصيغة التطور ينبغي أن تبين التغيرات المثالية التي طرأت على العادة ، وأن

(١) [التولى tumuli هي أبنية من الحجر على شكل مخروط كان يشيدهما الأقدمون على القبور . أما « الدولن » dolmens فأبنية درويدية druidiques تتألف من أحجار كبيرة مسطحة موضوعة كل منها على حجرين عموديين ، ويوجد الكثير منها في مقاطعة بريتان في فرنسا — الترجمة] .

تحدد لكل منها حدود المدة . وبمقارنة مجموع التغيرات ترسم السير العام لخط التطور . والصيغة الإجمالية تبين أين ومتى بدأ التطور وانتهى ، وفي أى اتجاه سار . وكل التطورات لها شروط مشتركة تمكن من تحديد مراحلها . — وكل عادة (عرف أو نظام) يبدأ بأن يكون فعلاً تلقائياً لبضعة أفراد ؛ فإذا حاكاه الآخرون أصبح عرفاً . وكذلك العمليات الاجتماعية ، يقوم بها أولاً مجموعة أشخاص يتطوعون لأدائها ، ثم يوافق عليهم الآخرون ، فيصبح هؤلاء هيئة رسمية ، وهذه هي الخطوة الأولى : مبادأة فردية ، ثم محاكاة ، ثم قبول إرادى من الجمهور . — والعرف ، إذا أصبح تقليدياً ، يتحول إلى عادة أو قاعدة إلزامية . والهيئة إذا صارت دائمة ، تتحول إلى جماعة مزودة بسلطة القهر المعنوى أو المادى وتلك مرحلة التقاليد والسلطة ، وفي أحيان كثيرة تظل الأخيرة وتستمر حتى انقراط عقد الجماعة . — ويتراخى العرف وتخرق القواعد ، ولا تعود الهيئة الحاكمة محل طاعة ؛ وتلك مرحلة التمرد والانحلال . — وأخيراً نجد في بعض الجماعات المتدنية أن القاعدة تنتقد ، والجماعة الحاكمة تلام ، وقسم من الرعية يفرض تحولاً عقلياً ومراقبة للهيئة الحاكمة : وتلك مرحلة الإصلاح والرقابة .

(د) وبالنسبة إلى الوقائع الوحيدة ينبغى التخلّى عن جمع كثير منها في صيغة واحدة ، لأن طابعها المميز هو أنها لم تحدث إلا مرة واحدة . ومع ذلك فإن الضرورة ترغم على التلخيص ، ولا يمكن الاحتفاظ بكل الأفعال التى تصدر عن كل أعضاء جمعية أو كل موظفى الدولة ، ولا بد من التوضيح بكثير من الأفراد وكثير من الوقائع .

كيف نختار ؟ إن الأذواق الشخصية أو الغيرة الوطنية يمكن أن توجد تفصيلات لأشخاص لطاف أو حوادث محلية ؛ لكن مبدأ الاختيار الوحيد الذى يمكن أن يكون مشتركاً بين كل المؤرخين هو الدور الذى لعب فى تطور الشؤون الإنسانية . فينبغى أن نحافظ على الأشخاص والأحداث التى أثرت تأثيراً واضحاً فى سير التطور ، والعلامة التى بها تعرفهم هى أنه لا يمكننا أن نعرض

التطور من غير أن نتحدث عنهم : — إنهم الرجال الذين غيروا حال المجتمع إما بوصفهم منشئين أو مبادئ بعادة (فنانون ، علماء ، مخترعون ، مؤسسون ، رسل ودعاة) ، أو بوصفهم موجهين لحركة : رؤساء دول أو أحزاب أو جيوش. وإنها الأحداث التي أدت إلى تغير في العادات أو في حالة الجماعات .

ولوضع الصيغة الوصفية لشخص تاريخي ينبغي اختيار ملامح في ترجمة حياته وفي عاداته . فمن ترجمة حياته نأخذ الوقائع التي حددت مهنته ، وكونت عاداته ، وأدت إلى الأفعال التي أثر بها على المجتمع . إنها الأحوال الفسيولوجية (الجسم ، المزاج ، الصحة)^(١) ، وألوان التنشئة التي تلقاها ، والأحوال الاجتماعية . وتاريخ الأدب عودنا على مباحث من هذا القبيل .

ومن بين عادات الشخص ينبغي أن نستخلص تصوراته الأساسية في مجال الوقائع التي كان له أثر فيها ، وتصوره للحياة ومعارفه ، وأذواقه السائدة ، واهتماماته المعتادة ، وعمليات سلوكه . ومن هذه التفاصيل المتنوعة إلى غير نهاية يتكون انطباع عن « أخلاقه » . ومجموع هذه الملامح المميزة يكون « الصورة » أو كما يلد للناس أن يقولوا اليوم « نفسية » الشخص . وهذا التمرين الذي لا يزال موضع تقدير حتى اليوم يرجع تاريخه إلى الزمن الذي كان فيه التاريخ نوعاً أدبياً ؛ ومن المشكوك فيه أن يصبح مسلماً علمياً . وليس هناك منهج أكيد لتلخيص أخلاق إنسان ، حتى لو كان حياً ، فما بالك إذا لم يكن لدينا لمعرفته غير طريق الوثائق غير المباشر ! والمناقشات التي دارت حول تفسير مسلك الاسكندر نموذج جيد لعدم اليقين هذا .

فإذا خاطر المرء بالبحث عن صيغة لأخلاق شخص فينبغي عليه أن يحتاط . من إغرائين طبيعيين : (١) إذ ينبغي أولاً ألا تؤلف أخلاقه من تصريحاته عن نفسه ؛ (٢) وثانياً إن دراسة الأشخاص الخيالية (في دراما أو قصة) قد عودتنا

(١) أدى سوء استعمال ميثاقه لدراسة التأثيرات الفسيولوجية في الجزء الأخير من كتابه « تاريخ فرنسا » — إلى عدم الثقة بهذا اللون من الدراسة ، ورغم ذلك فهو ضروري لفهم اتجاه حياة الشخص .

على البحث عن رابطة منطقية بين مختلف العواطف ومختلف الأفعال التي عند إنسان ؛ والشخصية في الأدب تصنع بطريقة منطقية . وينبغي ألا ننقل إلى دراسة الناس الحقيقيين البحث عن شخصية محكمة ، ونحن أقل تعرضاً لذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين نشاهدهم في الحياة ، لأننا نرى كثيراً من الملامح التي لا تدخل في صيغة محكمة . لكن انعدام الوثائق ، بما يزيله من ملامح كان من الممكن أن تضايقنا ، يدفعنا إلى تنظيم العدد الضئيل الباقي من الملامح على صورة شخصية مسرحية . وهذا هو السبب في أن عظماء الرجال في العصر القديم يبدوون لنا أكثر منطقية من معاصرينا .

كيف نصوغ صيغة حادث ؟ إن حاجة لا تقاوم إلى التبسيط تجعلنا نضم تحت اسم وحيد مجموعة هائلة من الوقائع الصغيرة المدركة بصورة إجمالية التي نشعر شعوراً غامضاً أن بينها رابطة (معركة ، حرب ، إصلاح) . وما يجمع عن هذا الطريق هو الأفعال التي تضافرت على إحداث نتيجة واحدة . وهكذا تتكون الفكرة العامة عن الحادث ، وليس لدينا ما هو أكثر علمية . لذا ينبغي أن تجمع الوقائع تبعاً لنتيجتها ، فالتى لم تترك نتيجة مرئية تختفي ، والباقي يحتشد على هيئة مجموعات هي الأحداث .

ولوصف حادث ، ينبغي أن نحدد (أولاً) طابعه ، (ثانياً) مداه .
١ - أما طابعه فهو الملامح التي تميزه من غيره ، ليس فقط الأحوال الخارجية من تاريخ ومكان ، ولكن الكيفية التي بها حدث وأسبابه المباشرة . وهذه هي البيانات التي ينبغي أن تتضمنها الصيغة : إنسان أو عدة ناس ، في أحوال نفسية من نوع كذا (تصورات ودوافع للعمل) ، يعملون في ظروف مادية هي كذا (محلية ، أداة) ، فعلوا كذا من الأفعال ، أنتجت كذا من التغيرات . — ولتحديد دوافع الأفعال ليس لدينا غير مسلك واحد هو التقريب بين الأفعال وتصريحات الأشخاص من ناحية ، وبينها وبين تفسير الناس الذين حملوهم على الفعل . ويبقى عادة شك : وهذا هو ميدان المساجلة بين الأحزاب ؛ وكل امرئ يفسر أفعال

حزبه بدوافع نبيلة ويفسر أفعال الحزب المارض بدوافع خبيسة . أما الأفعال الموصوفة دون دوافع فتظل غير مفهومة .

٢ — ومدى الحادث يشار إليه في المكان (المنطقة التي وقع فيها وتلك التي بلغت آثاره المباشرة) ، وفي الزمان (اللحظة التي بدأ فيها يحدث ، واللحظة التي تمت فيها النتيجة) .

(هـ) والصيغ الوصفية للأخلاق ، لما كانت كيفية لحسب ، فإنها لا تعطى غير فكرة مجردة عن الوقائع ؛ والكمية ضرورية من أجل تصور المكانة التي كانت لها في الواقع . فلا يستوى أن يكون العرف قد مارسه مئات أو ملايين من الناس .

ولصياغة الكمية لدينا عدة وسائل ، متزايدة النقص ، ولا تعبر عنها على حال متزايدة في عدم الدقة . وها هي ذى بحسب ترتيبها التنازلى في الدقة :

١ — المقياس *measure* هو الوسيلة العلمية الكاملة ، لأن الأعداد المتساوية تشير إلى قيم متساوية تماماً . لكن لا بد من وحدة مشتركة ، وهي تعوزنا إلا بالنسبة إلى الزمان وبالنسبة إلى الوقائع المادية (الأطوال ، السطوح ، الأوزان) . وبيان أرقام الإنتاج ومبالغ المال هو الجزء الجوهرى في الوقائع الاقتصادية والمالية . بيد أن الوقائع النفسانية تبقى بمعزل عن كل مقياس .

٢ — أما التعداد ، وهو عمل الإحصاء^(١) ، فينطبق على كل الوقائع التي تشترك في صفة محددة نستعين بها في تعدادها . والوقائع التي تجمع على هذا النحو تحت رقم واحد ليست من نوع واحد ، إذ يمكن ألا يكون بينها غير صفة مشتركة واحدة ، مجردة (جريمة ، قضية) ، أو اصطلاحية (عامل ، شقة في

(١) فيما يتعلق بالإحصاء ، وهو اليوم منهج مشيد ، يجد الفارىء ملخصاً جيداً مع نهت بالمراجع فى كتاب « من فى العلوم السياسية » بينا سنة ١٨٩٠ — سنة ١٨٩٤ *Handwörterbuch der Staatswissenschaften.*

منزل) ؛ والرقم لا يبين إلا عدد الأحوال التي نجد فيها هذه الصفة . — وإياه ليل طبعي أن يحاط بين الرقم والمقياس وأن يتخيل أن المرء يعرف الوقائع بدقة علمية لأنه استطاع أن يطبق عليها رقماً ؛ لكن ينبغي التحرز من هذا الوهم ، وألا تتخذ من رقم تعداد سكان أو جيش وسيلة لقياس أهميته^(١) . — على أن التعداد يعطى مع ذلك بياناً ضرورياً لتشييد صيغة مجموعة *groupes* . لكنه مقصور على الأحوال التي يمكن فيها معرفة كل وحدات نوع ما في داخل حدود معلومة إذ ينبغي أن يتم بالتأثير ثم الإضافة . وينبغي ، قبل القيام بتعداد لما مضى ، أن نتأكد من أن الوثائق كافية لدرجة إمكان بيان كل الوحدات المطلوب تعدادها . أما الأرقام التي توردها الوثائق فينبغي أن نأخذها بحذر .

٣ — التقدير هو تعداد ناقص يتم على قطاع محدود في المجال ، بافتراض أن النسب ستظل هي هي في سائر المجال . وهي ذريعة تفرض نفسها في كثير من الأحيان في التاريخ ، حينما تكون الوثائق متفاوتة المقدار . وتظل النتيجة موضوعاً للشك إذا لم يتأكد المرء من أن القطاع المحدود مشابه تماماً لسائر القطاعات .

٤ — وأخذ العينات تعداد مقصور على بعض وحدات مأخوذة من مواضع مختلفة في المجال ؛ فنحسب نسبة الأحوال التي نجد فيها الصفة (وليكن ٩٠ ٪) ، ونقرر أن النسبة ستكون كذلك إلى المجموع الكلي ، وحينما تكون هناك أنواع متعددة نحصل على النسبة بينها . وهذه العملية يمكن تطبيقها في التاريخ على وقائع من كل نوع ، إما لتقرير نسبة الأشكال المختلفة أو الأعراف المختلفة في عصر أو منطقة معلومة ، أو من أجل أن نحدد في المجموعات غير المتجانسة نسبة الأعضاء التي من أنواع مختلفة . وهذا يعطى فكرة تقريبية عن نسبة وقوع

(١) مثل بورديو Bourdeau (في كتابه « التاريخ والمؤرخون » باريس سنة ١٨٨٨ *L'Histoire et les Historiens*) الذي يقترح تحويل التاريخ إلى سلسلة من الإحصاءات .

الوقائع ونسبة العناصر التي يتألف منها المجتمع بعضها إلى بعض ؛ ويمكن أيضاً أن نبين ما هي أنواع الوقائع التي توجد معاً في غالب الأحوال ، وتكون بالتالي مرتبطة بعضها ببعض . لكن لتطبيقها تطبيقاً صحيحاً ، ينبغي أن تكون العينات ممثلة للمجموع ، لا لقسم فقط فلربما كان هذا القسم استثنائياً . لهذا ينبغي أن نختارها من نقاط مختلفة كل الاختلاف وفي ظروف متفاوتة كل التفاوت بحيث تتوازن الاستثناءات وتتعادل . ولا يكفي أن نأخذها من نقط « بعيدة » مثلاً من الحدود المختلفة للقطر ، لأن كون المكان حدوداً هو في ذاته ظرف استثنائي . ويمكن التحقق باتباع طرق علماء الإنسان (الانثروبولوجيين) لوضع للتوسطات .

٥ - والتعميم ليس إلا وسيلة غريزية للتبسيط . فحينما نبين في موضوع صفة معينة ، نجعل هذه الصفة تنسحب على سائر الموضوعات المشابهة له بعض التشابه . ففي كل الشئون الإنسانية التي فيها الوقائع مركبة دائماً ، نحن نعم بطريقة لا شعورية ؛ فنعلم على شعب بأسره عادات بعض أفرادها ، أو عادات المجموعة الأولى التي عرفناها من هذا الشعب ، أو نعتمد على عصر بأسره العادات التي شاهدناها في لحظة معينة من تاريخه . وهذا في التاريخ أنشط أسباب الخطأ ، وهو يؤثر في كل المواد على دراسة الأعراف والنظم ، وحتى على تقدير أخلاق الشعب ^(١) . والتعميم يقوم على فكرة مشوشة هي أن كل الوقائع المتلاصقة أو المتشابهة في بعض النقط هي متشابهة في كل النقط . إن التعميم ضرب من أخذ العينات نسيء استخدامه من دون شعور . ويمكن تصحيحه برده إلى أوضاع أخذ العينات سليم . وينبغي أن نفحص الأحوال التي نريد أن نعم ابتداءً منها ، وأن نقسم : بأي حق نعم ؟ أي لأي سبب نعترف أن الصفة التي شاهدناها في هذه الأحوال سنجدتها في آلاف من الأحوال غيرها ؟ وأن هذه الأحوال ستكون شبيهة

(١) أنظر مثلاً جيداً على هذا في كتاب لاكومب Lacombe للذكور ، من ١٤٦ .

بالمتوسط ؟ إن السبب الوحيد الصحيح هو أن تكون هذه الأحوال ممثلة للمجموع .
وهكذا نعود إلى المسلك المنهجي لأخذ العينات .

وهالك كيفية العمل : (١) ينبغي أولاً أن نحدد المجال الذى نعتقد أنه من الممكن التعميم فيه (أعنى نقر بالتشابه بين جميع الأحوال) ، وأن نحدد الإقليم ، والمجموعة ، والطبقة والعصر الذى نجرى فيه التعميم (وينبغي أن نختار فلا نجعل الميدان واسعاً جداً بأن نخلط بين القطع وبين المجموع) . شعب يونانى أو جرمانى نخلطه بمجموع الشعوب اليونانية أو مجموع الشعوب الجرمانية . (٢) وثانياً ينبغي أن نتأكد أن الوقائع المتضمنة فى الميدان (أو المجال) متشابهة فى جميع النقاط التى نريد تعميمها ؛ وإذن ينبغي علينا أن نتجنب الأسماء الغامضة التى تشمل مجموعات مختلفة تمام الاختلاف (نصارى ، فرنسيون ، الآرياس Aryas ، Romans II) . (٣) وثالثاً ينبغي التأكد من أن الأحوال التى سنعم على أساسها هى عينات ممثلة . ولا بد أن تدخل فعلاً فى المجال ، إذ يحدث أحياناً أن نأخذ كعينات لمجموعة أناساً أو وقائع من مجموعة أخرى . وينبغي ألا تكون أحوالاً استثنائية ، وهو ما يفترض وجوده فى كل الأحوال التى تحدث فى ظروف استثنائية ؛ ومؤلفو الوثائق يربغون إلى تفضيل تقييد ما يدهشهم ، وتبعاً لهذا أرى أن الأحوال الاستثنائية تحتل فى الوثائق مكانة لا تتناسب مع مقدارها الفعلى ؛ وذلك أحد مصادر الخطأ الرئيسية . (٤) وعدد العينات اللازمة للتعميم ينبغي أن يكون من الكثرة بمقدار قلة دواعى التشابه بين كل الأحوال المأخوذة من المجال . إذ يمكن أن يكون قليلاً فى النواحي التى يميل الناس فيها إلى التشابه الكبير ، إما بالحماكة أو الاصطلاح (اللغة ، الشعائر ، المراسم) ، وإما نتيجة للعادات أو اللوائح الإلزامية (النظم الاجتماعية ، والسياسية فى البلاد التى يدان للسلطة فيها بالطاعة) .

وينبغي أن يكون أكبر بالنسبة إلى الوقائع التى يكون فيها للعبادة الفردية نصيب أوفر (الفن ، العلم ، الأخلاق) ؛ كذلك من المستحيل عادة التعميم فيما يتعلق بالسلوك الشخصى .

(و) لكن الصيغ الوصفية ليست هي الحد الأخير في العمل في أى علم : بل يبقى بعد ذلك ترتيب الوقائع بحيث نضم الكل ، ويبقى البحث عن الروابط القائمة بينها ؛ — وتلك هي النتائج العامة ، وبسبب ما يعتور طريقة المعرفة في التاريخ من نقص فإنه في حاجة أيضاً إلى عملية استهلالية لتحديد مدى أهمية المعارف المتحصلة^(١) .

إن العمل النقدي لم يقدم غير كتلة من الملاحظات المنعزلة ، عن قيمة المعرفة التي مكنت الوثائق من بلوغها ، فينبغي جمعها ، بأن نأخذ مجموعة من الوقائع المرتبة في إطار واحد — نوع من الوقائع ، قطر ، عصر ، حادثة — وتلخص نتائج نقد الوقائع الجزئية للتوصل إلى صيغة إجمالية ، وحينئذ ينبغي مراعاة : (١) المدى ، (٢) والقيمة التي لمعرفتنا .

١ — فنتساءل ما هي المناقص التي خلفتها الوثائق ؟ ومن السهل ، باتباع ثبت الأسئلة العام الخاص بالتجميع ، أن نتحقق ما هي أنواع الوقائع التي لم تصلنا معرفة عنها . ففما يتصل بالتطورات ندرك أية حلقات تنقص سلسلة التغيرات المتتالية ؛ وفيما يتصل بالحوادث ما هي الأحداث العارضة وما هي مجموعات الفاعلين . وما هي البواعث المجهولة لدينا ؛ وما هي الوقائع التي نشاهدها تظهر دون أن نعرف لها بداية ، أو تختفي دون أن نعرف لها نهاية ؟ وينبغي أن نضع — في العقل على الأقل — لوحة بضروب جهلنا ، ابتغاء أن نتذكر المسافة بين معرفتنا الواقعية والمعرفة الكاملة .

(١) بدا لنا أننا لسنا في حاجة إلى أن نناقش هنا هل التاريخ ينبغي . — وفقاً للتقاليد القديمة — أن يؤدي وظيفة أخرى ، وهي أن « يحكم » على الحوادث والرجال ، أعني أن يقرن وصف الوقائع بحكم يحسد أو يلوم : إما باسم مثل أعلى أخلاق عام أو خاص (التل الأعلى للفرقة الدينية ، أو الحزب ، أو الأمة) ؛ أو من الناحية العملية بأن نقصص ، كما فعل بوليبيوس ، هل الأفعال التاريخية أحسن أو أسوأ تنظيمها في سبيل النجاح . وهذه الإضافة يمكن أن تتم في كل دراسة وصفية : فعالم التاريخ الطبيعي يمكنه أن يعبر عن عطفه أو إعجابه بحيوان ونقوره من وحشية النمر أو مدحه لإخلاس الدجاجة لفرأخها . لكن من الواضح أن هذا الحكم بعيد عن العلم في التاريخ وفي سائر العلوم .

٢ — وقيمة معرفتنا تتوقف على قيمة وثائقنا . لقد كشف لنا النقد عن ذلك تفصيلا بالنسبة إلى كل حالة ، وينبغي أن نوجزه في بعض ملامح بالنسبة إلى مجموع من الوقائع . هل معرفتنا صادرة عن الملاحظة المباشرة ، أو عن النقل المكتوب ، أو عن النقل الشفوي ؟ وهل لدينا جملة نقول متعددة الألوان ، أو نقل واحد ؟ وهل لدينا وثائق من أنواع مختلفة أو من نوع واحد ؟ والمعلومات هل هي غامضة أو دقيقة ، مفصلة أو مجملية ، أدبية أو وضعية ، رسمية أو سرية ؟

إن الميل الطبيعي يتجه إلى إهمال نتائج النقد أثناء البناء ، وإلى نسيان ما هناك من نقص أو ارتياب في معارفنا ، تدفعنا رغبة قوية في تنمية جملة معلوماتنا ونتأجنا إلى التخلص من كل التقييدات السلبية . فهناك خطر كبير في أن نكون لأنفسنا بمعلومات متيائرة بتهمة فكرة إجمالية وكأن لدينا لوحة كاملة : — ونحن ننسى بسهولة وجود الوقائع التي لا تصفها الوثائق (الوقائع الاقتصادية ، العبيد في العصر القديم) ؛ ونبالغ في شأن المكانة التي تحتلها الوقائع المعروفة (الفن اليوناني ، النقوش الرومانية ، أديرة العصور الوسطى) . وبالغريزة نقدر أهمية الوقائع بحسب كمية الوثائق التي نتحدث عنها : — وننسى الطبيعة الخاصة للوثائق . وإذا كانت جميعاً من مصدر واحد ، ننسى أنها أحدثت في الوقائع نفس التحريف وأن اشتراكها في المصدر يجعل الضبط مستحيلاً ؛ ونحتفظ طواعية بلون النقل (روماني ، أرثوذكسي ، أرستقراطي) .

ولتفادي هذه الميول الطبيعية يكفي أن يفرض المرء على نفسه قاعدة هي أن يستعرض مجموع الوقائع ومجموع النقل tradition قبل أن يحاول استخلاص نتيجة عامة .

(ز) والصيغ الوصفية تقدم الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الوقائع وللوصول إلى نتيجة عامة ينبغي جمع كل هذه النتائج التفصيلية في صيغة جامعة .

فينبغي أن نقرب لا بين تفاصيل منفردة أو صفات ثانوية^(١) ، بل بين مجموعات من الوقائع التي تتشابه في مجموع من الصفات .

وعلى هذا النحو نكون مجموعة (من النظم ، أو المجموعات الإنسانية ، أو الحوادث) . ونحدد — وفقاً للمنهج المشار إليه سابقاً — الصفات الذاتية ، والمدى والمدة ، والكمية أو الأهمية .

وبتكوين مجموعات متزايدة في العموم ، نطرح ، في كل درجة جديدة من درجات العموم ، الصفات المختلفة ولا نحفظ إلا بالصفات المشتركة ، وينبغي أن نقف عند النقطة الذي لا يبقى فيها مشتركاً غير الصفات الكلية للإنسانية . — والنتيجة هي أن نركز في صيغة واحدة الطابع العام لنظام من الوقائع : لغة ، دين ، فن ، تنظيم اقتصادي ، مجتمع ، حكومة ، حادث مهم (مثل غزو « القبائل المتبربرة » أو الثورة « الفرنسية ») .

وطالما بقيت هذه الصيغ منفردة ، فإن النتيجة لا تبدو تامة ، ولما كان من غير الممكن التقريب بينها على نحو أوثق ابتغاء المزج بينها ، نشعر بالحاجة إلى مقارنتها لتحاول من بعد ترتيبها . — والترتيب (أو التصنيف) يمكن محاولة إجراءاته بعمليتين :

١ — فيمكن مقارنة الأصناف المتشابهة من الوقائع الخاصة : اللغات ، الأديان ، الفنون ، الحكومات ، وذلك بأن نأخذها من الإنسانية كلها وأن نقارنها بعضها ببعض وأن نضع في صنف واحد أكثرها شبيهاً ببعض ، فنحصل بذلك على أمر لغات ، وأديان ، وحكومات يمكن محاولة ترتيبها فيما بعد . وهذا تصنيف مجرد ، يعزل نوعاً من الوقائع عن سائر الوقائع ، متخلياً بذلك عن بلوغ الأسباب

(١) إن المقارنة بين العتين جزئيتين تنقسمان إلى مجموعات مختلفة كل الاختلاف (مقارنة عبد القادر الجزائري ببوجورثا Jugurtha ، وناپليون بأسفورثا Sforza) هي عملية عرض لائحة لتظهر ، لكنها ليست وسيلة للوصول إلى نتيجة علمية .

وميزة هذا اللون من التصنيف أنه يتم بسرعة وأنه يتأدى بنا إلى مصطلحات فنية يمكن أن تسهل تسمية الوقائع .

٢ - ويمكن أن نقارن مجموعات حقيقية لأفراد حقيقيين ، وأن نأخذ الجماعات المعلومة تاريخياً وأن نصنفها تبعاً لمشايعها ، وهذا تصنيف عيني *concrete* مماثل لتصنيفات علم الحيوان حيث نصنف حيوانات كاملة لا وظائف عضوية . صحيح أن هذه المجموعات أقل تميزاً ووضوحاً منها في علم الحيوان ؛ لهذا لا اتفاق على الخصائص التي ينبغي أن نحدد المشابهة على أساسها : هل هي التنظيم الاقتصادي أو السياسي ، أو الحالة الفعلية ؟ ليس ثم مبدأ فرض نفسه حتى الآن .

والتاريخ لم يصل بعد إلى تصنيف علمي إجمالي ، ولعل المجموعات الإنسانية ليست من التجانس بحيث تقدم أساساً وطيداً للمقارنة ، وليست من التمايز بحيث تقدم وحدات قابلة لأن يقارن بين بعضها وبعض .

(ح) ودراسة الروابط بين الوقائع المتواقة^(١) تقوم في البحث عن الروابط بين كل الوقائع التي من أنواع مختلفة وتحدث في مجتمع واحد . ونحن نشعر شعوراً غامضاً بأن العادات المختلفة المفصلة بالتجريد والمرتبة على مراتب متمايزة (الفن ، الدين ، النظم السياسية) ليست منفصلة في الواقع ، وأن لها خصائص مشتركة ، وأنها مرتبطة بحيث يجر أي تغير في إحداها تغييراً في الآخر ، وتلك هي الفكرة الأساسية في كتاب « روح القوانين » لمونتسكييه . وهذه الرابطة ، التي تسمى أحياناً باسم « الإجماع » *consensus* ، تسميها المدرسة الألمانية (سافيني *Savigny* ونيبور *Niebuhr*) باسم « الارتباط » *Zusammenhang* ومن هذه الفكرة نشأت نظرية روح الشعب *Volksgeist* التي دخلت فرنسا صورة مزيفة منها باسم « الروح القومية » *àme natio nale* وهي أيضاً الأساس في نظرية « الروح الاجتماعية » التي عرضها لمبرشت *Lamprecht* .

(١) [أى التي تحدث في وقت واحد *simultanés*] .

فإذا ما استبعدنا هذه التصورات الصوفية بقيت واقعة غامضة جداً لكن لا شك فيها ، وهي « التضامن » بين مختلف عادات الشعب الواحد . والدراسة ذلك بدقة ، لا بد من تحليلها ، بيد أن الرابطة لا تقبل التحليل ، فن الطبيعي إذن أن يبقى هذا الجزء من العلوم الاجتماعية مأوى للاستمرار والتموض .

وبالمقارنة بين مختلف الجماعات بحيث نقرر بأى فروع تتشابه أو تختلف ما منها تتشابه أو تختلف بفرع معلوم (دين أو حكومة) ، ربما نحصل على قرارات تجريبية مفيدة . لكن ، لتفسير « الإجماع » ينبغي الصعود إلى الوقائع التي أوجدته ، والارتفاع إلى العلل المشتركة بين مختلف العادات . وهكذا يضطر المرء إلى القيام بالبحث عن الأسباب ، وندخل بذلك في التاريخ المسمى بالتاريخ « الفلسفي » ، لأنه يبحث عما كان يسمى قديماً باسم « فلسفة » الوقائع أعني روابطها الدائمة .

(ط) والحاجة إلى الارتفاع فوق مجرد مشاهدة الوقائع ، من أجل تفسيرها بحسب أسبابها ، وهي حاجة أساسية في كل العلوم ، قد انتهت بها الأمور إلى أن يشعر بها أصحاب التاريخ . ومن هنا نشأت مذاهب في فلسفة التاريخ ومحاولات من أجل تحديد قوانين أو علل تاريخية . وينبغي أن نتخلى هنا عن الفحص النقدي لهذه المحاولات ، العديدة في القرن التاسع عشر ؛ بيد أننا نسعى لبيان الطرق التي سلكها السالكون لمعالجة هذه المسألة والعوائق التي حالت دون الوصول إلى حل علمي .

إن المسلك الأكثر طبيعية للتفسير هو الإقرار بأن علة عالية ، هي العناية الإلهية ، توجه كل وقائع التاريخ نحو غاية يعلمها الله^(١) . وهذا التفسير لا يمكن

(١) لا يزال هذا مذهب كثير من المؤلفين المعاصرين مثل التشرع البلجيكي لوران Laurent في كتابه « دراسات عن تاريخ الإنسانية » ، ومثل روخول Rocholl الألماني ، بل وفانت Flint المؤرخ الإنجليزي لفلسفة التاريخ .

إلا أن يكون تنوعاً ميتافيزيقياً لبناء علمي ، لأن خاصية العلم هي ألا ندرس إلا الأسباب التي تعين حدوث المسببات . وليس من شأن المؤرخ ، وكذلك الكيسياتي وعالم التاريخ الطبيعي ، أن يبحث عن العلة الأولى أو العلة الغائية . والواقع أننا لا نطلب اليوم أبداً لمناقشة نظرية العناية الإلهية في التاريخ ، على صورتها اللاهوتية .

يبد أن الميل إلى تفسير الوقائع التاريخية بأسباب عالية لا يزال قائماً في نظريات تلبس فيها الميتافيزيقا أشكالاً علمية . والمؤرخون في القرن التاسع عشر قد تأثروا تأثراً بالغاً بالتربية الفلسفية إلى حد أن الكثيرين منهم أدخلوا — على غير وعي منهم أحياناً — صيفاً ميتافيزيقية في بناء التاريخ . ويمكن أن نمدد هذه النظم وأن نبين طابعها الميتافيزيقي من أجل أن يتنبه المؤرخون العقلاء وأن يرتابوا فيها .

والنظرية القائلة بأن التاريخ يسير على نظام معقول تقوم على الفكرة القائلة بأن كل واقعة تاريخية حقيقية هي في الوقت نفسه « عقلية » أي تسير وفقاً لخطة عامة مسقولة ؛ والناس عادة يقرون بأنه من المفهوم ضمناً أن كل واقعة اجتماعية لها أساس وسبب وجود في تطور المجتمع ، أعني أنها تتجه إلى مصلحة المجتمع ؛ وهذا يقضي إلى البحث عن علة كل نظام في الحاجة الاجتماعية التي كان عليه أن يستجيب لها في نشأته^(١) . وهذه هي الفكرة الأساسية في الهيجيلية ، إن لم يكن عند هيجل فعلى الأقل عند تلاميذه المؤرخين (رانكه ، مومسن ، درويزن ، وفي فرنسا : فكتور كوزان ، تين وميشليه) إنها النظرية اللاهوتية ، المعنوية للعالم الغائية التي نفترض « عناية إلهية » تهتم بتوجيه الإنسانية إلى خير مصالحها ، نقول إنها صيغة النظرية ولكن تحت قناع علماني . وهي مقالة

(١) فنلاتين Talne في كتابه « أصول فرنسا المعاصرة » يفسر نشأة الامتيازات في النظام القديم في فرنسا بالمناقم التي حققها أصحاب الامتيازات آنذاك .

قبلية *a priori* تبعث على السئو ، لكنها ليست علمية ؛ لأن ملاحظة الوقائع التاريخية لا تدل على أن الأمور لم تجر دائماً على خير ما يمكن أن تكون للانسان أو على النحو الأكثر معقولة ، ولا أن النظم كانت لها علة أخرى غير مصلحة أولئك الذين وضعوها ، بل هي بالعكس تعطى فكرة مضادة لهذا .

وعن نفس المصدر الميتافيزيقي تنبثق أيضاً النظرية الميخجية في « الأفكار » Idées [أو الصور] التي تتحقق على التوالي في التاريخ بواسطة الشعوب المتوالية . وهذه النظرية التي روج لها في فرنسا كوزان وميشليه عني عليها ، حتى في ألمانيا نفسها ، لكنها استطالت ، خصوصاً في ألمانيا ، على شكل : الرسالة التاريخية Beruf التي تعزى إلى شعوب أو أشخاص . ويكفي أن نشاهد هنا أن المجازات المنطوية عليها « الفكرة » و « الرسالة » تتضمن علة عالية شبيهة بالإنسان .

وعن نفس النظرة المتناقضة القائمة باتجاه عقلى للعالم تنشأ نظرية « التقدم » المستمر الضروري للإنسانية . وعلى الرغم من أن أصحاب المذهب الوضعي قالوا بها ، فإنها ليست غير فرض ميتافيزيقي . و « التقدم » ، بالمعنى العامي ، ليس إلا تعبيراً ذاتياً عن التغيرات التي تجري في اتجاه ما نفضله . لكن — حتى لو أخذنا الكلمة بالمعنى الموضوعي الذي أعطاه إياها اسپنسر (زيادة التنوع والتنسيق بين الظواهر الاجتماعية) — فإن دراسة الوقائع التاريخية لا تدل على تقدم واحد كلي ومتصل للإنسانية ، بل تدل على عدد من ألوان التقدم الجزئي غير المتصل ، ولا تقدم أى سند لعزوها إلى علة ثابتة باطنة في مجموع الإنسانية أولى من عزوها إلى سلسلة من العوارض المحلية^(١) .

لكن قامت في التواريخ الخاصة (للغات ، للأديان ، للثقافات) محاولات للتفسير أكثر علمية . فدراسة تنابع الوقائع التي من نوع واحد كل واقعة على

(١) نجد في كتاب لا كومب P. Lacombe تقدماً جيداً لنظرية التقدم .

حدة ، فإن المختصين شاهدوا عدداً منتظماً لنفس ضروب التتالي للوقائع ، وعبروا عن ذلك في صيغ كانت تسمى أحياناً باسم القوانين (مثل قانون النبوة المشددة accent tonique) ، وهي ليست أبداً غير قوانين تجريدية ، لأنها تدل فقط على تواليات الوقائع دون تفسيرها ، لأنها لا تكشف عن العلة المحددة فيها . لكن المختصين ، بنوع من المجاز الطبيعي ، وقد لفت انتباههم انتظام هذه التواليات ، نظروا إلى تطور الأعراف (تطور العرف في كلمة ، أو شعيرة ، أو عقيدة ، أو قاعدة قانونية) على أنه تطور عضوي مماثل لنمو النبات ؛ وتحدثوا عن « حياة الكلمات » ، و « موت العقائد » و « نمو الأساطير » . ثم تناسوا أن كل هذه الأمور هي مجرد تجريدات ، فأقروا — دون تصريح بذلك — بقوة باطنة في الكلمة ، أو الشعيرة ، أو القاعدة ، قوة تحدث تطورها . وتلك هي نظرية تطور *Entwicklung* الأعراف والنظم ، أطلقها في ألمانيا المدرسة « التاريخية » ، ومن ثم سادت كل التواريخ الخاصة . وتاريخ اللغات هو وحده الذي فرغ من التخلص منها^(١) . — وكما شبهت الأعراف بكائنات ذوات حياة ذاتية خاصة بها ، كذلك شخص توالى الأفراد الذين يؤلفون هيئات المجتمع (الملكية ، الكنيسة ، مجلس الشيوخ ، البرلمان) ، فنسبت إلى هذا التوالى إرادة مستمرة نظر إليها على أنها علة فاعلة . — وهكذا نشأ عالم من الكائنات الخيالية وراء الوقائع التاريخية ، حل محل « العناية الإلهية » في تفسير الوقائع . وللتحرز من هذه الأساطير الخداعة تكفي قاعدة هي : لا تبحث عن أسباب واقعة تاريخية إلا بعد أن تتمثل هذه الواقعة بطريقة عينية على شكل أفراد يفعلون أو يفكرون . وإذا حرص المرء على استعمال أسماء مجردة ، فينبغي عليه أن يتجنب كل مجاز يجعلها تلعب دور الكائنات الحية .

(١) راجع ما يقوله صراحة واحد من أهم ممثلي علم اللغة في فرنسا ، وهو ف . هنرى ،

في كتابه « نقائص لغوية » ، باريس سنة ١٨٩٦ في حجم $\frac{1}{8}$ Henry : *Antinomies*

linguistiques

وبمقارنة تطورات مختلف أنواع الوقائع في نفس المجتمع ، سيقف المدرسة « التاريخية » إلى مشاهدة وجود الترابط Zusammenhang^(١) . لكن قبل البحث عن العلل بالتحليل ، افترضت علة عامة ثابتة لا بد أنها كانت قائمة في المجتمع نفسه . ولما كانوا قد تعودوا على تشخيص المجتمع ، نسب إليه مزاج خاص ، هو روح الأمة أو الجنس ، روح تتبدى في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي وتفسر الترابط القائم بينها^(٢) . وما كان ذلك غير فرض أوحى به عالم الحيوان حيث نرى لكل نوع خصائص ثابتة . لكنه فرض غير كاف ، لأنه لتفسير كيف أن نفس المجتمع قد تغير طابعه من عصر إلى آخر (اليونان بين القرن السابع والقرن الرابع ، والإنجليز بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر) فلا بد من إدخال تأثير الملل الخارجية . وهو أيضاً فرض داحض ، لأن كل المجتمعات التاريخية هي مجموعات إنسانية ليس لها وحدة أنثروبولوجية ولا خصائص مشتركة وراثية .

وإلى جانب هذه التفسيرات الميتافيزيقية أو المجازية ، حدثت محاولات لتطبيق الطريقة الكلاسيكية في العلوم الطبيعية على البحث عن الملل في التاريخ : مقارنة السلاسل المتوازية من الوقائع المتعاقبة لمشاهدة تلك التي توجد معاً . وجرب « المنهج المقارن » في صور عدة . — فأخذت ، موضوعاً للدراسة ، تفصيلاً من تفاصيل الحياة الاجتماعية (عرف ، نظام ، اعتقاد ، قاعدة) ، محددة بطريقة مجردة ، وقورن بين تطوراتها في مختلف الجماعات ، بحيث يُحدد التطور المشترك الذي ينبغى رده إلى نفس العلة العامة . وهكذا نشأ علم اللسان linguistique

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٢٢٢ .

(٢) يفسر لبرشت ، في المقال الذي أشرنا إليه من قبل في ص ١٩٤ ، بعد أن قارن بين التطورات الفنية والدينية والاقتصادية في ألمانيا في العصر الوسيط وشاهد أن من الممكن تقسيمها إلى عصور متساوية المدة ، يقول إن لبرشت يفسر التحولات المتوالية في مختلف الأعراق والنظم الخاصة بنفس المجتمع ، عن طريق التحولات التي تحدث « لروح الاجتماعية » الجماعية . وهذا ليس إلا شكلاً آخر لنفس الفرض .

وعلم الأساطير ، والقانون المقارن . — واقترح (في انجلترا) تحديد المقارنة بتطبيق « المنهج الإحصائي » ، وذلك بمقارنة كل المجتمعات المعروفة مقارنة منظمة ووضع إحصاء لكل الأحوال التي يتلاقى فيها معاً عرفان . وهذا هو مبدأ لوحات الاتفاق الذي وضعه سيكون ؛ لكن يخشى ألا يقدم بعد أية نتيجة . — وآفة كل هذه الطرق هي العمل على أفكار مجردة ، بعضها اعتباطي ، وأحياناً على مقارنات بين الكلمات ، دون معرفة بمجموع الأحوال التي جرت فيها الوقائع .

ويمكن تصور منهج أكثر عينية ، يقارن مجموعات بدلاً من شذرات ، أى يقارن بين مجتمعات بأكملها ، إما نفس المجتمع في دورين من أدوار تطوره (انجلترا في القرن السادس عشر وفي القرن التاسع عشر) ، أو تطورات إجمالية لعدة مجتمعات ، إما متعاصرة (إنجلترا وفرنسا) ، أو في عصور مختلفة (روما وانجلترا) . ويمكن هذا المنهج أن يفيد سائياً للتأكد من أن واقعة ما ليست نتيجة ضرورية عن واقعة أخرى ، لأننا لانجداهما مرتبطتين دائماً (مثل تحرر المرأة والمسيحية) . لكن لا يمكن أن نتظر منه نتائج إيجابية ، لأن التلازم في الوقوع لواقعتين في عدة سلاسل لا يدل على أن إحداها علة للأخرى أو أن كليهما معلولة لعلة واحدة .

والبحث المنهجي عن أسباب واقعة ما يقتضى تحليلاً للظروف التي وقعت فيها الواقعة ، بحيث نعزل الظرف (أو الشرط) الضروري الذي هو العلة ، وهو إذن يفترض معرفة كاملة بهذه الظروف أو الشروط . وهذا فعلاً هو ما يعوز التاريخ . فينبغي إذن التخلي عن الوصول إلى الأسباب بمنهج مباشر ، كما في العلوم الأخرى .

ومع ذلك فالواقع هو أن المؤرخين كثيراً ما يستخدمون فكرة العلة وهي فكرة لاغنى عنها — كما بينا من قبل — لصياغة الحوادث وبناء العصور ذلك أنهم يعرفون الأسباب إما بواسطة مؤلفي الوثائق الذين لاحظوا الوقائع أو بالمائلة مع العلل الحالية التي شاهدها كل منهم ، وتاريخ الحوادث بأسره تسلسل.

بين لامراء فيه من الحوادث التي كل منها علة محددة للأخرى ، فضربة الرمح التي سددها مونتجرى Montgomery هي السبب في موت هنري الثاني ، وهذا الموت هو السبب في مجيء آل دي جيز Guises إلى الحكم ، وهذا سبب لانفاضة حزب البروتستنت .

ومشاهدة الوقائع من جانب مؤلفي الوثائق يظل مقصوراً على تسلسل الوقائع العارضة التي شاهدوها . وهذا في الواقع أوفر الأسباب خطأ من التأكيد ولهذا فإن التاريخ ، بعكس باقي العلوم ، يدرك أسباب الحوادث العارضة الجزئية خيراً من إدراكه لأسباب التحولات العامة ، لأن التاريخ يجد العمل قد تم إنجازه في الوثائق .

وللبحث عن أسباب الوقائع العامة ، يرتد البناء التاريخي إلى التماثل بين الماضي والحاضر ، فإن كان من حظه أن يجد الأسباب التي تفسر تطور المجتمعات الماضية ، فلن يكون ذلك إلا بملاحظة التحولات في المجتمعات الحاضرة .

وهذه الدراسة لم تشيد بعد ، فلا نستطيع ها إلا أن نشير إلى مبادئها .

١ — فالوصول إلى أسباب الترابط بين العادات المختلفة التي في مجتمع واحد ، ينبغى علينا أن نتجاوز الشكل المجرد الاصطلاحي الذي تتخذه الوقائع في لغة الوثائق (عقيدة ، قاعدة ، شعيرة ، نظام) ، والارتفاع إلى المراكز الحقيقية المبنية التي هي دائماً أناس مفكرون أو فاعلون . هنالك فقط تتجمع أنواع النشاط التي تفصل اللغة بينها بواسطة التجريد . فترابطها ينبغى البحث عنه إذن في صفة سائدة في الطبيعة أو في حال لأولئك الناس تفرض نفسها في كل المظاهر المختلفة لنشاطهم . — وينبغي أن نتوقع ألا يكون الترابط وثيقاً بنفس المقدار بين كل أنواع النشاط : إنه سيكون أقوى بين تلك التي فيها كل فرد يعتمد اعتماداً وثيقاً على أفعال الجمهور (الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية) ، وأضعف في ألوان النشاط العقلي (الفنون ، العلوم) التي فيها

ممارسة النشاط الفردى بانطلاق وحرية^(١) . — والوثائق تذكر معظم العادات (المعتقدات ، العادات ، النظم) جملة دون تمييز بين الأفراد ؛ ومع ذلك ففي المجتمع الواحد نجد أن العادات تختلف كثيراً من شخص إلى آخر ، فينبغى إذن أن نميز بين هذه الاختلافات ، خشية أن نفسر أعمال الفنانين والعلماء بالمعتقدات والعادات التي يتحلى بها أميرهم أو من يوردون لهم .

٢ — وللوصول إلى أسباب التطور ، ينبغى الارتفاع إلى الكائنات التي يتمكنها أن تتطور ، أعني الناس . إن كل تطور سببه تغير في الظروف المادية أو عادات بعض الناس ، والملاحظة تدلنا على نوعين من التغير : — فإما أن يبقى الناس كما هم وإنما تتغير طرقهم في العمل أو التفكير ، إرادياً بالحاكاة أو قسراً . — وإما أن الناس الذين مارسوا العرف القديم قد بادوا وحل محلهم آخرون لا يمارسونه بعد ، سواء أكانوا أجنبياً ، أم من ذرية القدماء لكنهم نشأوا تنشئة أخرى . وهذا التجديد للأجيال يبدو ، في أيامنا هذه ، السبب الأقوى فعالية في التطور ، ويميل المرء إلى الاعتقاد أنه كان كذلك في الماضي : والتطور كان من البطء بمقدار ما كان أهل الجيل التالى ينشأون بمحاكاة أسلافهم .

بقيت مسألة أخيرة وهى : ألا يوجد غير أناس متشابهين لا يختلفون إلا من حيث ظروفهم المعيشية (التربية ، الموارد ، الحكم) ؟ وهل التطور لم يحدث إلا بتغيرات في هذه الظروف ؟ — أو هناك مجموعات من الناس يختلفون وراثياً ويولدون بميول متجهة إلى ألوان مختلفة من النشاط واستعدادات للتطور على أنحاء مختلفة ، حتى إن التطور يحدث ، جزئياً على الأقل ، بألوان من التنمية أو النقص أو انتقالات هذه المجموعات ؟ — وفيما يتصل بالحالات القصوى ، الأجناس البيضاء والصفراء والسوداء — يبدو الاختلاف بين الأجناس واضحاً ،

(١) إن مؤرخى الأدب الذين بحثوا منذ اللحظة الأولى عن الرابطة بين الفنون وباقي مرافق الحياة الاجتماعية وضعوا بذلك أصعب المسائل في المقدمة .

فإن شعباً من الشعوب السوداء لم يتمدين بعد ، فمن المحتمل إذن أن فروقاً وراثية أقل قد أسهمت في تحديد الحوادث ، فالتطور التاريخي يحدث جزئياً بأسباب فيولوجية وأنثروبولوجية ، لكن التاريخ لا يقدم لنا طريقة مؤكدة لتحديد تأثير هذه الفروق الوراثية بين الناس ، ولا يصل إلا إلى إدراك ظروف حياتهم فحسب ، فالمسألة النهائية في التاريخ تظل غير قابلة للحل بواسطة الممنيات التاريخية .

الفصل الخامس

العرض

بقى علينا أن ندرس مسألة ذات أهمية عملية واضحة . على أى صورة تتبدى الأعمال التاريخية ؟ إنها تتبدى فى الواقع على صور عديدة جداً ؛ ولكن بعضها عفى عليها ؛ وليست كلها مشروعة ؛ وأفضلها لا يخلو من معائب . لهذا ينبغي أن نتساءل ، ليس فقط على أية صور تتبدى الأعمال التاريخية ، لكن ما هى أنماط العرض الفعلية حقاً من بين تلك الموجودة فعلاً .

ونقصد بـ « الأعمال التاريخية » هنا كل تلك التى تهدف إلى عرض نتائج عمل البناء التاريخى ، أياً كان امتداده وأهميته . وطبيعياً أننا نستبعد من ذلك الأعمال النقدية على الوثائق ، وهى أعمال تمهيدية للبناء التاريخى فحسب ، وقد بحثنا فيها فى الكتاب الثانى .

يمكن المؤرخين أن يختلفوا ، وقد اختلفوا فعلاً حتى الآن ، حول عدة مسائل جوهرية . فلم يدر كوا جميعاً ، ولا يدر كون جميعاً بنفس الطريقة ، الهدف من العمل التاريخى ، ولا طبيعة الوقائع التى يختارونها ، والطريقة التى بها يقسم الموضوع ، أى تنظيم الوقائع ، وطريقة عرضها ، وكيفية البرهنة عليها — ولقد كان هاهنا مجال لبيان كيف تطورت « طريقة كتابة التاريخ » منذ البداية . لكن لما كان تأريخ طريقة كتابة التاريخ لم يكتب بعد^(١) ، فإننا سنقتصر هنا على

(١) فيما يتصل بالصور القديمة ، راجع الكتب الجيدة فى تاريخ الأدب اليونانى والرومانى والعصر الوسيط ، التى تتضمن فصولاً عن « المؤرخين » . وفيما يتصل بالعصر الحديث ، راجع مقدمة ج . مونو G. Monod للمجلد الأول من « المجلة التاريخية » ؛ أما كتاب هـ . ا. فون فيجله F. X. von Wegele : « تاريخ كتابة التاريخ فى ألمانيا » (سنة ١٨٨٥) فنصو على ألمانيا فضلاً عن أنه تافه ؛ ولقد نشر ك . جوليان C. Julian « تعليقات على التاريخ فى فرنسا فى القرن التاسع عشر » كمقدمة لكتابه « مقتطفات من المؤرخين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر » (باريس سنة ١٨٩٧) . ولا يزال تأريخ التاريخ الحديث بحاجة للمزيد يتولاه . راجع بحثاً جزئياً لبرنهم فى كتابه المذكور سابقاً ، ص ٢٣ وما يليها .

إشارات عامة جداً فيما يتعلق بالعصر السابق على النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، هى ما يلزم لفهم الوضع الحالى .

(١) لقد نظر إلى التاريخ فى بادىء الأمر على أنه رواية الحوادث الجيدة . فالاحتفاظ بذكرى الأحداث الجيدة أو المهمة بالنسبة إلى إنسان أو أسرة أو شعب وإذاعتها — كان غرض التاريخ فى أيام تيوكيديدس وتيتوس ليفيوس . وفى نفس الوقت كان ينظر إلى التاريخ منذ عهد مبكر على أنه مجموعة من السوابق وإلى معرفة التاريخ على أنها إعداد عملى للحياة ، خصوصاً الحياة السياسية (العسكرية والمدنية) . فوليبيوس وفوطرخس كانوا يكتبون للتربية والتعليم ؛ وادعوا أنهم يقدمون نصائح للعمل بها . ومادة التاريخ فى العصر القديم^(١) الكلاسيكى كانت خصوصاً إذن الحوادث العارضة السياسية : شئون الحرب والثورات . والإطار المعتاد للعرض التاريخى (حيث كانت الوقائع ترتب عادة وفقاً للترتيب الزمنى) كان الشخص ، أو مجموع حياة الشعب أو عصر من حياته ؛ ولم يكن يوجد فى العصر القديم غير محاولات قليلة للتأريخ العام . ولما كان المؤرخ يهدف إلى الإقناع أو التعليم ، أو إلى كليهما معاً ، فقد كان التاريخ لوناً من ألوان الأدب فلم يكن ثم تدقيق فيما يتعلق بالبراهين والأسانيد ، والذين كانوا يعملون وفقاً لوثائق مكتوبة لم يهتموا بأن يميزوا بين نص هذه الوثائق وبين كلامهم ؛ وكانوا يرددون روايات أسلافهم مزوقين إياها بتفصيلات ، وأحياناً (بحجة للتدقيق) بأرقام ، وخطب وتأملات وتنوعات . ويمكن الكشف عن مسلكهم فى كل مرة يمكن فيها مقارنة المؤرخين اليونانيين والمؤرخين الرومانيين ، مثل ايفوروس وتيتوس ليفيوس ، بمصادرهم التى أخذوا عنها .

أما كتاب عصر النهضة الأوربية فقد حاكوا القدماء مباشرة . فنقدم أن للتاريخ فن أدبى ذو نزعة إلى الدفاع أو التعليم ، وكثيراً ما كان يقصد به فى

(١) [العصر القديم الكلاسيكى = العصر اليونانى والرومانى] .

إيطاليا إلى كسب عطف الأمراء أو إلى التباهى بالخطابة والفصاحة . واستمر ذلك
رمناً طويلاً . ففي القرن السابع عشر استمر ميزريه Mézeray . يؤرخ على
طريقة القدماء .

لكننا نجد مع ذلك في كتب التاريخ التي كتبت في عصر النهضة أمرين
جديدين جديرين بلفت الانتباه ، فيهما يظهر تأثير العصر الوسيط من غير شك .
فمن ناحية نجد استمراراً في تفضيل إطار لم يستعمله القدماء وأوجده المؤرخون
الكاثوليك في القرون المتأخرة (أوسبيوس وأورسيوس)^(١) واستهوى العصر
الوسيط كثيراً ، وهذا الإطار هو ذلك الذي يشمل التاريخ الكلى بدلا من
الاقتصار على تاريخ رجل ، أو أسرة ، أو شعب . -- ومن ناحية أخرى نجد
حيلّة في العرض مادية ، نشأت عن عادة جارية في مدارس العصر الوسيط
(الحواشي) ، وصارت لها الأهمية الأولى . إذ أخذ المؤرخون يضيفون إلى النص
في كتب التاريخ المطبوعة ، حواشي^(٢) وهذه الحواشي مكنت من التمييز بين
الرواية التاريخية وبين الوثائق التي تستند إليها ، ومن الإحالة إلى المصادر ومن
إيضاح النص وإبرازه . وقد مورست عملية التعليق هذه أولا في مجموعات الوثائق
وفي المباحث النقدية ؛ وشيئا فشيئا نفذت في سائر الكتب التاريخية .

ونشأ عصر جديد في القرن الثامن عشر . فنظر « الفلاسفة » آنذاك إلى

(١) [أوسبيوس Eusebius أسقف قيصرية في فلسطين ، ويدعى أبو التاريخ الكنسي ،
ولد حوالي سنة ٢٧٠ وصار أسقفاً لقيصرية سنة ٣١٥ ، وتوفي حوالي سنة ٣٣٨ في
قيصرية . وله : « التاريخ الكنسي » في عشر مقالات ويبدأ من ميلاد المسيح حتى هزيمة
ليسينوس . أما أروسيوس Orosius فؤرخ ولد في طراقو بقطالونيا (أسبانيا) في نهاية
القرن الرابع الميلادي ، وتلمذ على القديس أوغسطين ورحل إلى فلسطين سنة ٤١٥ . وله
كتاب بعنوان : « التواريخ ضد الوثنيين » في سبع مقالات -- المترجم] .

(٢) من المفيد أن نحدد ما هي أول الكتب القديمة التي طبعت وزوّدت بحواش على
الطريقة الحديثة . وقد استشرنا في هذا بعض المولين بالكتب فلم يجدوا جواباً ، لأنهم لم ينتهوا
أبدأ إلى هذه النقطة .

التاريخ على أنه دراسة لعادات الناس ، لا للحوادث في ذاتها . وجرم هذا إلى الاهتمام ، ليس فقط بالوقائع السياسية ، بل وأيضاً بتطور العلوم والفنون والصناعة ، الخ ، وبالآيين . ومثل هذه الاتجاهات مونتسكييه وفولتير . و « البحث في الآيين » هو أول تخطيط ، ومن بعض النواحي هو خير نموذج للتاريخ بهذا المعنى . واستمر المؤرخون مع ذلك ينظرون إلى رواية الحوادث السياسية والحربية بالتفصيل على أن ذلك أساس التاريخ ، لكنهم في الوقت نفسه أخذوا يضيفون مجملًا لبيان « تقدم العقل الإنساني » وغالبًا ما يكون ذلك على هيئة ملحق أو ضمنية . والتعبير : « تاريخ الحضارة » ظهر قبيل نهاية القرن الثامن عشر . — وفي نفس الوقت أنشأ أساتذة الجامعات في ألمانيا ، وخصوصاً في جيتنجن ، من أجل احتياجات التعليم ، شكلاً جديداً لمتن في التاريخ ، عبارة عن مجموعة منهجية من الوقائع المبررة بكل عناية ، وليس فيها إطاءات أدبية ولا غيرها . ولقد وجدت منذ العصر القديم مجموعات من الوقائع التاريخية ، كونت لفرض تفسير النصوص الأدبية ، أو لمجرد حب الإطلاع على شئون القدماء ، لكن هذه الكشكولات (جمع كشكول) التي كتبها أتيوس وأوليوس جليوس ، والمجموعات الأوسع والأحسن تنظيماً التي كتبت في العصر الوسيط وعصر النهضة ، لا يمكن أن تقارن أبداً بـ « المتون العلمية » التي قدم الأساتذة الألمان نماذج لها . على أن هؤلاء الأساتذة أسهموا في تخليص الفكرة العامة الغامضة التي كانت لدى الفلاسفة عن « الحضارة » ، لأنهم عكفوا على تنظيم تاريخ اللغات ، والآداب ، والفنون ، والأديان ، والقانون ، والحياة الاقتصادية ، الخ وجعلوا من كل منها ميداناً لدراسات خاصة . — وهكذا اتسع مجال التاريخ اتساعاً هائلاً ، وبدأ العرض العلمي ، أعنى الموضوعي البسيط ، ينافس الأشكال القديمة ، الخطائية ، أو الحكيمية الفلسفية أو ذوات الغيرة الوطنية .

وكان التنافس في البداية غامضاً وعلى استحياء ، لأن بداية القرن التاسع

عشر تميزت بنهضة أدبية نضرت وجه الكتابة في التاريخ . وتحت تأثير الحركة الرومانتيكية نشد المؤرخون طرائق في العرض أوفر حياة من طرائق أسلافهم ، تلقت النظر و « تنير » الجمهور ، وتهبه انفعالاً شعرياً بمحاث الماضى الدائرة . — وحاول البعض أن يحافظ على لون الوثائق الأصلية ، بأن يكيفه . قال بارانت Barante : « سحرتنى الحكايات المعاصرة ، فسعيت لتأليف رواية متصلة تستعير منها ما يسرى فيها من تشويق » ؛ وهذا يقضى مباشرة إلى استبعاد كل نقد ، وإلى ترديد ما هو جميل فحسب . — وفريق آخر قال إن من الواجب عرض الوقائع الماضية بانفعال المشاهد . قال ميشليه مادحاً : « إن تييرى ^(١) ، وهو يحكى لنا عن كلودوفيج ، شاعت في نفسه نفحة باطنة هي انفعال فرنسا المغرورة ... » . وميشليه « وضع المشكلة التاريخية على أنها بعث الحياة الكاملة في أعضائها الباطنة العميقة » . — واختيار الموضوع والخطوة والبراهين والأسلوب يسيطر عليه عند كل المؤرخين الرومنتيك الاهتمام بالتأثير ، وهو اهتمام من المؤكد أنه غير علمي ؛ بل هو اهتمام أدبي . وبعض المؤرخين الرومنتيك انزلقوا على هذا المنحدر حتى وصلوا إلى درك « القصة التاريخية » . ونحن نعلم حقيقة هذا اللون من الكتابة الذى راجع رواجاً كبيراً من لدن بارتلمى abbé Barthélemy وشاتوبريان Chateaubriand حتى مريميه Mérimée وإيبير Ebers ، ويحاول البعض اليوم أن يحدوده ، ولكن عبثاً . وهدفهم هو « جعل بعض أركان الماضى تمود للحياة » في لوحات درامية ، تصنع فناً بألوان وتفاصيل « حقيقية » والآفة الواضحة في هذا المسلك هي أنه لا يقدم للقارىء الوسيلة التى يميز بها بين

(١) [أوجيستان تييرى : مؤرخ فرنسى ولد في بلوا سنة ١٧٩٥ ، وتوفى سنة ١٨٥٦ . وله من الكتب « رسائل في تاريخ فرنسا » ؛ « حكايات من العصر البروفنجى » ؛ « بحث في الطبقة الثالثة » . وعمل في كتابته التاريخية إلى القصص والحكاية ، لكنه ممن عملوا في فرنسا على تأسيس الدراسات التاريخية على الوثائق الأصلية ودراسة الأخبار . أما كلودوفيج فهو كلافيش Clovis الأول ، ملك الفرنجة ، وابن شلديريك الأول ، وله حوالى سنة ٤٦٦ ، وتوفى سنة ٥١١ . واتصل على الرومان والألمان والبورجونيين وأسس ملكية الفرنجة . — المترجم] .

الأجزاء المأخوذة عن وثائق والأجزاء المتخيلة ، فضلاً عن أن الوثائق المستعملة ليست في كثير من الأحيان من نفس المصدر ، حتى إنه ولو أن لون كل حجر لون « حقيقى » ، فإن لون الموزائيك زائف . « وكتاب روما في عصر أوغسطس » لديزوبرى^(١) Dezobry و « حكايات ميروفتجييه » لأوجستان تيسيرى Augustin Thierry و « لوحات » أخرى رسمت في نفس العصر — كلها قد ألفت على غرار مبدأ القصص التاريخية ، وفيها نفس معانيها^(٢) .

والخلاصة أن التاريخ بقى حتى حوالى سنة ١٨٥٠ ، نوعاً أدبياً في نظر المؤرخين والجمهور على السواء . والدليل البين على هذا هو أن المؤرخين كان من عادتهم آنذاك أن يعيدوا طبع كتبهم ، مع مرور فترة طويلة بين الطبعة والطبعة دون أن يعدلوا شيئاً ، وأن الجمهور تسامح في قبول هذا الصنيع ، مع أن كل عمل علمى ينبغى أن يعاد كتابته باستمرار ويعاد النظر فيه وتجدد معلوماته وفقاً لتقدم العلم . والعلماء حقاً لا يدعون أنهم يعطون مؤلفاتهم شكلاً لا يقبل التغيير ، ولا أن الأجيال المقبلة ستقرؤهم ؛ فهم لا يطمحون إلى الخلود الشخصى : بل يكفونهم أن تدرج نتائج أبحاثهم ، التى ستصححها أو تملأها الأبحاث المقبلة ، في مجموع المعارف التى تؤلف تراث الإنسانية العلمى . إن أحداً لا يقرأ نيوتن أو لافوازييه ؛ لكن يكفى نيوتن ولافوازييه مجداً أن عملهم أسهم في إيجاد العدد الهائل من الأعمال التى حلت محل أعمالهما والتى ستحل محلها غيرها إن عاجلاً أو آجلاً . والأعمال الفنية هى وحدها ذات الشباب الدائم . والجمهور على علم بهذا : إذ لا يخطر ببال أحد أن يدرس التاريخ الطبيعى فى كتب بوفون Buffon

(١) [شارل ديزوبرى : مؤرخ فرنسا ولد فى سان دنيس سنة ١٧٩٨ وتوفى سنة ١٨٧١ . وأشهر مؤلفاته هذا الكتاب — المترجم] .

(٢) لا حاجة بنا إلى القول بأن الطرق الرومنتيكية المادفة إلى أحداث تأثير القرون المحلى والبعث ، وهى غالباً صيدانية و أبهى أبرع الكتاب ، لا يمكن احتسابها حينما يتعمدها غيرهم . راجع مثلاً جيداً على ذلك (نقد بونو Monod لكتاب لموران Mourin) و « المجلة القديمة » Revue Critique سنة ١٨٧٤ ج ٢ ص ١٦٣ وما يليها .

مهما كان من فضل هذا الكاتب الرائع الأسلوب . لكن الجمهور الواحد يقرأ عن طيب خاطر التاريخ في مؤلفات أوجستان تييري وما كولى وكارليل وميشليه . وكتب كبار الكتاب الذين كتبوا في موضوعات تاريخية يعاد طبعها كما هي ، بعد وفاتهم بخمسين سنة ، وإن كان من الواضح أنها لا تجارى ما حصل من معلومات . ومن الواضح كذلك أن بعضاً من الناس يغلبون الشكل على الموضوع في التاريخ ، ويرون أن العمل التاريخي هو دائماً ، وإن لم يكن فقط ، عمل أدبي خصوصاً^(١) .

(ب) ومنذ خمسين سنة خلصت وتكونت الأشكال العلمية للعرض التاريخي ، في تناسب مع النظرة العامة القائلة بأن الغاية من التاريخ ليست إشاعة السرور ولا تقديم وصفات عملية للسير وفقاً لها ، ولا الإثارة ، بل مجرد المعرفة والعلم .

ولنميز أولاً بين : (١) الأبحاث المفردة monographies ، (٢) والأعمال ذات الطابع العام .

١ — أما البحث المفرد فيكتب حين يراد توضيح نقطة خاصة ، واقعة أو مجموعة محدودة من الوقائع ، مثل قطعة من حياة أو حياة فرد ، حادث أو سلسلة من الحوادث بين تاريخين متقاربين ، الخ . — وأنماط الموضوعات التي تكتب عنها أبحاث مفردة لا يمكن عدها ، لأن المادة التاريخية يمكن أن تنقسم إلى غير نهاية ، وعلى ما لا نهاية له من الطرق والأنحاء . . . لكن ليست كل التقطيعات

(١) من الأقوال الشائعة ، وهو قول خطأ ، بالمعنى العكسي ، أن أعمال العلماء المحصلين تبقى ، بينما أعمال المؤرخين تشيخ ، حتى إن العلماء المحصلين ظفروا بشهرة أوسع من المؤرخين : ولم يعد أحد يقرأ الأب دانييل ، أما الأب أنسلم فيقرأ باستمرار . . بيد أن أعمال العلماء المحصلين تشيخ هي الأخرى ، وكون كل أجزاء إنتاج الأب أنسلم لم يعمل عليها غيرها (ولهذا لا تزال تقرأ حتى الآن) يجب ألا يوقعنا في وهم : فإن الغالبية العظمى من أعمال العلماء المحصلين ، شأنها شأن أعمال العلماء بالمعنى الدقيق ، هي أعمال مؤقتة وعتوم عليها النسيان .

بنسبة واخذة من الدقة والعدل ، ومهما قيل عكس ذلك فإنه يوجد في التاريخ ، كما في كل العلوم ، موضوعات لأبحاث مفردة تافهة ، كما توجد أبحاث مفردة ، جيدة الصنع ، ولكنها تنطوي على مجهود بذل في غير طائل^(١) . فالأشخاص التافهون القاصرون — وأحياناً ياتقنون بأنهم « فضوليون » (أو طلعة) — ، يطيب لهم تناول المسائل القليلة الأهمية^(٢) ؛ وهذا معيار جيد لتكوين فكرة أولية عن القيمة العقلية لمؤرخ ما ، أن نقرأ عنوانات الأبحاث المفردة التي كتبها^(٣) . وموهبه رؤية المشاكل المهمة والولع بالتعلق بها ، ثم القدرة على حلها ، ذلكم هو الذي يكون رجالاً من الطراز الأول في كل علم . — لكن لنفترض أن الموضوع اختير بطريقة عقلية . إن كل بحث مفرد ينبغي ، لكي يكون منيذاً تماماً ، أن يخضع لثلاث قواعد : ينبغي في البحث المفرد ألا تقدم أية واقعة تاريخية مأخوذة عن وثائق دون أن تصحب بإشارة إلى الوثائق التي أخذت عنها وإلى قيمة هذه الوثائق^(٤) ؛ (١) وينبغي ، قدر المستطاع ، متابعة الترتيب الزمني

(١) أهل المهنة يحاولون أن يخدعوا أنفسهم في هذه النقطة : ليس كل ما في الماضي مفيداً « آه لو نكتب تاريخ حياة دوق أنجوليم ، هكذا قال بكوشييه . — فأجاب بوفار : لكنه كان أبله ! — ماذا يهم ! إن الأشخاص الذين في الصف الثاني لهم أحياناً تأثير هائل ، فقلل هذا الرجل كان يملك زمام الأمور » (جوستاف فلووير « بوفار وبكوشييه » ص ١٥٧) .

(٢) لما كان الأشخاص التافهون يميلون إلى تفضيل الموضوعات التافهة ، فإن تمت تانفاً حاداً حول هذا اللون من الموضوعات . ولهذا فكثيراً ما يلحظ المرء ظهور عدة أبحاث مفردة في نفس الموضوع في نفس الوقت : وليس من النادر أن يكون الموضوع غير ذي أهمية أبداً .

(٣) ولكن موضوعات الأبحاث المفردة والمفيدة ليست كلها قابلة لأن تعالج ؛ فبعضها تمنع حالة المصادر من التفكير في بحثها . وهذا هو السبب في أن الناشئين ، وحتى الأدكياء منهم ، يشعرون بحيرة شديدة في اختيار موضوعات أبحاثهم المفردة الأولى ، إن لم يتلقوا نصائح مفيدة أو يواتهم البحث الحسن ؛ ويخوضون غالباً في مأزق . وإنه لمن الشدد ومن الظلم أن نحكم على شخص تبعاً لموضوعات أبحاثه المفردة الأولى .

(٤) ينبغي في الممارسة العملية أن تقدم في البداية ثبوتاً بالمصادر التي استخدمت في البحث المفرد لإجالة (مع إشارات مرجعية مناسبة فيما يتعلق بالمطبوع منها ، ومع ذكر لطبيعة الوثائق —

لأنه هو الترتيب الوحيد المؤكد أن الرقائع جرت عليه ، وفيه تستطيع أن تبحث عن الأسباب والمسببات ؛ (٢) وينبغي أن يدل عنوان البحث المفرد على موضوعه بدقة. ومهما قيل فإن يبالغ في الاحتجاج ضد العنوانات الناقصة أو الخيالية ، فمن شأنها أن تعقد دون موجب الأبحاث المرجعية (البيلوغرافية) .

وهناك قاعدة رابعة تقول : « إن البحث المفرد لا يفيد إلا إذا استنفد الموضوع » ؛ لكن من المقبول والمشروع أن يقوم المرء يبحث موقت استفاداً إلى الوثائق التي لديه ، حتى لو كان لدى المرء ما يدعو إلى اعتقاد وجود وثائق أخرى ، بشرط أن يذكر بالدقة بآية ووثائق تم هذا البحث . — ويكفي مع ذلك أن يكون لدى المرء فطنة لإدراك أنه في البحث المفرد ينبغي أن يكون جهاز البرهنة ، وإن كان ينبغي أن يكون كاملاً ، تقول أن يكون موجزاً وعلى قدر الضروري . فالاعتدال مطلوب : وكل استعراض للحصول ، يمكن الاقتصاد فيه دون إخلال ، أمر كراهية^(١) . — وخير الأبحاث المفردة لا تفضي غالباً في التاريخ إلا إلى الإقرار باستحالة المعرفة . وينبغي أن تقاوم الرغبة في تنويع البحث المفرد ، كما يحدث أحياناً ، بنتائج ذاتية طموح غامضة ،

= وأرقامها فيما يتعلق بالخطوط منها) ؛ وفضلاً عن ذلك فينبغي أن يحمل كل قول خاص برهانه مع إيراد نص الوثيقة إن أمكن ، حتى يستقيم القارىء أن يضبط التفسير (المستندات المبررة) ؛ ويقدم في الهامش تحليلاً ، أو على الأقل عنوان الوثيقة ورقها أو مع بيان دقيق بالموضع الذي نصرت فيه . والقاعدة العامة هي أن تمكن القارىء من أن يعرف بالدقة أسباب اتخاذ نتائج معينة في كل نقطة من قسط التحليل .

والناشئون ، وهم في هذا يشبهون المؤلفين الأقدمين ، لا يراعون طبعاً كل هذه القواعد . ويحدث لهم دائماً ، بدلاً من إيراد النص أو عنوان الوثائق ، أن يشيروا إليها بالرقم أو ببيان هام للمجموعة التي طبعت فيها ، وهذا لا يفيد القارىء فيما يتعلق بطبيعة النصوص المستند إليها . وهناك غلطة شديدة نلاحظ مراراً : فإن الناشئين ، أو غير المدربين ، لا يفهمون دائماً الدرس في عادة وضع حواش في أسفل الصفحات ، لأنهم يرون في أسفل الصفحات في الكتب التي بين أيديهم هدايات من التعليقات : فيعتقدون أنه يجب عليهم أن يصفوا هم الآخرون هدايات في أسفل صفحات مؤلفاتهم ، لكن تعليقاتهم مجرد تقاليد وتزويق ، لا تفيد في إيراد مراهين أو في تمكين القارىء من ضبط أدوالهم . وكل هذه المسالك غير مقبولة وينبغي مكافئتها بشدة .

لا تناسب البحث^(١). فالنتيجة الصحيحة لبحث مفرد جيد هي عرض النتائج للتحصلة وما بقي خامساً. وبحث مفرد يجري على هذا النحو يمكن أن يشيخ؛ لكنه لا يتعفن؛ ولن ينجل منه صاحبه أبداً.

(٢) والأعمال ذات الطابع العام توجه إما إلى أهل الاختصاص؛ أو إلى الجمهور.

(A) فالمؤلفات العامة المتجهة خصوصاً إلى أهل الاختصاص تظهر الآن على شكل «كشافات» و «متون» و «تواريخ علمية». — ففي الكشاف repertoire نجتمع حشداً من الوقائع المحققة التي من نوع معين وفقاً لنظام يقصد به إلى تسهيل الكشف عنها. فإن تعلق الأمر بوقائع مؤرخة بدقة، فينبغي اتخاذ الترتيب الزمني: ففي ألمانيا أنجز مشروع لتصنيف «حوليات» لتاريخ ألمانيا تذكر فيه الحوادث بإيجاز تام، مرتبة حسب تاريخها، ومصحوبة بالنصوص التي تذكرها، مع إشارات دقيقة إلى المصادر وأعمال النقد، ومجموعة «الكتب السنوية للتاريخ الألماني» تهدف إلى توضيح وقائع تاريخ ألمانيا قدر المستطاع، وكل ما يمكن أن يكون موضوعاً للمناقشات والحجج العلمية، مع الإطراح جانباً لكل ما يدخل في باب التقدير والاعتبارات العامة. فإذا تعلق الأمر بوقائع فاسدة التاريخ، أو حدثت في وقت واحد، ولا يمكن ترتيبها على خط، لم يكن ثم مفر من الترتيب الأبجدي: فيكون لدينا عن هذا الطريق معاجم: معاجم النظم ومعاجم تراجم، وموسوعات تاريخية مثل دائرة معارف بولي فيسوبا. Real Encyklopaedie de Pauly-Wissowa. وهذه الكشافات الأبجدية هي من حيث المبدأ، شأنها شأن «الكتب السنوية»، مجموعات من الوقائع المبرهن عليها؛ وإذا كانت الإشارات فيها أقل دقة، وجهاز النصوص التي تستند إليها الأقوال أقل كمالاً، فإن هذا الفارق ليس له ما يبرره^(١). — و «المتون

(١) هنا الفارق يميل إلى الزوال. فأحدث المجاميع الأبجدية للوقائع التاريخية («دائرة معارف بولي فيسوبا لعلوم الأوائل» ، و «معجم الآثار القديمة» لدارمير وسالوبو

العلمية « هي أيضاً كشافات ، لأنها مجاميع ترتب فيها الوقائع المكتسبة وفقاً لترتيب منهجي ، وتعرض على شكل موضوعي ، مزودة بالحجج المناسبة ، دون أية تحليلية أدبية . ومؤلفو هذه « المتون » — وخير نماذجها وأوفرها عدداً هي تلك التي تألفت في هذه الأيام في الجامعات الألمانية — لا ترمى إلا إلى وضع ثبت دقيق بالمعارف المكتسبة ، لتسهيل وتيسير انتفاع الباحثين بنتائج النقد وتقديم نقطة ابتداء لأبحاث جديدة . وتوجد اليوم « متون » من هذا النوع تتعلق بمعظم الفروع الخاصة من تاريخ الحضارة (اللغات ، الآداب ، الدين ، القانون ، الآثار القديمة ، الخ) ، وتاريخ النظم ، وبمختلف أجزاء التاريخ الكنسي ويكفي أن نذكر أسماء : شيان ، مركفرت ، مومسن ، جليبر ، كرومباخر ، هيرنك ، ومولر ، Schaemann Marquardt Mommsen Gilbert ، Krumbacher Harnack Möller . وليس في هذه الكتب جفاف معظم « المتون » الأولى ، التي نشرت في ألمانيا منذ مائة عام ، والتي لم تكن غير فهارس مواد ، مع إشارة إلى الوثائق والكتب التي يمكن الرجوع إليها ؛ صحيح أن الغرض منها والمناقشة يتسمان بالتركيز والإيجاز ، لكنهما من السعة بحيث يمكن القراء المتقنين أن يستطيعوها ، بل وأن يفضلوها . وقد صدق جاستون باريس^(١) Gaston Paris حين قال إنها تنفّرنا من سائر الكتب . « حينما تذوق هذه الصفحات الدسمة ، الحافلة بالوقائع التي وإن بدت غير شخصية فإنها تحتوى مع ذلك وتوحى خصوصاً بكثير من الأفكار ، يضيق المرء بقراءة الكتب ، حتى المتارة منها ، التي فيها تقسم المادة تماثلياً وفقاً لحاجات الذهن ويلونها الخيال ، ولا تقدم إلا تحت قناع ، وفيها يتدخل المؤلف باستمرار . . .

= Daremberg et Saglio ، و « معجم التراجم القومية » للسلي استيفن وسيدني لي (Leslie Stephen and Sidney Lee) مزودة بجهاز كبير . وفي معاجم التراجم خصوصاً نجد أن عادة عدم تقديم المستندات والبراهين لا تزال جارية ؛ انظر « التراجم الألمانية العامة » ، الخ . *Allgemeine Deutsche Biographie* .

(١) في « المجلة النقدية » سنة ١٨٧٤ ج ١ ص ٣٢٧ *Revue Critique* .

تقطع النظر الذي يزعم أنه يريد أن يفهمنا إياه ولكنه لا يجعلنا نراه . —
و « المتون » التاريخية الكبرى ، الماثلة للأبحاث والمتون في العلوم الأخرى ،
(لكنها مزودة بمديد من البراهين) ينبغي تحسينها باستمرار وتصحيحها وتعديلها
وجعلها تتماشى مع تقدم العلم : لأنها ، بحكم تعريفها ، أعمال علمية ، وليست
أعمالاً فنية .

والكشافات الأولى و « المتون » الأولى العلمية ألفها أفراد منعزلون .
لكن سرعان ما يتبين أن الفرد الواحد لا يستطيع أن يؤلف تأليفاً صحيحاً ، أن
يملك ناصية مجاميع هائلة جداً من الوقائع كما ينبغي . فيوزع العمل . فالكشافات
يصنفها اليوم عدة أشخاص متعاونين (ليسوا أحياناً من نفس القطر ولا يكتبون
نفس اللغة) . والمتون الكبرى (لـ ا . فون ملر ، وج جريير G. Gröber ، وهـ .
باول Paul ، إلخ) تتألف من مجموعات من الأبحاث الخاصة ، كل منها كتبه
مختص . — ومبدأ التعاون مبدأ ممتاز ، لكن بشرطين : (أولهما) أن يكون
العمل الجماعي هو بطبعه ينحل إلى أبحاث مفردة كبيرة مستقلة وإن كانت متناسقة ؛
(وثانيهما) أن يكون الجزء المهود به إلى كل مسهم فيه واسماً إلى حد ما ؛ فإنه
إذا كان عدد المسهمين كبيراً جداً ، ونصيب كل منهم محدوداً جداً ، فإن حرية
كل منهم ومسئوليته تقلان أو تزولان .

والتواريخ ، التي تهدف إلى رواية الأحداث التي لم تحدث إلا مرة واحدة
والوقائع العامة التي تسود مجموع التطورات الخاصة ، لا يزال لها ما يبرر وجودها
حتى منذ أن تعددت المتون المنهجية . لكن طرق العرض العلمية نفذت إليها ،
كما في الأبحاث المفردة والمتون ، وذلك عن طريق المحاكاة . وتم الإصلاح
في جميع الأحوال بالتخلي عن التزيينات الأدبية والتوكيدات العارية عن براهينها
وجروت Grote هو أول من أنشأ نموذج « التاريخ » بهذا المعنى . — وفي
الوقت نفسه نجد أن بعض الإطارات التي كانت فيما مضى رائجة قد عفى عليها :
مثل « التواريخ السكلية » ذوات السرد المتصل ، التي كانت محبوبة كثيراً .

لأسباب متباينة ، في العصر الوسيط والقرن الثامن عشر ؛ وشلومر Schlosser وفير Weber في ألمانيا ، وكانتو Cantu في إيطاليا ، قدموا في القرن التاسع عشر آخر نماذجها . لقد ترك هذا الإطار لأسباب تاريخية ، لأنه لم يعد ينظر إلى الإنسانية على أنها مجموع مرتبط بتطور وحيد ، ولأسباب عملية ، إذ تبينت استحالة جمع حشد هائل من الوقائع في كتاب واحد . والتواريخ الكلية التي لا تزال تصدر بالتعاون (وخير نموذج لها هو مجموعة أونكن Oncken) تنحل ، مثل المتون الكبرى ، إلى أقسام مستقلة ، كل منها يعالجه مؤلف مختلف وما هي إلا توليفة مكتبية . والمؤرخون قد لجأوا اليوم إلى اتخاذ تقسيم بحسب الدول (تواريخ قومية) وبحسب العصور^(١) .

(B) وليس ثم سبب نظري لعدم تصور الأعمال التاريخية التي تتجه خصوصاً إلى الجمهور ، تصورها بنفس الروح التي بها تتصور الأعمال المتجهة إلى أهل الاختصاص وأن تحرر بنفس الطريقة مع التبسيط والحذف للناسيين . وتوجد في الواقع مختصرات واضحة غنية لطيفة لا يذكر فيها شيء دون أن يؤيد ضمناً بمستندات راسخة ، تبرز فيها النقاط التي قررها العلم بوضوح ودقة ، وتزود بالرسوم المعتدلة ويستفاد منها وتوضح نتائجها . والفرنسيون ، بما لديهم من مواهب طبيعية مثل اللباقة والبراعة والدقة العقلية ، يمتازون بهذا اللون من الكتابة . فبعض مقالات الجلات أو كتب التبسيط العالي ، التي ظهرت عندنا (في فرنسا) ، وفيها ركزت نتائج قدر كبير من الأعمال الأصلية ببراعة ، هي موضوع إعجاب المختصين أنفسهم الذين يسروا إمكان كتابتها بفضل ما وضعوا من أبحاث مفردة أصيلة . لكن لا شيء أخطر مع ذلك من التبسيط vulgarisation والواقع أن معظم كتب التبسيط

(١) العادة الجارية ، يالحاق تلخيص بالنتائج التي حصلها المؤرخون المختصون في الأدب والفن الخ ، لإخافه « بالتاريخ » أي برواية الأحداث السياسية ، لا تزال سارية . فيظن أن تاريخاً لفرنسا لا يكون كاملاً إذا لم يوجد فيه فصول عن تاريخ الفن ، والأدب ، والأخلاق ، الخ في فرنسا . ومع ذلك فإن العرض الموجز للتطورات الخاصة تبعاً للمختصين — ويتم ذلك عن طريق الغير — لا يجد مكانه الحقيقي في « تاريخ » علمي ، بل دراسة الوقائع العامة التي سيطرت على مجموع التطورات الخاصة .

لا تسير المثل الأعلى الحديث في العرض التاريخي ؛ ولا نزال نجد فيها قايا المثل الأعلى القديم ، الذى ساد فى العصر القديم وعصر النهضة ولدى الرومنتيك .

وتفسير ذلك سهل . فمعايير المؤلفات التاريخية المتوجهة إلى الجمهور غير المختص — وهى معايير شنيعة فى بعض الأحيان مما جعل التبسيط نفسه متهما فى نظر كثير من العقول الجيدة . — هى من نتائج عدم كفاية الإعداد أو سوء التنشئة الأدبية التى تلقاها القارئون بالتبسيط (المبسطون) .

فالمبسط معق من الأبحاث الأصلية ؛ لكن ينبغى عليه أن يكون على علم بكل ما نشر من دراسات مهمة تتعلق بموضوع تبسيطه ، وأن يعاود التفكير بنفسه فى النتائج التى وصل إليها المختصون . فإن لم يكن قد قام شخصياً بدراسات خاصة عن الموضوع الذى يريد أن يعالجه فعليه أن يتزود بالعلم ، وهذا أمر يحتاج إلى وقت طويل . ولأنه لإغراء شديد عند المبسط المحترف أن يدرس بعض الأبحاث المفردة الحديثة دراسة سطحية ، وأن يلفق أو يمزج على عجل بين المقتبسات ، وأن يزين ، قدر ما يستطيع ، هذا الخليط بـ « الأفكار العامة » والتزويقات الخارجية ابتغاء جعله أكثر إغراء . وهو إغراء يزداد قوة لأن معظم المختصين يربأون بأنفسهم عن أعمال التبسيط ، ولأن هذه الأعمال فى العادة تدر ربحاً ، ولأن عامة الناس لا يقدرّون على التمييز بوضوح بين التبسيط الأمين والتبسيط الخداع . وبالجملة — وهذا أمر غير معقول — فإن تمت ناساً لا يترددون فى أن يختصروا لغيرهم ما لم يكلفوا أنفسهم مؤونة تعلمه بأنفسهم ، وأن يعلموا غيرهم ما يجهلونه هم أنفسهم . ومن هنا نجد فى معظم كتب التبسيط التاريخي عيوباً من كل نوع لا مفر منها ، يلاحظها الراسخون فى العلم بلذّة ، لكنها لذّة ممزوجة بالمرارة ، لأنهم وحدهم غالباً الذين يستطيعون إدراكها : نقول لا يصرح بأصحابها ، إشارات غير دقيقة ، أسماء ونصوص مبتورة ، اقتباسات عن طريق التفسير *de secundo main* ، فروض لا قيمة لها ، تقرّيات سطحية ، تأكيدات مجازفة ، تصحيحات صبيانية ، صياغة الآراء البالغة الزيف أو البالغة التشكيك بعبارات

ملؤها القيمة الهادئة^(١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن أناساً لا يتطرق الخلل إلى معلوماتهم ، ولهم أبحاث «متردة» تتجه إلى المختصين ممتازة ، تراهم يقعون في أخطاء فاحشة من حيث المنهج العلمى حينما يكتبون للجمهور . والألمان من هؤلاء : انظر إلى موسسن ودرويزن وكورتبوس ولپرشت . ذلك أن هؤلاء المؤلفين ، وهم يتجهون إلى الجمهور ، ينشدون التأثير فيه . ورغبتهم في إحداث أثر عميق تقودهم إلى التراخي فيما تقتضيه الدقة العلمية وإلى العود إلى العادات المزدولة التي كانت لدى المؤرخين الأقدمين وينساقون — وهم المدققون حينما يتعلق الأمر بتقرير التفاصيل — ينساقون في عرض المسائل العامة وراء ميولهم الطبيعية ، مثل عامة الناس . فهم يتجازون إلى رأى ، ويلومون ، ويمجدون ؛ ويلوتون ، ويزوقون ؛ ويستبيحون لأنفسهم اعتبارات شخصية أو وطنية أو أخلاقية أو ميتافيزيقية . وفوق هذا وذاك يحاولون ، بما لديهم من قريحة ، أن يقدموا عملاً فنياً ؛ والذين يصنعون هذا الصنيع : إن كانوا غير ذوي قريحة صاروا مدعاة للسخرية ، وإن كانوا ذوي قريحة أفسد قريحتهم اهتمامهم بإحداث تأثير في النفوس .

وليس معنى هذا طبعاً أنه لا أهمية لـ « الشكل » ، ولا أن من حق المؤرخ أن تكون لغته سقيمة غير صحيحة عامية متراخية فضفاضة ما دام القارىء ينهم عنه . فازدراء الخطابة والحسنات البراقة والأزهار الورقية لا ينافي استحسان الأسلوب الصافي الراسخ الممتع الملى . لقد كان فوستيل دى كولانج

(١) من الصعب أن تصور مآل النتائج الأعم والأؤكد في النقد الحديث في يد المبطلين للمهملين غير الماهرين . ويعرف ذلك خير معرفة أولئك الذين قدر لهم أن يقرأوا « الانشاءات » المرتجلة التي يكتبها الطلاب في امتحانات التاريخ : ففيها نجد العيوب المعتادة في التبسيط الرديء . تبلم جداً غير معقول .

كاتباً ، وإن ظل طوال حياته ينصح ويمارس مطاردة المجازات . بل على العكس من هذا نعود فنكرر^(١) عن طيب خاطر أن المؤرخ ، نظراً إلى شدة تعقيد الظواهر التي يحاول تفسيرها ، لا يحق له أن يكون رديء الأسلوب . لكن يجب عليه دائماً أن يكتب كتابة جيدة وألا يتساهل أبداً .

(١) راجع ما قلناه من قبل في ص ٢٠٩ .

خاتمة

(١) ليس التاريخ غير استثمار الوثائق . لكن بقاء الوثائق أو ضياعها يتوقف على الصدفة والبخت . ومن هنا كان للصدفة دور حاسم سائد في تشييد التاريخ .

وكية الوثائق الموجودة ، إن لم نقل المعروفة ، معلوم ؛ والزمن برغم كل ما تتخذه اليوم من احتياطات ، ينقصها باستمرار ، ولا يزيد لها أبداً . فالتاريخ رصيد محدود من الوثائق ؛ وتقدم علم التاريخ محدود لهذا السبب . ولو عرفت كل الوثائق وأخضعت للعمليات التي تجعلها قابلة للاستعمال ، لانتهى عمل التحصيل . وإنا لتتوقع ، بالنسبة إلى بعض العصور القديمة ، ذوات الوثائق النادرة أنه لا مناص من التوقف بعد جيل أو جيلين على الأكثر . هنالك سيصطر المؤرخون إلى الانطواء شيئاً فشيئاً على العصور الحديثة . فلن يحقق التاريخ إذن ذلك الحكم الذي ألهم ، في القرن التاسع عشر ، الرومنتيك حماسة شديدة للدراسة التاريخية . ولن يكشف عن السر في نشأة المجتمعات ؛ ونظراً إلى الافتقار في الوثائق فإن بداية تطور الإنسانية ستظل غامضة أبداً .

إن المؤرخ لا يجمع بنفسه المواد الضرورية اللازمة للتأريخ ، عن طريق الملاحظة كما هي الحال في سائر العلوم : بل يعمل في وفائع نقلها مشاهدون سابقون . والمعرفة ، في التاريخ ، لا تكتسب بطرق مباشرة ، كما في سائر العلوم : بل هي غير مباشرة ، وليس التاريخ كما قيل علماً من علوم الملاحظة ، بل هو علم برهنة .

وللافادة من هذه الوقائع المشاهدة في ظروف مجهولة ، ينبغي أن تمر بعملية نقد ، والنقد يتألف من سلسلة من البراهين القائمة على قياس النظر analogie والوقائع التي يسلمها النقد تظل منفردة ، مشتقة . ولتنظيمها في بناء ، ينبغي أن

تصورها وأن نجمع بينها وفقاً لتشابهها مع وقائع حاضرة ، وهذه العملية تتم أيضاً عن طريق قياس النظر . وهذه الضرورة تفرض على التاريخ منهجاً استثنائياً . فلمقد هذه البراهين القائمة على قياس النظر ، ينبغي عليه أن يمزج دائماً بين المعرفة الخاصة بالأحوال التي تحدث فيها الوقائع الماضية وبين الفهم العام للأحوال التي تحدث فيها الوقائع الإنسانية . والتاريخ يسير بوضع كشافات خاصة بالوقائع المتعلقة بعصر مضى ، وبتطبيق أثبات أسئلة عامة قائمة على دراسة العصر الحاضر .

والعمليات التي يضطر المرء إلى القيام بها للوصول — ابتداءً من فحص الوثائق — إلى معرفة الوقائع وتطورات الماضي ، عديدة جداً . ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تقسيم العمل في التاريخ وتنظيمه . — وينبغي أن ينسق العاملون المختصون الذين يعنون بالبحث عن الوثائق وتصحيحها وترتيبها موقفاً بين مجهوداتهم ، حتى ينجز في أقرب وقت ، وفي خير الظروف أماناً واقتصاداً ، العمل التحضيري للتحصيل . — وينبغي من ناحية أخرى أن يتفق مؤلفو التراكيب الجزئية (الأبحاث المفردة) التي يقصد منها أن تصلح مواد لتراكيب أوسع ، أن يتفقوا على العمل وفقاً لمنهج واحد ، بحيث يتيسر انتفاع الآخرين بالنتائج التي حصلها كل منهم ، دون أن يكون في حاجة إلى القيام بتحقيقات سابقة . — وينبغي أخيراً أن يقوم باحثون مدربون — يتخلون عن أبحاثهم الخاصة — بتكريس وقتهم كله لدراسة تلك التراكيب الجزئية ، ابتغاء الجمع بينها بطريقة علمية في أبنية عامة . — فإن تخلصت من هذه الأعمال — بوضوح — نتائج تتعلق بطبيعة تطور الجماعات وأسبابه ، تألفت عن ذلك « فلسفة في التاريخ » علمية حقاً ، يمكن المؤرخين أن يصفوا بأنها تتويج شرعي لعلم التاريخ .

ويمكن أن نتصور أنه سيأتي يوم تكون فيه جميع الوثائق قد اكتشفت وصيغت ورتبت ، وتكون كل الوقائع التي احى أثرها قد قررت ، وذلك بفضل تنظيم العمل . — في ذلك اليوم يكون التاريخ قد تكون ، لكنه لن يظل ثابتاً بل سيستمر في التعديل بمقدار ما تسمح الدراسة المباشرة للمجتمعات الحاضرة ،

بعد أن تصبح علمية ، بزيادة فهم الظواهر الاجتماعية وتطورها ؛ لأن الأفكار الجديدة التي لا بد من اكتسابها عن طبيعة الوقائع الاجتماعية وأسبابها وأهميتها النسبية ستظل تعدل في الصورة التي سنكونها عن المجتمعات والأحداث الماضية^(١).

ب — وإنه لوهم عتيق أن نعتقد أن التاريخ يزودنا بنصائح عملية تفيد في السلوك (التاريخ أستاذ الحياة) ، وبدروس تفيد الأفراد مباشرة والشعوب : فإن الظروف التي تحدث فيها الأفعال الإنسانية من النادر أن تتشابه بين زمان وزمان بحيث يمكن تطبيق « دروس التاريخ » تطبيقاً مباشراً . لكن من الخطأ أيضاً ، في مقابل ذلك ، أن نقول « إن الصفة المميزة للتاريخ هي أنه لا يفيد في شيء »^(٢) . ذلك أن له فائدة غير مباشرة .

إن التاريخ يجعلنا نفهم الحاضر ، من حيث أنه يفسر أصول الوضع الحاضر للأمور . ومن هذه الناحية فلنعتزف أن فائدته ليست متساوية في كل أجزائه : فتمت أجيال سحيقة لا نشاهد آثارها بعد في عالمنا الحاضر : فلتفسير التركيب

(١) تحدثنا فيمأسلف عن نصيب الذاتية الذي لا يمكن استبعاده من البناء التاريخي ، والذي طالما احتج به أولئك الذين يريدون أن ينكروا على التاريخ طابعه العلمي : هذا التدرج من الذاتية الذي أحزن بكوشيه (ج . فلوير ، « بوفار وبكوشيه » ص ١٥٧) وسلفستر يونار (أناتول فرانس : « جرمية سلفستر يونار » ص ٣١٠) والذي جعل فاوست يقول :
... إن العصور الماضية

سفر بسبع خواتم

والتول : روح الأعصر

معناه : روح السادة

روح الألى فيهن تنعكس العصور .

(٢) هذا قول نسبه إلى « أستاذ في السوربون » السيد دي لا بلانشير في « المجلة النقدية » سنة ١٨٩٥ ج ١ ص ١٧٦ . وهناك آخرون ردوا هذه الفكرة النائلة بأن معرفة التاريخ ضارة تسبب الشلل . راجع نيتشه : « تأملات في غير أوانها » ج ٢ : « فائدة التاريخ وضرره للحياة » ، لبيتسك سنة ١٨٧٤ .

السياسي لأنجلته المعاصرة ، مثلاً ، لا جدوى من دراسة الـ *angemot* الأنجلوسكسوني^(١) ، بينما دراسة حوادث القرن الثامن عشر والتاسع عشر ذات أهمية بالغة . ولقد أسرع تطور الجماعات المتمدنة منذ مائة سنة إلى حد أنه لقيم أشكالها الحاضرة فإن تاريخ هذه المائة سنة أهم من تاريخ عشرة قرون ماضية . والتاريخ بوصفه تفسيراً للعصر الحاضر ، يكاد ينحصر في دراسة العصر الحالي .

والتاريخ أيضاً عنصر لا غنى عنه لإتمام العلوم السياسية والاجتماعية التي لا تزال في دور التكوين ؛ لأن الملاحظة المباشرة للظواهر الاجتماعية (في حالتها الاستاتيكية) لا تكفي لتشديد هذه العلوم ، بل لا بد من أن نضيف إلى ذلك دراسة تطور هذه الظواهر في الزمان ، أعني تاريخها^(٢) . وهذا هو السبب في أن كل علوم الإنسان (علم اللسان ، القانون ، علم الأديان ، الاقتصاد السياسي ، الخ) اتخذت في هذا القرن صورة علوم تاريخية .

لكن الفضل الرئيسي للتاريخ هو أن يكون أداة للثقافة العقلية ؛ وإنه كذلك بوسائل عديدة — فيلاحظ أولاً أن ممارسة المنهج التاريخي في البحث ، وهو الذي رسمنا خطوطه في هذا الكتاب ، يفيد العقل صحة ويشفيه من داء السذاجة في الاعتقاد. — وثانياً نجد أن التاريخ ، لأنه يكشف لنا عن عدد كبير من المجتمعات المتباينة ، يهيئنا لفهم وقبول أعراف مختلفة ؛ وبجعلنا نتيقن أن المجتمعات قد تحولت مراراً ، فإنه يعودنا على تنوع الأشكال الاجتماعية ويشفيها

(١) [هو المجلس الأعلى لأنجلته في العصر الأنجلوسكسوني ، وكان يتألف من الأساقفة وأعضاء مجلس المحافظات وعدد من أصدقاء الملك وأتباعه — المترجم] .

(٢) التاريخ والعلوم الاجتماعية يتوقف كلاهما على الآخر ؛ ويتقدمان في خطين متوازيين يتبادل في المنافع متواصل . فالعلوم الاجتماعية تزودنا بمعرفة الحاضر ، وهذه ضرورية للتاريخ كي يتصور الوقائع ويبرز من مستنداً إلى الوثائق ؛ والتاريخ يزودنا بمعلومات عن التطور لازمة لفهم الحاضر

من خوف التحولات. — وأخيراً فإن تجربة التطورات، يجعلنا نفهم عملية التحولات الإنسانية بواسطة تغير العادات وتجدد الأجيال، تصوننا عن إغراء تفسير تطور المجتمعات، الذي لا يحدث تحت تأثير نفس الأسباب التي يخضع لها تطور الحيوان — تفسيره بواسطة النظائر البيولوجية (الانتخاب الطبيعي، تنازع البقاء، توارث العادات، الخ)^(١).

(١) [يأتي بعد هذا ملحقان : الأول « في تدريس التاريخ بالمدارس الثانوية في فرنسا » وقد كتبه سنيوبوس ؛ والثاني « في تدريس التاريخ بالتعليم العالي في فرنسا » ، وقد كتبه لانجلوا . ويقعان في ص ٢٨١ — ٣٠٦ .

ولم يعد لهذين الملحقين أية قيمة الآن ، لهذا أضربنا عن ترجمتهما] .

نقد النص

تأليف بول ماس

TEXTKRITIK

Von

Prof. Dr. PAUL MAAS

Leipzig

1950

(١) أفكار أساسية

١ — ليست لدينا مخطوطات لمؤلفات الكتاب الكلاسيك اليونان والرومان بخطوط أصحابها ، ولا نسخ روجعت على الأصول ، بل المخطوطات التي لدينا مأخوذة عن الأصول من خلال عدد مجهول من النسخ الوسطى ، وهي تبعاً لذلك محل للتشكك في صحتها .

ومهمة نقد النصوص هي إخراج نص أقرب ما يكون إلى الأصل - Constitutio textus .

والإملاء الذي راجعه المؤلف يجب أن يعد مساوياً للنسخة التي بخط المؤلف .

٢ — وفي كل حالة على حدة إما أن يكون النص الأصلي قد نُقل إلينا أو لم ينقل . ولهذا فإن مهمتنا الأولى هي أن نحدد ما « ينبغي » أو « ما يمكن » أن ينظر إليه على أنه نقل إلينا — أى أن نقوم بالتصفح recensio ؛ ومهمتنا الثانية أن نفحص هذا النقل وأن نكتشف ما إذا كان يمكن عد المنقول مطابقاً للأصل exminatio ؛ فإن تبين أنه لا يقدم لنا الأصل ، فيجب علينا أن نحاول استعادة الأصل بالتخمين divinatio أو على الأقل أن نزل الموضع السقيم .

وفي التقسيم المعتاد لنقد النص إلى تصفح recensio وإصلاح emendatio يغفل أمران : أولهما حينما يؤدي الفحص إلى هذه النتيجة وهي أن النص إما صحيح أو لا يمكن إصلاحه ، والثاني حينما لا يمكن تقرير النص الأصلي إلا بالاختيار selectio بين نقول مختلفة قيمتها في النسب متساوية .

(ب) التصفح recensio

٣ — والنقل tradition إما أن يستند إلى شاهد واحد (codex unicus = نسخة وحيدة) أو إلى عدة شواهد .

وفي الحالة الأولى يكون التصفح recensio عبارة عن وصف الشاهد الوحيد وقراءته بكل دقة ممكنة ؛ وفي الحالة الثانية يكون الأمر غالباً بالغ التعقيد .

٤ — وكل شاهد يعتمد على نسخة exemplar باقية أو مفقودة . فإن اعتمد على نسخة مفقودة ، فإن هذه النسخة المفقودة إما أنه يمكن إعادة بنائها أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن ذلك يتم إما بدون معونة الشاهد أو بمعونته فقط .

وسيتضح الآن أن الشاهد يكون عديم القيمة (بوصفه شاهداً) إذا اعتمد اعتماداً كلياً على نسخة باقية أو على نسخة يمكن إعادة بنائها بغير معونته . والشاهد الذى يتبين عن هذا الطريق أنه عديم القيمة (راجع § ٨) ينبغي استبعاده .
eliminatio codicum descriptorum .

٥ — فإن بقيت شواهد عديدة بعد استبعاد تلك التى وجب استبعادها (§ ٤) فإنه يكون ثمّ صدع^(١) فى النقل . وهذا لا يحدث إلا حينما تكون نسختان أو أكثر قد كتبت عن نسخة واحدة ؛ و « فروع » النقل الناشئة عن هذا تظهر فى الشواهد الباقية ، إما بصدوع أخرى (صدوع وسطى) أو بغير صدوع .

والنسخة التى نشأ عنها أول صدع نسميها النمط الأعلى . ونص هذا النمط الأعلى خال من كل الأخطاء الناجمة بعد الصدع ، وهو لهذا أقرب إلى الأصل من أى نص لأى شاهد من الشواهد الأخرى . فإن أفلحنا فى تعقيد هذا النص .

(١) أى تفرع إلى فروع مختلفة ، والجم : صدوع .

الأعلى ، فإن استعادة الأصل Constitutio تتقدم شوطاً طويلاً

وأهمية هذه النسخة التي نعتمها بالنمط الأعلى لا ينازع فيها أحد ، وليس لدينا اسم آخر لها . ولهذا السبب ينبغي أن نحتاط فلا نستخدم اللفظ : « نمط أعلى » للدلالة على الحلقات الرابطة بين الأصل وبين الشواهد الباقية ، مهما تكن أهميتها في بعض الأحيان . وهذا أمر بالغ الأهمية في العصر الحاضر .

٦ — وفيما سنقوله فيما يلي يفترض (١) أن النسخ التي تمت منذ الصدع الأول في النقل كلا منها يمثل نسخة واحدة ، أعني أنه لا ناسخ مزج بين عدة نسخ contaminatio ، (٢) وأن كل ناسخ ينحرف عن النسخة التي ينقل عنها ، عن وعى أو عن غير وعى ، أعني أنه يقع في « أخطاء خاصة به » .

راجع عن نتائج مجموعة أخرى من الافتراضات البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ .

٧ — وعلى أساس هذه الافتراضات يمكن بوجه عام (١) أن نبرهن ، دون منازعة ، على وجود علاقات متبادلة بين كل الشواهد الباقية ، وعلى عدد وموضع كل الصدوع الوسطى في النقل ؛ (ب) أن نستعيد بيتين — إذا تفرع الصدع الأول إلى ثلاثة فروع على الأقل — نص النمط الأعلى في كل المواضع (مع عدد قليل من الأحوال الاستثنائية يمكن تفسيرها كل على حدة) ؛ (ج) أن نستعيد نص النمط الأصلي — إذا كان الصدع الأول متفرعاً إلى فرعين — إلى الحد الذي عنده (مع استثناءات تفسر على حدة) لا يكون لدينا فيه في أي موضع أكثر من قراءتين مختلفتين نختار بينهما .

٨ — وهاك حالة نموذجية (أنظر الشكل) . إذا كان لدينا الشواهد من A إلى J (K لا) وكلها تختلف من حيث التاريخ والنوع (مخطوطات ، نسخ مطبوعة ، مختصرات ، مقتطفات ، جوامع ، تقليدات ، ترجمات الخ) . ولا شاهد منها يعطينا معلومات صريحة عن نسخته .

(١) فإذا كان الشاهد J يورد كل الأغلاط الواردة في شاهد باق هو

F ، ويضيف من عنده غلطة واحدة على الأقل « خطأ خاص » ، فإنه يجب أن نفترض أن J منقول عن F .

ويمكن في بعض الأحيان أن نبرهن ، استناداً إلى موضع واحد ، أن شاهداً ما مأخوذ من شاهد آخر ، إذا كان الخطأ الخاص في النسخة المنقولة يرجع بوضوح إلى الحالة الخارجية للنص الباقي المنقول عنه ؛ مثال ذلك إذا حدث ضرر مادي للنص في النسخة أدى إلى ضياع حروف أو مجموعة حروف ، وتكون هذه الحروف غير موجودة في النسخة المنقولة دون أن يكون ثمت علة خارجية واضحة لهذا ؛ أو حينما نجد في النسخة المنقولة إضافات قال عنها صاحب النسخة المنقول منها إنه هو الذي أضافها ، دون أن يشير إلى أنه نقلها عن هذا الأخير ؛ أو حينما نجد في النسخة النثرية المنقول عنها سطرًا ساقطًا من شأنه أن يحطم الوحدة المنطقية ، الخ .

ولما كانت كل النسخ بالضرورة متأخرة عن النسخ المنقول عنها ، فإننا نستطيع في أحيان كثيرة أن نؤكد أى الشواهد ينبغي أن ينظر إليه على أنه النسخة المنقول عنها إذا قدرنا على تحديد تاريخ النسخ في كل حالة .

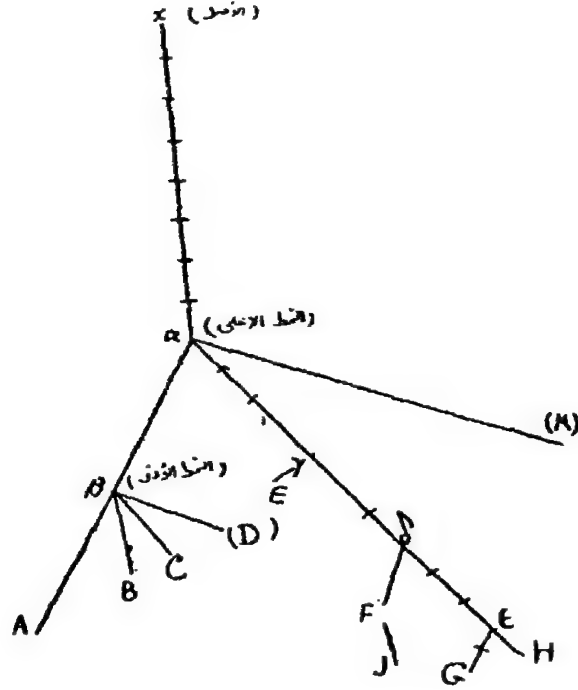
(ب) إذا ظهرت في شاهدين ، G و H أخطاء خاصة مشتركة بينهما دون سائر الشواهد ، وكان كلاهما يورد خطأ خاصاً واحداً على الأقل دون الآخر ، فإن كليهما لا بد منقول عن نسخة مشتركة ، الشواهد الأخرى غير منقولة عنها . ويمكن إعادة بناء نص النسخة المشتركة .

١ — حيثما تتفق G و H

٢ — وحيثما G أو H تتفق مع شاهد آخر (وعلى وجه العموم فإن الأخطاء الخاصة بـ G أو H لا يمكن أن تجعل إعادة بناء ، أمراً مشكوكاً فيه) .

وإنما يكون نص ، مشكوكاً فيه حيثما لا تتفق G و H مع بعضهما

بعضاً ولا مع واحد من الشواهد الأخرى ، أو إذا حدث أنهما يرتكبان نفس الغلطة مستقلاً الواحد عن الآخر .



وبالطريقة عينها وبنفس الدرجة من اليقين يكون إعادة بناء نص δ على أساس من بينة F و ϵ ، ونص γ على أساس من بينة δ, E

(>) وإذا كشف ثلاثة شواهد أو أكثر (D) ABC أخطاء خاصة مشتركة فيما بينها دون سائر الشواهد ، وبالإضافة إلى ذلك يكشف كل واحد من الثلاثة أو أكثر أخطاء خاصة من عنده ، ولكن لا نجد اثنين من الثلاثة (أو أكثر) يكشفون عن أخطاء خاصة دون الثالث (أو الباقي) ، فإن (D) ABC لابد منقولة ، كل منها مستقلاً عن الآخر ، من مصدر مشترك هو β . ونص β يمكن إعادة بنائه .

١ — حيثما يتفق اثنان من الشواهد (D) ABC

٢ — وحيثما يتفق أحد الشواهد مع γ .

ونص β يكون مشكوكا فيه فقط إذا اختلفت $ABC (D)$ كلها بعضها مع بعض ومع γ . وهكذا نجد أن كل الأخطاء الخاصة في $ABC (D)$ $E\delta$ (وطبقاً تلك الموجودة في FGH أيضاً) هي على وجه العموم عديمة القيمة بالنسبة إلى إعادة بناء β و γ ، وينبغي استبعادها *eliminatio lectionum singularium* .

(د) ومن الواضح أنه لو حدثت صدوع أخرى في النقل بعد β و γ ، فإن العلاقات المتبادلة القائمة بين الشواهد ، وكذلك نص β و γ يمكن أن يعاد بناؤهما بنفس الدرجة من اليقين .

(هـ) أما إعادة بناء α فمسألة أخرى . فإن كان نقله ذا فرعين فحسب ، β و γ ، وكان β و γ متفقين ، فإنه سيكون لدينا نص α . وإن لم يتفقا فإن إحدى القراءتين هي نص α ؛ ولدينا هنا اختلافات في القراءة ، ليس من الممكن أن نقرر أيها نختار اعتماداً على المسلك الذي سلكناه حتى الآن . والنسخ الحاملة لاختلافات ، ويعاد بناؤها تسمى *النمط الرنبا* .

(و) ثم إن α يمكن إعادة بنائه بنفس الدرجة من اليقين إذا بقي شاهد واحد من كل من الفرعين β و γ ، وليكن A و J ؛ وحينئذ يكون A و J نسختين حاملتين لاختلافات . بيد أن الموقف يمكن أن يزداد سوءاً إلى حد بالغ إذا وقع ضرر أكثر — خلال المرحلة الأخيرة من النقل — على قرة كانت فاسدة فعلاً في β و γ ، أو إذا حدث في J فساد فيما بعد في قرة فاسدة في β لكتها لا تزال سليمة في γ .

(ز) ونفس الأمر يصدق إذا لم يبين لدينا غير A و E و J مثلاً . ففي هذه الحالة ، فحيث يتفق EJ ضد A فإن A و γ $(EJ =)$ تكون النسختين الحاملتين للاختلافات . وإذا اتفقت AJ معاً ضد E

أو اتفقت AE ضد J ، فإن القراءات المنعزلة لا قيمة لها (راجع ما قلناه من قبل) . وقط حين تكون A و J و E كلها فيها قراءات مختلفة فإنه يستحيل إعادة بناء γ أو α بالوسائل التي ذكرناها حتى الآن . وينبني حينئذ أن نحاول الوصول إلى قراءة γ من « الاختلافات الفرعية » التي في E و J (راجع ما سنقول فيما بعد) ، بحيث تكون رواية مختلفة ذات قيمة في النسب . مثل A .

(ح) ومن ناحية أخرى إذا لم يبق مثلاً غير AB أو EG أو GH فإنه سيكون من الممكن فقط إعادة بناء النسخ المنقول عنها β أو γ أو ε ، وفي هذه الحالة نجد أن كل واحد من الشاهدين الباقيين سيصبح نسخة حاملة اختلافات بالنسبة إلى النسخة التي نقل عنها .

(ط) وحتى الآن لم نجد دليلاً لتوكيد كم عدد الخطوات في النقل تقع بين النقاط المختلفة التي حدثت عندها الصدوع ، وكما عددها بين النقاط الأخيرة للصدع وبين الشواهد الباقية . ولو استطعنا أن نجد مثل هذا الدليل ، فلن يكون لذلك أثر ظاهر في إعادة بناء الأصل (لكن نراجع (و) فيما سبق) .

٩ — وإذا تفرعت α ليس فقط إلى β و γ بل وأيضاً إلى K أو إلى فروع أخرى ، فإن نص α مضمون باتفاق فرعين من هذه الفروع . وقط حين تختلف الأنواع الثلاثة كلها (أو أكثر) ، أو إذا كان الاتفاق بين فرعين راجعاً إلى كون كليهما وقع في نفس الخطأ ، كلاهما مستقلاً عن الآخر ، في هاتين الحالتين فقط يكون نص α مشكوكاً فيه .

وهذا ينطبق أيضاً على إعادة بناء β ، إذا لم يبق لدينا γ ولا K .

١٠ — وإذا لم ينطبق الفرض الأول المذكور من قبل في § ٦ ، أى إذا « لوث » النسخ المفردون نسخاً عديدة ، فإن عملية الاستبعاد eliminatio داخل نطاق هذه « التلوينات » تصطدم بعقبات كثيرة ، إن لم تصبح مستحيلة .

وينكشف التلوّث حيثما يتحقق الشاهد الملوّث في إيراد الأخطاء الخاصة بالنسخة المنقول عنها (لأنه صححها عن طريق مصدر آخر) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكشف عن أخطاء خاصة بنسخ منقول عنها لم يعتمد عليها أساساً . فمثلاً إذا فرضنا أن لدينا ثلاثة شواهد β و γ و K . فإن تقاسم β و γ أحياناً غلطاً ضد K ، وأحياناً أخرى تقوسم الغلط بين K و β ضد γ ، وأحياناً ثالثة بين K و γ ضد β فإن β و γ و K لوّث بعضها بعضاً ، وتصبح كل قراءاتها المنفردة ، وهي في الأحوال العادية عديمة القيمة (راجع ما قلناه من قبل) ، « اختلافات تخمينية » لإعادة بناء α .

وليس من الضروري أن يكون التلوّث قد حدث بواسطة ناسخ أمامه نسختان عنهما ينقل ، فمرة ينقل نص الواحدة ، ومرة ثانية ينقل نص الأخرى ، فهذا مسلك منك تماماً . ولهذا السبب هو مسلك من غير المحتمل أن يكون قد سلكه . بل المحتمل أكثر أن يكون قد سلك على النحو التالي : في مخطوط ، وليكن F ، القراءات المخالفة الواردة في المخطوط الآخر ، الذي ليس النسخة المنقول عنها — ولتكن A — مذكورة في الهامش أو بين السطور ؛ و J في هذه الحالة يتبع مرة قراءة F ، ومرة أخرى قراءة الهامش أو ما بين السطور . فإذا قد A و F فإننا لا نستطيع أن نحصل على صورة واضحة عن أسلاف J ، مادامت J ستورد بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ β وكذلك بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ δ .

ويمكن التحصن ضد التلوّث إلى درجة ما إذا نقل الكتاب في فروع جزئية من النقل تحت عنوان مفاير ، بحيث تنعزل فروع الشكل الأولى عن الفروع الفردية للشكل الثانوى . وفضلاً عن ذلك فإن الأسقام الواضحة ، خصوصاً المناقص lacunae ، يمكن أن تنتقل بسهولة في خط مباشر ، لكن من النادر أن تنتقل بالتلوّث ؛ حتى إنه حيث ترد أخطاء خاصة من هذا النوع فإنه يكون من الممكن غالباً تقرير العلاقة الأصلية بين الشواهد على نحو محتمل .

١١ — وإذا لم ينطبق الفرض الثانى المذكور فى § ٦ ، أعنى أنه إذا لم يتعرف الناسخ عن النسخة المنقول عنها ، فإنه من المستحيل غالباً تقرير العلاقة بين الشاهد والنسخة التى نقل عنها وسائر ما تفرع عنها . فمثلاً إذا لم ترتكب F خطأ خاصاً فى عملية النسخ من δ ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت J تستند مباشرة إلى δ أو ترجع إلى δ من خلال F . وإذا لم يبق غير F و J ، فإن J تصبح نسخة حاملة للاختلافات تخمينية ، بينما لو كنا نستطيع أن ننفذ إلى الوضع الحقيقى فإنه ينبغى علينا أن نستبعدا تماماً ؛ وهكذا فإن كل قراءاتها الخاصة ينبغى أن تقمض (راجع فصل - بعد) حتى لو تبين أنها كلها أخطاء خاصة . وهذا يرينا أهمية أن نجد حججاً إيجابية على استناد شاهد إلى شاهد آخر باق لدينا (§ ١٨) .

وهناك شواهد أخرى غير نموذجية : إذا صحح الناسخ غلطة فى النسخة التى ينتقل عنها تصحيحاً صواباً بالتخمين دون أن يقرر ذلك صراحة ، فقد ينطبع فى الذهن أنه يعتمد على نسخة أخرى أو أنه لوث نصه بهذه النسخة الأخرى . ولهذا فإن القراءات الصحيحة التى كان يمكن الوصول إليها بالتخمين ينبغى ألا تمكن من إنقاذ شاهد من الاستبعاد إذا تقرر الاستبعاد لأسباب أخرى . ومهمة تقرير أى القراءات يمكن الشاهد أو لا يمكنه أن يصل إليها بالتخمين ، تنسب إلى باب فحص الاختلافات التخمينية (§ ١٩ عند نهايته) .

١٢ — والعلاقات المتبادلة القائمة بين مخطوطات الكتاب الكلاسيك لم تبحث معظمها حتى الآن بحثاً قاطعاً ، بغض النظر عن الأحوال العديدة التى يجعل التلوث من المستحيل فيها أن تؤمل فى حل قاطع .

(ح) الفحص

١٣ — عملية التصفح تغضى إذن كقاعدة إما (١) إلى نسخة وحيدة باقية أو (٢) إلى نمط أعلى يمكن إعادة بنائه بيقين ، أو (٣) إلى حاملتى اختلافات كليهما باقية أو يمكن إعادة بنائها ؛ وعوامل الاختلافات هذه لا تضمن نص

النمط الأعلى إلا إذا اتفقت فيما بينها (لا إذا اختلفت ، طبعاً) . فلنغض النظر مؤقتاً عن الحالة الأخيرة (وراجع فيما يتصل بها § ١٩) ، وعلينا أن نمتحن النقل المطرد للأحوال التي فيها تتفق ، ابتغاء أن نكتشف هل يمثل الأصل .
١٤ - ونتيجة لهذا الفحص نكتشف أن النقل إما (١) أنه خير نقل يمكن تصويره ، أو (٢) أنه جيد جودة سائر النقول الممكن تصويرها ، أو (٣) أنه أسوأ من نقل آخر يمكن تصويره ، لكنه على كل حال محتمل ، أو (٤) غير محتمل .

وفي الحالة الأولى من بين هذه الحالات الأربع ينبغي أن ننظر إلى النقل على أنه أصلي ؛ وفي الحالة الأخيرة على أنه فاسد ؛ وفي الحالتين الثانية والثالثة يمكن ، أو يجب ، أن تتردد .

وليس هنا بالطبع معيار مطلق للحسن والسوء نستهدي به هنا ؛ ففي الحكم على الأمور المتعلقة بالشكل ينبغي أن يبنى الأمر على أسلوب الكتاب ، وفيما يتعلق بالمضمون ينبغي البناء على معرفة المؤلف المفترضة أو وجهة نظره . وفيما يتصل بالموضوع ينبغي على الفيلولوجي أن يستعين في أحيان كثيرة بفروع أخرى من المعرفة (فنية ، وغيرها) ؛ وفيما يتصل بالأسلوب يكون هو وحده المسؤول ، ويجب أن يكون سعيه الأكبر طوال حياته أن يكمل شعوره بالأسلوب ، حتى لو تبين له أن عمر الإنسان ليس من الطول بحيث يكفي لتمكينه من السيطرة التامة والنضوج الكامل في هذا الميدان . (راجع فيلاموفتس : « تاريخ الفيلولوجيا » ، فصل في كتاب جيركه ونوردن^(١) : « اندخل إلى علوم الأوائل » القسم الأول [الطبعة الثالثة] ، الجزء الأول ، ص ٤٩) .

وإذا تبين أن النمط الأعلى من كتاب كامل قد خلا تماماً من كل تحريف فإنه يمكن أن نعدّه الأصل ، أعني أن الصدع في النقل ربما حدث مع الأصل .

(١) Wilamowitz : "Geschichte der Philologie", in Gercke-Norden : *Einleitung in die Altertumswissenschaft*, 1 (3 Aufl.). I. 49.

ولا أعرف كتاباً كلاسيكياً كبيراً في هذا الوضع ، أما الكتب الصغيرة فلا شأن لها به .

١٥ — إذا تبين أن النقل محرف ، فيجب أن نحاول علاجه بالتخمين *divinatio* . وهذه المحاولة تؤدي إما إلى إصلاح بين بنفسه ، أو إلى تخمينات عديدة متفاوتة في الصدق ، أو إلى أنه لا سبيل إلى علاجه بالتخمين — مُعضلة . والتخمين النموذجي هو استبعاد الخلل . غير أن بعض الخلل اعترف به أو قصد إليه المؤلف ، بينما البعض الآخر يرجع إلى التحريف . وعلى هذا فإننا ونحن نقوم بالتخمين نفترض أننا نعرف بأن المؤلف لا يمكن أن يكون قد اعترف أو قصد إلى الخلل . والأمريسيكون على هذا النحو حينما نلتقي بخلل فاحش جداً أو بضروب من الخلل صغيرة وعديدة . لكن ماذا نعمل حين يكون الانحراف عن الوضع السليم صغيراً نسبياً ؟ في مثل هذه الأحوال مجال للشك ؛ لكن يمكن إزالة الشك في كثير منها بالتخمين نفسه للسبب التالي : فالقاعدة هي أن الكاتب لا ينشد الخلل لذاته ؛ وإنما الخلل نتيجة لرغبته في أن يقول شيئاً خارجاً عن المألوف وجد الطريقة المعتادة في التعبير عنه قاصرة . فإذا استطعنا أن نبين أنه كان في وسعه ، دون توضيح بشيء ، أن يعبر بطريقة معتادة عما يعبر عنه النقل بطريقة مختلفة ، فمن المحتمل حينئذ أن يكون الخلل منشؤه تحريف . وهنا على الأقل ينشأ السؤال : لماذا نبذ المؤلف ما هو مألوف ؟ وطالما لم يجب عن هذا السؤال بجواب شاف فإن النص يظل موضوعاً للتشكك . ومن ناحية أخرى نشاهد أن القيمة الكبرى لكثير من التخمينات « النافلة » هي في هذه الحقيقة وهي أن هذه التخمينات نفسها هي التي تبين لماذا تجنب الكاتب التعبير المعتاد ؛ وعلى المرء أن يعاود النظر في هذه التخمينات طوال عملية « الفحص » *examinatio* إن لم تكن قد قننا بذلك في شطر كبير منها من قبل . وسواء اعتقد مؤلف هذا التخمين « أن الكاتب لا بد قد كتب هذا » أو « لقد كان عليه أن يكتب هذا » — فإن هذا أمر قليل الأهمية نسبياً ؛ إن التخمين ينشط

البحث وفي أحيان كثيرة يجعله يتقدم ، بأقصر طريق ممكن .

وينبغي أن نميز تمييزاً حاداً بين الخلل والغرابة . فإما هو وحيد ينبغي ألا يعد لهذا السبب محلاً للتشكك والظنة .

والنص يكون غير قابل للإصلاح ، أو لا يمكن إصلاحه إلا بمعونة مصادفة سعيدة (وهذان الأمران يكادان يكونان شيئاً واحداً من الناحية المنهجية) ، ليس فقط حينما تعاني قراءة ليست شاذة تحريفاً شديداً ، ولكن غالباً حينما يعاني خلل مقصود أو شيء غير مألوف أو غير محتمل — ضرراً صغيراً فحسب . ولكن لما كانت الشواذ ، والتعبيرات الوحيدة ، الخ بطبيعتها قابلة للتحريف ، ولما كنا لا نكاد نستطيع استبعاد إمكان أن يكون شيء من هذا النوع قائماً عند قاع المشكلة ، فإنه سيُشاهد أن استحالة عمل تخمين بين نفسه ينبغي ألا تجعلنا نقرر عدم افتراض وقوع تحريف .

١٦ — وحينما يمكن اقتراح عدة تخمينات فينبغي أن نختار أولاً أحسنها أسلوباً ومادة ، وثانياً أقربها إلى تفسير من أين نشأ التحريف . ولتخمين من أين نشأ التحريف ينبغي أن ندخل في اعتبارنا :

(أ) أى الأخطاء أكثر احتمالاً في الوقوع من الناحية النفسية (مثلاً الميل إلى الاستبدال بتعبير غير مألوف تعبيراً مألوفاً ، وهو ما يسمى بـ « الاتفاه » ^(١) ؛ وهذا هو السبب في أن من الصواب أن يفضل المرء — كقاعدة عامة — « القراءة الأصعب » lectio difficilior .

(ب) أى صنف من التحريف يمكن بيان أنه موجود غالباً في النقل الذي نبحث فيه .

(١) [أتفه الشيء : جعله تافهاً] .

(ح) أى أنواع التحريف أكثر احتمالاً فى الوقوع ، فى الفترة التى مضت بين الأصل وبين النمط الأعلى ، لأسباب أخرى (تاريخ نقل مؤلفات الكاتب ، تاريخ انتقال النصوص عامة ، تاريخ اللغة ، الخط ، الإملاء ، حالة الدراسات الكلاسيكية ، فنية النشر ، الأحوال الثقافية ؛ الخ) .

ومهمة البرهنة على وجود الأغلاط المفترضة بالتخمين (أو بالانتخاب ، راجع § ١٩) تلعب دوراً خطيراً ، ولكنه دائماً ثانوى ، فى نقد النص . والفرصة لمثل هذا البرهان لا تنهياً إلا حينما يكون لدينا عدة اقتراحات (أو اختلافات) قيمتها متساوية تقريباً فى الأسلوب والمضمون ، وأمامنا أن نختار بينها ، أو حينما يكون الأمر أمر اختيار بين اقتراح ومعضلة . والعمل الأساسى ، وهو تحديد ما هو محتمل أو مطلوب ضرورةً من ناحية الأسلوب أو المضمون ، لن يتقدم مادياً بإدراك ما هى الأغلاط المحتملة أكثر أو أقل . وفضلاً عن ذلك فإن قراءة ما ليست بالضرورة خطأ إذا لم يكن ثم تفسير واضح للخطأ فى النقل الذى تفترضه هذه القراءة . إن فى وسعنا أن نعرف ما هى أكثر أنواع التحريف شيوعاً ، لكننا لا نستطيع أن نكون على ثقة بأن تحريفاً معيناً ينسب إلى أى نوع منها بعينه ؛ وإن للتحريفات سبيلاً إلى أن تزداد تحريفاً بالنقل المستمر . وفى وسعنا أحياناً أن نبكون متأكدين من أن قراءة صحيحة فى النص هى صحيحة ، حتى لو انبنت على التخمين ؛ لكن يصعب علينا أن نكون متأكدين من أن تحريفاً ما هو من النوع الذى لم يكن من الممكن أن يحدث . وعلى كل حال فإن التجربة تعلمنا أن أنماطاً مختلفة من الخطأ تحدث بتكرار متفاوت ، وتبعاً لذلك لها درجات متفاوتة من الاحتمال فى الأحوال المشكوك فيها . ومع ذلك فليس لدينا معيار للحكم على ما هى الأغلاط التى ينبغى أن ينظر إليها على أنها محتملة فى الأحوال الجزئية . ومجاميع الأغلاط الشائعة التى ألفت حتى الآن لا تعطى أكثر من أمثلة لأنماط معينة من الأغلاط لم ينكرها أحد ؛

ولكنها لا تعطي صورة عن التكرار المتفاوت للأغلاط ؛ وأسوأ من هذا لا تبين أى أنماط الغلط لا تحدث .

ر للوصول إلى أرض راسخة في هذا الميدان ينبغي إعداد ثبوت بكل الأغلاط الخاصة (راجع § ٦) مرتب على أصناف تبعاً لمصور التاريخ المختلفة وأنماط الآداب والخطوط المستخدمة في المناطق المختلفة ، مع استخدام الشواهد المستمدة من النسخ الباقية المنقول عنها (وتبعاً لذلك فإن قراءتها الخاصة لا توجد عادة في النشرات النقدية) . وعلى المرء حينئذ أن يتقدم إلى الأغلاط الخاصة بالشواهد التي يمكن إعادة بناء النسخ التي عنها نقلت هذه الشواهد ، إعادة بنائها يقيناً بواسطة التصفح recensio ؛ وعند الضرورة القصوى فقط ينبغي إبراز تلك الشواهد التي لا يمكن إعادة بناء النسخ المنقولة هي عنها بواسطة الانتخاب selectio أو التخمين divinatio .

وهذا الضرب من البحث مطلوب خصوصاً في حالات « الجشو » interpolatio ، أى في صنف التغييرات (ومعظمها إضافات) التي ليست ناشئة بالعرض ، بل هي محاولة لاسترداد الأصل أو لتصوير المادة المصنوعة على أنها أصل ، بتدخل واعٍ ، ولكن غير مصرح به علناً ، في النقل . والتغييرات التي من هذا النوع في غاية الخطورة ، اذ يصعب جداً في أحيان كثيرة إثبات أن نصاً ينبغي عليها قد حُرِّف (بينما أغلاط النساخ تحدث في العادة كلاماً لا معنى له) ؛ وفي النصوص التي يتبين أن فيها حشواً من هذا النوع يكون الكثير منها موضوع اتهام لسبب بسيط وهو أنه يبدو نافلة لا حاجة إليه . ومن السهل جداً أن يحذف المرء كل ما يمكن الاستغناء عنه بسهولة ! لكن مما لا شك فيه أن في كل أصل نوافل (أو على الأقل أشياء لا يمكن أن يبرهن على أنها لاغنى عنها) . وهكذا تنشأ مشاكلك شائكة جداً . وتاريخ الجشو interpolatio يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تزيف كتب بأكملها ، وهو تاريخ جدير بأن يكتب .

وإذا كان النمط الأعلى (أو المخطوط الوحيد) في بعض مواضعه انمط إلى مرتبة حامل الأغلاط أو حتى إلى مرتبة مخطوط مستنسخ^(١) codex ، descriptus ، فإن أغلاطاً من نوع تلك التي يمكن الكشف عنها في تلك المواضع يمكن أيضاً اقتراض وجودها في المواضع الأخرى التي ليس لدينا ضابط عنها. وفي هذا تقوم القيمة العظمى للمقاييسات حينما تكون مأخوذة عن فرع أقدم في النقل .

ومن جهة أخرى ، يمكن المرء أن يجمع ويصنف كل الأغلاط الخاصة بمخطوط مستنسخ Codex descriptus من أجل أن يعرف أى الأغلاط الخاصة بمحتمل أن تكون قد حدثت في الأحوال التي يصبح فيها حامل اختلافات أو المخطوط الوحيد . ومن المؤكد أن هذا سيكشف فقط عن آخر طبقات الأغلاط .

١٧ — وتبعاً لهذا فقد يكون من المهم أحياناً أن نحدد تاريخ النمط الأعلى للمعاد البناء ، وأن نعفى أنفسنا من مؤونة النظر في إمكان وقوع تحريفات من النوع الذي يحتمل أن يكون قد وقع في تاريخ متأخر عن تاريخ النمط الأعلى . والنمط الأعلى لا بد أن يكون أسبق في الزمان من تاريخ أول اختلاف قراءة يمكن تأريخه (وليس فقط أسبق من تاريخ أول حامل أغلاط يمكن تأريخه) ومتأخراً عن تاريخ آخر تحريف يمكن تأريخه .

١٨ — أية درجة من اليقين نرجى بلوغها في الفحص ، خصوصاً في التخمين ؟ إن التخمين يمكن أن يتأيد أو على الأقل يقوى إما باتفاق كل الأشخاص الذين هم أهل للحكم (والحق أن هذه الفكرة ليست سهلة التحديد) ، أو بحجج جديدة لم ينتبه إليها صاحب التخمين ، أو باكتشاف متأخر لشاهد يمثل فرعاً من النقل انفصل في عهد مبكر أسبق من تاريخ النمط الأعلى (اللهم إلا إذا كانت قراءة هذا الفرع هي الأخرى تخمينية) . ويمكن تنفيذ التخمين

(١) [أى منسوخ حديثاً من نسخة موجودة] .

لها بيان أن النقل سليم أو بواسطة قراءة أفضل مستمدة إما من التخمين أو من اكتشاف شاهد جديد يرجع إلى نقل أقدم . والعقود القليلة الماضية شاهدت أيضاً زائراً من هذه التأييدات والتفنيدات ، ومع ذلك فليس لدينا عرض يبين كيف يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين مناهجنا . وإن عرضاً كهذا ليعد مفيداً إلى أقصى درجة . والمعرفة الجديدة قد أيدت مهارة بعض المحققين تأييداً رائعاً ؛ لكن انبهات علينا المفاجآت كلما اكتشفت وثائق بردي ، وأكثرت من هذا الاختلافات الأساسية في النشرات النموذجية التي ظل فيها النقل دون تغيير — كل هذا لا يدل على أن الفحص *examinatio* قد بلغ بالنصوص عامة درجة عالية جداً من اليقين . ففي أحيان كثيرة جداً ، وحتى في أوسع النصوص الكلاسيكية انتشاراً ، نجد أن أمهر النقاد يفتلون عن تحريفات ، أو يثيرون الشك في نقول صحيحة دون وجه حق ، أو ينظرون إلى الاقتراح الخاطيء على أنه استعادة يقينية للأصل ، أو يرفضون إصلاحاً صحيحاً . والمسألة هي ما إذا كانت هذه الأخطاء راجعة فقط إلى عدم كفاية التركيز على الأحوال الجزئية (وهو أمر يمكن اغتفاره نظراً إلى المقدار الهائل من المواد) ، أو نحن هنا يزاء أخطاء في المنهج . والانطباع العام عندي هو أن كثيراً جداً من الاقتراحات قد قبلت وهي من النوع الذي يحدث تشويها للنص عنيماً (أعني لا سبيل إلى علاجه) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان العلماء شديدي الاستعداد لإغفال تحريفات في النقل أو النص المتواتر لا شيء إلا لأنه لم يتيسر بعد وجود حل مقنع . وكلا هذين الخطأين ناشيء عن خوف بغيض من الإقراء بأن الإنسان لم يصل بعد إلى حل مقنع تماماً ؛ ذلك لأن تقديم شيء مشكوك فيه على أنه مؤكد يقيني معناه البقاء بعيداً عن الهدف أكثر مما لو كان المرء قد اعترف بشكوكه . ومن المؤكد أن المسلك الأول يحتاج إلى عدد وجيز من الكلمات ، لكن هذا إيجاز مضلل ؛ إنه يغري الآخرين بتوكيد المقابل بنفس القدر من الإيجاز . وهكذا فإن بين هذين الموقفين المتعارضين لا يوجد

غير موقف ثالث واحد مطابق للواقع ، ألا وهو الشك . ولا ريب في أن هذا يصدق على كل ميادين البحث ، والبحث الذي يدقق أكثر مما يجب في مختلف الاحتمالات يمكن في النهاية أن يخلق بذرة التقدم . لكن النصوص ، بوصفها الأساس في كل بحث فيلولوجي ، ينبغي أن تعالج على نحو من شأنه أن يحقق وجوداً أكبر قدر ممكن من البوضوح فيما يتصل بدرجةها من اليقين .

ويمكننا أن نشير عرضاً إلى ضلال طارىء أصاب مدرسة من العلماء كانت تعارض من حيث المبدأ كل نقد تخميني . غير أن إغفال تحريف أخطر جداً من مهاجمة نص سايم دون مبرر . لأنه لما كان كل اقتراح يثير تنقيداً فهذا على كل حال يزيد من فهمنا للموضع ، ولن يحظى بالقبول إلا أفضل المقترحات ؛ ومن ناحية أخرى نجد أن التحريف الذي لم ينتبه إليه يضر بانطباعتنا الكاملة عن الأسلوب . وكل من لا يفاح في الإقرار باقتراح صائب يجعل نفسه عرضة للاتهام بالجهود ، إن لم يكن بالحسد والنفاسة . وكل من يخشى تقديم نص غير مؤكد خير له أن يقتصر على العمل في المخطوطات التي بخط مؤلفيها .

١٩ — وإذا انصدع النقل إلى فرعين ، فإن عملية التصفح *reconsio* (راجع ما قلناه من قبل في § ١٣) غالباً ما تؤدي إلى قراءتين مختلفتين . فعلينا في الفحص *examinatio* إذن أن نقرر ما إذا كان أحدهما أو ولا واحد منهما هو الأصل .

مثل نموذجي: إحدى القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ، ومعنى هذا أن القراءة الأخرى لا بد أن تكون هي قراءة النمط الأعلى . وهذه القراءة الخاصة بالنمط الأعلى ، والتي وصلنا إليها بالانتخاب *selectio* ، تصبح إذن أساساً لفحص جديد .

ولتقرير أي نمط من الأغلاط يحتمل جداً أن يوجد في حامل أغلاط نسير وفقاً للخطة التي وضعناها في § ١٦ ، مستبدلين بالعبارة : « في الفترة التي مضت

بين الأصل وبين النمط الأعلى « — العبارة : « الفترة التي مضت بين النمط الأعلى وبين حامل الاختلافات » .

أمثلة غير نموذجية : (١) كلتا القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ناشئ عن نفس القراءة الواردة في النمط الأعلى . وهذه القراءة الواردة في النمط الأعلى ، والتي كشف عنها التحمين (divinatio (combinatio تصبح حينئذ الأساس لفتحصر جديد .

وهذه الحالة ليست نموذجية ، لأنها لا تحدث إلا إذا كان موضع بقى سليماً حتى زمن النمط الأعلى (وإلا فإن قراءة النمط الأعلى لا يمكن العثور عليها بالتحمين) قد أصابه التعريف على أنحاء مختلفة في كلا الفرعين .

(ب) لا يمكن العثور على قراءة تفسر الروايتين المختلفتين : في هذه الحالة تظل إعادة بناء الأصل مشكوكاً فيها ، حتى لو كانت قراءة الأصل التي وصلنا إليها « بالاختيار » أو « التحمين » قراءة مرضية تماماً في الأسلوب وفي المضمون وتفسر كيف نشأت إحدى الروايتين المختلفتين ، ما دامت الرواية التي يظل أصلها غامضاً ترجع إلى قراءة أفضل للأصل لم تكتشف بعد بالتحمين . وينبغي أيضاً أن ننظر في إمكان أنه كان ثمت روايتان مختلفتان للأصل ؛ ومن البين أن الروايتين ستكونان في هذه الحالة قد تولدتا الواحدة بالأخرى في النمط الأعلى .

(ج) إلى جانب رواية مختلفة توجد روايتان مختلفتان فرعيتان (راجع ٨٩ ز) : في هذه الحالة لدينا في المقام الأول لا ثلاث قراءات نختار بينها ، بل اثنتان — إحداهما قراءة حامل الاختلافات الباقى ؛ والثانية قراءة حامل الاختلافات الثانى الذى يمكن إعادة بنائه عن طريق الروايتين المختلفتين الفرعيتين . والقراءة الأصلية التى يمكن العثور عليها بالاختيار أو التحمين ، ينبغي فى هذه الحالة أن تكون بحيث نجعل وجود القراءات الثلاث التى تشهد عليها شواهد

موجودة — أمراً مفهوماً من حيث العلاقات في النسب التي قررناها أثناء عملية التصفح *recensio* .

ومهما اختلف حاملا الاختلافات من حيث القيمة ، فإن الاختيار *selectio* ينبغي أن يتم في كل حالة على حدة ؛ وينبغي ألا نرفض رواية مخالفة دون تمحيص وامتحان . وعلى كل حال ، فباعترافنا بشاهد على أنه حامل اختلاف فنانا نفترض أنه لا يشارك على الأقل في غلط واحد من أغلاط حامل الاختلاف ؛ لكن إذا احتفظ بالأصل في موضع ، فانا ملزمون بأن نحسب حساباً لنفس الإمكان في كل القراءات الخالصة به .

والروايات المخالفة التخمينية التي تظهر حيث العلاقات بين الفروع المختلفة لنقل لم توضح (١٠ ، ١١) واختلافات القراءة في نقل تفرع إلى ثلاثة فروع أو أكثر في الأحوال التي تختلف فيها كل الشواهد (٩) ينبغي أن نمتحن بنفس الطريقة .

٢٠ — وهذه الطرق لامتحان الروايات المختلفة قد أقرت الآن بوجه عام من حيث المبدأ ، وإن كان ذلك لم يتم إلا حديثاً جداً . أما قبل ذلك فقد كان المبدأ للتبع هو اتباع النص الشائع *textus receptus* دون اهتمام بقيمة الشواهد ؛ أو اتباع الفحص الذي تشترك فيه أغلبية الشواهد ، بالرغم من أن هذه الواقعة وهي أن ١٠٠ مخطوط منقولة عن مخطوط واحد أقل قيمة من هذا المخطوط الواحد نفسه ، ولا قيمة لها أكثر من قيمة مخطوط واحد لا يرجع إلى هذا المخطوط الواحد ؛ أو اتباع الشاهد الأقدم والأكل والأحسن ، وكأنه ليس كل ناسخ عرضة للخطأ . لقد كان ذلك كله اعتباطياً ، ولم تكن هناك أية محاولة لتبرير منهجي . وغالطة معاملة المخطوط الأحسن *Codex optimus* على أنه بمثابة المخطوط الوحيد *Codex unicus* غلطة لم يبرأ منها حتى اليوم ، لكنها تصحح مراراً بهذه الواقعة وهي أنه يتبين في التحليل الأخير أن المخطوط الأحسن *Codex optimus* هو المخطوط الوحيد *Codex unicus* .

٢١ — والشكل الذى يعرض العلاقات المتبادلة بين الشواهد يسمى باسم جدول النسب *stemma* ، وهو اسم مشتق من علم الأنساب : فالشواهد ترتبط بالأصل على نحو شبيه بارتباط ذرية الإنسان بالجد الأعلى . ويمكن المرء أن يبين انتقال الأغلاط على هذا النحو نفسه بالنظر إلى الأمهات على أنها مصادر الغلط . لكن النقطة الرئيسية ، وهى الهدف من إعادة بناء الأصل ، لا تتضح بهذه المقارنة . ولكن تكوين الفروع على شجرة مطعمة بفسائل تطعيم من أنواع مختلفة فى نقط مختلفة — يعطى صورة عن مهمة التصفح *recensio* وطبيعة النمط الأعلى . ولعل التشبيه التالى أدق :

يجرى نهر من ينبوع تحت قفة جبل عال . ويتشعب فى داخل الجبل . وتتفرع فروعه أكثر فأكثر ، وبعض هذه الفروع تظهر بعد ذلك على السطح على جانب الجبل على هيئة عيون ؛ وماء هذه العيون يصرف فوراً ؛ وربما يأتى إلى السطح فى مواضع عديدة منحدرأ على جانب الجبل وأخيراً يتوقف ظاهراً على الأرض ، والماء من منبعه يجرى بألوان تتغير أبداً ولكنها صافية جميلة : وفى مجراه تحت الأرض يجرى ويمر بعدة مواضع فيها تتحلل مواد ملونة فى الماء ، ونفس الأمر يحدث فى كل مرة يتشعب فيها الجرى وفى كل مرة يصل إلى السطح على هيئة عين . وكل جريان يغير لون جزء معين من التيار ، وهذا الجزء يحتفظ باللون باستمرار ؛ وقليل جداً من التغيرات فى اللون تستبعد بعمليات طبيعية . والتميز بين الماء المصبوغ وبين الأصل يظل واضحاً للعين ، لكن أحياناً بمعنى أن العين تترك فى الحال اللون على أنه قد زيفه الجريان ؛ وأحياناً أخرى بمعنى أن الفارق بين ألوان العيون المختلفة يمكن تمييزه . ومن ناحية أخرى نجد أن العناصر المزيفة يمكن غالباً اكتشافها ويمكن استعادة اللون الأصلى بوسائل كيميائية ؛ وفى أحيان أخرى تحقق هذه الطريقة . والهدف من البحث هو الفحص عن حقيقة الألوان اعتماداً على بيئة العيون (الينابيع) .

٢٢ — وأقرب الطرق نسباً إلى طريقة جداول النسب هي طرق النقد التاريخي للمصادر . لكن بينما نجد أن النقد الأدبي يرجع إلى أصل مشابه في طبيعته لكل الشواهد ، من حيث كونه هو الآخر مخطوطاً ، فإن النقل التاريخي يبدأ من حادث هو بطبعه يتأبى أن يوضع في شكل أدبي ، وتسمى تمثيله أو تزيفه شواهد قديمة ، أحياناً عن وعي . والعمل الفني الأدبي كل عضو ، والقارى يشعر بأن كل عنصر ذو علاقة ضرورية بكل عنصر آخر فيه ، ويمكنه أن يعيش آلاف السنين دون أن يصاب بضرر بالغ ، خصوصاً في حضارة تتأثر به وتنفعل له . أما الحادث التاريخي فليس فيه غير الخطوط العامة هي الخالية من الشك ، وأحياناً حتى هذه لا تخلو من الشك .

ومن المفيد أيضاً أن تقارن طرق علم الآثار الذى يستعيد بناء عمل فني مفقود اعتماداً على نسخ منه ، أو طرق البحث الأدبي أو القولكلورى ، الذى يسعى لبلوغ الرواية الأصلية لموضوع ما . لكن الطريق لن يكون واضحاً ، والهدف من اليقين بلوغه مثل ما فى نقد نصوص المؤلفين الأقدمين .

ذ — تتأج ذلك بالنسبة إلى إعداد نشرة تنديـ

٢٣ — ينبغى فى المقدمة أن (١) تصف كل الشواهد ، والشاهد الرئيسى (المخطوطات الوحيدة ، حوامل الاختلافات) طبعاً بتفصيل تام ، دون إغفال أى شاهد حتى الشواهد التى ستستبعد أو تلك التى لن يستعان بها إلا فى بضعة مواضع ؛ (٢) وأن تبين العلاقات القائمة بين الشواهد كلما أمكن ذلك بوضع جدول نسب stemma ، مع إثبات كل علاقة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة للميزة ؛ (٣) وأن تحدد خصائص النمط الأعلى وحامل الاختلافات وذلك بتجميع التحريقات فى أصناف أصناف ؛ (٤) وأن تحرر كل وسائل الهجاء واللهجات .

ويجب أن نستعمل فى النص العلامات التالية :

< > لما يقترح إضافته .

[] أو { } لما يقترح حذفه .

[] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية .

+ للتعريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها (إذا أمكن تحديدها) .

وفي النصوص اللاتينية يمكن الإشارة إلى التغيرات في الكلمات أو في أجزاء الكلمات بحروف مائلة italics .

والتمييز بين [] و < > مهم . فإن < > تدل على أن كل افتراض لوجود نقص هو افتراض تخميني ، بينما [] تدل على أن نقصاً معلوم المقدار قد أكل . وينبغي أيضاً استعمال [] حيث يصرح النقل بأن في المنقول عنه نقصاً . وبالنسبة إلى المخطوطات التي لم تصب بأضرار مادية ، يمكن استعمال العلامة [] أيضاً للدلالة على الحذف .

وتحت النص ينبغي أن نذكر ما يلي :

١ — كل اختلاف عن النمط الأعلى لم نذكره في صلب النص ؛

٢ — كل القراءات الأخرى التي استبعدناها (وحتى أغلاط الكتابة) ؛
لأن هذه القراءات الأخرى تؤثر في تصحيح النص ، بل لكي نبين للقارئ أن النص عند هذه النقطة يقوم لا على النمط الأعلى بل على مرحلة تالية من مراحل النقل ؛

٣ — الاختلافات الفرعية ، التي لا يراد استبعادها ؛

٤ — القراءات الواحدة لحامان أو أكثر من حوامل الاختلافات ، إذا استبعدت لصالح قراءة حامل اختلافات آخر . وإذا كان ينبغي النظر إلى قراءة مأخوذة من حامل اختلافات على أنها تخمينية ، فلا بد من التنبيه على ذلك ؛

٥ — الشك في صحة النص .

والجهاز النقدي apparatus criticus يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرف ، وخصوصاً بسبب حجم الكتب الحديثة . أما القدماء في العصور القديمة والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح . على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة في طبع بعض الكتب المناسبة ، مثل المآسى اليونانية ، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة فحسب : بأن نضعها في الهوامش الجانبية .

٢٤ — وحينما تتغير الشواهد (أى حينما تدخل فروع مهمة من فروع النقل أو تسحب بالنسبة إلى موضع ما) ، فإنه ينبغي التنبيه على هذا التغير في الصفحة نفسها بين النص وبين الجهاز النقدي . فإذا كان معنى التغير أن النخط الأعلى قد استبدل به شاهد أقدم ، فإنه بالنسبة إلى هذا الوضع يصف النخط الأعلى الأسبق ، على أنه حامل اختلافات أو حتى أقل من ذلك ، ويجب أن يعامل في الجهاز النقدي على هذا الاعتبار (اختلاف فرعى يستبعد ، الخ) . وإذا استبدل بالنخط الأعلى الأسبق شاهد متأخر (حيث لا يكون حامل اختلافات ميسوراً) فإنه بالنظر إلى الظروف الجديدة فإن قراءات الشواهد المستبعدة حتى الآن ينبغي أن تراعى ويؤخذ بها في الاعتبار .

والقراءات التي ينبغي استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص . أما الاختلافات المزعومة ، فالأفضل جمعها في ملحق .

وإذا كانت الاختلافات المستبعدة ، والتعليقات أو التخمينات ذات قيمة مساوية لتلك التي أخذنا بها فيجب لفت الانتباه إليها بطبعها بحروف مائلة أو غليظة أو بذكر العبارة : « لعله صحيح » fortasse recte إلى جوارها .

وقد جرى العمل على ذكر صاحب الاقتراح أو التصحيح التخميني . لكن العدالة والمنطق يقتضيان بأن يذكر أيضاً اسم العالم الذي كان أول من أوضح النص المنقول أو كشف عن التحريف . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يتم ذلك

بمعيار للاختيار عادل . لكن ينبغي من ناحية أخرى أيضاً ، في بعض الحالات أن نضيف تبريراً موجزاً ؛ فمثلا التعديلات التي تجرى بسبب الوزن فقط ، ينبغي أن ينوه عليها على هذا الاعتبار . والواقع أن أجهزتنا النقدية فيها قدر ضئيل جداً من الحياة .

فإذا ما تم تحرير النص على أساس التصفح recensio والفحص examinatio فيجب أن نوضحه بالفصل بين الكلمات ، وتقسيمه إلى فقرات ، ووضع علامات الترقيم ، وعلامات الوقف ، وابتداء أول كلمة في الجملة بحروف كبيرة ، الخ . فهذا أمر يدخل قطعاً في نطاق النشر النقدي ، بيد أنه يؤلف قسماً من التفسير interpretatio ، وأغراض التفسير تختلف باختلاف العصور ، وعلى كل حال فليس من الممكن وضع معايير عامة لها مثل معايير نقد النص^(١) .

(١) يتلو ذلك ذكر أمثلة على كل القواعد السابقة تستغرق باقي الكتاب ؛ ولكنهم مستمدة كلها من النصوص اليونانية واللاتينية . ولهذا لا يمكن أن يفهمها إلا المتخصص في هاتين اللغتين . ومن هنا أعرضنا عن ترجمتها هنا .

ملحق

نصوص مختارة

من آراء الفلاسفة في التاريخ،

النص الأول^(١)

نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالى

لا مانول كنت^(٢)

مهما يكن من شأن الفكرة التى لدى المرء عن « حرية الإرادة » بالمعنى الميتافيزيقى ، فإن مظاهرها فى الأفعال الإنسانية إنما تتحدد وفقاً لقوانين طبيعية عامة ، شأنها شأن أية ظاهرة أخرى من ظواهر الطبيعة . وإن التاريخ — وموضوعه هو سرد هذه الظواهر أياً ما كان خفاء عللها — ليأمل ، وهو بسبيل البحث فى الدور الذى تقوم به حرية الإرادة الإنسانية عامة ، أن يكشف عن وجود نظام واطراد فى مسلكها ، فما قد يبدو للعيان فى الأفراد أنه مضطرب لا يقوم على قاعدة يمكن مع ذلك أن ينظر اليه من جهة النوع على أساس أنه يسير على هيئة تطور — مستمر دائماً ، وإن كان بطيئاً — للاستعدادات الأصلية لأولئك الأفراد . أجل ، قد يبدو الزواج وما ينشأ عنه من ميلاد وموت — مما لحرية الإرادة فيه عند الناس أوفر نصيب — غير خاضعين لقاعدة يستطيع المرء وفقاً لها أن يقدر مقدماً عددها بالحساب ؛ بيد أن الإحصاءات السنوية لهذه الأمور فى الدول الكبرى تدل مع ذلك على أنها تجري وفقاً لقوانين طبيعية مطردة ، مثلها مثل الأحوال الجوية :

(١) [هذا المقال كتبه كنت سنة ١٧٨٤ ، وترجمناه عن المجلد الثامن من مجموع مؤلفات كنت الألمانية Kant's Werke برلين وليبتك سنة ١٩٢٣ عند الناشر فلتر دى جرويتير Walter de Gruyter ، وهذه النشرة هى نشرة الأكاديمية البروسية الملكية للعلوم — المترجم] .

(٢) دعانى إلى كتابة هذا الإيضاح موضع من بين الإشارات القليلة فى العدد الثانى عشر من مجلة جوتا Gothaische Gel. Zeit. L.J. ومى إشارات مأخوذة من غير شك من محادثاتى مع أحد العلماء فى أثناء مرورهم (بلك البلاد ، جوتا) ؛ وبدون هذا الإيضاح لن يفهم لذلك الموضع معنى (المؤلف) .

لا يسع المرء تحديد حدوثها مقدماً في جزئياتها ، لكنّها في مجموعها لا تتخلف عن المحافظة على نمو النبات وجريان الأنهار وما إليها من مرافق طبيعية على نحو فيه اتصال وفيه انتظام . وإن قليلاً من الناس ، بل شعوباً بأسرها لا يكاد يخطر ببالها أنه بينما كل منها يسلك سبيله وفق مراده وغالباً ضد مراد الآخرين ، فهو مع ذلك إنما يحقق في الواقع غرض الطبيعة المجهول لديه ويستهديه في سلوكه عن غير شعور ، فتراه يعمل وفقاً لمقتضيات لو تبينها لما احتفل لها إلا قليلاً .

ولئن كان الناس في مضطرب أعمالهم لا يسلكون بوجه عام مسلك الفرزة شأن البهائم ، كما أنهم كذلك لا يصدرون في أفعالهم عن خطة موضوعة كأنهم عقلاء ذوو نزعة عالمية ، غير أنه يلوّح مع ذلك أنه من غير المستطاع إقامة تاريخ لهم تسوده خطة ثابتة واطراد (كما هي الحال بالنسبة إلى النحل أو القندس) . ولا منجاة للمرء من بعض السخط حينما يشاهد أفعالهم وأحوالهم على مسرح العالم الأكبر فيجد أن تلك الحكمة المظهرية التي تبدى في الجزئيات والأفراد تنتهى في مجملها إلى أن تكون من نسج الخلق والعيب الصياني ، بل الخسة الصبغانية وشهوة التدمير ، حتى إن المرء لا يدرى ، عند خاتمة المطاف ، ماذا عساه يكون من فكرة عن نوعنا هذا الذي طالما توهم فيه من مزايا . وهنا ليس أمام الفيلسوف — مادام لا يستطيع أن يفترض مقدماً أن تمت ، بوجه عام ، هدفاً « عقلياً خاصاً » يستهدفه الناس في أعمالهم — إلا أن يبحث ما إذا كان في وسعه أن يكتشف « هدفاً للطبيعة » وغرضاً في ذلك المسلك المنافي للعقل مما هو مشاهد في شئون بني الإنسان — وإنا لنود أن نرى ما إذا كنا سنصل إلى افتقاد دليل إلى مثل هذا التاريخ ، ثم ندع للطبيعة من بعد أن توجد ذلك الرجل الذي يستطيع أن يصورها وفقاً لهذا . إنها أتت برجل مثل كبلر أخضع المسالك الشاذة للنجوم لسلطان قوانين ثابتة على نحو لم يكن في الحسبان ، كما جاءت بمثل نيوتن الذي فسر هذه القوانين وفقاً لعالٍ في الطبيعة عامة .

النظرية الأولى

كل الاستعدادات الطبيعية لكائن ما قد هيئت على نحو من شأنه أن تتحقق كاملة ذات يوم وفقاً للغرض المنشود . والملاحظة الخارجية والباطنة كليهما تؤيد هذه الحقيقة في كل أنواع الحيوان . فالقول بوجود عضو لا يؤدي وظيفة ، أو نظام لا يحقق الغاية منه ، إنما هو تناقض في مذهب الغائية في الطبيعة وإذا صرفنا النظر عن هذا المبدأ ، فلن نكون بعد بإزاء طبيعة تسير بنظام ، بل أمام طبيعة عابثة ليس لها من غاية ؛ وهنالك يخلى العقل الهادي مكانه للصدفة الداعية إلى اليأس والقنوط .

النظرية الثانية

لا بد أن تتحقق في الإنسان (بوصفه الكائن العاقل الوحيد على ظهر البسيطة) تلك الاستعدادات الطبيعية التي تهدف إلى استخدام العقل ، تتحقق كاملة في النوع لا في الأفراد . إلا أن العقل في كل كائن لمهو القدرة على التجاوز بالقواعد والأغراض المتصلة باستعمال قواه إلى ما فوق نطاق الغريزة الطبيعية ؛ وإنه لا يعرف لمشروعاته حدوداً . بيد أنه لا يسلك سبيل الغريزة ، بل يحتاج إلى القيام بالمحاولات والممارسة والتهديب كيما يتقدم تدريجياً من مرتبة في النظر إلى أخرى تعلموها . ولذا كان لا مناص من أن يحيا المرء حياة مفرطة في الطول حتى يتيسر له أن يتعلم كيف يجب أن يستخدم كل استعداداته الطبيعية أوفى استخدام ؛ أما إذا كانت الطبيعة قد قدرت لحياته زمناً قصيراً (كما هو الحال فعلاً) ، فلمعها ، أعنى الطبيعة ، أن تكون في حاجة إلى سلسلة لانهاية لها من ألوان النتائج التي يسلم كل منها إلى الآخر تغير وجوده ، حتى ترقى ببذورها في نوعنا إلى تلك الدرجة من التطور التي تتفق مع أغراضها تمام الاتفاق . وهذه اللحظة الزمانية يجب على الأقل أن تكون في نظر الإنسان الغاية من مساعيه ، وإلا فإن الاستعدادات الطبيعية يجب أن ينظر إليها في معظمها على أنها عبث لا هدف له ؛ وهذا من شأنه أن يزيل كل المبادئ العملية وبالتالي تصبح الطبيعة

وهى التى يجب أن تؤخذ حكمتها بمثابة مبدأ فى الحكم على سائر المنشئات — بالنسبة إلى الإنسان وحده متهمة بنوع من العبث الصبيانى .

النظرية الثالثة

لقد أرادت الطبيعة أن ينتج المرء بنفسه من نفسه كل ما يتجاوز نطاق التنظيم الآلى لحياته الحيوانية وألا يشارك فى أية سعادة أو كمال آخر غير ذلك الذى أوجب لنفسه بعقله وهو حر من الغريزة . ذلك أن الطبيعة لاتفعل شيئاً عبثاً وليست مبذرة فى استخدام الوسائل المؤدية إلى تحقيق غاياتها . فإذا كانت قد أعطت الإنسان العقل وما يقوم عليه من حرية الإرادة ، فذلك دليل واضح على غرضها من تدبيرها . أعنى أنه يجب ألا ينقاد بواسطة الغريزة أو أن يهذب ونهياً أموره عن طريق المعرفة الفطرية ؛ بل عليه بالأحرى أن يصدر فى كل شئ عن نفسه . فاكشفافه وسائل غذائه وملبسه وأمنه الخارجى وحمايته (التى من أجلها لم تعطه قروناً كالثور ، أو مخالب كالأسد أو أنياباً كالكلاب ، إنما أعطته يدين فحسب) وكل متعة تجعل الحياة محتملة ، بل فطنته نفسها وكلته وكذلك طيب نواياه يجب كلها أن تكون من عمل نفسه . ويلوح أن الطبيعة قد وقعت هنا فى أعظم شحها فقدرت زاده الحيوانى على نحو من التدقيق والتقدير وفقاً لأشد الحاجات فى بدء وجوده وكأنها أرادت أن تجعل الإنسان — إذا كان قد سعى ليرتفع من الفطرة الأولى إلى أكبر المهارة وإلى الكمال الباطن لنوع التفكير وبالتالي إلى السعادة (بالقدر الذى يكون به هذا ممكناً على الأرض) تقول أن تجعل الإنسان صاحب الفضل وحده ، فلا يدين به إلا لنفسه ؛ وكأنما قدرأت أن تقديره العقلى لنفسه أولى من توفير الهناء له . إذ فى طريق هذه الأمور الإنسانية يقوم حشد من المتاعب التى تنتظر الإنسان ؛ لذا يلوح أن الطبيعة لم تعمل كإيحاء الإنسان سعيداً ، بل من أجل أن يتابع أعماله حتى يصبح بفضل مسلكه جديراً بالحياة والهناء . ومن الغريب هنا مع ذلك أن الأجيال السالفة يبدو أنها تدبر أمورها من أجل الأجيال التالية كيما تهينها لدرجة تستطيع

منها أن ترفع البنيان الذى تهدف إليه الطبيعة ؛ وأن المتأخرين وحدهم هم الذين سيكون من حظهم أن يسكنوا ذلك البناء الذى عملت على تشييده سلسلة طويلة من أسلافهم (من غير أن يقصدوا إلى هذا حقاً) دون أن يستطيعوا المشاركة فى تلك السعادة التى أعدوها . لكن مهما يكن من غرابة هذا ، فإنه أمر ضرورى مع ذلك ما دام من المقرر أن نوحا حيوانياً لا بد أن يملك عقلاً وأن صنفاً من الكائنات العاقلة التى ستموت كلها ولكن نوعها غير قابل للفناء — سيصل مع ذلك إلى تمام تحقيق استعداداته .

النظرية الرابعة

إن الوسيلة التى تنذر بها الطبيعة من أجل تحقيق النمو فى كل استعداداتها هى التعارض فيما بينها داخل الجماعة طالما كان هذا التعارض مؤدياً فى النهاية إلى نظام قانونى . وأقصد هنا من قولى «التعارض» تلك الروح غير الاجتماعية عند الناس فى المجتمع ، أعنى القضاء على مياهم الاجتماعى ، هذا الميل الذى يرتبط مع ذلك بمقاومة عامة يهدد تلك الجماعة دائماً بالتفرقة . وهذا الاستعداد موجود بوضوح فى الطبيعة الإنسانية . فعند الإنسان ميل إلى الاجتماع ، لأنه يشعر بنفسه فى مثل هذه الحالة أكثر إنسانية ، أعنى أوفر حظاً من نمو استعداداته بيد أن لديه مع ذلك ميلاً قوياً إلى الاعتزال ، لأنه فى الوقت عينه يجد فى نفسه خاصية عدم الاجتماع ، أى الرغبة فى أن يوجه كل شىء وفقاً لاتجاهه الخاص ، ولهذا يجد المقاومة فى كل مكان طالما يعرف عن نفسه أنه من ناحيته ذو ميل إلى مقاومة الآخرين . وهذه المقاومة هى التى توقف كل قوى الإنسان ، فتحمله على قهر ميله إلى البطالة ، وعلى أن يحقق لنفسه — مدفوعاً بالطموح وال نزعة إلى التملك والسلطان — مكانة بين إخوانه الذين لعله لا يحتملهم ولكنه لا يستطيع مع ذلك أن يفترق عنهم . هنالك تبدأ الخطوات الأولى الحقيقية التى تنتقل بالإنسانية من البداوة والسذاجة إلى الحضارة ، والحضارة إنما هى القيمة الاجتماعية للإنسان ، فتتمو المواهب شيئاً فشيئاً ، ويتربى الذوق ، وبالتنوير

المستمر تستحيل الحالة الأولية الفطرية إلى تكوين نوع من التفكير تتميز فيه الاستعدادات الطبيعية الساذجة بمرور الزمان إلى مبادئ أخلاقية محددة ووفقاً لهذا يستحيل الوفاق الاجتماعى الذى أفسدته نزعة مرضية ، نقول إنه يستحيل إلى كل أخلاقى . وبدون هذه النوازع غير الاجتماعية — وإن كانت فى ذاتها غير محمودة — التى عنها تنشأ المقاومة التى لا بد لكل أن يلحها من جراء ادعاءاته الأنانية لبقيت كل المواهب كامنة فى بذورها أبداً تحيا حياة أشبه ما تكون بحياة الرعاة الأركادية^(١) . فيها الوفاق الكامل والقناعة والحب المتبادل : فيكون الناس مثاهم مثل الشاء يسرحونها للارعى ، لا يكادون يقيمون لوجودهم من الوزن أكثر مما يفعله أولئك الرعاة بالنسبة إلى ماشيتهم . ولن يملأوا إذن فراغ الخليقة فيما يتصل بالغاية منها بوصفهم ذوى طبيعة عاقلة . فالحمد للطبيعة إذاً على الشقاق الاجتماعى ، والعبث المتسابق المتحاسد ، والطمع النهم فى التملك بل والسلطان ! فاولاها لبقيت كل الاستعدادات الطبيعية فى الإنسان راقدة لم تنظر بحفظها من النماء . إن الإنسان يريد الوفاق ؛ لكن الطبيعة تعرف خيراً ما هو جيد بالنسبة إلى نوعه : إنها تريد الشقاق . هو يريد الدعة والقناعة ؛ لكن الطبيعة تريد منه أن يخرج عن الركود والتراخي والقناعة المتبذلة كما يلقى بنفسه فى حومة العمل والكفاح ، وفى مقابل هذا يستكشف الوسائل للنجاة من هذه الأخيرة ببراعة ومهارة . والدوافع الطبيعية لهذا ، والبنائيع لعدم الوفاق الاجتماعى وللمقاومة المتصلة مما ينشأ عنه الكثير من الشر ، ولكنه يؤدى مرة أخرى إلى توتر جديد فى القوى وزيادة فى نماء الاستعدادات الطبيعية ، كل هذا لعله إذن يكشف عن نظام أبدعه خالق حكيم ، وليس إذاً من صنع روح خبيثة راحت تفسد عملها الرائع أو حملها الحسد على القضاء عليه .

(١) [نسبة إلى أركاديا ، وهى فى الأصل إقليم فى بلاد اليونان فى الجزء الأوسط من البلوبونيز كان يسكنها الرعاة وتغنى بها الشعراء الأقدمون بوصفها مقام البراءة والنعيم ؛ ولهذا اشتنت منها هذه الصفة للدلالة على مقام خيالى لرعاة أطهار يحيون حياة البراءة والنعيم والطهارة . ومن هذا استعمالها هنا — المترجم] .

النظرية الخامسة

المشكلة الكبرى للنوع الإنسانى والتي أرغمتها الطبيعة على أن يجد لها حلاً

هى الوصول إلى تكوين مجتمع مدنى (بورجوازى) يحكمه قانون عام .

ولما كان فى المجتمع وحده وفى ذلك النوع منه الذى يحقق أكبر قدر من الحرية وبالتالى تعارضاً مستمراً بين أعضائه ومع ذلك أدق تعيين وتأمين لحدود تلك الحرية حتى يمكن أن تقوم إلى جوار حرية الآخرين — نقول إنه لما كان فيه وحده يمكن بلوغ غرض الطبيعة : أعنى نماء كل استعداداتها ، فى الإنسانية ، فإن الطبيعة تريد أيضاً أن تهيب بنفسها هذا كله كما تفعل بالنسبة إلى كل أغراضها الأخرى ، فلا بد إذن من أن يكون ثمة مجتمع ترتبط فيه الحرية ، فى نطاق القوانين الخارجية إلى أعلى درجة ممكنة ، بقوة لا تقهر ، أعنى دستوراً كاملاً عادلاً للمواطنين ؛ فهذا هو أعلى واجب على الطبيعة نحو بنى الإنسان ، لأن الطبيعة لا تستطيع أن تحقق سائر أغراضها من النوع الإنسانى إلا عن طريق حل تلك المشكلة وتحقيق ذلك المجتمع . والحاجة هى التى ترغم بنى الإنسان على الانضواء تحت هذا السلطان القاهر ، وإلا فإنهم ليطالبون الحرية المطلقة من كل قيد ، وأكبر هذه الحاجات تلك التى يحدتها بنو الإنسان بعضهم لبعض مما يجعل ميولهم بحيث لا يقدرّون على احتمال العيش بعضهم مع بعض فى حرية وحشية . لكن فى مثل هذا الميدان من نوع هذا الاتحاد بين المواطنين تحدث هذه الميول نفسها خير الأثر من بعد : مثل ذلك مثل الأشجار فى الغابة يسعى كل منها أن يسلب الآخر الهواء والشمس ، فيحتاج كل إلى السعى إلى الآخر فيظفران معاً عن هذا الطريق بناء مستقيم جميل ؛ وعلى العكس من هذا تلك التى تريد أن تستقل بنفسها وحريتها عن الآخرين فتدفع بأعضائها إلى طلب ما تهواه تراها تنمو نمواً أعوج مضطرباً عاجزاً . وكل حضارة وكل فن يزىّن الإنسانية ، وأجل نظام اجتماعى ، هذه كلها ثمار الروح غير الاجتماعية التى تحوج نفسها بنفسها إلى التهذيب وبالتالى تنمى بنور الطبيعة عن طريق الصناعة المبدعة تنمية كاملة .

النظرية السادسة

وتلك المشكلة هي في الوقت نفسه أعقد المشاكل ولن يحلها بنو الإنسان إلا متأخراً . والصعوبة ، التي تضعها أمام الأنظار فكرة هذا الواجب نفسها ، هي هذه : الإنسان حيوان يحتاج إلى سيد طالما كان يحيا بين بنى نوعه . ذلك أنه من غير شك يسىء استخدام حريته فيما يتصل بأقرانه ؛ وإذا صح أنه يريد بوصفه كائنًا عاقلًا ، قانونًا يضع لحريته قيودًا وحدودًا ، فإن ميوله الحيوانية الأنانية تقتاده إلى حيث يجب ألا يذهب . ولذا كان لابد له من سيد يكسر من غلواء إرادته الأنانية ويحوجه إلى إطاعة إرادة يعترف بها الجميع وهم أحرار . لكن أنى له بهذا السيد ؟ إنه لا يمكن أن يكون إلا من بين بنى الإنسان . لكن هذا بدوره هو الآخر حيوان وبالتالي في حاجة إلى سيد . فليكن هذا السيد إذاً من يكون ؛ لكن لا سبيل إلى معرفة كيف يستطيع الإنسان لأن يظفر بسيد أعلى للعدالة العامة يكون هو أيضاً عادلاً ؛ ويمكن أن يبحث عنه في شخص واحد أو في عدة أشخاص مختارين من جماعة . ذلك أن كلا من هؤلاء سيسىء دائماً استخدام حريته إذا لم يكن ثمة أحد فوقه يحمله على الخضوع للقوانين . لكن السيد الأعلى يجب أن يكون عادلاً لوجه العدالة نفسها ، وأن يكون مع هذا إنساناً . ولذا فإن هذه المسألة أعقد المسائل كلها ؛ ماذا أقول ! بل إن حلها على الوجه الكامل مستحيل : فمن هذا الخشب المعوج الذى من مثله صنع الإنسان لا يمكن أن نصنع شيئاً مستقيماً : فمتى يستقيم الظل والعود أعوج ! بيد أن الاقتراب من هذه الغاية قد جعلته الطبيعة من واجبتنا^(١) أما أنها آخر ما يتحقق ، فهذا يتبين أيضاً من هذا وهو أن الأفكار الصائبة عن طبيعة

(١) لهذا كان دور الإنسان إذن مصطنعاً كل الاصطناع ، أما ما هو حال سكان الكواكب الأخرى وطبيعتهم ، فهذا ما لا تعرف عنه شيئاً ؟ لكن إذا لم نطنا بالطبيعة هذه المهمة خير لأنطه فاعلمنا أن قنصر بأتنا خليفون بأن نغزو إلى أهننا مكانة غير ضئيلة بين جيراننا في الكون ولعل أمل كل فرد من هؤلاء أن يبلغ مصيره كاملاً في حياته ، أما عندنا نحن فالأمر بخلاف هذا إذ النوع هو وحده الذى يمكنه أن يرجى هذا (المؤلف) .

دستور ممكن تقتضى تجربة كبيرة كونها الأجيال المتطاولة وفوق ذلك كله إرادة طيبة مستعدة لقبول تلك التجربة ؛ وهذه الشروط الثلاثة لا يمكن أن تتوافر معاً إلا بصعوبة جداً ، وحتى إذا توافرت فلن يكون ذلك إلا متأخراً جداً بعد كثير من المحاولات التي تذهب سدى .

النظرية السابعة

إن مشكلة إيجاد دستور للمواطنين كامل تتوقف على مشكلة « أحوال
دولية خارجية » قانونية ، ولا يمكن أن تحل بدون هذه الأخيرة . ماذا يفيد في العمل من أجل دستور للمواطنين قانونى بين أفراد من الناس ، أعنى من أجل نظام هيئة عامة ؟ إن الروح غير الاجتماعية التى أحوجت الناس إلى هذا هى مرة أخرى العلة فى أن كل هيئة فى أحوالها الخارجية ، أعنى كدولة فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، تعمل فى حرية مطلقة ، ويجب بالتالى أن تنتظر كل منها من الأخرى أن تصيبها بالشر الذى حمل الأفراد وأرغمهم على اصطناع وضع قانونى مدنى . ولذا فإن الطبيعة قد جعلت من عدم احتمال الناس بعضهم لبعض ، بل والجماعات الكبرى والدول التى من هذا النوع ، تقول أنها جعلت من عدم الاحتمال هذا وسيلة كما تجدد فى التعارض الضرورى الوقوع بينها حالة للسلام والأمان ؛ أعنى أنها بواسطة الحروب والتسلح والاستعداد الذى لا ينتهى ولا يهدأ من أجلها ، وبواسطة الأزمة التى لا بد أن تشعر بها كل دولة باطنياً حتى فى وسط السلام ، أنها بواسطة هذا كله تدفع إلى محالات تكون فى البدء ناقصة ثم تعيد فى النهاية — بعد كثير من الدمار والعتار بل ونفاد القوى باطنياً — إلى ما كان يمكن العقل أن يخبرهم به بدون هذه الحن الأليمة ، وأعنى به : أن ترتفع من حالة الفوضى القانونية والوحشية إلى اتحاد بين الشعوب ، حيث كل منها حتى أصغرها تستطيع أن تؤمل فى سلامتها ونيل حقوقها عن طريق هذا

الاتحاد الكبير بين الشعوب (حلف أمفكتيون Foedus Amphictyionum)^(١) وعن طريق قوة متحدة وقرار يصدر وفقاً لقوانين المشيئة المتحدة لكل الشعوب ومهما بدا في هذه الفكرة من خيال وأحلام حتى سخر منها بوصفها كذلك رجل مثل الأبيه دى سان بيير أو روسو (ولعل ذلك لأنهم ظنوا أنها قريبة في التحقيق) : فإن الخروج الذى لا مفر منه من هذه الأزمة التى فيها أضر الناس بعضهم ببعض وأوقعوا بأنفسهم الشقاء ، هو الذى لا بد أن يرغم الدول على اتخاذ هذا القرار. (مهما يكن من شدة وقعه عليها) الذى اضطر إليه حتى الرجل المتوحش نفسه رغماً عن إرادته ، ألا وهو أن يتنازل عن حريته الوحشية وأن يبحث عن السلام والأمان فى دستور شرعى .

وعلى هذا فما الحروب إلا محاولات متعددة (وإن لم يكن هذا فى قصد الإنسان ، إنما فى قصد الطبيعة) من أجل إيجاد أحوال للدول جديدة وتكوين هيئات جديدة بالقضاء أو على الأقل بتمزيق أوصال القديمة ؛ وهذه الجديدة يدورها إما أنها لا تستطيع أن تحتفظ بنفسها فى داخل ذاتها أو بعضها إلى جوار بعض مما يؤدى إلى مرورها بمحنة ثورات مشابهة جديدة ، وتستمر الحال على هذا إلى أن نصل — عن طريق خير تنظيم للدستور المدنى من الناحية الداخلية ثم عن طريق الاتفاق العام والتقييد من الناحية الخارجية — إلى حال تشبه حال الكائن المدنى العام ، حال يمكن أن تحافظ على نفسها كأنها كائن يتحرك بنفسه .

أم هل للإنسان أن ينتظر من نوع التضافر الأبيقورى للعلل الفاعلية أن للدول تحاول — مثلها مثل ذرات المادة فى اصطدامها حسبما يتفق — أن تكون كل أنواع المؤسسات التى يحطمها مصادمات جديدة حتى تصل إلى تكوين

(١) [أمفكتيون هو ابن هيلينوس الذى كون مجلس «الأمفكتيون» المتكون من أحكم الحكماء وأفضل الفضلاء فى بعض بلاد اليونان ؛ وكان يجتمع مرتين فى العام فى مدينة دلفى وأحياناً فى ترموبوليه ؛ وكان ينظر فى جميع الأمور التى قد ينشأ عنها نزاع بين مختلف الدويلات اليونانية . وكانت قراراته تعد مقدسة ولا يمكن نقضها ، بل كان يلجأ أحياناً إلى السلاح لتنفيذها وكان عدد أفراده اثني عشر ، ثم بلغ عددهم ٣٠ فى عصر أنطونيوس بيوس — المترجم] .

مؤسسة يمكن أن تبقى بصورتها (وسيكون ذلك صدفة سعيدة لا تتحقق إلا بصعوبة جداً) ، أو أن عليه بالأحرى أن يظن أن الطبيعة تسلك ها هنا سبيلاً منتظماً فيه يرتفع نوعنا شيئاً فشيئاً من المراتب الدنيا للحيوانية حتى يبلغ أعلى درجة من درجات الإنسانية عن طريق فن خاص مقتصب من الإنسان ، وينمى في هذا الترتيب الذى يبدو فى الظاهر وحشياً تلك الاستعدادات الأصلية بطريقة منتظمة ؛ أو إذا فضل الإنسان ألا ينتج شيئاً ، أو على الأقل شيئاً حكيم ، من كل هذه التأثيرات وتبادل التأثيرات بين الناس فى مجلتهم ، وأن يبقى الأمر كما كان من قبل ولا يستطيع الإنسان أن يعرف مقدماً ما إذا كان الشقاق الذى هو طبيعى فى نوعنا يهيم لنا فى النهاية جحياً من الشرور فى مثل هذا الوضع الذى لا يزال مهذباً ، نظراً إلى أنه سيقضى من جديد على هذه الحالة نفسها وعلى كل ما تم حتى الآن من تقدم فى الحضارة بنوع من التدمير البربرى (وهو مصير لا قبل للإنسان به تحت حكم الصدفة العمياء ، وهو بالفعل كالحرية العديمة القانون سواء بسواء ، إذا لم يخضعها المرء إلى دليل من الطبيعة يتسم بالحكمة !) --- وهذا يرجع تقريباً إلى السؤال التالى : هل من العقل أن يؤمن الإنسان بوجود غائية فى الطبيعة فى أجزائها ، وعدم غائية فى الطبيعة ككل . فما فعلته حالة المتوحشين الخالية من الهدف ، وهو أنها احتجرت كل الاستعدادات الطبيعية فى نوعنا ، ولكنها أحوجتها فى النهاية ، بما سببته من شرور ، إلى الخروج من هذه الحالة والدخول فى وضع دستورى . قانونى فيه تزدهر كل تلك البذور — فعلته أيضاً الحرية البربرية للدول التى تم انشاؤها ، أعنى أنه باستخدام كل القوى التى للكائنات والهيئات فى إثارة الشقاق بين بعضها وبعض ، وبالدمار الذى تجره الحرب ، وقبل هذا وأكثر بضرورة البقاء فى حال استعداد من أجل هذا — عرقل نمو الاستعدادات الطبيعية فى تقدمها ، بيد أنه حدث فى مقابل هذا أن الشرور التى تنشأ عن هذا كله تموج نوعنا إلى تلس قانون للتوازن خاص بالمقاومة — وهى فى ذاتها سليمة مفيدة — بين الدول بعضها إلى

جوار بعض مما ينشأ عن حريتها ، وإيجاد قوة متحدة تعطى للنفس الطاقة ، وبالتالي حالة دولية للأمان الدولى العام ، ليست تخلو من كل خطر ، حتى لا تفقد قِيَمِ الإنسانية ، ولكن أيضاً ليس بدون مبدأ للمساواة بين الفعل ورد الفعل المتبادلين ، حتى لا يقضى كل على الآخر . وقبل أن تتحقق هذه الخطوة الأخيرة (أعنى اتحاد الدول) ، وإذن عند منتصف الطريق فى تكوينها لحسب ، تتحمل الطبيعة الانسانية أقصى الشرور تحت المظهر الخادع للرفاهية الخارجية ، ولذا فإن روسو لم يكن على خطأ حينما فضل حالة الفطرة والوحشية ، ما دام الإنسان ينسى هذه المرحلة الأخيرة التى لا يزال أمام نوعنا أن يبلغها . إننا ندين بالدرجة العليا للفن والعلم « بالحضارة »^(١) . ونحن « متمدينون » إلى حد مفرط فى كل أنواع التهذيب الاجتماعى والتأنق فى آداب المعاشرة . أما أن نعد أنفسنا بهذا « كرماء الأخلاق » ، قدون هذا لا يزال أمامنا الكثير . ذلك لأن فكرة الأخلاقية تنسب بعد إلى الحضارة ؛ لكن استعمال هذه الفكرة التى تقضى إلى ما يشابه الآيين فى حب الشرف والوجاهة الخارجية وحدها ، هو الذى يكون وحده التمدن . لكن طالما كانت الدول تستنفد كل قواها فى أغراض التوسع العابثة المطلوبة على البطش ، وبالتالي تعوق الجهود الباطنة للتكوين الباطن لطريقة التفكير عند المواطنين ، بل وتسلبهم كل تأييد فى هذا السبيل فلا سبيل إلى ترجى شئ من هذا القبيل : لأنه لا بد لهذا من عمل باطن طويل لكل هيئة عامة من أجل تهذيب مواطنيها وتنشئتهم . غير أن كل خير لا يقوم على تفكير أخلاقى خير ليس إلا مجرد مطهر زائف وشقاء براق . وسيتبقى النوع الإنسانى حبيس هذه الحال حتى يقدر له أن يعمل جهده كما قلت من أجل الخروج من هذه الحالة العمائية للملاسات الدولية .

(١) | لاحظ هنا التفرقة الدقيقة بين الحضارة والمدنية ، ومى التفرقة المشهورة فى الفكر الألمانى . راجع كتابنا « نيتشه » ص ١٣٣ — ص ١٤٤ ، الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٤٥ و « اشبنجر » (فى مواضع عدة) . — المترجم .

النظرية الثامنة

يمكن المرء أن يرى تاريخ النوع الإنساني في مجموعته على أساس أنه تحقيق لتصميم مستور للطبيعة من أجل إيجاد دستور للدولة كامل داخلياً و « لأجل هذا الغرض » خارجياً أيضاً ، بوصفه الوضع الوحيد الذي تستطيع الطبيعة فيه أن تنمي كل استعداداتها في الإنسانية تمام التنمية ، وهذه النظرية نتيجة لما تقدم . وهكذا يرى المرء أن الفلسفة يمكن أن يكون لها حلها بمملكة الله على الأرض^(١) ؛ لكنه حلم من ذلك النوع الذي يمكن من أجل تحقيقه أن تكون فكرته نفسها نافعة وإن كان ذلك من بعيد جداً ، مما يجعله إذن حلاً على كل حال . إنما يتوقف الأمر على ما عسى أن تكتشفه التجربة عن شيء من مثل هذا المسلك لغرض الطبيعة . وأقول : « عن شيء من مثل هذا... » لأن هذا الجري يلوح أنه يقتضي قدراً من الزمان طويلاً حتى يبلغ نهايته ، إلى حد أنه من النذر الضئيل الذي أودعته الإنسانية في هذا السبيل لا يستطيع المرء أن يحدد صورة طريقها والصلة بين الأجزاء وبين الكل إلا كما يحدد . على أساس كل الأرصاد الفلكية التي تمت حتى الآن ، المسلك الذي اتخذته الشمس هي وكل الكواكب التي تدور من حولها في نظام الأجرام الثابتة الكبير ؛ وإن كان له أن يثق مع ذلك ، بناء على السبب العام للتصوير التنظيمي للكون وعلى القليل الذي شاهده المرء حتى الآن ، بوجود مثل هذا المسلك أو الدورة وجوداً فعلياً حقاً . بيد أن الطبيعة الانسانية تقتضي أنه حتى بالنسبة إلى العصور المتطاولة في القدم التي وجد فيها نوعنا ليس الأمر بعديم الأهمية مادام يمكن توقعه بيقين . ويمكن أن يحدث في حالتنا هذه خصوصاً على وجه أقل احتمالاً بقدر ما يبدو أنه كان في وسعنا وبترتيبنا العاقل أن نعجل بتحقيق هذه اللحظة السعيدة لأخلاقنا . وإن البقايا الضئيلة لهذا الاقتراب (من تلك اللحظة) لعل جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا . أما اليوم فإن الدول قد صارت إلى حال

(١) [في النص Chlasmus أى مملكة المسيح على الأرض لمدة ألف عام — المترجم] .

من الملابس المصطنعة بعضها ضد بعض إلى درجة أنه ليس فى وسع واحدة منها أن تتوانى فى الحضارة الداخلية دون أن تفقد من قوتها ونفوذها بالنسبة إلى الأخرى ؛ وعلى هذا فإنه حيث لا يوجد التقدم ، فإن الاحتفاظ بفرض الطبيعة هذا مضمون نسبياً عن طريق النوايا المتنافسة فى الطموح . وفضلاً عن هذا فإن الحرية المدنية لا يمكن حقاً المساس بها مساساً خطراً دون أن يشعر بمضار هذا فى كل المهن ، خصوصاً فى التجارة ، مما ينشأ عنه انهيار فى قوى الدولة من الناحية الخارجية . لكن هذه الحرية تتقدم شيئاً فشيئاً . فإذا حيل بين المواطن وبين أن يسعى للظفر برفاهيته على حسب هواه وطريقته ، مما لا يمكن أن يتحقق إلا مع حرية الآخرين معه ، فإن هذا من شأنه أن يعتاق نشاط الحركة وبالتالي قوى المجموع . ولهذا ينقض التضييق على الأشخاص فى أحوالهم وأعمالهم . ويطلق العنان للحرية الدينية ؛ ومن هنا تنشأ شيئاً فشيئاً — وبنزوة وسورة متواترتين — نزعة التنوير بوصفها خيراً عظيماً لا بد أن يقتاد الجنس البشرى من النزعة الأنانية فى التوسع عند سادته ، إذا شاء أن يفهم مصلحته . وهذا التنوير ومعه أيضاً نوع من المشاركة الوجدانية ، مما لا يستطيع الرجل المستنير أن يتجنب المشاركة فيه فى جانب الخير الذى يفهمه أجود الفهم ، نقول إن هذا التنوير يجب أن يصعد شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى العروش فيؤثر فى مبادئها فى الحكم . وعلى الرغم من أن سادة عالمنا — مثلاً — ليس لديهم حتى اليوم مال باقياً من أجل المعاهد التعليمية العامة وبالجملة من أجل كل ما يتصل بخير العالم ، لأن كل مالىهم قدر مقدماً لحساب الحرب المقبلة^(١) : فإنهم مع ذلك سيجدون أن مصلحتهم هم هى على الأقل — فى ألا يقفوا فى سبيل المجهودات — وأن تكن ضعيفة طويلة — التى يبذلها شعبهم فى هذا الميدان . وأخيراً ستكون الحرب نفسها ليست فقط مصطنعة ، وفى نتائجها بالنسبة إلى الفريقين غير مأمونة العواقب ، بل وأيضاً بما سيكون لها من عقابيل وخيمة تشعر فيها الدولة بفداحة ديونها (من أجل اكتشاف

(١) [لاحظ لهجة السخرية اللاذعة فى هذه العبارة ! — المترجم] .

جديد) ، مما لا سبيل إلى الخلاص منه — نقول إن الحرب ستكون مغامرة هائلة تمتد تأثيرها في دولة واحدة إلى بقية أجزاء هذا العالم المتشابك في مرافقه إلى حد أن هذه الدول الأخرى — وقد دفعها الخطر الحائق بها ، وإن كان ذلك دون وجه قانوني ، تقدم نفسها وتضعها موضع الحكم بين المتخاصمين وترى من واجبها أن تكون هيئة كبرى من الدول في المستقبل على أكبر نطاق ، وهو ما لم يطلعنا العالم في الماضي على شيء من مثله حتى الآن . وعلى الرغم من أن هذه الهيئة الدولية لا توجد حتى الآن إلا بصورة مشروع أولى جداً ، فقد بدأ يتردد في كل الأعضاء نوع من الشعور أن على كل منها واجب السهر على الباقين ؛ وفي هذا ما يعطى الأمل بأنه بعد كثير من الثورات الإصلاحية سيتحقق ذات يوم ذلك الهدف الذي استهدفته الطبيعة وجعلته أسمى أغراضها وهو بلوغ وضع دولي عام يكون بمثابة الرحم الذي ستنمو فيه كل الاستعدادات الأصلية في النوع الإنساني .

النظرية التاسعة

يجب أن نعد القيام بمحاولة فلسفية لتصوير التاريخ العام للعالم على أساس تصميم للطبيعة يهدف إلى الاتحاد المدني الكامل في النوع الإنساني — نقول إنه يجب أن نعد هذه المحاولة ممكنة ، بل ومفيدة بالنسبة إلى غرض الطبيعة هذا . أجل أنه من الغريب ، بل قد يبدو من غير الصائب في الظاهر أن نصور «التاريخ» وفقاً لفكرة وهي : ماذا يجب أن يسير عليه العالم إذا ما ووزن وفقاً لغايات معينة عاقلة ؟ إذ يلوح أن مثل هذا الوضع لا يؤدي إلا إلى تأليف «قصة» لكن إذا كان على المرء أن يقر بأن الطبيعة نفسها في مجال الحرية الإنسانية لا تعمل دون خطة وغاية مقصودة ، فإن هذه الفكرة لعلها يمكن أن تكون قابلة للاستعمال . وسواء كنا من قصر النظر بحيث لا نستطيع أن نقين سر عملها ، فيجب مع ذلك أن نستعين هذه الفكرة دليلاً يهديننا إلى عرض هذا الخليط غير القائم على خطة من الأعمال الإنسانية في جملتها على الأقل ، نقول عرضه بطريقة تنظيمية . لأننا إذا بدأنا بالتاريخ

اليوناني — بوصفه ذلك الذي يجب أن يقوم على أساسه أى تاريخ آخر أقدم منه أو عصرية^(١) ، أو هذا هو ما يعتقده الناس — ؛ وإذا تابع تأثيره في تكوين وسوء تكوين نظام الدولة عند الرومان ، الذين ابتلعوا الدولة اليونانية ثم تأثير هذا الأخير (نظام الدولة عند الرومان) في القبائل المتبربرة ، التي حطمت بدورها الدولة الرومانية ، حتى يصل إلى عصرنا الحاضر ؛ بينما يضيف إليه التاريخ السياسى للشعوب الأخرى — كما عرفناه وبلغنا عن طريق تلك الأمم المستنيرة — بطريقة « عرضية » على هيئة « أحداث متناثرة » ؛ فإنه يكتشف مسلكا منتظما لإصلاح نظام الدولة في هذا الجزء من عالمنا (الذى لعله أن بشرع لبقية أجزاء العالم يوماً ما) . وبالقدر الذى فيه لا يحسب المرء حساباً في كل موضوع إلا للدستور المدنى والقوانين الخاصة بالمواطنين وأمور الدولة ، وفقاً لما أفاده هذان (الدستور وأمور الدولة) بما فيهما من خير زمنياً طويلاً في ترقية شعوب (ومعها الفنون والعلوم كذلك) وتمجيدها ، بينما عملت من ناحية أخرى بما فيها من مساوىء على انهيارها ، ومع ذلك قد بقى دائماً سرور من بذور التنوير كانت تنمى في كل ثورة حتى هيأت درجة أعلى من الإصلاح : نقول إنه بهذا القدر يمكن ، فيما أعتقد ، اكتشاف دليل لا يفيد فقط في إيضاح المجال المضطرب للأُمور الإنسانية أو في التنبؤ السياسى بمستقبل التغيرات في نظم الدول (وهى فائدة استخلصها الإنسان من تاريخ الإنسانية كذلك ، حينما رأى فيه فعلاً غير مترابط للحرية غير المقيدة بقانون !) ؛ بل وسيكون (هذا

(١) لا يستطيع أحد أن يصدق التاريخ القديم إلا جمهور من العلماء بقى منذ البداية حتى يومنا هذا بطريقة متصلة . أما ما قبل هذا التاريخ فشمى مجهول ، وتاريخ الشعوب التي عاشت خارج ذلك التاريخ القديم (التاريخ اليونانى) لا يمكن أن يبدأ إلا منذ اللحظة التي دخلوا فيها ذلك التاريخ القديم ، وقد وجدت بالنسبة إلى اليهود في مصر البطالة عن طريق ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة اليونانية وبدونها لا يؤمن أحد بصدق أخبارهم المتناثرة إلا قليلاً . ومنذ ذلك الحين (إذا كانت هذه البداية قد اكتشفت أولاً على وجه صحيح) يمكن امرء أن يعطى أخبارهم فصاعداً . وكذلك بالنسبة إلى سائر الشعوب . والورقة الأولى في توكيد ديس (كما يقول هيوم) هي البداية الوحيدة لكل تاريخ صحيح (المؤلف) .

(الدليل) أيضاً (وهو مالا يمكن الإنسان أن يأمله بسبب قوى ، الا إذا افترض مقدماً وجود خطة في الطبيعة) عاملاً على الكشف عن نظرة موسية في المستقبل ، يمكن فيها تصور حال النوع الإنساني في المستقبل البعيد ، وكيف ارتفع أخيراً إلى الحال التي فيها يمكن كل البذور التي أودعتها الطبيعة فيه أن تنمو نموها الكامل وتحقق رسالتها هنا على ظهر الأرض . ومثل هذا التبرير لعمل الطبيعة — أو بالأحرى للعناية — ليس دافعاً عديم الأهمية لاختيار وجهة نظر خاصة في تأمل العالم . إذ ما قيمة اطراء جلال الخلق وحكمته في مملكة الطبيعة غير العاقلة ، والتوصية بتأملها ، إذا كان جزء المسرح الأكبر للحكمة العليا ، الذي ينطوي على الغاية من كل هذه (الكائنات غير العاقلة) — وأعني به تاريخ النوع الإنساني — سيظل اعتراضاً دائماً على هذا ، يحوجنا النظر إليه إلى صرف عيوننا عنه رغم إرادتنا ؛ وبينما نياس نهائياً من أن نجد فيه غاية عاقلة كاملة ، نراه يدفعنا إلى أن نشدها في عالم آخر ؟

لكن سيء فهم غرضي إذا اعتقد أحد أنني بهذه الفكرة عن تاريخ العالم على أساس أن له دليلاً قليلاً أريد أن أحرف النظر عن إيجاد التاريخ^(١) بالمعنى المحدود وهو القائم على أساس تجريبي . إنما هي فكرة عما عسى أن يحاوله عقل فلسفي (يجب أيضاً أن يكون موفور العلم بالتاريخ جداً) من وجهة نظر أخرى . وفضلاً عن هذا يجب على التكلف الممدوح الذي يلجأ إليه الناس الآن في كتابة التاريخ أن يضع موضع الاعتبار بطريقة طبيعية هذا الأمر : ألا وهو كيف أن أخلافنا سيعرفون كيف ينظرون إلى عبء التاريخ الذي نود أن نخلفه لهم بعد عدة قرون . وليس من شك في أنهم لن ينظروا إلى تاريخ أقدم

(١) [هنا يستعمل كنت كلمة Historie بمعنى علم التاريخ ، في مقابل Geschichte أى التاريخ أعني مجرى الأحداث في الزمان ؛ وهذه تفرقة سيكون لها خطرهما في فلسفة التاريخ عند الفلاسفة طوال القرن التاسع عشر حتى عصرنا هذا في الفلسفة الوجودية عند هيدجر وبسرز . راجع في ذلك كتابنا « اشينجلر » ص ٥٤ — ص ٥٦ ط ١ القاهرة سنة ١٩٤١ — المترجم جـ .

المصور ، الذي لا بد أن تكون وثائقه قد فقدت لديهم منذ عهد طويل ، إلا من وجهة النظر التي تهتمهم ، وهي ما فعلته الشعوب والحكومات في سبيل النزعة العالمية أو ما عساهم أقاموه من عقبات . وإلى جانب هذا ، فاعل من بين البواعث الضئيلة على محاولة مثل هذا التاريخ الفلسفي أن يحسب حساب الرغبة في النباهة والشرف سواء عند سادات الدول وعند عبيدها وخدامها ، كما توجه الوجهة الوحيدة التي من شأنها أن تبلغ ذكراهم الماجدة إلى مسامع الأجيال المتأخرة

النص الثانى

ديكارت (١٥٩٦م — ١٦٥٠ م)

من « مقال فى المنهج » (القسم الأول) :

« أحسبني أنفقت وقتاً كافياً فى دراسة اللغات ، بل وفى قراءات الكتب القديمة وما فيها من توارىخ وأساطير . لأن الحديث مع أبناء القرون الخوالى أشبه بالأسفار . فمن الخير أن نعرف شيئاً عن أخلاق مختلف الشعوب ، حتى نكون أسد رأياً فى الحكم على الشعب الذى ننتهى إليه ، ولئلا نظن أن ما يخالف أحوالنا مدعاة للاستهزاء ومناف للعقل ، كدأب أولئك الذين لم يروا شيئاً . لكن من ينفق وقتاً مفرطاً فى الأسفار ينته بأن يصبح غريباً فى وطنه ؛ ومن يبالغ فى استقصاء أمور العصور الماضية ، يظل عادة شديد الجهل بأمور عصره . فضلاً عما تخيله الأساطير من أحداث كثيرة غير ممكنة وكأنها ممكنة ، فإن أصدق التوارىخ — وإن لم يغير أو يزد فى قيمة الأشياء لتصبح أحق بالقراءة ، — فإنه على الأقل يغفل دائماً تقريباً الأمور الأدنى والأقل شأنًا ، فلا يبدو سائرهما كما كان فى الواقع ، والذين يقتدون فى سيرهم بالأمثلة التى استخلصوها منها معرضون للوقوع فى التهاويل الجنونية المألوفة لدى فرسان الأقاصيص ، ولتخيل أفعال تفوق طاقتهم » .

النص الثالث^(١)

بول فالرى (١٨٧١ — ١٩٤٥)

من خطبة له بعنوان « خطبة فى التاريخ » ألقاها فى حفلة توزيع الجوائز الرسمية بليسيه جانسون دى سايى فى ١٣ يوليو سنة ١٩٣٢ (نشرت فى مجموعة « منوعات » Variétés ج ٤ ص ١٢٧ — ص ١٤٢) :

(١) جميع التعليقات الواردة فى الهوامش من وضع المترجم .

إن المؤرخين ورجال التاريخ ، أهل الدراسة وأهل الأفعال يتأثرون — على نحو شعورى حيناً ، لاشعورى حيناً آخر — ببعض الوقائع أو الملامح دون بعض ، ويففلون عن أخرى لا تلتئم أو تنقض مذاهبهم ؛ ولا يبدو أن ثمت تأثيراً ما للدرجة ثقافة هذه العقول ، أو لرسوخ علمهم أو سعته ، بل ولا لإخلاصهم أو عمقهم ، على ما يمكن أن يسمى « قدرة تباين الأهواء فى التاريخ » .

فسواء استمعنا إلى زيد أو عمرو^(١) من الناس ، أو إلى جوزف^(٢) دى ميستر النبيل الطاهر الرقيق القسوة ، أو إلى ميشليه^(٣) العظيم الحار المشبوب الإحساس ، أو تين^(٤) أو توكفيل^(٥) أو مسيو أولار أو مسيو ماتيه — فبقدر عدد هؤلاء الأشخاص ، يكون عدد معتقداتهم اليقينية ؛ وبقدر عدد

(١) فى النص : « مدام ديما أو مدام لوبا » والأولى هى أم النحات المشهور ديما والثانية أرملة لوبا Le Bas الذى كان من أعضاء الميثاق الوطنى ، وهى الجمعية الثورية التى خلفت الجمعية التشريعية لإدارة الثورة الفرنسية فى ١٧٩٢/٩/٢٠ وأعلنت الجمهورية وحكمت على لويس السادس عشر بالإعدام الخ . وقد أشار إلى زيارة الأولى للثانية فى استهلال هذه الخطبة .

(٢) فيلسوف دينى ومن أنصار البابوية فى فرنسا ، ولد فى شامبرى . ومن أشهر مؤلفاته : « البابا » ، « أماسى سان بطرسبوج » . ودافع فى كليهما عن مبدأ السلطة المطلقة فى الدين والسياسة فكان من أنصار الرجعية والاستبداد (سنة ١٧٥٣ — ١٨٢١) .

(٣) جول ميشليه (سنة ١٧٩٨ — سنة ١٨٧٤) مؤرخ فرنسى شهير ، اشتهر بالدعوة إلى الحرية فى الفكر والسياسة والدين — على النقيض تماماً من جوزيف ديمستر — مما سبب منعه من التدريس فى الكوليج دى فرانس . وأشهر ما كتب : « تاريخ الثورة الفرنسية » ، « تاريخ فرنسا » ؛ ويمتاز بجمال الأسلوب وحرارة العاطفة .

(٤) هبوليت تين (سنة ١٨٢٨ — سنة ١٨٩٣) فيلسوف ومؤرخ وناقد أدبى فرنسى ؛ تأثر مناهج العلوم الطبيعية فى دراسة الآثار التاريخية والأدبية والفنية . أشهر مؤلفاته : « فلسفة الفن » ، « تاريخ الأدب الإنجليزى » ، « أصول فرنسا المعاصرة » .

(٥) ألكسيس دى توكفيل (سنة ١٨٠٥ — ١٨٥٩) سياسى ومؤرخ فرنسى . أشهر مؤلفاته : « الديمقراطية فى أمريكا » ؛ « العهد القديم والثورة » ؛ وكان نبيل الأخلاق ، واسع الأفكار السياسية ، فأجمع الكل على تقديره .

نظراتهم يكون عدد نصوص كتاباتهم . فكل مؤرخ لعصر مليء بالأحداث
برز لنا رقبة مقطوعة هي موضوع تفضيله .

وأى شيء أعجب من استمرار هذه الخلافات ، على الرغم من كمية وكيفية
المجهود المبذول في استقراء طائفة معينة واحدة من آثار الماضي ، ومن أن يتهم
بعضهم بعضاً ، وتزداد النفوس صلابة وخلافاً وبعداً بعضها من بعض ، عن
طريق هذا المجهود نفسه الذى كان يجب أن يقودهم إلى حكم واحد ؟

وعبثاً ينمو المجهود وتنوع المناهج ويتسع ميدان الدراسة أو يضيق ، وتدرس
الأمر بنظرة عالية جداً أو ينفذ المرء إلى تسبيح العصر الدقيق ، ويستقصى الوثائق
المحفوطة عند الأشخاص والأوراق الباقية عند الأسر والشئون الخاصة وصحف
العصر والقرارات المحلية — فهذه التوسعات المتنوعة لا تتلاقى أبداً ، ولا تنتهى
عند فكرة واحدة تفضى إليها . بل ينتهى كل منها إلى طبيعة مؤلفيها وأخلاقيهم ،
ولا ينتج عنها أبداً غير نتيجة بينة واحدة وهي : استحالة فصل من يشاهد عن
الشيء الذى يشاهده ، والتاريخ عن المؤرخ .

ومع ذلك فتمت نقطاً يتوافقاً عليها الجميع . ففي كل كتاب تاريخ قضايا
يتفق عليها المثلون والشهود والمؤرخون والأحزاب . وهي لفتات موقفة ، وأمر
عرضية حقاً ، ومجموع هذه الأمور العرضية ، وهذه الشواذ الجديرة بالملاحظة ،
هو الذى يؤلف القسم المؤكد من معرفة للماضى . وهذه الأعراض ذات الاتفاق ،
وهذا التلاقى في المواقفات — يحدد « الوقائع التاريخية » ، ولكنه لا يحددها
تحديداً تاماً .

فالناس جميعاً متفقون على أن لويس الرابع عشر توفى في سنة ١٧١٥ .
لكن وقع في سنة ١٧١٥ ما لانهاية له من الأمور الأخرى الملحوظة يحتاج
تسجيلها كتابة إلى ما لانهاية له من الكلمات والكتب بل والمكتبات لحفظها .
فلا بد إذن من « الاختيار » ، أعني من الاتفاق ليس فقط على « وجود »
الواقعة ، بل وأيضاً على « أهميتها » . وهذا الاتفاق رئيسي جداً . والاتفاق على

الوجود معناه أن الناس لا يمكن أن « يعتقدوا » إلا ما يبدو لهم أقل خطأ من الإنسانية وأنهم يعدون أمر اتفاقهم أضعف من أن يقدر على استبعاد شخصياتهم وغرائزهم ومصالحهم ونظراتهم الفردية ، — وهى مصادر الخطأ وقوى التزييف . لكن لما كنا لا نقدر على الاحتفاظ بكل شيء ، ولا بد من التخلص من خضم الوقائع اللامتناهى بواسطة حكم على أهميتها النسبية فيما بعد ، فإن تقرير الأهمية يدخل من جديد فى العمل التاريخي ما حاولنا تجنبه واستبعاده ، ولا مفر من ذلك . والأهمية هنا ذاتية خالصة ، كما يقول زملاؤكم فى قسم الفلسفة . إذ الأهمية موكول إلينا تقديرها ، مثلها مثل قيمة الشهادات (الباقية لدينا) . والمرء الحق فى أن يظن أن اكتشاف خواص الكينا « أهم » من أية معاهدة عقدت حوالى ذلك العهد ؛ والواقع أنه فى سنة ١٩٣٢ يمكن أن تذهب نتائج هذه الأداة الدبلوماسية (المعاهدة) هباء وتفى فى خضم الأحداث ، بينما الحى يمكن تعرفها دائماً والمناطق ذوات الملاريا يكثر وفود الناس عليها واستغلالها ، وأن الكينا لعله لا غنى عنها من أجل احتلال الأرض كلها والبحث عن الثروة فيها ، وهذا الأمر هو الظاهرة السائدة ، « فى نظرى » ، فى هذا القرن .

وهكذا ترون أنى أنا أيضاً أشارك فى تقرير الأهمية حسبما أراه .

على أن التاريخ يقتضى ويتضمن كثيراً من الأهواء . فثلاً نجد من بين القواعد التى يعمل بمقتضاها قاعدة يعتقد بسهولة أنها دالة بنفسها ، ويمكن استخدامها بغير أدنى تحوط ، حتى إنه قد بدا للناس أنى أتيت أمراً منكراً حينما أردت منذ مدة أن أبحث عن صياغتها الدقيقة .

فهل أجروا على أن أحدثكم عن « علم التواريخ » Chronologie ، وكان فى الماضى أقسى مواد الامتحان ؟ وهل أجروا على إقلاق فكرتكم الناشئة^(١) عن

(١) مغالطة منطقية فيها يفترض الإنسان أن حدثاً مطول لآخر ، لا لسبب إلا لأنه أتى — بعقبه ، أى بعده . ويقول بيكون Bacon إن هذه المغالطة من الأصل فى معظم الحرافات المتصلة بالتنجيم والمغالاة .

البلبية ، وتذكركم بالمغالطة القديمة : « بعقبه إذن بسببه » *Post hoc, ergo propter hoc* ، وتلعب دوراً خطيراً في التاريخ؟ وهل أقول لكم إن توالي السنين له قيمة محدودة عظيمة هي نفس القيمة التي للترتيب الأبجدي ، وإن توالي الأحداث أو وقوعها معاً لا معنى له إلا في كل حالة على حدة ، وفي النطاق الذي فيه يمكن هذه الأحداث ، « في نظر شخص ما » ، أن يؤثر بعضها في بعض ؟ وأخشى أن أثير الدهشة والانزعاج إذا أومأت أمامكم إلى أن رجلاً من نوع « الرجل الصغير الكبير »^(١) *Micromegas* لو أنه تجول في الزمان حينما اتفق ، وانتقل فجأة من الإسكندرية القديمة في أزهي عصورها إلى قرية في فريقية أو في فرنسا الحالية ، لخليل إليه قطعاً أن عاصمة البطالمة الزاهرة (الإسكندرية) « أحدث » عهداً بمقدار ثلاثة أو أربعة آلاف سنة من تلك المجموعة من الدور والأكوخ التي يسكنها معاصروننا .

وهذه المواقفات *Conventions* لا مفر منها . ولهذا لا أتقد إلا إهمال أولئك الذين لا يبرزونها للعقول بوضوح ووعي . ويؤسفني ألا يعمل في التاريخ ما علمته العلوم الدقيقة في نفسها حينما أعادت النظر في أساسها وبحث في بديهياتها بكل عناية وأحصت مصادراتها (ومبادئها) .

ذلك أن « التاريخ » لعله في الأصل ربة إلهام ، وأن القوم يفضلون أن يكون كذلك . هنالك لن يكون لدى ما أقوله . . . فإني أعجدر بات الإلهام .

كما أن « الماضي » أمر عقلي خالص . فها هو إلا صور ومعتقدات . لاحظوا أننا نستخدم نوعاً من المنهج المتناقض لتكوّن مختلف الأشكال عن مختلف العصور : فمن ناحية نحن في حاجة إلى الحرية في مملكة تخيل حيوات

(١) ميكروميغاس : اسم بطل أقصوصة فلسفية لفولتير ، وضعها سخرية من الأدب قونتيل (سنة ١٦٥٧ — ١٧٥٧) الذي ألف كتاباً عنوانه « تعدد العوالم » مزج فيه بين الحقائق العلمية والمهازل الأدبية البارعة ، وجعل من فوتنتل هنا « الرجل الصغير الكبير » ، وتهكم منه تهكماً لاذعاً .

الآخرين والشعور بها ؛ ومن ناحية أخرى ، لابد من تضيق هذه الحرية من أجل أن نحسب للوثائق حسابها ، وأن نضطر أنفسنا إلى ترتيب وتنظيم « ما كان » بواسطة قوانا وصور تفكيرنا وانتباهنا ، وهذه أمور « في جوهرها حاضرة » . لاحظوا هذا على أنفسكم : في كل مرة يملككم فيها التاريخ وتفكرون تاريخياً ويلد لكم أن تحيوا المفامرات الإنسانية في عصر من العصور الغابرة ، يسند اهتمامكم هذا شعور بأن الأشياء كان يمكن أن تكون غير ما كانت عليه بالفعل وأن تتخذ مجرى آخر . وفي كل لحظة تتخيلون « خطة — تالية » أخرى غير تلك التي تلت فعلاً : ففي كل حاضر خيالي تضعون أنفسكم فيه تتصورون مستقبلاً آخر غير الذي تحقق .

« لو انتصر روبسبير ؟ — لو وصل جروشي^(١) في الوقت المناسب على أرض ووترلو ؟ — لو كان عند نابليون بحرية لويس السادس عشر وقائد بحري مثل سوفرن ... »^(٢) لو ... دائماً لو !

وهذا الحرف العاطف الصغير « لو » ملئ بالمعاني . فلعل فيه يرقد سر الرابطة الباطنة بين حياتنا وبين التاريخ . إنه ييث في دراسة الماضي قلق الانتظار ودوافعه الحركة التي تمحدد لنا الحاضر . ويضفي على التاريخ قوى القصص

(١) Grouchy : امانويل دي جروشي : مارشال فرنسي . حارب في فنديه ، وكان على رأس الحملة في إيرلنده ، وبرز في عهد امبراطورية نابليون الأول . وفي عشيهِ معركة ووترلو كلف بمطاردة البروسيين بعد هزيمتهم في ليني ، فتركهم يفرون ويلحقون بالإنجليز وبقى هو جيداً عن ميدان المعركة التي قررت مصير نابليون . ولد سنة ١٧٦٦ ، وتوفي سنة ١٨٤٧ .

(٢) Suffren : بيير أندريه : ملاح فرنسي (سنة ١٧٢٦ — سنة ١٧٨٨) حارب الإنجليز ببسالة في الهند منذ أن دخل البحرية الملكية سنة ١٧٤٣ ، ولكنه وقع بين أيديهم في معركة الجزيرة الجميلة Belle-Isle سنة ١٧٤٨ ، ثم دخل في طريقة فرسان مالطة سنة ١٧٤٩ ، واشترك في الاستيلاء على ماهون Mahon سنة ١٧٥٦ . وحارب مع حيدر علي في الهند ضد الإنجليز ، ووكل إليه أمر قيادة خمس سفن سنة ١٧٨١ ، غطم أسطول جوليستون . ثم عين رئيساً لأسطول الهند سنة ١٧٨٢ وتحالف مع حيدر علي وحارب الأدميرال الإنجليزي هيوز خلال سبعة أشهر في أربع معارك واستولى على نيجاباتام وترنكال وظل متفوقاً حتى صلح فرساي سنة ١٧٨٣ . وتوفي سنة ١٧٨٨ خلال مبارزة .

والحكايات . ويشركنا في هذا التوقف أمام الأمور غير اليقينية ، وهو ما يؤلف الإحساس بالحيوات الكبرى ، والإحساس بمشاعر الأمم خلال المعارك التي يتقرر فيها مصيرها ، الإحساس الملزم للطامحين في الساعة التي يرون فيها أن الساعة التالية ستكون ساعة التاج أو ساعة المقصلة ، الإحساس الذي يشعر به الفنان وهو يشرع في إزالة الأعطية عن مرمر تمثاله أو يأمر بإزالة العقود والدعائم التي لا تزال تسند البناء .

ولو جردنا من التاريخ عنصر الزمن الحى ، لوجدنا أن مادته نفسها ، أعنى التاريخ ... الخالص ، ذلك المؤلف من وقائع فحسب ، من وقائع لا جدال فيها من ذلك النوع الذى تحدثت عنه — وجدنا هذه المادة لا معنى لها — ، لأن الوقائع ليس لها في نفسها معنى . يقال لكم أحياناً : « هذه واقعة » ، « استسلموا للوقائع » . فهذا معناه : « آمنوا » . لأن الإنسان لم يتدخل ها هنا وإنما الأشياء نفسها هي التي تتكلم . « هذه واقعة » .

أجل . لكن ماذا نفعل بـ « الواقعة » ؟ لا شيء أشبه من الواقعة بوحى فوثيا^(١) ، أو بهذه الأحلام الملكية التي فسرها أمثال يوسف ودانيال — في الكتاب المقدس — للملوك الفراعين . ففي التاريخ ، كما في سائر المواد ، ما هو واقعى وضعى هو غامض يحتمل ما لانهاية له من التأويلات .

ولهذا فإن أمثال دى ميسترو أمثال ميشليه مكنون على السواء ؛ ومن هنا فإنهم حينما يفكرون في الماضى لعالمهم أن يتصوروا أنفسهم أشباه الوحي والكهنة والأنبياء ، فيتشكلوا بأشكالهم ويستعبروا سمو لغاتهم ؛ وفي نفس الوقت يضيفون على « ما كان » كل العمق الحى الذى لا يثبت حقاً إلا للمستقبل .

(١) فوثيا Pythia : كاهنة أبولون في دلف التي كانت تجلس على متعد ذى ثلاث أرجل فوق شق في صخرة ، وتتفوه — ومى في حال الجبل — بجبارات متعثرة غامضة ، يتولى الكاهن تفسيرها على صورة أبيات منظومة .

وعلى هذا النحو يتشابه في نفوسنا : رؤية ^(١) الماضي والتنبؤ بالمستقبل ، واقتناص الماضي وتوقع المستقبل ، ولا نملك إلا الترجيح بين الصور ، ويبدو الحاضر السرمدي شبيهاً بالاصطفاق بين فرضين متماثلين : أحدهما يفترض الماضي ، والآخر يقترح المستقبل .

وأتم أيها الشباب الأغراء المائلون أمامي . إنكم تجعلونني أفكر في أزمنة لن أراها ، وفي أخرى لن أراها عوض . أراكم وأرى نفسي حينما كنت في سنكم ، فتغريني الرغبة في التنبؤ بما سيكون .

لقد أطلت عليكم كثيراً في الحديث عن التاريخ ، وكنت على وشك أن أغفل عن ذكر الأمر الجوهرى ، ألا وهو : إن أفضل منهج لتكوين فكرة عن استعمال التاريخ وقيمه ، - وخير طريقة لتعلم كيفية قراءته والانتفاع به - ، هو أن يتخذ المرء من تجربته الخاصة نموذجاً لمعرفة الحوادث التي وقعت ، وأن يستخلص من الحاضر نموذج حب استطلاع للماضى . فما رأينا بأعيننا ، وما عايناه بأنفسنا وما كنا عليه وما فعلناه ، - ذلكم هو الذى يجب أن يقدم لنا برنامج المسائل ، المستخلص من حياتنا نحن ، والذى سنطلب من التاريخ بعد ذلك تحقيقه ويجب عليه أن يحاول الإجابة عنه كلما سألناه عن الأزمنة التى لم نعشها . « كيف يمكن الحياة في عصر ما معين ؟ » تلك هى المسألة فى صميم الأمر . فجميع التجريدات والأفكار التى تجدونها فى الكتب لا طائل تحتها ، إذا لم تعطوا الوسيلة لاكتشافها ابتداء من الفرد .

لكن حينما يتأمل المرء نفسه تاريخياً ، - على ضوء التاريخ - ، ينساق إلى مشكلة معينة ، على حلها يتوقف مباشرة حكمنا على قيمة التاريخ . فإن التاريخ إذا لم يكن مجرد تلهية للعقل ، فما ذلك إلا لأننا نأمل أن نستخلص منه

(١) فى هذه الفقرة لجأ فالرى إلى ألوان من الجناس والسجع بين الكلمات لم يتيسر أداؤه فى العربية. وذلك بين *prévoir revoir, propose suppose, ressentir pressentir*

دروساً . إذ نظن أننا نستطيع أن نستنتج من معرفة الماضي بعض ما يسمح لنا بالتنبؤ بالمستقبل .

فلنرجع دعوى التاريخ هذه إلى أنفسنا ؛ وإذا كنا قد لمسنا بضع عشرات من السنين ، فلنحاول أن نقارن ما كان بما كنا نستطيع توقعه ، نقارن الحادث بالمتوقع .

كنت في صف الخطابة عام سنة ١٨٨٧ . (وصف الخطابة قد أصبح فيما بعد الصف الأول^(١)) ، وهو تغيير كبير يمكن أن نستخلص منه تأملات لا حد لها) .

إني لأسأل الآن ماذا كان يمكن التنبؤ به سنة ١٨٨٧ — أى منذ خمس وأربعين سنة — مما وقع فعلاً منذ ذلك العام ؟

لاحظوا أننا في خير الظروف للتجربة التاريخية . فلدينا كمية هائلة ، لعلها أكثر مما يجب ، من المعلومات : كتب ، صحف ، صور شمسية ، ذكريات شخصية ، شهود لا يزالون كثيرون : والتاريخ لا يبنى عادة بهذا القدر الوفير من المواد .

إذن ، ماذا كان يمكن توقعه ؟ إني أكتفي بوضع المشكلة . وأشير فقط إلى بعض بلامح المهد الذى كنت فيه طالباً في صف الخطابة .

في ذلك المهد كان في الشوارع مقدار من الحيوانات لا يرى إلا في ميادين السباق ، ولم يكن ثم آلة واحدة . (لنلاحظ ها هنا أن بعض الباحثين المحصلين يرون أن استخدام الفرس في الجر لم يشع إلا في حوالى القرن الثالث عشر ،

(١) لاحظ أن السنة الأولى في نظام التعليم الفرنسى الثانوى هي السنة النهائية التى يحصل الطالب فيها على البكالوريا (القسم الثانى بفرعيه : فلسفة ، وعلوم ورياضة) . وسنة الخطابة (أو فصل الخطابة ، أو صف الخطابة كما يقول أهل لبنان وسورية) كانت هي سنة البكالوريا . وسببت كذلك لأنها كان السنة التى يدرس فيها الطالب علم الخطابة .

فأخذ أوربا من الجمل ، وهى طريقة كانت تقتضى وجود العبيد . وهذا التشبيه يصور لكم السيارة — الأوتوموبيل — على أنها « واقعة تاريخية » (١) .

فى سنة ١٨٨٧ هذه كان الجو مخصصاً للطيور وحدها دون سواها . ولم تكن الكهرباء قد فقدت أسلاكها . والأجسام الصلبة كانت لا تزال صلبة . والأجسام المعتمة كانت لا تزال معتمة . ونيوتن وجاليليو يحكمان فى سلام ؛ وعلم الفيزياء هاتى وقواعده (٢) مطلقة . والزمان يجرى بأيامه الهادئة : والساعات كلها كانت سواسية أمام الكون (٣) . وتمتع المكان باللانهاية والتجانس ولم يتأثر أبداً بشئ ، مما يجرى فى داخل أحضانه العظيمة . والمادة تحكمها قوانين حكيمة عادلة ، ولم يخطر ببالها أبداً أنها ستعدل منها شيئاً مهما يكن ضئيلاً ، — حتى فقدت ، فى هذه الهوة من التجزئ (٤) ، فكرة القانون نفسها .

ولكن هذا كله لم يعد اليوم إلا حلمًا ودخاناً . لقد تغير هذا كله كما تغيرت خريطة أوربا ، وسطح الأرض السياسى ، وكما تغير مظهر الشوارع ، وزملاؤنا فى اللىسه — أولئك الذين لا يزالون أحياء ، وكنت تركتهم إما حاصلين على البكالوريا أو على وشك الظفر بها وإذا بى أجدهم اليوم أعضاء فى مجلس الشيوخ وقادة عسكريين وعمداء أو رؤساء ، أو أعضاء فى المعهد الفرنسى .

لقد كان من الممكن التنبؤ بهذه التغيرات الأخيرة ؛ ولكن التغيرات الأخرى ؟ إن أعلم العلماء وأعمق الفلاسفة وأبرع السياسيين فى سنة ١٨٨٧ — هل كان فى وسعه أن يحلم — مجرد حلم — بما نراه اليوم بعد مضى خمس وأربعين .

(١) هنا إشارة إلى نسب اللاتين فى فيزياء بلانك وهيزنبرج والميكانيكا النموذجية مما أدى إلى أزمة فى نظرية الجبرية فى الفيزياء (راجع كتابنا « اشبنجر » ص ٢٢ — ص ٢٤ : القاهرة ط ٢ سنة ١٩٤٥) .

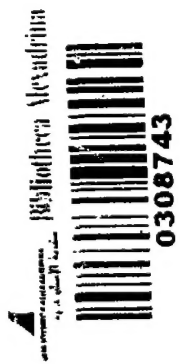
(٢) هنا إشارة إلى ما فعلته نظرية النسبية عند لينشتين من القول بعدة أنواع من الأزمنة تختلف باختلاف الراصد .

(٣) هنا إشارة إلى تجزئ الفرة ، وإلى عدم وجود جبرية دقيقة فى المستوى تحت الميكرو .

سنة بائسة ؟ إنه ليس من الممكن مجرد تصور ما هي العمليات العقلية التي يبحثها في كل المادة التاريخية المتجمعة عن سنة ١/٨٧ كان من الممكن أن تستنج من معرفة الماضي — أياً كان رسوخ هذه المعرفة وإعاطتها — فكرة ، ولو تقريبية جداً ، عما عليه سنة ١٩٣٢ .

ولهذا فإنني أتخشى التنبؤ . إنني أشعر شعوراً غارماً — كما قلت في مناسبة أخرى — بأننا « ندخل المستقبل ناكسين على أعقابنا » . وهذا عندي أهم درس يعلمنا التاريخ إياه وأشدّه يقيناً ، لأن التاريخ هو العلم بالأشياء التي لا تتكرر أبداً . فالأشياء التي يمكن تكرارها ، والتجارب التي يمكن إعادتها ، والملاحظات التي يعلو بعضها بعضها ، كل أولئك من شأن علم الفزياء ، وإلى حد ما علم الأحياء .

لكن لا تخالوا أن تأمل الماضي بما فيه من غابر لن يعود أسراً لا غناء فيه . إنه يبين لنا خصوصاً إخفاق التنبؤات البالغة الدقة إخفاقاً متواصلاً؛ وعلى العكس يكشف عن الفوائد الكبرى للاعداد العام المستمر الذي يسمح للإنسان بالعمل في وقت مبكر ضد المتوقع — دون أن يدعى خلق الأحداث أو تحديدها ، لأنها دائماً مفاجآت ، أه تنطوى على نتائج تنير الدهشة والذهول .



توزيع
دار الفكر
بيروت - لبنان

To: www.al-mostafa.com